



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٣)

السلطة والمجتمع والعمل السياسي

من تاريخ الولاية المثمانية في بلاد الشام

الدكتور وجيه كوثراني

السلطة والمجتمع والممثل السياسي

من تاريخ الولاية الممثلة في بلاد الشام



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٣)

السلطة والمجتمع والعمل السياسي

من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام

الدكتور وجيه كوثراني

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات بيتناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» - شارع ليون - ص . ب : ٦٠٠١ - ١١٣ بيروت - لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - برقية : «مرعبي»
تلکس : ٢٣١١٤ مارايي

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى

بيروت : تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨

المحتويات

٩٠.....	مدخل : المسألة والمصادر والمصطلح والمنهج
٩٠.....	أولاً : في طرح المسألة
١٢٠.....	ثانياً : في المصادر
١٤٠.....	ثالثاً : في المصطلح والمفاهيم والمنهج
	الفصل الأول : الدولة العثمانية قبل التنظيمات :
	مؤسسات التاريخ الإسلامي ووسائل السلطة
٣١٠.....	بين المجتمع وأهل الدولة
	أولاً : الدولة العصبية في التاريخ الإسلامي :
٣٣٠.....	التبرير الفقهي
٤١٠.....	ثانياً : المؤسسة الدينية بين الدولة والمجتمع
٤٧٠.....	ثالثاً : التنظيم الحرفي وطرق الصوفية
	رابعاً : الاقطاع العسكري ودوره الوظيفي كسلطة بين
٥٢٠.....	المجتمع والدولة
٦٠.....	خامساً : العصبية والسلطات المحلية
٦٧٠.....	سادساً : الملل غير الاسلامية وبدايات الوعي القومي
٧٤٠.....	سابعاً : ولاية طرف أم استقلال وطني
	الفصل الثاني :
٧٩٠.....	دولة التنظيمات وأنماط السلطة
٨١٠.....	أولاً : أهداف التنظيمات
٨٨٠.....	ثانياً : الإدارة الجديدة والنظام القديم

٩٩٠.....	ثالثاً: التعددية في السلطات الادارية والأهلية
رابعاً: العلاقات بين سلطة المدينة والريف:	
١٠٢٠.....	أمثلة من واقع العلويين والدروز والبلو
١١٨٠.....	خامساً: المآزق التطبيقي للتنظيمات
	الفصل الثالث : بدايات العمل السياسي «الحديث» في ظل التنظيمات
١٢٣٠.....	والسلطان الفردي
	أولاً: الظروف الدولية لتزعتي الاستبداد والمعارضة
١٢٥٠.....	في الدولة العثمانية
	ثانياً: مقولة «الوطن السوري» من بيروت:
١٣٠.....	ظاهرة المتأشير
	ثالثاً: فكرة الاستقلال السوري وصدى ذلك في تقارير
١٣٥.....	القنصل الفرنسي في بيروت
	رابعاً: السياسة في النشاط الثقافي:
١٤٣.....	حركة المجتهدين في دمشق
	خامساً: اشكال واتجاهات العمل السياسي في الخارج:
١٥٢.....	أوروبا-مصر
	الفصل الرابع : نزعة الاصلاح والاستقلال في العمل السياسي
١٦٣٠٠١٩١٤-١٩٠٨.....	في العهد الدستوري: السياق المحلي والدولي
١٦٥.....	أولاً: البدايات
١٧٣.....	ثانياً: حركة الاصلاح في ولاية بيروت
١٧٩.....	ثالثاً: المؤتمر العربي الأول ١٩١٣
	رابعاً: السياسات الدولية تجاه العمل السياسي المحلي
١٨٩.....	(سوريا والموقف الفرنسي)
	خامساً: استنتاجات: من نظام الولايات في مرحلة التنظيمات
	١٨٦٤ الى نظام الولايات الجديد في العهد الدستوري
٢٠٩.....	١٩١٣
	خاتمة : من مآزق المشروع العثماني الى تعددية السلطات
٢١٣.....	ومشاريع الدول
٢١٩.....	المراجع
٢٣٧.....	فهرس

كَلِمَة شُكْر

الشكر الذي أحفظه للذين كانت مساعدتهم مسعفةً لأعداد هذه الدراسة وإخراجها ونشرها، كبير وعميق.

وأخص بالذكر الأساتذة: نقولا زيادة، الأستاذ المشرف، والأب لويس بوزيه، والأب جان فييه، والأستاذين منير اسماعيل ويوسف مايل، الذين تكبدوا جميعاً قراءة المخطوطة، واقترحوا ملاحظات قيمة كان لها الأثر الطيب في انجاز هذا العمل.

وإني أرى من واجبي، وقد تقدّمت بهذه الدراسة عام ١٩٨٥، كـ «أطروحة جامعية» (*)، أن أستحضر ذكرى المرحوم أرموند أبيل (A. Abel)، الأستاذ الذي أشرف على أطروحتي الأولى (**). أثناء دراستي في جامعة بروكسل في الأعوام (١٩٧١ - ١٩٧٣). فذكره استغرقت بعد وفاته في حزيران/ يونيو ١٩٧٣، مقرونة بأسمى مشاعر التقدير، وأخصب فترات التحفّز من أجل البحث الدؤوب.

وإذ أتقدم اليوم بهذا العمل إلى «مركز دراسات الوحدة العربية» بغية إصداره في كتاب، وإذ يحظى العمل برعاية كريمة من قبل مديره العام، وقراءة جدّية من قبل خبرائه، ويعناية دقيقة من قبل باحثيه ومحرريه، فإنني أشعر حيال هذا، بامتنان عميق، أرجو أن تُعبّر عنه كلمة شكر

(*) ما ينشر في هذا الكتاب هو المدخل وفصول أربعة من الدراسة التي قدّمت في الأساس كأطروحة دكتوراه آداب، فئة أولى، في جامعة القديس يوسف في بيروت عام ١٩٨٥.

(**) حملت الأطروحة الأولى العنوان التالي: «الحركات الاجتماعية - السياسية في لبنان، ١٨٥٨ - ١٩٢٠». وقد تمّ نقاشها، على اثر وفاة الأستاذ المشرف في جامعة باريس الأولى عام ١٩٧٤ أمام لجنة ضمت الأساتذة: بيار فيلار ودومينيك شيفالييه وجاك كولون. ثم صدرت بالعربية بعنوان: «الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي»، ط ١، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦). ط ٤ (١٩٨٦).

صادقة أوجهها إلى هؤلاء جميعاً، وبصورة خاصة إلى د. خير الدين حسيب، مدير عام المركز.
وأخيراً، أدين لأسرة من المجبين بعاطفة، ساعدتني وتساعدني دائماً، مما يجعل من
حقهم عليّ أن أعترف بجميلهم الدائم وذنبهم الذي لا يعوض. فإلى زوجتي منى، رفيقة الدرب
الصعب، وإلى أولادي فرح وجاد وأيمن، بعضاً مما قدّمه وقتهم وصبرهم وعيونهم التي تلمع
أملًا وتفاؤلاً.

وجيه كوثراني

بيروت آذار / مارس ١٩٨٨

مدخل

المسألة وللمصادر والمصطلح والمنهج

أولاً: في طرح المسألة

اتخذ العمل السياسي العربي في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وبالتحديد في الفترة التي شهدت مقدمات الحرب العالمية الأولى ونتائجها، مسارات معقدة من التعبير. فهو من جهة يحمل أشكال العلاقات الاجتماعية وقيمها المخزنة في الوعي الجماعي، ويستمد من التجربة التاريخية والنص «المرجعي» أو «الشرعي» مفاهيم الدولة والأمة والملة والانتما، ولكنه من جهة أخرى يتعايش مع مفاهيم جديدة غريبة لهذه المؤسسات، برزت عبر الاحتكاك بالغرب من قبل «النخب» الاجتماعية الجديدة. هذه المفاهيم تدخلت في صيغ العمل السياسي، سواء من موقع التحدي والاستنفار، أم من موقع الاستيعاب والتبني.

والملاحظ أن محور العمل السياسي في الفترة المذكورة، كان يتركز في البحث عن الدولة البديل أو انقاذ الدولة القديمة. وهو محور لم يشكّل مركز استقطاب القوى المحلية من نخب مثقفة وضباط وتجار وأعيان فحسب، بل مركز اهتمام الدول الكبرى في سياساتها حيال الدولة العثمانية أولاً (قبل الحرب الأولى)، وحيال بدائلها ثانياً (أثناء الحرب وبعدها)، مما أعطى للظاهرة السياسية ممثلاً بالموقف العملي (الممارسة السياسية)، أو بالخطاب السياسي (النظرية أو الفكر عبر النص أو الكلمة)، خلفيات ثقافية موروثة ومعاشة في الوقت الراهن، ومضامين فكرية تأثت عن عملية الاستجابة أو الاستيعاب، أو الرفض لحقل التأثير الغربي آنذاك. وهو تأثير يصدر من جهة عن قنوات فكرية ومنهجية، ولكن من جهة أخرى عن مواقع دبلوماسية وسياسية واستراتيجية خارجية، تفعل فعلها في توظيف الحدث الداخلي أو في الإفادة من الخطاب السياسي المحلي. هذه العلاقة بين مصدر التأثير وحقل التعبير عنه محلياً، نقرأها في محفوظات وزارات الخارجية الأوروبية، ولا سيما الفرنسية التي رجعنا إليها، وفي المذكرات السياسية المحلية.

من خلال هذا الطرح للمسألة التي نوّدها درسها في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، تطلّعنا مستويات متداخلة في العمل السياسي المحلي في المشرق العربي عامة وسوريا على وجه الخصوص. فالبحث عن برامج جديدة لإنقاذ الدولة القديمة التي هي الدولة العثمانية، أو البحث عن «بدائل» لها تمّ في السياقات التالية:

سياق تطور الدولة (التقليدية) في التاريخ الإسلامي، والتي يسميها البعض دولة «إسلامية»^(١) والبعض الآخر «دولة سلطانية»^(٢)، أو دولة ملك قائم على «العصبة»^(٣)، وهذا السياق، ما يهتمّ فيه بالنسبة إلى دراستنا هو الواقع الذي آلت إليه أشكال السلطة المحلية في الأطراف، وبالتحديد فيما يمكن أن نسميه «الولاية» في سوريا، وذلك وفقاً للمعنى الاصطلاحي لتوزّع السلطات وتواترها، لا وفقاً للمعنى الجغرافي - الإداري الذي حملته تعبير ولاية «سوريا»^(٤)، أو المعنى الأيديولوجي القومي الذي أعطي لهذا المصطلح فيما بعد (دولة سوريا أو أمة سورية). إنه السياق الذي تنتظم فيه أيضاً حركة التحديث والتنظيم، التي شهدتها الدولة العثمانية على صعيد بناها المؤسسية وصيغ الحكم فيها وایدولوجياته المستجدة.

ويتميّز عن هذا السياق أو يحاذيه سياق آخر هو السياق الفكري، الذي ترجمته الأفكار السياسية الإسلامية في تعبيراتها الفقهية. فمن أبي الحسن الماوردي (٤٥٠ هـ - ١٠٥٨ م)، إلى رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥ م)، يرتسم خط في الفقه والسياسة يتواصل بين الماضي والراهن (موضوع الدارسة)، عبر موضوعة تكيف الفقيه مع الأمر الواقع، وعلى قاعدة إعطاء مشروعية للدولة الخلافة، أو من يحلّ محلها^(٥)، وهذا الموقف يُلخّص الاسلاميّة - السنيّة في صياغتها للموقف السياسي حيال مسألة الدولة، المسألة التي كان يطرحها على الماوردي

(١) انظر في هذا الاستخدام: إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية: دراسة في اشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٩٩، حيث يستعمل المؤلف مصطلح الدولة الإسلامية لـ «التعبير عن دولة غلبت فيها العصبة استخدم الإسلام فيها كـ «صفة» شكلية...».

(٢) انظر في اشكالية هذه التسمية التي يقتبسها عبد الله العروي عن ماكس فيبر (Max Weber) في: عبد الله العروي، مفهوم الدولة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١)، ص ١١٩ - ١٢٠.

(٣) تعبير لابن خلدون في: المقدمة (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت. ١٣٩]. ص ١٣٩. وانظر في هذه الاشكالية: رجب كوثراني، ومن الدولة العصبية إلى الدولة - الأمة - قراءة في مشكلة التاريخ للدولة القومية، الفكر العربي، السنة ٤، العدد ٢٨ (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ١٩٨٢)، ص ١٣٤ - ١٥٧.

(٤) ذلك أن سوريا بمرادفها لمعنى بلاد الشام من الناحية الجغرافية والتاريخية، عرفت - كما سنرى - تشكلاً لعدة ولايات في مراحل التاريخ العثماني.

(٥) حول موقف الماوردي من هذه المسألة، انظر: سعيد بنسعيد، الفقه والسياسة: دراسة في التفكير السياسي عند الماوردي (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، ص ١٦ - ١٨، وأبو الحسن علي بن محمد بن سيبب الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق ودراسة رضوان السيد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١١٢ - ١١٤.

والفقهاء القدامى، واقع تفتت السلطات والسعي لوحدة الدولة كعنصر استمرار لوحدة «الأمة»^(٦)، كما كان يطرحها على رشيد رضا واقع خطر اضمحلال السلطنة العثمانية، وتوزعها في مرحلة السيطرة الغربية إلى دول وكيانات سياسية مستقلة.

لكن السياق العملي للسياسة التي تتواصل مع الفقه على الصعيد النظري، يعود فيستمد ديناميته التاريخية كفعل سياسي وممارسة سياسية يومية من خلال عاملين تاريخيين - اجتماعيين:

العامل الأول، الواقع السياسي المعاش للجماعات في مجتمع ما، وفي إطار علاقات سلطة تنتظم «وحدتها» تراتبياً في سلم يبدأ من سلطة العائلة، إلى سلطة الطائفة أو المذهب أو الملة، إلى السلطان الذي تمثل فيه السلطة المركزية. ويتخذ العمل السياسي، هنا، أشكالاً تدرج في طبيعة العلاقات المتشكّلة بين هذه المراتب (ممانعة أو استيعاب). فكيف تم الانتقال - وهو السؤال المركزي في هذه الدراسة - من طبيعة العمل السياسي في إطار الولاية ومفاهيمها ومؤسّساتها، إلى واقع الفعل السياسي الذي ينحو نحو بناء الدولة الحديثة «القومية» قبل تثبيت هذا المعنى دولياً في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣؟ العامل الثاني، هو الواقع الذي يمثل فيه الإسلام التاريخي على صعيد الجماعات لا سيما المدنية منها، طرقاً صوفية أو إسلاماً سياسياً كسلاح استنهاض للشعوب، وهو ما تبرزه حركات سياسية إسلامية وخطاب سياسي إسلامي، لا يندرجان بالضرورة في الحيز الفقهي الدقيق، وإنما في الحيز الأيديولوجي الذي يتيح الإسلام التاريخي. وهذا الموقف يبدأ مع جمال الدين الأفغاني، ويتواصل بأشكال مختلفة مع رشيد رضا وشكيب أرسلان بالنسبة إلى بلاد الشام.

وأما السياق الخامس فهو السياق الثقافي - الاجتماعي لتركيب ديمغرافية، تتسم بالتعدد الديني والمذهبي والاثني، وبالتفاوت أيضاً في التحصيل الثقافي الغربي، وبالتالي، في عملية نشوء «النخب» المثقفة، أو ما يسمى في الغرب بالانتليجنسيا (Intelligentsia). فما هو دور هذه النخب في إنتاج أيديولوجيا سياسية تستلهم المفاهيم الغربية للدولة والأمة والقومية، انطلاقاً من الأصول الاصطلاحية التاريخية والأوروبية لهذه المفاهيم (Etat, Nationalisme, Nation) وانطلاقاً أيضاً من الخصوصيات المحلية المتجسدة في مواقع هذه النخب في المجتمع والاقتصاد والانتماء الديني أو المذهبي؟ إن السؤال بهذه الصيغة تسوّغه واقعة أن هذه النخب، هي التي أدخلت العمل السياسي أطر التنظيمات والأحزاب والجمعيات والبرامج لاسيما في المدن.

والسياق السادس والأخير هو السياق الدولي، وهو يتمثل بالسياسات الدولية التي صيغت انطلاقاً من مراكزها الأوروبية، وتوجهت في تعاملها مع «الخارج» الذي هو «الداخل»، بالنسبة إلى العمل السياسي المحلي، بصيغ من العمل الدبلوماسي الذي اتخذ أشكالاً من الممارسة

(٦) بسميد، المصدر نفسه، ص ٢٠ - ٣٨، ورسوان السيد، الأمة والجماعة والسلطة (بيروت: دار اقرأ،

١٩٨٤)، ص ١٤٥ - ١٧٥.

والمواقف التي صدرت عن القناصل والخبراء ولجان الدراسة والتخطيط، والتي استهدفت استيعاب المعطى السياسي الداخلي وضبطه في الوجهة الدبلوماسية الصادرة عن المركز.

هذه السياقات مجتمعة تشكّل المحاور الأساسية للدراسة التي نحن بصدد تقديمها. وتجدر الإشارة إلى أنه كان من الصعب الالتزام بموضوعاتها كعناوين مستقلة لفصول متلاحقة، ذلك أنه يستحيل فرز هذه السياقات عن بعضها البعض كموضوعات مفردة أو قائمة بذاتها. فهي تتداخل تداخلاً عضوياً فيما بينها في كل مرحلة من مراحل الفترة التي ندرس، ولما كانت كل مرحلة تكتسب سمات وخصوصيات محددة من خلال انعقاد كل هذه السياقات في حقل زمني معين، له خصائصه في طبيعة علاقات السلطة والخطاب السياسي وبرامج العمل، ولما كان هناك وفي الوقت نفسه ثمة استمرارية لثوابت بنية ثقافية^(٧) عامة في جميع المراحل التاريخية، ارتأينا اعتماد صيغة مزدوجة في تقسيم الفصول تجمع بين التحقيب الزمني للمراحل، وبين التداخل الذي تحتمه البنية الثقافية، سواء من جانب المجتمع المحلي، عبر ما يختزنه هذا الأخير في الذاكرة والنصوص والأديان والمذاهب من مفاهيم وسلوكات وقيم، أم من جانب الغرب عبر ما يصدر عن هذا الأخير من مفاهيم متحكمة في العمل السياسي، والمواقف والآراء الصادرة عن دبلوماسيته وخبرائه وسياسيه.

ثانياً: في المصادر

١ - محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية

تقدّم محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية في باريس (Quai d'Orsay)، معطيات مهمة للكشف عن هذه السياقات التي أشرنا إليها، فالسياسة الفرنسية باهتمامها المباشر بـ «مصير سوريا»، وروايتها الدائم، ولا سيما ابتداء من الحملة الفرنسية الأولى (عام ١٨٦٠)، على احتمال التقسيم للسلطنة العثمانية واقتطاع سوريا الطبيعية كـ «حصّة فرنسية»، تعاملت مع «المسألة السورية» من موقع يسمح باستبيان الوضع الاجتماعي في سوريا، وتعبيرات العمل السياسي المحلي واتجاهاته.

إن هذا الموقع المتمثل بـ «المراقب الدبلوماسي»، يقدّم صورة عن الواقع تجهد في الدخول في تفاصيله، ولكنها في الوقت نفسه تحمل هموم الدبلوماسية في النظر إلى الواقعة وتوظيفها في الخط السياسي والاستراتيجي للدولة. من هنا، تكتسب «الوثيقة الفرنسية» أهمية مزدوجة: فهي مصدر معرفة بالواقعة من جهة، ولكنها أيضاً مصدر كشف لطريقة النظر إليها والتعبير عنها واستخدامها، من الوجهة الدبلوماسية والاستراتيجية الفرنسية من جهة ثانية. وفي الحالتين يتطلب الرجوع إليها موقفاً نقدياً يأخذ بالاعتبار التمييز بين الواقعة من جهة، وصورة نقلها وفهمها والمعنى الذي أسقط عليها من جهة أخرى.

(٧) أنظر في استخدام هذا المفهوم: زكريا إبراهيم، مشكلة البنية (مصر، [د.ت.د.]، ص ١٢٢ - ١٧٠).

٢ - الصحف والدوريات العربية

وإذا كانت الوثائق الدبلوماسية تعبر عن وجهة في النظر من موقع التعامل الاستراتيجي، فإن الإعلام المحلي المتمثل آنذاك بالصحف اليومية وبعض المجلات الشهرية، يعكس وجهات في التعامل مع السياسات الغربية تصطبغ بالوان ايدولوجية مختلفة، بعضها معبر عن اتجاهات الجماعات المحلية، وبعضها الآخر معبر عن حالات الالتحاق السياسي بمحاور دولية، كما نلمس ذلك من خلال بعض تقارير القناصل التي تتحدث عن دعم مالي لصحيفة ما، أو عن محاولات لاستيعاب التحرير فيها. ويجد المؤرخ المتبحر لنصوص الصحافة المحلية نفسه أمام معطيات غنية جداً لرصد الاتجاهات الفكرية - السياسية، ومعرفة القوى المحلية الصادرة عنها، وتحديد حقل التقاطع الحاصل بين بعضها وبين السياسات الأوروبية.

وأشد ما يستوقف في مجال المقاربة بين الاتجاهات الفكرية للعمل السياسي وتجلياته النظرية - المرجعية، هو ما تحمله نصوص كل من المجلتين: «المنار» التي أسسها وقام بتحرير معظم موادها السيد محمد رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥)، و«المقتطف» التي كان يحررها بشكل رئيسي كل من فارس نمر ويعقوب صرّوف، وأقلام أخرى ذات نزعة ليبرالية علمانية.

ويتضح من خلال الانتماءين الثقافيّين لأصحاب هاتين المجلتين - الانتماء الاسلامي لصاحب «المنار»، والانتماء الليبرالي والعلماني لصاحبي «المقتطف» - أنهما يعكسان الاتجاهين الفكرين الكبيرين السائدين لدى مثقفي المشرق العربي وكتّابه. لذلك حملت نصوصهما التعبيرين الفكرية - السياسية التي تمخضت عنها المرحلة التاريخية، وتضمنت مقالاتهما معظم المواقف العملية والبرامج السياسية سواء في صياغة فهم الحدث الراهن، أم التطلع إلى صيغة مستقبلية للدولة المرتقبة في المنطقة.

٣ - كتب السير والمذكرات

تشكّل المذكرات التي كتبها معاصرون أمثال: الملك عبد الله، ساطع الحصري، يوسف الحكيم، محمد كرد علي، حسن الحكيم، شكيب أرسلان، نذرة مطران، خير الله خير الله، شكري غانم وجورج سمّنة... الخ، مصدراً مهماً يضاف إلى مصادر الوثائق الدبلوماسية والصحفية. فأصحاب المذكرات وقد تنوّع دورهم في ميدان العمل السياسي بين مؤسس جمعية سياسية أو حزب أو مناضل أو مجاهد، وبين وزير في حكومة أو موظف إدارة أو كاتب أو صحفي... الخ، يقدمون صورة ذاتية محلية لأشكال العمل السياسي، وهي صورة يتندمج فيها «الذات والموضوع»، بحيث تصبح النصوص مرآة للذات المحلية تنعكس فيها تطلعاتها وتعددية برامجها نحو السلطة، وكذلك رهاناتها وتحالفاتها وصراعاتها ومناهج تبريرها للفعل السياسي.

وإذا كانت هذه «الذات السياسية» هي موضوع الدراسة والفعل السياسيين الغربيين - وهذا ما تعكسه تقارير الدبلوماسية الغربية - فإن مذكرات الشخصيات التي ساهمت في الأحداث، أو في التعبير عن الممارسة السياسية على صعيد الفكر والموقف، أو التبرير أو العلاقة، تترجم واقع

ما كان عليه العمل السياسي المحلي من حالة استقلال أو استتباع، أو من حالة عجز أو قدرة. هذا، إضافة إلى الدلالات التي تحملها المذكرات في مجال رصد الموقف السياسي، فإنها تملك من خلال ما تقدمه من سير ذاتية دلالات على الانتماء الاجتماعي والثقافي والديني. وهي دلالات تساهم بدورها إلى حد كبير في تفسير المنطلقات الاجتماعية والدوافع الثقافية والفكرية الكامنة وراء صياغة الموقف السياسي.

ثالثاً: في المصطلح والمفاهيم والمنهج

يواجهنا في الكتابة التاريخية التي تتناول مرحلة انتقالية من تاريخ العرب الحديث والمعاصر، إشكال معقد في استخدام المصطلح السياسي، فالمرحلة الانتقالية التي نحن بصدد دراستها، والتي يمكن تحديدها زمنياً بأنها فترة الانتقال من العهد العثماني إلى عهد الانتداب الأوروبي، تزامنت مع ما اصطلح على تسميته في تاريخ الفكر العربي بـ «عصر النهضة». وهذا المصطلح الأخير يعكس بذاته مفهوماً تاريخياً، تمثل في وعي بعض المثقفين العرب لحظة استحضار لعصرين أوروبيين: عصر الولادة الجديدة (Renaissance)، وعصر الأنوار (Siècle des lumières). وهي لحظة تلخص حالة زمنية تاريخية لوضع معاش في المجتمع والسلطة، حالة تستعيد تاريخاً من زمن ما ومكان ما، وتتطلع لبناء مستقبل على نموذج. إلا أن هذه الاستعادة هي أيضاً جزء من ذاكرة تاريخية، تتواصل مع «زمن محلي» عربي - إسلامي حاصر في الثقافة الاجتماعية المعاشة، وحاضر في التاريخ المكتوب وفي النص المرحج وفي المؤسسات والرموز والمفاهيم. وهذه الذاكرة قد تطفئ على استعادة «النسخة الأوروبية»، فتصبح النهضة شكلاً من أشكال الاستجابة للتحدي الأوروبي، وذلك في محاولة تجديد للإسلام وإحياء لتاريخه ودعوة لبناء دولته.

وفي هذا السياق الذي يندرج فيه عصر النهضة العربية، يبرز مصطلح النهضة إشكالاً يحمل في طياته إشكالات فرعية أخرى، تطال مجالات مفاهيمية عديدة تبدأ من مصطلح «الدولة» إلى «الامة»، إلى «الطبقة» إلى الحزب، وأخيراً إلى صيغة السياسة والعمل السياسي^(٨)، إلى القومية والحرية والديمقراطية، وتجليات هذه المفاهيم في المؤسسات والأفكار.

ومن هذا الاشكال الذي يبرز على صعيد مصطلحات المرحلة، تطالعنا صعوبات ينبغي وعيها منذ البداية، كي يتجنب الباحث الفرق في منهج وحيد الجانب من مناهج عصر النهضة، أو في اتجاه ايديولوجي واحد من اتجاهاتها العديدة. وسواء أكانت هذه الاتجاهات ليبرالية -

(٨) انظر: Pierre Rondot, «Les Partis dans le monde musulman», *Pouvoirs* (Paris), no. 12 (1980), pp. 71-91.

علمانية^(٩)، أم اثنية - قومية^(١٠)، أم سلفية - تراثية^(١١)، فإنه يتعين على الباحث أن يقف موقفاً نقدياً واستيعابياً للمصطلح الصادر عن هذا الاتجاه أو ذاك، المدرج في هذا المفهوم أو ذاك، المحكوم بهذه الأيديولوجيا أو تلك.

فمسألة الدولة وما طرحه هذه الأخيرة من اختلاف في تحديد المضمون النظري، والشكل المؤسسي والامتداد الجغرافي، تستدعي انتباهاً لمختلف الاستخدامات الوظيفية للمصطلح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فالفترة التي نحن بصدد دراسة العمل السياسي فيها، هي الفترة التي شهدت بدايات تشكّل «الدولة المحدثّة» على انقاض السلطنة العثمانية. وإذا كان هذا التشكّل قد ارتبط بالفعل بتفكك بني السلطنة العثمانية، وانتصار مشاريع مناطق النفوذ الغربية التي استقرت بصيغة الانتدابات (صيغة الاعداد والتخضير للدولة الحديثة من زاوية غربية) من جهة، فإن عملية التعبير عن قوى الداخل سواء في أشكال رفضها للسيطرة الأجنبية، أم في أشكال صياغة تطلعاتها ومطالبها بالاعتماد على الغرب، قد اتخذت، من جهة أخرى، مسارات مميزة في العمل السياسي المحلي والخطاب المعبر عنه.

لقد راوح الخطاب السياسي مثلاً بين التمثّل للصيغة التاريخية الإسلامية للدولة، وبين التمثّل للصيغة القومية المستلهمة من التجربة التاريخية الغربية، وبين التمثّل التوفيقى أو الانتقائي لمعطيات التجريبتين.

وفي اطار تمثّل الصيغة التاريخية الإسلامية، تنوّعت أشكال هذا التمثّل بدءاً من الدفاع

(٩) نستخدم هذا المصطلح بالمفهوم التالي: «الليبرالية تعين مجتمعاً ما عبر تماهيه على المستوى السياسي بالديمقراطية البرلمانية، وعلى المستوى الاقتصادي بالرأسمالية الصناعية، وعلى المستوى الاجتماعي بوصول البرجوازية إلى السلطة وهيمنتها، وعلى المستوى الثقافي بحريات الفكر والتعبير، وعلى المستوى الأخلاقي بالفردية، وعلى المستوى العالمي بالمبدأ الشهير للهويات القومية (Nationalités)، وعلى المستوى الديني بمعاداة الأكليريكية، هذه المعادلة التي تقوى حدّتها أو تضعف حسب البلد». قارن:

André Vachet, *L'Ideologie liberale, l'individu et sa propriété*, préface d'Henri Lefebvre (Paris: Anthropos, 1970), p. 21.

وأشير هنا إلى أن استخدام المصطلح لا يعبر عن واقع محلي متحقق في المرحلة التاريخية التي ندرس، وإنما عن احتمال يجد تمبيره في تماهي بعض النخب المثقفة المحلية مع قيم المجتمع الليبرالي في الغرب.

(١٠) نستعير هذا التعبير من المصطلح الفرنسي الذي استخدمه مكسيم رودنسون وهو «Idéologie ethnico-nationale» للدلالة على تشكّل اثنية من الأثنيات (قوم) في مشروع «دولة قومية». انظر:

Maxime Rodinson, «Nation et idéologie», dans: *Encyclopaedia Universalis* (Paris, 1971), vol. 11, pp. 571 - 575, aussi: «Nature et fonction des mythes dans les mouvements socio - politiques d'après deux exemples comparés: Communisme marxiste et nationalisme arabe», dans: Maxime Rodinson, *Marxisme et monde musulman* (Paris: Seuil, 1972), pp. 245 - 248.

(١١) انظر في استخدام المصطلح: حسن حنفي، التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم (بيروت: دار التنوير، ١٩٨١)، ص ١١ - ٢٢.

عن «السلطنة» بنيتها القائمة، إلى اعتماد نظام الشورى الذي أخرج بصيغة «الدستور» و«البرلمان»، وإلى «الاجتهاد» في فصل الخلافة كمؤسسة سلطانية أو ملك عن الاسلام^(١٣).

أما في إطار صيغة التمثيل القومي، فقد ارتسمت في الخطاب السياسي العربي المشرقي (ولا سيما الشامي) صور شتى للدولة: انطلاقاً من الطائفة التي تنمهي مع «الوطن» و«الأمة»، اللذين يتشكلان في الوعي الجماعي وفق مقاسها الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي، إلى الثانية - الثقافية التي تنمهي مع «وطن أكبر» و«قومية أوسع». وبين هذا وذاك، تدرجت تمثيلات الأمة كإطار لمشروع الدولة من صيغة أمة عربية «مشرقية»^(١٤)، من نجيب عازوري (عام ١٩٠٥)، إلى مشروع الشريف حسين (عام ١٩١٦)، إلى صيغة مملكة عربية سورية (مشروع الملك فيصل)، مروراً بالأيديولوجيات الوطنية المختلفة التي تقدم الأقاليم «أوطاناً» و«أمماً»، وذلك في حدود الصيغ الجغرافية - التاريخية السائدة، أو في حدود الصيغ الجغرافية - السياسية التي أسفر عنها توازن الصراع الدولي^(١٥).

ومنذ تلك المرحلة التي تأسس فيها الخطاب العربي السياسي في مسألة الدولة الناشئة أو في مسألة الدولة المتوخاة، يفرض الأمر الواقع على الباحثين العرب توجهات في المنهج، تدور في فلك تبرير ما حصل، وبناء تواريخ افتراضية لهذه الدولة أو تلك، أو تدور في فلك الحلم في تخطي الواقع، عبر التماهي مع «مشروع مستقبلي» آخر لدولة ما.

لقد غرق كثير من الباحثين العرب في جهد البحث عن تبرير الواقع، أو «عقلنة» الحلم المرغوب فيه للمستقبل، فغابت هذه الاشكالية عن البحث العلمي. وأما بالنسبة إلى الباحثين الغربيين، فقد طرحوها من موقع المقاربة مع النموذج الغربي في تشكل الدولة والأمة، معتبرين ما حدث في التاريخ الأوروبي نموذجاً عالمياً. وإذا ما لاحظ أحدهم تعذر هذا التشكل في الشرق العربي والإسلامي، عزا ذلك إلى غياب نشوء «دولة اقليمية» في الإسلام (برنارد لويس)^(١٦)، أو إلى أن تاريخ هذا الشرق الإسلامي هو تاريخ «طوائف وقبائل».

(١٢) انظر في هذا الرأي: علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، دراسة ووثائق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢).
(١٣) الدعوة الأولى لهذا المشروع حملها كتاب:

N. Azoury, *Le Réveil de la nation arabe* (Paris: Plon, 1905).

وقد ترجمه إلى العربية أحمد يوملحم بعنوان: يظلة الأمة العربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨).

(١٤) إن الصيغ الجغرافية - السياسية التي أسفر عنها توازن الصراع الدولي، أدت على سبيل المثال إلى ولادة دولتي لبنان وسوريا. ونجد عرضاً تاريخياً للسياق الدولي لهذا التشكل في: زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠).

(١٥) «السياسة والحرب»، في: برنارد لويس، تراث الإسلام، ترجمة زهير السمعوري وشاكر مصطفى، تصنيف شاخت ويوزورون، سلسلة عالم المعرفة، ٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ج ١، ص ٢٢٩ - ٣٠٠.

تلك هي على سبيل المثال الموضوعة التي يسجلها جاك ولرس (Jacques Weulersse) في كتابه فلاحو سورية والشرق الأدنى، فهو من جهة يؤيد الانتداب الفرنسي في تجزئة سوريا، ولكنه من جهة أخرى يبرز المآزق التكويني لهذه الدول في الأربعينات من القرن العشرين، وذلك لاستحالة تكوّن انتماء شعبي قومي - في رأيه - يتوافق مع حدود الدولة^(١٦).

ولا بأس هنا من استعادة بعض مفاهيم (Weulersse) لدلالاتها المنهجية في مصطلح الدولة والانتماء. ان المؤلف يطرح مسألة الانتماء القومي لدى الفئات الشعبية، ولا سيما الفلاحية بالصيغة التالية: «إذا سألت فلاحاً من الجزيرة أو المناطق الشرقية من لبنان، أو من عجلون من يكون؟ يجيبك أنه من هذه القبيلة أو تلك، أو من هذه القرية أو تلك، يجيبك أنه مسلم، أرثوذكسي أو درزي... لكن لا يجيبك أبداً ويعفوه أنه عراقي أو سوري أو أردني»^(١٧).

ويستبعد (Weulersse) أن يكون السبب هو كون هذه الدول حديثة العهد أو كيانات اصطناعية كما يقول، بل إنه ينطلق من الفرضية القائلة بأن ظاهرة الدولة - الأمة - (Etat - Nation) هي ظاهرة أوروبية. وهو إذ يقارن هذه الظاهرة الأوروبية بواقع الشرق العربي والإسلامي، يرى أن أولية هذا التكوّن التاريخي هي خاصّة من خصائص الغرب وحده، وأن طبيعة السلطة والدولة في الشرق العربي والإسلامي لا يمكن أن تنتج هذه الظاهرة. يقول: «لم يحصل في الشرق هذا التدامج والتماثل التدريجي بين العناصر المكونة الثلاثة: (الأرض والأمة والهيئة السياسية) التي أدت إلى تكوّن أوروبا الغربية، حيث تعتبر فرنسا أكثرها تضجاً واكتمالاً. ففي الشرق بقيت الدولة ترتبط بالأمير (La chose du Prince) والدولة - الأرض هي مجرد تجار مفاعلات تعود إلى الأمير نفسه. وهذا التعريف يبقى هو ذاته، سواء أكانت الدولة عبارة عن إمبراطورية امتدت في القارات الثلاث كما هي حال الدولة العباسية... ولاحقاً العثمانية، أم كانت عبارة عن تكوين أصغر كما هي الحال مع المماليك، أم اقتصرت على مدينة واحدة وضواحيها... خليفة كان أو سلطاناً، أو باشا أو أميراً، لا أهمية للقب، إذ يبقى المبدأ واحداً، فالأمير وحده هو الذي يمثل حقيقة الدولة، والتبعية للأمير وقومه تشكّل المطلق»^(١٨).

وبالنسبة إلى الدولة العثمانية - الدولة المعنية بدراستنا - فإراها (Weulersse) بأنها: «كانت لحمة اصطناعية لم تنبثق عن السكان والأرض، والولاية أو اللواء أو القضاء، نسخة مصغرة عن الإمبراطورية، ركاماً غير متجانس من الطوائف المتفرقة غير القادرة أن تفرز قومية محلية»^(١٩). و «الاطارات السياسية سواء أكانت كبيرة أو صغيرة لا تترجم تماماً الحياة الحقيقية للسكان، هذه الحياة الحقيقية ينفي البحث عنها خارج هذه الأطر، ينفي البحث عنها في الطوائف المختلفة: في طوائف قرابة الدم (القبائل) في الطوائف الدينية، وفي الطوائف المدنية أو الحرفية. فداخل هذه الطوائف تجري حركة الاملاك، الناس والأثكار، دون اعتبار للحدود الإدارية والسياسية»^(٢٠).

(١٦) Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient* (Paris: Gallimard, 1946).

(١٧) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٩ - ٨٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٢ - ٨٣.

هذه الاستشهادات، على ما فيها من تعميم وحدية في القطع، تنبّه الباحث إلى إشكالية في البحث، تتطلب وقوفاً ملياً حيال المرحلة التي حمل فيها العمل السياسي العربي مشروع «الدولة - الاقليم»، وقوفاً لا حيال الحدث - وقد أشبعته كتب التاريخ سرداً ووصفاً وأخباراً - وإنما حيال الدلالات التي يقدمها الحدث في السياقات التي أشرنا إليها، وفي الوجهة التي يذهب فيها العمل السياسي بحثاً عن الدولة^(٢١).

وفي هذه الناحية يحمل العمل السياسي مضامين لأفكار ومؤسسات وديناميات داخلية وخارجية^(٢٢)، ترتبط من جهة بالظواهر الأيديولوجية (الخطاب والمقليات)، وتدخل من جهة أخرى في صلب البنية الاجتماعية ومؤسستها^(٢٣)، إذ نجد العصبية والجاه الكامنين في هذه البنية، وعلى موازاتهما الحزب أو الجمعية القائمة في مؤسسة العمل السياسي الحديث^(٢٤)، ونجد الدين والطائفة والراسخين في المجتمع، وعلى موازاتهما نزعة القومية، والدولة المعبر عنها في الخطاب والبيان والمنشور، ونجد أيضاً نزعة «الأمة» بمفهومها القرآني الإسلامي، وفي الوقت ذاته وجهة التأقلم في أيديولوجيات سياسية تراوح بين بناء الدولة في إطار طائفة، وبين بنائها في إطار جغرافي - تاريخي، أو إطار توازن دولي يستقر على منطقة نفوذ معينة. كما نجد في الوقت نفسه للأمة المعنى المستمد من (Nation)، والتنازع إلى تأسيس الدولة - الأمة - (Etat) (Nation في الجغرافية - السياسية، أو المعنى المستمد من الجماعة الموحدة في رابطة دينية أو جامعة أمبراطورية (حضارية) في التاريخ^(٢٥))، كما أننا نجد القبائل والعشائر والمجموعات

(٢١) عن هذه الوجهة المنهجية في التاريخ، انظر:

Paul Veyne, «L'Histoire conceptualisante», dans: *Faire de l'histoire* (Paris: Gallimard sous la direction de J. Le Goff et P. Nora, 1974), vol. 1, pp. 62-92.

(٢٢) انظر في استخدام هذا المصطلح:

«Dynamique interne ou dynamique globale: L'Exemple des pays musulman», dans: Rodinson, *Marxisme et monde musulman*, pp. 266-293.

(٢٣) يقول المؤرخ الفرنسي جورج دوبي (G. Duby): «لفهم انتظام المجتمعات الإنسانية وتعيين القوى الفاعلة في تطورها، يجب أن نغير انتباهنا إلى الظواهر العقلية، حيث يبرز تدخلها عتصراً محدداً بقدر ما هو تدخل الظواهر الاقتصادية والديمقراطية». انظر:

G. Duby, «Histoire sociale et idéologies des sociétés», dans: *Faire de l'histoire*, vol. 1, pp. 147 - 168.

(٢٤) انظر هذه المصطلحات والمفاهيم (العصبية، الجاه...) وعلاقتها بتوزيع الثروة والسلطة في تاريخ المجتمع العربي من خلال نص ابن خلدون في: المقدمة، ص ٣٨٩، وقارن عن استخدام مصطلحات الحزب، الطبقة، السلطة (Pouvoir) في التاريخ الأوروبي: موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسين سعد، ط ٢ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٠)، ص ٢١٣ - ٢١٥. انظر أيضاً:

Jacques Julliard, «La Politique», dans: *Faire de l'histoire*, vol. 2, pp. 243-244.

(٢٥) انظر على سبيل المثال لا الحصر، استخدامات مفاهيم الأمة، الغوم، القومية (Nation، Nationalisme...) من زاوية التجربة التاريخية الأوروبية في:

Jean - Michel Leclercq, *La Nation et son idéologie* (Paris: Anthropos, 1979).

ومن زاوية التجربة التاريخية العربية - الإسلامية، انظر: ناصيف نصار، مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ: دراسة في

القروية وطوائف الحرف، كما نجد أشكالاً من الطبقة والنخبوية، النازعة للتماثل مع تراتبية الطبقات في المجتمع الصناعي الأوروبي، وتشكل النخب المثقفة المتماثلة مع الانتليجنسيا في المجتمع الغربي^(٢٦).

هذه المعطيات التي يقدمها أيضاً المجتمع المحلي في مرحلة انتقاله من المرحلة العثمانية إلى المرحلة الانتدابية الفرنسية تبرز بصورة لافتة للنظر في العديد من مظاهر العمل السياسي، لا سيما إذا اعتبرنا أن العمل السياسي هذا لا يطل مجال التعبير الحزبي المرتبط بالأصل الانتخابي والبرلماني في الليبرالية الغربية^(٢٧) فحسب، بل يطل شتى مجالات التعبير عن أي موقع من مواقع السلطة في المجتمع^(٢٨)، وهي مواقع تتوزع في تنظيم الولاية العثمانية على وظائف ومناصب معينة، وتتوزع في تركيب المجتمع على أدوار مؤسسية هي بدورها نتاج استمرارية بنى تاريخية (الأعيان، العلماء، شيوخ القبائل والعشائر... الخ). صحيح أن حركة الدستور في عام ١٩٠٨، أطلقت مبادرات العمل التنظيمي (بالمفهوم الحزبي الغربي)، بسبب قيام البرلمان ومنح الحرية الذي بعث الدستور، لكن ذلك اقتصر على المدن وعلى نخب محدودة من المثقفين والضباط.

= مدلول الأمة في التراث العربي الإسلامي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)؛ ومن الشعوب والقبائل إلى الأمة، في: السيد، الأمة والجماعة والسلطة، ص ٤٣ - ٥٣؛ محمد خلف الله، مفاهيم قرآنية، سلسلة عالم المعرفة، ٧٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)، ص ٧٠ - ٩٣، و

«L'Umma et ses synonymes», dans: Louis Massignon, *Opera minora*, textes recueillis classés et présentés avec une bibliographie par Y. Moubarac sous le patronage du Centre d'études Dar El - Salam, 3 vols. (Beyrouth: Dar Al - Maaref, 1963), vol. 1, pp. 79 - 103.

(٢٦) انظر في دور هذه المؤسسات في كل من المجتمع الغربي والمجتمع الاسلامي: ريمون آرون، صراع الطبقات، ترجمة عبد الحميد الكاتب (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٠)؛ هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، بخاصة ج ٢، ص ٥٣ - ١٨٢؛

A: Cheddadi, «Le Système du pouvoir en islam d'après Ibn Khaldoun», *Annales* (Paris), (mai - août 1980), pp. 534 - 550, et Louis Gardet, *La Cité musulmane: Vie Sociale et politique*, 4ème ed. (Paris: J. Vrin, 1976).

(٢٧) يربط ديفريج بين الحزب والأصل الانتخابي البرلماني، فيرى أن نمو الأحزاب مرتبط بنمو الديمقراطية، أي بتوسع دائرة الاقتراع الشعبي والامتيازات البرلمانية. أنظر: ديفريج، الأحزاب السياسية، ص ٦ - ٧.

(٢٨) نستخدم «السياسي» هنا بالمعنى الذي يشير إليه ماكس فيبر عندما يقول: «نفهم السياسي مجموع الجهود التي تبذل للمشاركة بالسلطة أو للتأثير على توزيع السلطة، سواء بين الدول أو بين مختلف الجماعات داخل الدولة الواحدة». أنظر:

Max Weber, *Le Savant et le politique*, traduction de Julien Freund, introduction de Raymond Aron, *Recherches en sciences humaines*, 12 (Paris: Plon, 1959).

ونظراً لخصوصية غياب الدولة بالمفهوم الغربي الحديث في المرحلة التاريخية التي ندرس، نضيف أن السياسي وشمل أيضاً الجهود المبذولة من أجل «إيجاد دولة» في مرحلة انهيار الدولة العثمانية. وهو الحيز الأساسي الذي سيشغل الدراسة الراهنة.

وإذا كانت فكرة الدولة قد شغلت برامج العمل السياسي سواء بتعبيره (الحزبي الحديث - الجمعيات السياسية)، أم التحركات الأهلية المتمثلة بالزعامة العشائرية، أم الشيوخ والعلماء في الأحياء والمساجد، أم التنظيمات الحرفية، فإن الفكرة نفسها تختلف بالمفهوم من فئة إلى فئة. والاختلاف لا يظال أنواع وأشكال الدولة البديلة من ضمن احتمال انقراض الدولة العثمانية فحسب، بل النظر في طبيعة الدولة العثمانية نفسها. فمن القول بالدولة «القومية الوضعية» على المستوى العثماني العام^(٢٩)، إلى القول بـ «الدولة الإسلامية» ممثلة بالخلافة العثمانية^(٣٠)، إلى انتقال هذه الأشكالية نفسها على المستوى الإقليمي (وعلى مستوى سوريا في حدود دراستنا)، تندرج مرحلة البحث عن البديل منذ مرحلة التنظيمات وحتى قيام الثورة الكمالية في تركيا.

وفي هذا الإطار، كان العمل السياسي المحلي يواجه اختلافاً في صياغة تصور واضح للدولة، بسبب اختلاط المفاهيم والمصطلحات، وتداخل المعاني والممارسات. فالدولة بالمعنى القومي (National)، تحمل تراثاً غريباً في النشأة والتطور، فهي دولة سيادة على إقليم، ودولة ولاء لهيئة سياسية، ودولة دمج لأمة «الدولة - الأمة». بينما يحمل التراث العربي - الإسلامي في مسألة الدولة مفهوماً آخر للسلطة^(٣١). إنه مفهوم «الولاية» التي تضيق أو تتسع في مهامها السلطوية، تبعاً لعلاقة التوازن بين الخليفة أو السلطان، وبين الجماعات التابعة وممثليها على المستوى المحلي كـ (عصبيات ومذاهب وملل). وهي ليست دولة عرقية أو حصرية أو دمجية لقوم أو أمة أو منطقة جغرافية - سياسية. إنها إطار لتعايش أشكال من السلطات المندرجة والمتراصة التي تذهب من مختلف السلطات المحلية والأهلية، إلى السلطة المركزية المتمثلة

(٢٩) بدأت هذه المقولة مع نظرية «الوطن العثماني» التي نادى بها العثمانيون الجدد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما لبثت أن اتخذت طابعاً قومياً في العهد الدستوري مع ضياء كوك ألب، الذي دعا إلى قومية عثمانية. أنظر في ذلك:

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 2nd ed., Oxford Paperbacks, no. 135 (London: Oxford University Press, 1968), pp. 141 and 150, and C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1973), p. 131.

والجدير بالذكر أن ساطع الحصري قبل أن يصبح داعياً للقومية العربية، كان داعياً، على قاعدة الفلسفة الوضعية، إلى «القومية العثمانية». انظر في ذلك: أحمد كوران، «ساطع الحصري المثقف العثماني»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق ٢٧/١٢/١٩٧٨ - ٣/١/١٩٧٩، ج (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠)، ج ٢، ص ٥٩٥.

(٣٠) كان ذلك رأي بعض المفكرين الإسلاميين الذين راعوا على إمكانية إصلاح السلطنة، وإقامتها على نظام الشورى في الإسلام. جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، رشيد رضا... الخ. ومثل ذلك كتابات رشيد رضا في المنار قبل عام ١٩١٤.

(٣١) ثمة خلاف في المصطلح بين تعبير دولة باللغة العربية وتعبير «Etat» أو «State». فالمعنى العربي للدولة هو التحول والتغير والغلبة، أما المعنى الذي يؤدبه التعبير الأوروبي فهو حالة الاستمرار والديمومة، فالخلاف الاصطلاحي يعكس خلافاً في المفاهيم. أنظر: فتحي التريكي، «مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي المعاصر»، الفكر العربي المعاصر، العدد ٢٤ (شباط/فبراير ١٩٨٣)، ص ٤٦ - ٤٧.

بالبهية الحاكمة المتمحورة حول السلطان . وفي هذا الاطار يحتل الدين والعصبية ركائز العمل السياسي وضوابط ممارسة السلطة^(٣٢) .

لقد قامت في أوروبا حركات توحيدية قومية تمحورت حول الدولة كمؤسسة وكأجهزة سلطات، أنيط بها دور الدمج والضبط والحصر للإطار العرقي والجغرافي والثقافي - اللغوي، أو لهذه الأطر جميعاً في كيان (Entité)، هو كيان الدولة - الأمة .

ومن هنا، يمكن أن نقول ان الاستخدام الأوروبي لمصطلح (Nation)، الذي درجت ترجمته لغوياً وشاع استخدامه اصطلاحياً بتعبير «أمة»، خضع لتأثير التطورات التاريخية في تشكّل الدولة - الأمة . وهو تشكّل تاريخي يصعب التمييز فيه بين أسبقية الجانبين (الأمة والدولة)، أي الدولة التي سبقت «الأمة» فساعدت على تكوّن هذه الأخيرة، وحملت مشروعها التوحيدي في إطار جغرافي ولغوي واثني معيّن؟ أم أن مشروع «الأمة» كان ناجزاً موضوعياً فأنجج الأولى: الدولة القومية (L'Etat National)، وذلك على قاعدة روح الشعب أو العقد الاجتماعي، أو الرغبة في العيش المشترك^(٣٣) أو الانتماء العرقي الواحد^(٣٤) .

ومهما يكن من أمر هذه الجدلية التي برزت من خلال النص الفكري ولا سيما ابتداء من القرن الثامن عشر، ومن خلال الحدث (الثورة الفرنسية وامتداداتها في أوروبا، وترسّخ مركزية الدولة فيها)^(٣٥)، فإن مصطلح الـ (Nation) لم يكن يملك الدلالة نفسها قبل ذلك، إذ لم يكن يعني ذاك التشكّل القانوني المؤسسي لتدماج هذين الطرفين (الدولة والأمة)، ولقيام علاقة محددة بين الفرد والدولة، علاقة تنتظم في سياق ايديولوجي وسياسي وقانوني يطلق عليه القانونيون والمنظرون الدستوريون تعبير (Nationalité)، أي الانتماء لأرض ودولة وأمة في كيان واحد .

يعرض أحد الباحثين الفرنسيين المعاصرين دلالات كلمة (Nation) في التاريخ الأوروبي فيقول: «قديمًا كانت (Nations) تعني في الاستخدام اليومي الوثنيين في مقابل المسيحيين... و (Nation)

(٣٢) أنظر عرضاً للأراء حول مسألة القومية والسلطة في الدولة العثمانية في:

William W. Haddad, «Nationalism in the Ottoman Empire», in: William W. Haddad and William W. Ochsenwald, eds., *Nationalism in a Non - National State: The Dissolution of the Ottoman Empire* (Columbus: Ohio State University Press, 1977), pp. 3 - 25.

(٣٣) أنظر: Ernest Renan, *Qu'est - ce qu'une nation?* Conférence faite en Sorbonne le 11 mars 1882, 10ème ed. (Paris: C. Lévy, 1882), pp. 83 - 97.

(٣٤) عن هذه الاتجاهات في رؤية علاقة الدولة بالأمة، والتي تشير ضمناً إلى رنان، وروسو، ومونتسكيو، وأصحاب النظرية العرقية في نشوء الدولة القومية، أنظر: هانز كوهن، عصر القومية، ترجمة عبد الرحمن صدقي، مراجعة مصطفى حبيب (القاهرة: سجل العرب، ١٩٦٤)، ص ٥ - ٤٥، وأنور الخطيب، الدولة والنظم السياسية (بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٩)، ج ١، ص ٢٧، ٣١ و٣٨.

Robert Palmer et Calmann Lévy, *Les Révolutions de la liberté et de l'égalité* (Paris: C. (٣٥) Lévy, 1968).

بالمعنى تعني اجتماع سكان منطقة واحدة... وكانت الكلمة تعني أيضاً مجموعة من الناس ولدوا على أرض معينة، أو تجمعاً معيناً من العائلات... ففي جامعة باريس مثلاً، كان تعبير (Nation) يعني الطلاب القادمين من منطقة معينة: فهكذا كان يمكن أن يقال عن الطلاب القادمين من فرنسا، من بيكاردي (Picardie) من فلاندر (Flandre) ومن جرمانيا (Germanie) - الأمم الأربعة في الكلية - (Les quatre nations du Collège)» (٣٦).

إن استعراضاً للاستخدامات المختلفة لتعبير (Nation) قبل القرن الثامن عشر (٣٧)، يوصل إلى القول أن تعدد المفاهيم بذاتها حول المصطلح دليل على غياب وجود الـ (Nation) قبل القرن الثامن عشر، وبالمعنى الذي بدأ فلاسفة هذا القرن يتحدثون عنه على قاعدة بناء نظرية لـ «الدولة الحديثة»، فإذا لم تكن الأمة (Nation) بنية ثابتة ومستمرة للجماعات السياسية (Communautés politiques)، فهذا يعني أن الأمة (Nation) ليست أمراً طبيعياً أو ضرورة تاريخية. أنها كما يقول كاتب فرنسي في الموضوع: «التعبير عن حضارة معينة وفي لحظة تاريخية من تطورها. أنها ليست حقيقة طبيعية ملازمة في ظهورها لتشكل أية جماعة سياسية. أن مفهوم الـ (Nation) لا يجد تطبيقه الطبيعي في جميع الجماعات السياسية. أنه حقيقة تاريخية، تصوّر جماعي (Représentation collective) وتاريخي ظهر في الحضارة الغربية، وبصورة خاصة عبر الفلاسفة الفرنسيين، ونما بشكل كثيف مع الحركات الثورية في أواخر القرن» (٣٨).

والملاحظ وفق هذه النظرة أنه حتى القرن الثامن عشر، لم يتناسب تماماً البعد السكاني للجماعات السياسية مع الظواهر القومية (Phénomènes nationaux)، فلما أن المدينة كانت تشكل الأطوار الأضيق للجماعة، وأما أن الامبراطورية كانت تشكل الأطوار الأوسع (٣٩).

ويذهب بعض الباحثين الأوروبيين إلى أبعد من ذلك، معتبراً أن الأمة (Nation)، هي ايدئولوجيا الدولة البيروقراطية المركزية، التي تشكلت في أوروبا في مرحلة الثورة الصناعية والانتاج الكثيف وتوسّع السوق وإدخال الآلة على الانتاج الزراعي والحرفي، الأمر الذي أدى إلى زوال الحواجز ما بين جماعات سكانية، هذه الحواجز التي كانت تشكل حدوداً سياسية لهذه الجماعات في القرون الوسطى (٤٠).

وإذا كانت هذه النشاطية الاقتصادية قد توافقت مع مجموعة من مظاهر السلوك الإداري والقانوني والسياسي، انطلاقاً من نواة الدولة الموجودة وصولاً إلى الكيان الذهني المتوحد الذي نطلق عليه تعبير الـ (Nation)، فإن هذا التطور لم يصل إلى حد تطابق الأرض مع الدولة في

R. Polin, «L'Existence des nations», *Annales de la philosophie politique* (Paris), no. 8 (٣٦) (1969), p. 38.

Marjo Albertini, «L'Idée de nation», *Annales de la philosophie politique*, no. 8 (1969), pp. 5-14.

Polin, *Ibid.*, p. 41.

(٣٨)

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤١.

Albertini, *Ibid.*, p. 10.

(٤٠)

كيان «امة» (Entité nationale) إلا عبر سلسلة من الصراعات والحروب^(٤١): «إن البلاد والدول التي اكتسبت في مرحلة معينة من تطورها الصفة القومية (Caractère national)، لم تحافظ أبداً على الحدود والأبعاد نفسها عبر التاريخ، بل تغيرت دائماً وباستمرار تبعاً لوطأة السياسة الدولية حتى وصلت إلى مساحتها الراهنة. ثم إن الحروب والفتوحات والمعاهدات والزواج - وهي أمور أعطت هذه المساحة أبعادها الحالية - لم تتحدد أبداً وفق المتطلبات القومية (Exigences nationales)، وإنما وفق قوانين لعبة المصالح ما بين الأسر المالكة ووفق الضرورات السياسية والاستراتيجية»^(٤٢).

ومهما يكن من أمر تشكّل ظاهرة «الدول - الأمم» (Etats - Nations) في أوروبا، وأمر الاختلاف بين الباحثين الغربيين حول صياغة الموقف النظري منها أو التأريخ لنشأتها وتعيين مسارها كدولة (Etat) أو كأمة (Nation)، أو كصيغة «جدلية» واحدة، فإن ما حصل في مجرى تاريخ العلاقة ما بين الغرب والشرق العربي والإسلامي في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، هو أن نموذجاً فكرياً وسياسياً كانت تقدّمه الدول الأوروبية المعنية بـ «المسألة الشرقية»، للفكر السياسي المحلي والجماعات المحلية. ويتمحور هذا النموذج حول فكرة الدولة - الأمة كصيغة بديلة للسلطنة العثمانية، وهي صيغة مفتوحة على كل الاحتمالات التي تتيحها معطيات التركيب السكاني - اللغوي والديني لهذه السلطنة من جهة، وتوازانات الدول الكبرى في مشاريع انتداباتها وصراعاتها على مناطق النفوذ من جهة أخرى.

فالنموذج كان يقدّم إما عبر المشروع السياسي للدبلوماسية الغربية، وبصورة معاهدات ومواقف وقرارات من موقع النفوذ والاحتلال أو الانتداب، أو عبر التماهي مع الأفكار الغربية المتمحورة حول فكرة «الدولة القومية»، والتي يحملها مثقفون محليون كتصور لمصير الجماعات السياسية ومستقبلها. والنموذج يقدم في كل الأحوال على أنه التعبير عن «حقيقة كونية» و«عالمية»، لا على أنه تعبير عن حدث تاريخي وفي لحظة تاريخية قامت في مجرى الحضارة الغربية.

بهذا المعنى، تصبح نظرية «القومية» كافية بحد ذاتها وعبر تبنيها من قبل المثقفين المحليين لتفسير قيام النموذج وتعميمه^(٤٣)، كما تصبح نظرية «الاستبداد الشرقي» التي يعود

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤٣) انظر نمطاً من هذا التفكير في: ساطع الحصري [أبوخلدون]، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩)، ص ٦ - ٣٠. يجعل ساطع الحصري من «الفكرة القومية» محركاً للتاريخ الحديث في كل مكان تصل إليه «الفكرة» فتأثيرها فيه. يقول: «فإن تأثيراتها المتواصلة [بمعنى فكرة القومية] أدت إلى انحلال السلطنة العثمانية والأمبراطورية النمساوية، كما أنها حققت الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية وخلعت استقلال الكثير من الأمم الأوروبية مثل اليونان والبلغار واليوغسلاف والهنغار. ولم يبق أمامها مجال لعمل جديد في تلك البلاد بعد أن أصبحت دولها قوية وأسمها مستقلة ومتحدة وفق ما تقتضيه الفكرة المذكورة» (ص ٢٨ - ٢٩). ويضيف معلقاً: وتأخر التحاق الشرق في هذا الركب التاريخي، ولكن الأمر لم يكن كذلك في البلاد الشرقية بوجه عام، وفي البلاد العربية بوجه خاص، لأن نشوء الفكرة القومية في هذه البلاد تأخر كثيراً عن نشوئها في البلاد الأوروبية، ولا نغالي إذا قلنا إن هذه الفكرة لا تزال حديثة العهد في هذه البلاد، إنها =

لمونتسكيو (Montesquieu)^(٤٤) سبق البدء بصياغتها، وللماركسيين - فيما بعد - دور استكمالها بصيغة «نظرية نمط الانتاج الآسيوي»^(٤٥)، صالحة لتفسير انهيار الدولة العثمانية ممثلة هذا الاستبداد، وبالتالي، لتفسير قيام حركات التحرر المحلية بصورة «الأوطان القومية» أي بصورة مشاريع «الدول - الأمم» (Etats - Nations)، أي المشاريع التي تتماثل مع التجربة التاريخية الغربية، ولا سيما الأوروبية في نشأة «الدولة الاقليمية الحديثة»^(٤٦).

وبهذا المعنى أيضاً، يصبح دخول العالم غير الصناعي - العالم الذي لا يمر بتجربة الرأسمالية والتمركز والتوحيد القومي - عالم التبادل مع الحضارة الحديثة دخولاً في التاريخ. وهذا الموقف يندرج في منهج «التطورية»^(٤٧)، الذي نجد لدى كارل ماركس وفردريك انغلز تطبيقاً تاريخياً واجتماعياً له، عبر نظرية تقسيم شعوب العالم إلى أمم تاريخية و«أمم غير تاريخية»^(٤٨)، ومعيار «تاريخية» الأمم هو في إمكانية دخولها أو استبعادها للانخراط في الحضارة الحديثة، أي في منطق وقوانين علاقات التبادل التي شهدتها الغرب، إبان نهضته

=لا تزال في بدء نشوئها، وفي الصفحات الأولى من تأثيرها الفعال، فلا يزال أمامها عمل طويل سيؤدي إلى انقلابات معنوية وسياسية هامة في جميع أنحاء العالم العربي، وبين جميع الشعوب العربية» (ص ٢٩).

Charles Louis De Secondat Montesquieu, *De l'esprit des lois*, texte établi et présenté (٤٤)
par Jean Brèthe de la Gressaye, 4 vols. (Paris: Les Belles lettres, 1950- 1961), vol. 1, pp. 64 - 69.
(٤٥) انظر:

Louis Althusser, *Montesquieu: La Politique et l'histoire* (Paris: Presses universitaires de France 1964), pp. 92 - 96, and Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: New Left Books, 1979).

وقد ترجم الكتاب إلى العربية بديع عمر نظمي بعنوان: دولة الشرق الاستبدادية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣)، ص ٤٥ - ٥١.

(٤٦) انظر التطبيق المحلي لهذه النظرية في الكتابات التاريخية العربية:

- بالنسبة إلى لبنان: مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٩٦٧ - ١٨٦١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، لا سيما الفصل الأول، ص ١١ - ٤١.

- بالنسبة إلى سوريا: عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ١٨٢٠ - ١٩٤٥، ج ٢ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨).

انظر أيضاً نقداً لمحاولات عربية مختلفة اقتبست نظرية نمط الانتاج الآسيوي وطبقته على بلادها، في: بيانكا ماريا سكارسيا، «بشأن بعض المؤرخين العرب المعاصرين: العودة إلى نمط الانتاج الآسيوي»، في: ست دراسات في نمط الانتاج الآسيوي، ترجمة وتحرير أحمد صادق سعد (بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٦)، ص ٨٣ - ١١٠.

(٤٧) حول هذا المنهج الذي ساد في مرحلة من المراحل في علم الأنثولوجيا والأنثروبولوجيا، والتي تأثرت به مناهج عديدة في العلوم الإنسانية، انظر: ميلفيل ج. هرسكوفيتز، أسس الأنثروبولوجيا الثقافية، تعريب رباح الفخاح (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣)، ص ٧٤ - ٨٢.

(٤٨) قارن: Miklós Molnár, *Marx, Engels et la politique internationale* (Paris: Gallimard, 1975), et Pierre Maugué, *Contre l'état - nation* (Paris: Denoël, 1979), pp. 76 - 77.

وثورته الصناعية وتوسعه في العالم^(٤٩).

يبد أن ما بُنيت إليه الدراسات الانثروبولوجية والتكنولوجية المناهضة للأفكار الاستعمارية المبررة لذلك التقسيم الثقافي أو العنصري، هو في ضرورة توسيع حقل النظر إلى نسبة الثقافة، وإلى غنى مجال التاريخ وتنوع آفاقه وميادينه وقوانينه^(٥٠)، وهو أمر ينبغي اعتباره في الدراسات التاريخية التي تتناول شعوباً ومؤسسات، تختلف في ثقافتها وحضاراتها عن ذلك المنحى «العالمي» الذي اتخذته الحضارة الحديثة انطلاقاً من مركزها الأوروبي. وكان ابن خلدون قد أشار منذ القرن الرابع عشر إلى نسبة الاختلاف في طبائع العمران «في التاريخ للاجتماع الانساني»، فقال معرّفاً حقل النظر التاريخي بأنه التاريخ «للاجتماع الانساني» الذي هو عمران العالم: وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصيات واصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتجها البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال^(٥١).

وإن الأحوال التي تعرّض لها «الاجتماع الانساني» في المنطقة التي نحن بصدد دراسة تحولها من ولاية إلى دولة، تتعدى أمر النظر إليها من زاوية «التمدين» و«التحضر» بالمفهوم الانتدابي الغربي آنذاك، وهو مفهوم يندرج في النظرة المركزية الأوروبية التي ترى في تدمير الدولة العثمانية ضرورة تاريخية من أجل مصحلة الانسانية أو الحضارة^(٥٢)، ومن أجل إقامة «الاستقلالات القومية» كبداية لها، ويتعدى أمر النظر إليها من زاوية مشروع التحديث الذي حملته النخب المحلية في جمعياتها السياسية أو طموحاتها المضمرة أو المعلنة. إنها تشمل هذه الأمور جميعاً، ولكنها أيضاً تشمل «اصناف التغلبات» على مستوى الداخل (العصيات) وعلى مستوى الخارج (السياسة والحرب والمعرفة)، إنها تشمل هذه المستويات، وتشمل أيضاً وفضلاً عن ذلك مستوى «الاجتماع الديني» على حد تعبير ابن خلدون^(٥٣)، ولا سيما ما يتعلق بدور

(٤٩) انظر توسيعاً لهذه النقطة من حيث محاولة سحب هذه النظرية على الدولة العثمانية وشعوبها، في فصل لاحق من هذا الكتاب.

(٥٠) قارن حول هذه الأفكار والمواقف:

Claude Levi - Strauss, *Anthropologie structurale deux* (Paris: Plon, 1973), surtout chap.: «Race et histoire», pp. 377 - 422, et Pierre Clastres, *La Société contre l'état* (Paris: [s. n.], 1972), pp. 16 - 17. وقد قام بترجمة الكتاب إلى العربية محمد حسين ذكروب بعنوان: مجتمع اللادولة (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٨٠)، ص ١٨٩ - ٢٠١.

(٥١) ابن خلدون، المقدمة، ص ٣٥.

(٥٢) انظر نموذجاً عن هذا الرأي في: كارل ماركس، المسألة الشرقية، ترجمة جوزيف عبد الله (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ٧٨، ٨٠، ١٤٨، ١٩٠. وستوسع في هذه الفكرة لاحقاً. انظر ص ٧٢ - ٧٤ من هذا الكتاب و
André Mandelstam, *Le Sort de l'Empire ottoman* (Lausanne: Payot, 1917). حيث تردّد هذه الفكرة في أكثر من مكان.

(٥٣) ابن خلدون، المقدمة، ص ٧٠.

الاجتماع الإسلامي في العمل السياسي المحلي .

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن المصطلح الخلدوني الذي استخدمه بموازاة المصطلح الحديث، إنما ينم عن وعي إشكالية التداخل في تاريخ الثقافات من جهة، وإشكالية التواصل بين القديم والمعاصر من جهة أخرى^(٥٤). هذان المظهران (التداخل والتواصل) يعبران في الواقع عن إشكالية واحدة مركبة، تؤكد على أهميتها بسبب تشكّلها كجزء من «المعاش اليومي». فالمصطلح السياسي الذي استخدم في الفترة الانتقالية التي ندرس، يحمل ازدواجية، من جهة، بفعل التداخل والاختراق، أو التأثير الخارجي، ويحمل، من جهة أخرى، «سمات خاصة» بفعل التواصل والاستمرارية بين القديم والحاضر. فالأمة - كما سبق وأشرنا - تؤدي معنى الـ (Nation) الوافد من الغرب والمتزامن مع نشأة «الدولة الحديثة»، وتؤدي معنى «الأمة» المتأصل في المفهوم القرآني والاجتماع الإسلامي، والذي لا يخضع لسلطان الدولة في إطار اقليم أو قوم، والدولة تؤدي معنى السلطنة أو الولاية التي هي غير «الأمة»، بل هي الملك القائم على التغلب أو ولاية الأطراف، كما يرى ابن خلدون وغيره من الفقهاء المسلمين^(٥٥)، وتؤدي أيضاً معنى الدولة - الاقليم التي تدمج مجتمعاً بها في حدود معينة، وعلى أساس فكرة الدمج القومي ومبدأ الـ (Nationalité) في المصطلح الغربي الحديث .

هذه الازدواجية ليست عبثاً لغوياً أو مفارقة في الكلمات، إنها تترجم اتجاهات واقعية في العمل السياسي العربي، في مرحلة شهدت آخر مرحلة من مراحل تاريخ السلطنات والولايات في تاريخ الإسلام، وأول مرحلة من مراحل بناء الدولة - الاقليم في تاريخ الغرب العالمي خارج مركزه .

من هنا أهمية العودة إلى الجذور وبالتحديد إلى موقع الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، وذلك كي يتسنى لنا أولاً فهم الجانب الأول من الإشكالية (جانب تطور السلطنة والولاية والتشكل السياسي - الاجتماعي داخلهما)، وبالتالي، فهم الجانب الآخر من هذه الإشكالية (العمل السياسي المحلي في رؤيته لأزمة السلطنة، والحلول والمواقف التي قدّمها هذا الأخير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين)، وذلك في منطقة عرفت في النصوص التاريخية آنذاك بـ «سوريا»، وشهدت تقسيماً إدارياً لولاياتها يضيق ويتسع تبعاً للمراحل التاريخية .

(٥٤) عن الصلة بين المصطلح الخلدوني والمصطلح السياسي الذي ساد عند المفكرين العرب في القرن التاسع عشر، قارن: أحمد عبد السلام، دراسات في مصطلح السياسة عند العرب (تونس: الشركة التونسية للنزيع، ١٩٧٨)، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٥٥) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٥٧، ٢٩٨ و ٢٩٩، وأبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط ٣ (القاهرة: البابي الحلبي، ١٩٧٣)، لا سيما الباب المتعلق بإمارة الاستيلاء، ص ٣٣ - ٥٢ .

ومن هنا، كان من الضروري تقديم توضيح للمصطلح التاريخي - الجغرافي الذي استخدمناه في سياق هذه الدراسة. فما المقصود بـ «سوريا» أو «بلاد الشام»؟

يصعب الاتفاق على تعريف واحد لهذين التعبيرين. فثمة استخدامات شتى قديمة وحديثة تحمل مضامين جغرافية وإدارية، تختلف باختلاف المراحل التاريخية. وحتى في المرحلة التاريخية الواحدة، يخضع التعريف لإشكالات عديدة منها:

- التقسيم الإداري المعتمد من قبل السلطة المركزية.

- التمثيل القومي واتجاهاته الأيديولوجية التي تستقي ميراثها من التاريخ والجغرافيا.

- مجموعة المصالح التي تحرك قوى معينة وتدفعها إلى صياغة تحديد جغرافي يتلاءم مع اتساع هذه المصالح.

وفي المرحلة التاريخية التي نركز على دراستها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، تواجهنا هذه الإشكالات من عدة مواقع وعدة زوايا.

فمن زاوية التقسيم الإداري العثماني، لم تشكل سوريا طيلة مراحل التاريخ العثماني «وحدة إدارية» ضمن ولاية عثمانية واحدة، فقد تقاسمتها قبل عام ١٨٦٤ ولايات حلب، دمشق، طرابلس، صيدا^(٥٦)، وبعد إصدار قانون الولايات في عام ١٨٦٤، انقسمت سوريا بين ولايتين كبيرتين، حلب ودمشق. وقد امتدت الأولى شمالاً عبر الأناضول حتى عيتاب وديار بكر، بينما انحصرت نفوذ الثانية على مراقبة الولايات السابقة التي ألحقت بها (وهي صيدا وطرابلس)، وقد عرفت هذه الولاية في الاستخدام الشائع بولاية سوريا^(٥٧). هذا إضافة إلى سناجق مباشرة أتبع إلى نظارة الداخلية في استامبول هي: سنجق جبل لبنان، القدس، دير الزور، وذلك نظراً للإشكالات الدينية أو الطائفية أو القبلية التي كان يثيرها التركيب السكاني في هذه المناطق، وعلى قاعدة تسويات دولية أصغر عنها التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية^(٥٨).

وفي عام ١٨٨٨ أوجدت ولاية بيروت، فشملت شريطاً ساحلياً يمتد على طول ٣٥٥ كلم، ويراوح عرضه ما بين ٣٠ و ٩٠ كلم في القسم الواقع جنوب بيروت، وما بين ٣٠ و ٥٠ كلم في القسم الواقع شمالها. وقد ضمت الولاية ألوية: اللاذقية طرابلس، بيروت وعكا ونابلس

(٥٦) أحمد المرسي المصفاي، «الدولة العثمانية والولايات العربية»، بحوث المؤتمر الخامس للعالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، المجلة التاريخية المغربية، السنة ١٠، العددان ٢٩ - ٣٠ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

Abdul - Latif Tibawi, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine* (٥٧) (London: Macmillan, 1969), p. 136.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

والتي كانت سابقاً جزءاً من ولاية سوريا القديمة^(٥٩)، كما أن هذا الشريط احتضن ما بين قضائي طرابلس وعكا في الشمال وقضاء صيدا في الجنوب لواء لبنان الذي اعتبر بموجب بروتوكول ١٨٦١ - ١٨٦٤ متصرفية ذات امتياز. والراجح أن هذا التدبير الأخير كان قد اتخذ في سياق ما أسفر عنه وضع جبل لبنان اثر الحملة الفرنسية عام ١٨٦٠، وقيام صيغة حكم في الجبل كانت قد كُتبت التدخل الأجنبي كعنصر أساسي وثابت في الوضع الداخلي القائم في الجبل، الأمر الذي استدعى من قبل الدولة العثمانية جعل بيروت مركزاً لولاية، وإعطاء هذا المركز الأهمية التي تقتضيها مواجهة النشاط الدبلوماسي الغربي المكثف في المدينة حيال جبل لبنان وحيال الداخل^(٦٠).

والخلاصة أن الاطار الجغرافي والسكاني الذي شملته تلك الولايات والسناجق، لم يتطابق كلياً مع المناطق التي ستستقر عليها حدود «سوريا» التي أخضعت عملياً للانتداب الفرنسي، أو تلك التي شكلت مناطق مشروع المملكة العربية السورية، أو مطلب الحركة العربية التوحيدية خلال الانتداب الفرنسي^(٦١).

ولما كان من الصعب متابعة ما شملته الولايات من ألوية وأقضية، وبالتالي كان من الصعب رسم حدود ثابتة لهذه الولايات نتيجة التغيرات الدائمة في التقسيم الإداري، فإنه يبقى مفيداً أن نستحضر لوحة التقسيم الإداري كما استقرت بعد استحداث ولاية بيروت عام ١٨٨٨. فبعد هذا التاريخ كانت ولاية سوريا تضم الألوية التالية: لواء الشام الشريف، لواء حماه، لواء حوران، لواء معان. أما ولاية بيروت فقد ضُمَّت لواء بيروت ولواء عكا ولواء طرابلس الشام ولواء اللاذقية ولواء البلقاء، وأما ولاية حلب فضُمَّت: لواء حلب ولواء أوفرة ولواء مرعش^(٦٢).

ونلاحظ هنا أن ولاية حلب شملت مناطق تبعت في أغلبها إلى تركيا الحديثة، حيث ان لواءين وأحد عشر قضاءً من مجموع الألوية الثلاثة والأقضية الإحدى والعشرين التي تألفت منها الولاية تخضع الآن للحكم التركي، ولم يبق في سوريا من هذه الولاية الضخمة إلا أجزاء لواء

(٥٩) محمد رفيق التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت (بيروت: مطبعة الأقبال، ١٩١٦)، ج ١، ص ٧.

(٦٠) انظر: عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، تقديم أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٧٢، ووجيه كوتراني، «الحياة الاقتصادية في ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى: من خلال كتاب ولاية بيروت»، الباحث، السنة ٦، العددان ٣٣ - ٣٤ (أيار/مايو - آب/أغسطس ١٩٨٤)، ص ٦٩.

(٦١) رسم المؤتمر السوري حدود سوريا في مذكرته المقدمة إلى لجنة الاستفتاء الأمريكية في ٢ تموز/يوليو ١٩١٩ كما يلي: شمالاً جبال طوروس، وجنوباً رفح، فالخط المار من جنوب الجوف إلى جنوب العقبة الشامية أو العقبة الحجازية، وشرقاً نهر الفرات، فالخابور والخط الممتد شرقي (أبي كمال) إلى شرق الجوف، وغرباً البحر المتوسط. انظر قرار المؤتمر السوري العام المقدم إلى لجنة الاستفتاء الأمريكية، في: حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في المهندين العربي والفصلي والانتداب الفرنسي (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤)، ص ٨٦.

(٦٢) عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٨٠ - ٨١.

واحد تضم عدة أقضية وهي: اعزاز، حارم، الباب، جسر الشغور، ادلب، منبج، جبل سمعان والمعرة، وخسرت سوريا لواء عيتتاب وأقضيته الأربعة: الزيتون، ديار زنج، اندرين ومرعش، كذلك خسرت ثلاثة من أقضية لواء حلب نفسه، وهي: بيلان، اسكندرون وانطاكية^(٦٣).

ومن وجهة نظر فرنسية في حدود «سوريا» خسرت ولاية سوريا وفق اتفاقات سان ريمو ومعاهدة سيفر لواء معان الذي ضم ثلاثة أقضية هي: الكرك، السلط والطفيلة، كما أن ولاية بيروت خسرت لوائي عكا ونابلس^(٦٤).

هذا وكانت الأوساط الاقتصادية الفرنسية تطالب بالموصل على أنه أيضاً جزء من سوريا الفرنسية^(٦٥)، ونقرأ صدى هذا الطلب على صعيد التبرير الأيديولوجي والسياسي في كتاب جورج سمنه (سوريا)، حيث يورد المؤلف ولاية الموصل «كإحدى الولايات السورية، معتبراً أن لواء الموصل يقطنه آشوريون وهؤلاء يشكلون [على حد قوله] نموذجاً قومياً يمثل الأصالة السورية وطليعة القومية السورية بين العناصر الكردية في الشمال وعرب بلاد ما بين النهرين»^(٦٦).

وخلاصة القول إن ثمة استخدامات شتى لتعبير سوريا، تصادفنا في الوثائق العائدة للمرحلة التاريخية التي ندرس، فهي تعني امتداداً جغرافياً قد يضيّق أو يتسع تبعاً لوجهة النظر التي نحملها الوثيقة، وذلك في مرحلة دقيقة كانت تتطرح فيها مشاريع تقسيم السلطنة العثمانية، ويدرس فيها مصير سوريا انطلاقاً من عدة اعتبارات: مصالح الدول الغربية من جهة، واتجاهات القوى السياسية المحلية من جهة ثانية.

لذلك رأيت في سياق البحث، أنه من المناسب استخدام المعطيات الاصطلاحية على قاعدة مواقع أصحابها ووجهات نظرهم. ولما كان تعبير «سوريا» قد عني آنذاك صيغاً جغرافية وسياسية عديدة، قد تختلف في الحدود والامتداد ومشروع الدولة وشكلها، كان الحرص على استخدام التعبير بالمعنى الذي ورد في نص الوثيقة أو المرجع، ودون محاولة الدخول في تفاصيل تطور الولايات أو مشاريع الدول، ودون الفرق في تعددية الأقطار أو المناطق أو المدن التي شملتها سوريا في مختلف المراحل، فلقد بقي الهم الأساسي في البحث هو متابعة مظاهر العمل السياسي كنماذج من الواقع، وكأمثلة بارزة من «الخطاب السياسي» في مرحلتي الإصلاح العثماني والبحث عن البدائل.

(٦٣) عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ - ١٨٧٦، ط ٢ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢)، ص ٨٠ - ٨١.

(٦٤) Paul Huvelin, *Que veut la Syrie? L'Asie française, documents économiques, politiques et scientifiques*, no. 1 (Paris: L'Asie française, 1921), p. 8.

(٦٥) قارن مذكرات غرف التجارة (ليون ومرسيليا) إلى وزارة الخارجية الفرنسية:

Archives du ministère des affaires étrangères françaises, «Turquie - Guerre», vol. 869, p. 28.

وستكتفي بالإشارة إلى محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية بالرمز التالي (M.A.E.F.). انظر أيضاً:

M.A.E.F., «Note sur la valeur économique de la Syrie», (Marseille, 1915).

(مخطوطات المكتبة الشرقية، جامعة القديس يوسف)

Georges Samné, *La Syrie* (Paris: Bossard, 1920), p. 111.

(٦٦)

الفصل الأول

الدَّوْلَةُ العُثْمَانِيَّةُ قَبْلَ التَّظْمِيَّاتِ
مُؤَسَّسَاتِ النَّارِخِ الإِسْلَامِيِّ وَوَسَائِطِ السُّلْطَةِ
بَيْنَ الْمُجْتَمَعِ وَاهْلِ الدَّوْلَةِ

أولاً: الدولة - العصية في التاريخ الاسلامي: التبرير الفقهي

منذ حدوث الانقطاع بين الخلافة الراشدية (الخلافة الاسلامية «النموذج»، عند فقهاء السنة)، وبين «الملك العضوض» الذي بدأ مع تغلب معاوية^(١)، وحتى نهاية المرحلة التي تحكم فيها «امارات الاستيلاء» والسلطنات التي برزها الماوردي (٤٥٠ هـ - ١٠٥٨ م)^(٢)، وشرح ابن خلدون طبيعة قيامها وطريقة نشوئها^(٣)، استقرت الدولة في التاريخ الإسلامي على ثوابت معينة من المفاهيم والمؤسسات والأعراف والسلوكات، انسمجت بدورها على الدولة العثمانية نفسها. فمؤسسة «السلطنة» التي تقوم، بحكم الضرورة، مقام الخلافة وتتوب عنها في بعض المهمات، هي نفسها في المنطق الفقهي الذي برره الماوردي في الأحكام السلطانية المؤسسة «العثمانية» التي ورثت المؤسسة «السلجوقية» في آسيا الصغرى^(٤).

ومفهوم «الولاية» التي هي صيغة تكليف وتفويض محددة في الزمان والمكان ونوع

(١) حول هذا الانقطاع بين المرحلة الراشدية والمرحلة الأموية، انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة (بيروت: دار احياء التراث العربي، [د. ت.]), ص ٤٣ و ٢٠٥ - ٢٠٦، ومونتغمري وات، الفكر السياسي الاسلامي: المفاهيم الاساسية، ترجمة صبحي حليدي (بيروت: دار الحداد، ١٩٨١)، ص ٥٨ - ٦٣.

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط ٣ (القاهرة: البابي الحلبي، ١٩٧٣)، ص ٣٣ - ٣٤.

(٣) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ٢٠٢ - ٢٠٨.

(٤) انظر: كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومثير بعلبيكي، ط ٨ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩)، ص ٤٠٧ - ٤١٠.

المهمة^(٥)، يحمل معنى تراتبية السلطة الموزعة وظيفياً على المجتمع^(٦)، ابتداء من أصغر تكليف يصدر عن الأمير المحلي لتسلم ناحية أو مجموعة قرى، وانتهاء بأوسع تكليف يصدر عن السلطان لتولي مقاطعة كبيرة أو مجموعة مقاطعات^(٧)، مروراً بالولايات الأخرى من قضائية وعسكرية ومالية.

وكانت الأسس التي انبثت عليها الدولة تتوزع على محورين: محور الدعوة أو الشريعة التي هي المبرر الشرعي لقيام الدولة، وهو المحور الذي أكد عليه الفقهاء المسلمون^(٨). ومحور العصبة التي هي وسيلة التغلب للوصول إلى الملك، وهو المحور الذي أكد عليه ابن خلدون وجعله أساساً لقيام الدولة ونشوتها^(٩).

والواقع أن نظرية ابن خلدون في الدولة يتجاذبها عنصرها: العصبة من جهة، والدعوة من جهة ثانية. فهو عندما يؤكد على أهمية العصبة في قيام الدولة، لا ينفي أهمية الدعوة في بروزها واضفاء القوة عليها^(١٠). وهذا التجاذب هو الذي يفسر اختلاف النظرة إلى ابن خلدون بين الفقيه الذي يعتبره «قد خدع بمظهر الملك القائم على قوة العصبة» والذي هو غير الخلافة في الإسلام^(١١)، وبين الفكر القومي الحديث الذي يحاول أن يدفع بمقولة «العصبة الكبرى» إلى تماثلها مع مفهوم «المجتمعات المركبة» عند دوركهايم^(١٢)، أو بين الفكر الوضعي الحديث الذي يحاول أن يماثل بين مفهوم الأمة عند ابن خلدون ومفهومها في الحضارة الغربية الحديثة (Nation)^(١٣)، أو بين «المجتهد التوفيقي» الذي يدفع بالتمايز بين العصبة والدعوة إلى

(٥) أنظر في أنواع الولايات وأحكامها: الماوردي، المصدر نفسه، ص ٦٥-١٢٥.

(٦) هذه التراتبية لا تعني تراتبية طبقية - اجتماعية منعكسة في تراتبية السلطة، وإنما تراتبية وظيفية في توزيع السلطات على الأمة، أي على جماعة المسلمين، حيث يكون الجميع متساوين مبدئياً أمام الشريعة، وحيث يصحح الحكم لله وحده. أنظر حول هذه المسألة:

Louis Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique*, 4ème ed. (Paris: J. Vrin, 1976), pp. 38 - 39.

(٧) في كل الحالات، يطلق المؤرخون اللبنانيون المعاصرون للفترة العثمانية على هذا التكليف: «ولاية» و«تولي» مهما كان الاتساع الجغرافي لهذا التكليف، ومهما كان حجم المهمات والوظائف التي يشملها. قارن حول الاستخدام التاريخي لهذا المصطلح وفي مواضع كثيرة، في: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد أفرام البستاني، ج ٢ (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠)، وحيدر أحمد الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، تحقيق فؤاد أفرام البستاني (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩).

(٨) أنظر: «مناهج دراسة الفكر السياسي الإسلامي»، في: رضوان السيد، الأمة والجماعة والسلطة (بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٤)، ص ١٢ - ١٣.

(٩) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٣٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥١. وفي أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصيغة دينية من نبوة أو ولاية أو أئمة عظيم من الدين.

(١١) محمد رشيد رضا، الخلافة أو الإمامة العظمى (القاهرة: المنار، ١٩٢٣)، ص ١٣٤.

(١٢) ساطع الحصري [أبو خلدون]، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، ط ٣ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧)، ص ٣٥٢.

(١٣) ناصيف نصار، مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ: دراسة في مدلول الأمة في التراث العربي الإسلامي=

حد الفصل الثام، فيرى أن الإسلام لا يدعو إلى امامة أو خلافة، وأن الملك القائم على النظر العقلي في التاريخ الإسلامي يمكن أن يكون «الدولة الوضعية الحديثة»^(١٤).

ونعتقد أن هذا الاشكال ناتج عن أن العصبية وأن تمثلت بالدعوة فاصطلحت بـ «الصيغة الدينية» على حد تعبير ابن خلدون، لا تستطيع وهي في نصاب الدولة وفي مرحلة تغلبها أن تطوع الإسلام وفق صورة اجتهد معين أو ايدولوجية معينة، فتفرضها فرضاً على الأمة كايديولوجية دولة. فمرجعية الأمة تبقى متمثلة بالشرعية. وهذا ما يفتح على أشكال واسعة من المقاومة والمعارضة والامتناع عن الاستتباع في الدولة الجائرة، وعلى مذاهب مختلفة في الاجتهاد والتفسير^(١٥).

ولعل هذا ما يسوغ الحديث عن انفصال ما بين الأمة والدولة في التاريخ الإسلامي، فالأمة كإطار انتماء عقائدي وفكري وسلوكي للجماعة الإسلامية لم تندمج اندماجاً عضوياً مع الدولة. لقد قامت الدولة منذ قيام الأسرة الأموية وحتى أواخر العهد العثماني على قوى متغلبة لم تستطع أن تدمج الأمة بها، بينما قامت الأمة على اجتماع من سماته التنوع في حدود الاجتهاد والتذهب الفقهي وحدود حقوق «أهل الكتاب»، التي انتظمت في المرحلة العثمانية بصيغة نظام الملل، وتبقى العلاقة بين جماعات الأمة وفرقها ومللها من جهة، وأهل الدولة من جهة أخرى، علاقة واسطة لا علاقة اندماج، علاقة تراتبية تكتسب الجماعات من خلالها وعبر أمرائها ومشايخها (أي زعماء عصبيتها)، أو عبر مراجعها المذهبية - الدينية (البطركة عند المسيحيين والعلماء عند المسلمين)، هامشاً واسعاً من الاستقلالية في حياتها الداخلية.

أما أهل الدولة فيتمثلون بعصبية غالبية، تتمحور حولها عصبيات موالية وتدور في فلكها عصبيات مستتبعة، وإذ لا ينطلق هؤلاء في تبرير دولتهم من انتمايتهم القومي، بل من ادعاء تطبيقهم للشرعية وحمائيتهم للدعوة وحملهم لها، يصبح حقل السلطة مستوعباً وفق مبدأ شمولية الدعوة وأميتها والاعلان عن الالتزام بالشرعية (وفق نظرية الماوردي)، لكل «عصبية متغلبة» مهما كانت «قوميته»؛ فالدولة هنا ليست قومية (National) بالمعنى الذي اكتسبه هذا المعنى في العصور الأوروبية الحديثة^(١٦)، وليست اقليمية بالمعنى الذي اكتسبه هذا التعبير في الجغرافية -

= (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ١٢٣ - ١٤٠.

(١٤) علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، دراسة وثائق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢)، ص ١٥٤، ١٥٨، ١٧٢ و١٨٢.

(١٥) يقول لويس غارديه (Louis Gardet) معلقاً على أشكال المعارضة الإسلامية: «والأمر الأكيد، أن أصواتاً كثيرة ارتفعت دائماً في الإسلام ضد ما هو اعتباطي، ولم تقبل من السلطة الشرعية إلا ما ارتبط منها بالشرائع القرآنية أو بالفرواد المستخلصة منها... وعندما كان الأمر يتعلق بمضمون المبادئ الحكومية، كانت مقولة «الحق» التي تستدعي دفاعاً وحماية وممارسة تحت بصورة مطلقة المقام الأول». أنظر: Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique*, pp 37 - 38.

(١٦) أنظر: Jean S. Saba, *L'Islam et la nationalité* (Paris: Librairie de jurisprudence ancienne et moderne, 1931), pp. 15 - 23.

السياسية (Géo-Politique) لحدود الدول الحديثة. إنها إذاً صحت التعبير «مشروع الدولة» في دار الإسلام، فهي وإن حملت نسبة القوم أو الأسرة، لا يمكن أن تحمل نسبة الاقليم أو موطن القوم، وإذا كان لمفاهيم ابن خلدون بعض الدلالة في تلخيص تجربة الدولة في التاريخ الإسلامي، فإن استشهاده في هذا السياق بنصومه التي تدور حول هذه المسألة، يكتسب مسوغاً ما، هو البحث عن موقع الدولة العثمانية في ذلك السياق التاريخي لتجربة الدولة، لا سيما وأن عصر ابن خلدون هو بداية تأسيس للدولة العثمانية (القرن الرابع عشر).

فإن خلدون في عرضه لعملية انقسام الدولة، لا يستخدم نسبة الدولة إلى الاقليم أبداً، حتى ولو قامت هذه الأخيرة في الأساس انطلاقاً من قاعدة اقليمية محددة يسميها «الناصية» أو «الطرف»^(١٧)، فالعصية التي تنمو كقوة سياسية في منطقة من المناطق التي تراجع عنها سيادة الدولة القديمة، لا ترتبط بهذه المنطقة إلا كنقطة انطلاق، ويتوسع نطاق الدولة الناشئة (وتعبر النطاق هنا لابن خلدون)، بامتداد العصية وقوتها، فـ «أهل العصية هم الحامية الذين ينزلون بملك الدولة وأقطارها، وينقسمون عليها، فما كان من الدولة العامة قبيلها وأهل عصابها أكثر، كانت أقوى وأكثر ممالك وأوطاناً وكان ملكها أوسع لذلك»^(١٨).

وأما النطاق الجغرافي الذي يعين للدولة امتدادها، فهو نطاق المصالح الجغرافية - السياسية للدولة المحدث من جهة، ومن جهة أخرى، نطاق المصالح الاقتصادية التي تترجم نفسها في جباية أهل الدولة^(١٩)، وسحب الخراج من منطقة عبور أو تقاطع مواصلات تجارية بعيدة في إحدى حلقات دوائر السوق، الذي تشكل في مرحلة الازدهار الإسلامي^(٢٠).

وتعبر «الوطن» الذي يستخدمه ابن خلدون في سياق حديثه عن «نطاق الدولة» يرادف تعبير المكان الذي يشكل جزءاً من «نطاق الدولة»، أي جزءاً من امتداد سيطرة العصية الحاكمة، فهو إذاً يحمل دلالة المكان الذي تنطلق منه العصية في تشكيلها وفي امتداد سيطرتها وتوسعها كعصية دولة، وهذا الامتداد لا يقف عند حدود الموطن الأول لتشكل العصية كمشروع دولة، فعلاقة الأوطان بالدولة في النص الخلدوني الذي يلخص التجربة التاريخية في تطور الدولة في التاريخ الإسلامي، هي دائماً علاقة الأطراف بالمركز، علاقة العصبية ببعضها في نطاق «الولاية»، أي نطاق الوظيفة السلطانية المتدرجة من نطاق السلطان المركزي إلى «الولاية».

وأما على مستوى الشعوب أي العناصر الانثوية التي تدخل في نطاق الدولة فتدعن أو تمنعن، فإنها لم تنظم في دولة محددة المعالم الجغرافية في موطنها الأصلي، أي أنها لم تشكل كدولة قوية عربية وفارسية، أو تركية أو بربرية أو كردية، ضمن حدود مرسومة لوطن القوم، فكثيراً ما

(١٧) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(٢٠) موريس لومبار، الإسلام في عظمته الأولى: من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر، ترجمة ياسين الحافظ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، ص ١١١ - ١٣١.

كان «صاحب عصبية استحكمت له ولقومه صبغة الغلب وعقيدة إيمانية» - كما يقول ابن خلدون - يؤسس ملكاً بواسطة قوم ليسوا من عصبية، وليسوا من قومه^(٢١). ويعطي ابن خلدون مثل العبيديين والادارسة في استنهاضهم قبائل البربر فيقول: «إذا كان لعصبية غلبٌ كثير على الأمم والأجيال وفي نفوس القائلين بأمره من أهل القاصية أذعان لهم وانقياد، فإذا نزع إليهم هذا الخارج وانتبه عن مقر ملكه ومنبت عزه، اشتعلوا عليه وقاموا بأمره وظاهره على شأنه، وعزا بتمهيد دولته يرجون استقراره في نصابه، وتناوله لهم يد اعباسه، وجزاءه لهم على مظاهره باصفافهم لرتب الملك وخططه من وزارة أو قيادة أو ولاية ثغر، ولا يطعمون في مشاركته في شيء من سلطاته تسليماً لعصبية، وانقياداً لما استحكم له ولقومه من صبغة الغلب في العالم، وعقيدة إيمانية استقرت في الأذعان لهم، فلوراموها معه أو دونه لزلزلت الأرض زلزالها [...] وهذا كما وقع للادارسة بالمغرب الأقصى والعبيديين بإفريقية ومصر، لما انتبه الطالبين من المشرق إلى القاصية، وابتعدوا عن مقر الخلافة وسموا إلى طلبها من أيدي بني العباس [...] فخرجوا بالقاصية من المغرب ودعوا لأنفسهم، وقام بأمرهم البرابرة مرة بعد أخرى»^(٢٢).

وإذا كان صحيحاً أن الدولة في التاريخ الإسلامي لا تندمج مع الأمة (بالمفهوم الاسلامي) بل لا تستطيع ذلك، فإنه من الصحيح أيضاً أن الدولة التي تقوم على عصبية ما، تحاول كما أشرنا إلى ذلك، أن تفتح على الأمة - عبر أقتية مختلفة تأتي في مقدمتها الشريعة عبر تمثلائها المذهبية الفقهية - وتأتي أيضاً مرونة إدارة الدولة، هذه الإدارة التي انفتحت مثلاً على التأثير البيزنطي عبر تحول الخلافة إلى «ملك» في العهد الأموي في الشام، وعلى التأثير الفارسي عبر تشكل هيكلية الإدارة العباسية في بغداد، بحيث استوعب النموذج الفارسي القديم في صبغة تحالف العصبيات القرومية الحاكمة^(٢٣).

كما انفتحت الدولة أيضاً على الفئات الرعوية والعسكرية القادمة إلى «دار الإسلام»، بحيث أصبح هؤلاء ركيزة للدولة وجزءاً من نظام الاقطاع العسكري (الأترك السلاجقة)^(٢٤). كذلك انفتحت الدولة عبر حاجاتها إلى حماية الثغور والتوسع واستثمار الأرض وربط طرق المواصلات، وتوحيد الثقافة والأيديولوجيا على العناصر المختلفة من الأجناس المتطوعين للجهاد (جماعات الفتوة في بلاد ما وراء النهر وخرسان)^(٢٥)، وعلى الغزاة المجاهدين في آسيا

(٢١) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٥٧-١٥٦.

(٢٣) انظر: عبد الرحمن بدوي، الأصول اليونانية للمنظريات السياسية في الاسلام (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤)، ص ٥-٨، ورضوان السيد، «قضايا المركزية والوحدة وعلاقة المركز بالأطراف في المنظومة السياسية العربية - الاسلامية»، الفكر العربي، السنة ٢، العددان ١١-١٢ (آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٣٦-٣٧.

(٢٤) انظر: عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٨٧-١١٥.

(٢٥) انظر: جيرار دزانغر، «الفتوة هل هي الفروسية الشرقية؟» في: جورج رينتز [وآخرون]، دراسات اسلامية، ترجمة أنيس فريحة [وآخرون]، إشراف نقولا زيادة (بيروت: درا الأندلس، ١٩٦٠)، ص ٢١٣، ومشتور بالانكليزية في: Proceedings of the American Philosophical Society, vol. 94, no. 5 (October 1950).

الصغرى الذين كانوا يرتبطون مباشرة بالخليفة أو بالسلطان^(٢٦).

وكان لإنشاء الزوايا - كمراكز تعبّدية لشيوخ الصوفية، وكمحطات على طريق القوافل، وكإقطاعات أوقاف - دور مهم وأساسي في ربط أجزاء العالم الإسلامي، لا من ناحية تأمين المساعدة للقوافل والتجارة فحسب، بل أيضاً وبشكل أساسي من ناحية تأمين عناصر دائمة للحمّة الثقافية بين المدن التجارية المتباعدة^(٢٧)، هذا إضافة إلى طوائف الحرف في المدن، وتداخلها مع طرق وتنظيمات الصوفية وأشكال علاقتها بالدولة، سواء من موقع الاستيعاب لممثليها أم من موقع المقاومة لهم^(٢٨).

هذا الانفتاح على المجتمع عبر كل هذه الأشكال التنظيمية والمؤسسية (من العصبية إلى طوائف الحرف)، وحتى عبر الطوائف غير الإسلامية من أهل الذمة، الذين استوعبهم الدولة من خلال الدور الذي تسمح به «لا إسلاميتهم»، والذي كانوا يقومون به في الحياة الاقتصادية مثلاً كصياغة ووساطة للتجارة الإسلامية^(٢٩)، هذا الانفتاح هو في أساس قدرة الدولة على الامتداد والتوسع وضبط التناقضات في صيغ لا مركزية سلطوية توزع على قاعدة مبدأ «الولاية» في المجتمع، ودون أن تتشكل هذه الصيغ المؤسسية جهازاً إدارياً حكومياً لدولة منفصلة عن المجتمع وضابطة له (Appareil étatique). هذا الواقع كان من شأنه أن يتيح نوعاً من الوحدة المتوازنة، لكنه أيضاً كان يسمح باستمرارية الصراع الداخلي ودور وبروز ولايات الأطراف، وأحياناً دول الدعاة والخوارج كما لاحظ ذلك ابن خلدون.

وفق هذا المفهوم الخلدوني للدولة - الدعوة وولاية الأطراف (وهو مفهوم تاريخي صيغ على قاعدة استيعاب التجربة التاريخية للدولة في علاقتها بأطراف «نطاقها»، تكتسب «ولاية الطرف» معنى الأمر الواقع الذي يقر من قبل الدولة القائمة دون حروب أو مطالبة بحق، وتكتسب «دولة الدعاة والخوارج» معنى التجاوز للدولة القائمة وعدم الاعتراف بها، وأحياناً منحى الظفر بها.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٢٧) يقول بيتر غران في وظيفة طرق الصوفية في العهد العثماني: «لم تخضع الحياة الثقافية في العصور العثمانية الأخيرة للتحليل بعد. ولكن كميات من الدلائل المتفرقة توضح أن بعض الطرق الصوفية المرتبطة بالأساط التجارية، كانت القوة الدافعة للتطور الثقافي داخل حلقات المساجد وخارجها...». ويضيف: «وسهل وجود شبكات من الطرق الصوفية عبر المراكز التجارية في العالم العربي التبادل الفكري المنتظم وتطور الفكر...». انظر: بيتر غران، «الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق، ١٧٨٠ - ١٨٥٠» ورقة قُدمت إلى المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ٢ ج (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠).

(٢٨) انظر في دور الحرفيين والعيارين والشطارين وعلاقة هؤلاء بالدولة: الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٧٦ - ٨٠.

(٢٩) انظر في موضوع دور أهل الذمة ولاسيما اليهود في الحياة التجارية في المجتمعات الإسلامية ودور الإسلام في ذلك: Louis Massignon, *Opera minora, textes recueillis classés et présentés avec une bibliographie* par Y. Moubarac sous le patronage du Centre d'études Dar El - Salam, 3 vols. (Beyrouth: Dar Al - Maaref, 1963), vol. 1, pp. 241 - 249.

ويشير ابن خلدون إلى هذا الأمر بقوله: «إن الدول الحادثة المتجددة نوعان: نوع من ولاية الأطراف إذا تقلص ظل الدولة عنهم وانحسر تيارها، وهؤلاء لا يقع منهم مطالبة للدولة في الأكثر كما قدمناه، لأن قصارهم القنوع بما في أيديهم وهو نهاية قوتهم؛ والنوع الثاني نوع الدعاة والخوارج على الدولة، وهؤلاء لا بد لهم من المطالبة، لأن قوتهم وافية بها، فإن ذلك إنما يكون في نصاب يكون له من المصيبة والاعتزاز ما هو كفاء ذلك وواف به؛ فيقع بينهم وبين الدولة المستقرة حروب سجال تتكرر وتتصل إلى أن يقع لهم الاستيلاء والظفر»^(٣٠).

ولعل هذه الأولية في الصراع هي التي تفسر الوصف الذي يقدمه برنارد لويس لتسمية السلطنات الثلاث القائمة في «الشرق الأوسط» في مطلع القرن السادس عشر، وهي تسمية لا تتضمن نسبة الاقليم أو الشعب، لأنها تنزع دائماً لأن تكون «البديل» باسم الإسلام وفي دار الإسلام. يقول: «في بداية القرن السادس عشر، كان ثمة ثلاث ملكيات في الشرق الأوسط يحكمها حكام يعرفون لدى العلماء المحدثين بسلطان تركيا و«سلطان مصر وشاء فارس، ولم يستعمل الحكام أنفسهم أبداً من هذه الألقاب رغم أن جيرانهم كانوا يطلقون عليهم تلك الألقاب الثلاثة مع بعض التعديل، ولما كان التحديد الوحيد المقبول لدى سيادة الحاكم الإسلامي هو الإسلام نفسه، فقد كان هؤلاء الحكام الثلاثة كلهم يدعون من خلال ألقابهم أنهم أسيد الإسلام أو المسلمين أو البلاد الإسلامية. وأما اللقب الذي يدل على اقليم أو شعب معين، فقد كان يؤدي إلى الازدراء ولا يطلق إلا على الخصم للدلالة على طبيعة حكمه المحدودة والمحلية»^(٣١).

وهذا الوصف، وبمعزل عن استخدامه الأيديولوجي في المرحلة المعاصرة لدى المؤلف للتدليل على عدم إمكانية قيام الدولة الاقليمية الحديثة، إلا بالقطع مع الإسلام وقيام العلمانية^(٣٢)، يردنا إلى مفهوم «السلطنة» كمؤسسة استقرت كبديل لمؤسسة الخلافة بعد أن تحولت «إمارة الاستيلاء» (وهي شكل من أشكال تغلب عصبية من العصبية الرافدة إلى الإسلام) إلى صيغة حكم أقرها الفقهاء المسلمون السنة على قاعدة «وجوب شروط تقليد المستولي»، على حد تعبير الماوردي^(٣٣).

إن اضافة طابع «الشرعية» على «الاستيلاء»، هو نوع من التبرير الفقهي لسلطنة السلاجقة التركية، التي يرى الماوردي على ما يبدو توافر شروط التقليد فيها^(٣٤)، وأتينا لنلاحظ استكمالاً

(٣٠) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٥٦.

(٣١) «السياسة والحرب»، في: برنارد لويس، تراث الاسلام، ترجمة زهير السهري وشاكر مصطفى، تصنيف شاخت وبوزورن، سلسلة عالم المعرفة، ٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٣٢) تلك هي العقولة التي يتضمنها كتاب المؤلف، كنتيجة ايديولوجية سياسية، حيث تشكل خطوات أنتاوارك اللاينية تمهيداً لقيام الدولة التركية الحديثة.

(٣٣) أن وجوب تقليد المستولي من قبل الخليفة كما أوردها الماوردي، هي: ١ - حفظ منصب الإمامة في خلافة النبوة وتبدير أمور الملة. ٢ - ظهور الطاعة الدينية (...). ٣ - اجتماع الكلمة على الالفة والتناصر ليكون للمسلمين يد على من سواهم. ٤ - أن تكون عقود الولايات الدينية جائزة والأحكام والأقضية فيها نافذة لا تبطل بفساد عقودها ولا تسقط بخلل عهدها. ٥ - أن يكون استيفاء الأموال الشرعية بحق (...). ٦ - أن تكون الحدود مستوفاة بحق وقائمة على مستحق (...). ٧ - أن يكون الأمير في حفظ الدين ورعاً. فهذه سبع قواعد في قوانين الشرع يحفظ بها حقوق الإمامة وأحكام الأمة، فلأجلها وجب تقليد المستولي. انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص ٣٤.

(٣٤) انظر: رضوان السيد، «المقدمة»، في: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، قوانين»

لهذا الخط على الصعيد العملي رجل دولة هو نظام الملك، يضع في كتابه سياسته ومن موقعه كوزير في دولة السلاجقة التركية، «الأسس الدستورية» لتطور الإسلام السياسي في مرحلة سيادة الدولة السلجوقية في بداية القرن الحادي عشر الميلادي، ويلاحظ أحد المستشرقين أن آراء نظام الملك تنطلق من نظرية الماوردي في ضرورة استمرارية السيادة الخلايفية ضمن الوضع القائم: «وفعد البحث عن آثار تقاليد الماوردي الدستورية في سياسة نامه، لا بد من الانتباه إلى أن نظام الملك كان رجل دولة عملياً، وأنه كان يستخدم بطريقة وعملية فكرة استمرارية السيادة الخلايفية على الوضع القائم بين يديه نتيجة التطور التاريخي، أي على مملكة سلجوقية تحكمها أسرة حاكمة تركية تسلمت زمام الحكم بقوة السيف وبأس السيادة»^(٣٥).

فالسُلطنة، كما يقول أحد المؤرخين العرب: «فرضت نفسها فرضاً على المشرعين المسلمين ويقولها - بفرض إنفاذ العالم الإسلامي من التفكك - على أنها أمر مشروع وعلى أنها خاضعة من الناحية النظرية لسلطة الخلافة، كما حلت السلطنة محل الخلافة في أعمالها والتزاماتها، وأصبحت المسألة تنحصر في أن الحقوق المكتسبة بالقوة إن هي إلا مشروعة تستطيع أن ترشح لامة سليمة غير مطعون فيها. فلما سقطت الخلافة العباسية في ١٢٥٨، لم تكن هناك حاجة لتغيير هذه النظرية، كما أن قيام وظل الخلافة في القاهرة لم يغير من جوهر المسألة، خصوصاً وأن عدداً قليلاً جداً من الفقهاء والمسلمين كانوا يعترفون بها»^(٣٦).

ولعل تجربة السلاجقة الأتراك في بناء دولة استمرت فترة طويلة من الزمن (قراءة قرن ونصف القرن)، وتحقيقهم وحدة شرق دار الإسلام وأكثر آسيا العربية، وتأسيسهم لهيكلية تنظيمية للدولة فرضت نفسها كنموذج إسلامي سني^(٣٧) فيما بعد، جعلت ابن خلدون يتوهم باستعداد الأتراك وقدرتهم على بناء الدولة^(٣٨) وحماية أرض الإسلام^(٣٩).

وفق هذا الخط من المفاهيم والمؤسسات التي اكتسبت، بفعل التجربة والتبرير الفقهي السني، صفة «الثوابت»، تصبح السلطنة العثمانية امتداداً للسلطنة السلجوقية، أو بديلاً لاستمرارية ثوابتها كتجربة تاريخية ونظرية فقهية، ذلك أنها نشأت على أنقاضها ومن خلال دور الغزاة المجاهدين الذين احتضنهم السلطان السلجوقي في آسيا الصغرى على غفور البيزنطيين، وانتسبت إلى أسرة مؤسسة هي أسرة آل عثمان. فالعثمانية بهذا المعنى تندرج في المعاني التي

= الوزارة وسياسة الملك، تحقيق ودراسة رضوان السيد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٢٨ - ٣١.
(٣٥) كارل فريدريك فون شوفنكن، «المضمون الخالد لكتاب نظام الملك في السياسة «سياسته»»، ترجمة محمد علي حشيشو (عن الألمانية)، فكر وفن، المجلد ٢٠، ص ٣٠، وهاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ج ١، ص ٤٦.

(٣٦) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ - ١٩١٤ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١)، ص ٧٣.

(٣٧) عبد الكريم غرابية، العرب والأتراك: دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال ألف سنة (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٦١)، ص ٩٣ - ٩٤.

(٣٨) أنظر: لويس، تراث الاسلام، والسياسة والحرب، ص ٢٨٤.
(٣٩) أبوزيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ٧ مج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦ - ١٩٥٩)، مج ٥، ص ٨٠٣.

اكتسبتها عملية تأسيس الدول القائمة على «الاستيلاء» على حد تعبير الماوردي، أو على «التغلب» على حد تعبير ابن خلدون، وشأنها في ذلك شأن الأموية، والعباسية والسلجوقية، التي اكتسبت «الشرعية» في نظر الفقهاء السنة بحكم «الضرورة» والأمر الواقع.

يضاف إلى كل هذا، أنه في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر وفي وهج الدور الذي قام به الأتراك العثمانيون في فتوحاتهم العسكرية من ناحية الغرب، وظهور بوادر صراعهم مع الدولة الصفوية في إيران والمملوكية في مصر وبلاد الشام، أخذ الفقهاء السنة يرون في هذه القوة الإسلامية قوة توحيد للعالم الإسلامي^(٤٠)، وليس فقط صفة انفاذ للخلافة، كما نلمس ذلك بوضوح في آثار علماء الدولة العثمانية بشكل عام.

يقول صاحب كتاب الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية المعاصر للسلطان سليمان في تقديم كتابه: «وقد وقع هذا الجمع والتأليف في ظل دولة من خصه الله تعالى بالالطاف السبحانية من سلاطين الدولة القاهرة العثمانية. خلاصة أرباب الخلافة في العالمين شرف الإسلام ملاذ المسلمين أنخص الخواصين العظام وقطب السلاطين الكرام مطامع الملوك والسلاطين الكرام مطامع الملوك والسلاطين مطيع أحكام الشريعة والدين...»^(٤١).

هذه الألقاب على الرغم من أنها لم تكن تتضمن لقب «الخليفة» صراحة، إلا أنها كانت تشير إلى محاولة علماء السنة إضفاء طابع الشرعية والهيبة والقوة على مؤسسة «السلطنة»، بحيث أنه في القرن الثامن عشر، اعتبرت القسطنطينية «دار الخلافة ودار السلطنة»^(٤٢)، وفي أواخر القرن التاسع عشر، قدم السلطان نفسه «خليفة» لجميع المسلمين، وذلك في محاولة أخيرة في صمود الدولة العثمانية العاجزة أمام الاختراق الأوروبي للمجتمعات الإسلامية كافة، وقد أيد الفقهاء صمود السلطان في هذا الجانب، وإن عارضه الفقهاء المجددون في جانب سياسته الداخلية الاستبدادية انطلاقاً من مبدأ «الشورى» الإسلامي. ولعل أبرز من مثل هذا الموقف هو جمال الدين الأفغاني، الذي رأى في السلطنة العثمانية إطاراً صالحاً لتوحيد الإسلام والمسلمين، والوقوف في وجه الخطر الغربي شرط محاربة الاستبداد الفردي^(٤٣).

ثانياً: المؤسسة الدينية بين الدولة والمجتمع

وعلى كل حال إن الموقف الفقهي الذي يعتبر السلطنة العثمانية إحدى السلطنات التي

(٤٠) انظر: جب وبيرون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج ١، ص ٣٨.

(٤١) طاشكيري زادة، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٥)،

ص ٦.

(٤٢) قبل هذا التاريخ لم يحمل السلطان لقب الخليفة، ولا تشير المصادر إلى حادثة تنازل المتوكل آخر خليفة عباسي عن الخلافة للسلطان سليم. قارن: أسد رستم، آراء وأبحاث، الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٢ (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٧)، ص ١٦ - ١٩.

(٤٣) جمال الدين الأفغاني، جمال الدين الأفغاني: الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ج ٢، ص ١٧٥ - ١٧٧ و ٣٢٩ - ٣٣٤.

جاءت امتداداً طبيعياً لسلطنة السلاجقة^(٤٤)، والذي يجد جذوره الفقهية التبريرية فيما كان قد أرساه الماوردي وابن خلدون من نظريات حول «السلطنة»، يجد تطبيقه العملي وترجمته الفعلية في الموقع والوظيفة اللذين احتلتهما العلماء في الدولة العثمانية.

ولما كانت لغة القرآن والشريعة وعلوم الدين هي اللغة العربية^(٤٥)، فإن العلماء الأتراك كانوا يدرسون بالعربية على يد علماء دمشق وحلب والقاهرة، ويصفون مؤلفاتهم بها^(٤٦)، فكان أن احتل العلماء العرب لهذا السبب موقعاً متميزاً.

وفي هذا السياق شكل العلماء - عرباً وتركاً - ما يمكن أن نسميه «المؤسسة الدينية» في جهاز السلطنة العثمانية. ذلك أن السلطنة قامت، وبسبب ما يمكن أن يضيفه ممثلو الشريعة على «شرعيتها»، بـ «تنظيم العلماء على شكل سلسلة من المراتب بدرجات معينة معلومة وبوظائف رسمية لها مرتبات تجري عليهم بانتظام، وكان رؤساء هذه المراتب الدينية وهم شيوخ الإسلام وكبار شيوخ القضاة والاتقاء يستشارون في شؤون الدولة العليا، وكان القضاة في الأقاليم السبل الأكبر الذي كان يجري عن طريقه الاتصال والترابط بين الحكومة المركزية والرأي العام لمسلمي المدن الكبرى، وأولت الحكومة رعايتها وحمايتها للمدارس الإسلامية في المدن العربية، وقامت هي من قبلها بتأسيس مدارس جديدة في استانبول لتخريج رجال الدين، ومله المراكز العليا في الإدارات والمصالح الدينية»^(٤٧).

هذه «المؤسسة الدينية» التي اعتبرها المؤرخون جزءاً من جهاز السلطنة العثمانية^(٤٨)،

(٤٤) يذكر عبد الكريم غرابية حول امكانات امارة بني عثمان في استخلاف سلاجقة الروم ما يلي: «وكان ابن خلدون هو أول كاتب عربي أشار إلى امارة بني عثمان وأدرك امكاناتها، وشعر انها أقوى الامارات التي خلفت سلاجقة الروم وأقربها إلى العدو البيزنطي وأكثرها تعرضاً للخطر. كانت امارة متحفزة للدفاع والهجوم، امارة غزاة كوّنت لنفسها بسرعة سجلاً حافلاً من روايات البطولة، فاجتذبت إليها أعداداً من المتحمسين لنصرة الدين أو الراغبين بالنهب، وأصبحت امارة عثمان المنفس الوحيد للحماس الديني في الاسلام، فجاهدا كل راغب بالجهاد. انظر: غرابية، العرب والأتراك: دراسة لتطور العلاقات بين الامتين خلال ألف سنة، ص ٢٧٢.

(٤٥) يرى أن السلطان سليماً بعد أن فتح مصر والشام أراد أن يجعل من اللغة العربية اللغة الرسمية للسلطنة بدلاً من التركية، فعاجلته المنية قبل اتمام هذا العمل. هذه الرواية - وبغض النظر عن مدى صحتها التاريخية - تمكس عبر وضعها وتناقلها طبيعة العلاقة بين العرب والأتراك في اطار السلطنة، إذ يعلق محمد كرد علي على الرواية بصيغة التمني فيقول: «لو وفق السلطان سليم إلى انفاذ هذه الأمنية لخلصت الدولة العثمانية في القرون التالية من مشاكل عظيمة، ودخلت في جملة العرب عناصر كثيرة مهمة، ولزاد انتشار اللغة العربية فأصبحت الأستاذة موطناً لها كما كانت بغداد ودمشق والقاهرة وقرطبة وغرناطة». انظر: محمد كرد علي، خطط الشام، ج ٦ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ - ١٩٧٢)، ج ١، ص ٢٢١.

(٤٦) انظر نبدات من ترجمات هؤلاء العلماء في: طاشكيري زادة، الشقائق التثمانية في علماء الدولة العثمانية، وأحمد العرسي الصفصافي، «الدولة العثمانية والولايات العربية»، بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، المجلد التاريخي المغربي، السنة ١٠، العددان ٢٩ - ٣٠ (تموز/ يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٢٣.

(٤٧) ألبرت حوراني، الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث، محاضرة عربية لشركة كاريراس، جامعة أسكس ١٩٦٩ (هارو: لونغمانز، ١٩٧٠)، ص ١١ - ١٢.

(٤٨) بييري اندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة عمر نظمي (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣)، ص ١٤. والنص العربي المترجم هو جزء من كتاب:

Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: New Left Books, 1977).

شكّلت في الواقع نافذة «المؤسسة الحاكمة» على المجتمع عبر وظيفتها القانونية والتعليمية في الولايات والمقاطعات^(٤٩)، بيد أن هذه النافذة لم تكن لتستوعب كل العلماء الذين يتخرجون من المدارس الدينية الكبيرة المنتشرة في مدن العالم الاسلامي، والتي فتحت أبوابها لكل طالب علم. لذلك، تبقى حركة التعليم الديني، وعلى الرغم من تدابير الدولة لادخالها في اطار المؤسسة، مستقلة نسبياً عن الوصاية الرسمية، ويبقى المجال مفتوحاً لاستقلال قسم من العلماء عن المؤسسة الحاكمة^(٥٠)، وتكتسب هذه الاشارة معنى أكيداً ومطلقاً بالنسبة إلى المسلمين الشيعة، حيث استقلت مراكز التعليم الديني عندهم استقلالاً كاملاً عن المؤسسة العثمانية الحاكمة، وحيث شكّل «المرجع المجتهد» مصدراً للحكم الفقهي والفتوى^(٥١).

ومهما يكن من أمر، فإن العرب المسلمين وجدوا في الولايات العربية في العهد العثماني مجالاً لهم في قطاع الوظائف الدينية^(٥٢)، فهذا القطاع شكّل عبر مراتب الافتاء والقضاء وأمانة المساجد وغيرها من الوظائف الدينية، أحد مجالات التعبير عن السلطة المحلية في الولايات العربية، إذ كان المفتون والقضاة في أغلبهم وفي أكثر الأحيان من السكان المحليين^(٥٣).

ولعل هذا ما سمح بقيام تنظيم للمدينة الاسلامية يوازن ما بين «المؤسسة العسكرية» للحكم العثماني (الوالي والحاميات العسكرية) والمجتمع الأهلي الديني، وذلك عبر التنظيم الديني الذي يأتي في مقدمته المفتي ونقيب الاشراف والقاضي الذي هو «الحاكم الشرعي» للمدينة^(٥٤). لقد قام «الحاكم الشرعي» وقبل استحداث التنظيمات العثمانية ابتداء من منتصف

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٥٠) كما سنلاحظ ذلك بالنسبة إلى العديد من الاصلحين، وكما سنلاحظ ذلك أيضاً في موقف بعض علماء دمشق من أئمة المساجد حيال الوالي، وسنأتي على تفصيل ذلك لاحقاً.

(٥١) يقول السيد محسن الأمين: «إن مرجع القضاء والفتوى الحقيقيين في جميع أودار جبل عامل هم العلماء المجتهدون العدول، سواء في ذلك زمن قضائه الشيعة والمفتين الرسميين في العهد الانقطاعي، وفي زمن امتياز لبنان القديم، وفي عهد قضاء الأتراك الأحناف، وفي عهد الاحتلال الفرنسي. فجميع القضاء والمفتين المعينين من قبل الحكام ليس لهم من القضاء والفتوى إلا الاسم إذا لم يكونوا مجتهدين عدولاً، لأن الشيعة الامامية الجعفرية تمتنع. أن منصبي الفتوى والقضاء مختصان بالفقهاء المجتهدين الثقات العدول القادرين على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الأربعة: الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل». انظر: محسن الأمين، خطط جبل عامل، تحقيق حسن الأمين (بيروت: الدار العلمية، ١٩٨٣)، ص ١٣٧-١٣٨.

(٥٢) حوراني، الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث، ص ١١-١٢.

(٥٣) عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون وبونابرت، ١٥١٦-١٧٩٨ (دمشق: [د. ن.، ١٩٦٧]، ص ٨٢، ويمكن بناء على تعداد الحصني لبيوتات دمشق أن نذكر من العائلات التي خرج منها قضاة ومفتون في دمشق: البكري (ص ٨١٩-٨٢٠)، العدوي، الجابي، الشيني (ص ٨٢٤)، بنو الاسطواني (وظائف شرعية، ص ٨٣٧)، المحاسني (ص ٨٣٩)، الغزي (ص ٨٤٣)، بنو الزكي (ص ٨٦٨). انظر: محمد أديب آل تقي الدين الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق، تحقيق وتقديم كمال الصليبي (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٧٩).

(٥٤) أن ما يسموّع هذا الاستنتاج عطفاً على ملاحظتنا، هو أن البيوتات الدمشقية الشهيرة هي التي احتلت هذه المناصب في مدينة دمشق. قارن: الحصني، المصدر نفسه، ولاسيما باب ذكر من اشتهر من بيوتات دمشق، ص ٨٠٤-٩١٥.

القرن التاسع عشر - بمهام سلطوية عديدة ومتنوعة، فثمة قراءة منهجية لسجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، تتيج لصاحبها أن يستنتج: وان المهام المتعددة الملقاة على عاتق الحاكم الشرعي كانت واسعة جداً وقد قام بمهام قاضي الأحوال الشخصية، والقضايا المستعجلة، ومحكمة التجارة والاستئناف والجزاء والجنائيات، بالإضافة إلى أن محكمته كانت ديواناً للمظالم، أي المحكمة التي تنظر في الدعاوى على الحكام. ولعب أيضاً وظيفة قاضي المسكر، وواقع الأمر أن وظيفة الحاكم الشرعي كانت أوسع من ذلك، فهو الذي يوجه الوظائف (الدينية) وهو الذي يثبت مشايخ الحرف في مشيختهم ويفض منازعاتهم. كما يشرف على الأوقاف ويعين المتولين عليها. ويظهر لنا أن الحاكم الشرعي كان صلة الوصل بين الوالي والأهالي فيما يختص بشؤونهم وإنفاذ أوامر حكام السياسة^(٥٥).

صحيح أن هذه المهام السلطوية تتمحور حول القاضي، بيد أن هذا التمحور يشكل نقطة التوازن بين الوالي بصفته استمراراً لنظام السبائية العثماني (الاقطاع العسكري)^(٥٦)، وبين شبكة من الحلقات المتداخلة في التنظيم الديني الذي يحتضن نشاطات وفعاليات المجتمع في المدينة من علماء (رجال دين) وشراف وحرفيين وتجار.

شبكة العلماء ومريديهم تتكوّن من مجموعة واسعة من الأفراد، ابتداء من خطباء المساجد وائمتها، إلى المؤذنين والقوام والخدمة والقراء والوعاظ إلى المؤدبين والترديدية وأي خدمة الأضرحة والزارات والمقابر...^(٥٧)، وهؤلاء وإن كانوا يعيّنون من قبل القاضي، ويتقاضون مداخليلهم من خلال الأوقاف التي هي تحت سلطته، إلا أنهم لم يشكلوا «جهازاً حكومياً» ملحقاً بالادارة المركزية، فقد كانوا يمارسون إلى جانب وظائفهم التي يختارون لها «أعمالاً وحرفاً مختلفة»، وسبب ذلك أن المداخليل المخصصة لم تكن كافية، وإن الإسلام نفسه لا يدعو إلى قيام مثل هذا الجهاز المستقل عن المجتمع^(٥٨)، بل على العكس، فإن مفهوم العلم والعلماء في الإسلام، يستتبع انفتاحاً كلياً على الجماعة والأمة، وبالتالي على المجتمع، حيث ينظم العالم - الفقيه في الجماعة كجزء عضوي فيها، وحيث يقدم العلم للأخريين كواجب من واجبات المسلم^(٥٩).

(٥٥) خالد زيادة، الصورة التقليدية للمجتمع المدني: قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر (طرابلس: الجامعة اللبنانية، ١٩٨٣)، ص ٨٥-٨٦.

(٥٦) جب وبورون، المجتمع الاسلامي والغرب، ص ٧٢ و٢٠٣.

(٥٧) زيادة، المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٩٨-١٠٤.

(٥٩) تتأكد هذه الرضية أكثر ما تتأكد في وضعية الفقيه عند المسلمين الشيعة. يذكر محسن الأمين وهو مرجع معتد عند الشيعة، أن الفرنسيين عزموا على إحداث منصب رئيس علماء للشيعة في لبنان وقرروا (تعيينه) لهذا المنصب، فكان أن رفض هذا العرض، وكان يقول: «أنا مرؤف عند الله». انظر: «محسن الأمين، سيرته (النجف: د. د. ت. د.)»، ص ٩٤-٩٥.

ويذكر أيضاً من الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي الجبجي (معاصر للسلطان سليمان) أنه «مع ما كان عليه من الفقر والفاقة الذي كان يضغط معه إلى حراسة الكرم في الليل، وأخذ السراج معه للمطالعة ويأتي صباحاً إلى الدرس وإلى بناء داره وبناء مسجد بيده، وإلى المتاجرة بالشرط والذهب مع الجمالة لبيعه، لم يعه ذلك كله عن الذهاب إلى اسلابول وطلب تدريس إحدى المدارس ليعيش من أوقافها ويث علمه على الناس». انظر: =

وتتشكّل فئة الاشراف في التنظيم الاهلي الديني من العائلات ذات الانساب الشريفة، التي تعود في نسبها إلى أهل البيت، وهذه العائلات انتظمت منذ القديم في أطر من علاقات القربى عملاً بالحديث الشريف: «عرفوا أنسابكم تصلوا أرحامكم، فإنه لأقرب بالترميم إذا قطعت وإن كانت قربة، ولا بعد بها إذا وصلت وإن كانت بعيدة»^(٦١)، وكان أن ثبتت هذه الأطر في الدولة السلطانية على أساس مبدأ «الولاية»، فيحدثنا الماوردي في الأحكام السلطانية والولايات الدينية عن «ولاية النقابة على ذوي الأنساب» فيقول: «وبعد النقابة موضوعة على صيانة ذوي الأنساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في النسب ولا يساويهم في الشرف ليكون عليهم أحس وأمرهم أمضى... وولاية هذه النقابة تصح من إحدى ثلاث جهات: أما من جهة الخليفة المستولي على كل الأمور، وأما ممن فوض الخليفة إليه تدبير الأمر كوزير نفوذ وأمير الأقاليم وأما من نقب عام الولاية... فإذا أراد المولى أن يولي على الطالبين نقباً أو على العباسيين نقباً، يخبر منهم أجلهم بيتاً وأكثرهم فضلاً وأجلهم رأياً، فيولي عليهم لتجتمع فيه شروط الرياسة والسياسة فيسرعو إلى طاعته برياسته وتستقيم أمورهم بسياسة»^(٦٢).

وأما حقوق الولاية (السلطة) التي يتمتع بها النقيب، فيعدها الماوردي باثني عشر حقاً إذا كانت «خاصة»، وتشمل مجالات حفظ النسب ومتابعة الولادات والوفيات، والاهتمام بأداب النسب وأخلاق الأفراد ومكانتهم الاجتماعية^(٦٣)، وهي في هذه الحدود تقتصر على «مجرد النقابة من غير تجاوز لها إلى حكم وإقامة حد»^(٦٤)، وإلا، فإن حقوق النقابة تصبح عامة، وهنا ويكون العلم معتبراً في شروطها، لأنها تتداخل مع مهمات القاضي... وإذ كان الماوردي، من جهة، قد فند صلاحيات «النقابة العامة» بإضافة وخمسة أشياء على حقوق النظر، أهمها الحكم في النزاع بين الأفراد وإقامة الحدود، فإنه من جهة أخرى حاول أن يوضح اشكالات ازدواج بين مهمات القاضي، وبين نقب الاشراف وحالات الاعتماد في كل حالة كما استقرت في عصره^(٦٥)، والراجع أن الحالة التي اعتمدت في الدولة العثمانية هي حالة «النقابة الخاصة» المعينة قبل نقب الاشراف المقيم في عاصمة السلطنة، في كل مدينة أو حيال كل نسب شريف، يقول الحصني في وصف وضعيّة نقابة الاشراف كما استقرت في العهد العثماني ما يلي: «نصب النقابة وتقررت وظائف النقابة منذ القديم والحديث في ممالك الاسلام، بقصد البحث عن حقائق الانساب وتمييز السادة الاشراف من آل البيت ابناء الامام علي وفاطمة رضي الله عنهما، صيانة لذلك النسب الطاهر عن حصول الاختلاط المفضي إلى تملق بعض الاحكام الشرعية بغير أهلها، مما لا يخفي من اندفاع الكثير في حصول المجد ورفعة الجاه بدعوى الشرف الحسيني أو الحسيني خصوصاً في زماننا هذا. فالنقباء هم الذين ينبغي لهم التدقيق عن هذه الدعوى وفي نسب كل من يمكن الاشتباه في نسبه من عامة الناس، لتلا نصيح الحقوق الواجبة الرعاية لآل بيت النبوة، وتنسب التكاليف الواجبة على من سواهم. ونقابة الاشراف وظيفه عالية لها شأنها في نظر العالم الاسلامي، ولها تأثير عظيم في اصلاح احوال البيوتات النبوية وتدبير امورها، مما اوجب الامر إلى محبة هذه الذرية الشريفة

= لامين، خطط جبل عامل، ص ٨٠. قارن عن هذه المسألة في جانبها النظري (الفقه):
Mohammad - Reza Djallili, *L'Islam et l'état: Religion et révolution* (Paris: [s.n.], 1981), pp. 19 - 22.

(٦١) ورد في: الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص ٩٦.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٦٣) ورد في: المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٦٥) الحصني، منتخب التواريخ للمعق، ص ٨٠٦-٨٠٧.

وتوقيرها وطاعة الناس لها لفرد كلمتها فيهم، وكانوا يأتونهم بأوامرهم ويذعنون لرغباتهم إلى غير ذلك مما يعود بعظيم الفائدة على هذا المجتمع، وهي قديمة العهد في زمن الدول العربية وفي أيام الدولة العثمانية التركية، بدأ بتوظيف نقيب الاشراف السلطان بايزيد سنة ٩٠٠ هـ (١٤٩٤ - ١٤٩٥ م) وعيّن لها سيد علي نطاع عاشق شلي^(٦٥).

هذا الوصف لأحد أفراد عائلة الحصني التي شكّلت إحدى عائلات الاشراف الدمشقية، والتي تسلم أفراد منها منصب نقابة الاشراف والافتاء في دمشق، يسمح بالاستنتاج أن وظيفة النقيب انحصرت في حقوق «النقابة الخاصة» التي يعدها الماوردي. وإنها اكتسبت، عبر العلاقة مع مركز السلطنة ونظرة هذه الأخيرة إلى البيوتات الشريفة من زاوية «امتيازها» الديني^(٦٦) في المجتمع الإسلامي، موقعاً ممهّداً أو موصلاً إلى «حصول المجد ورفعة الجاه» في المجتمع على حد تعبير الحصني^(٦٧).

وإذا عرضنا أسماء البيوتات الدمشقية ذات النسب «الشريف»، والتي يعدها الحصني خلال الفترة العثمانية وحتى عصره (مطلع القرن العشرين)، لاحظنا أن مناصب النقابة والافتاء قد توزعت على العديد منها، فأسرة بني العجلان كان قد ولي ثمانية منها نقابة دمشق، وثلاثة قلدوا منصب الفتوى^(٦٨)، وآل حمزة كان أكثر رجالها نقيباً وعلماء، فضلاً عن خدمة المحافظة التبريدية التي استمرت في ذريتهم^(٦٩)، وعائلة الأبيجي وعائلة الحصني التي تسلم بعض رجالها منصب الافتاء والنقابة في فترات عديدة^(٧٠).

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٨٠٧-٨٠٨.

(٦٦) يذكر السيد رشيد رضا في سيرته أن بيته «كان يحظى من الدولة بمخصصات معينة بهذه الصفة الدينية». يقول في وصف ذلك: «وأهل بيتنا ممتازون فيهم بأنهم أهل العلم والارشاد والرياسة، ويلقبون بالمشايخ للتمييز، وجدي الثالث هو الذي بنى لهم المسجد المعروف الآن بجانب بيتنا القديم. فالحيا جدنا الذين يبنوا المسجد وإقامة الشعائر فيه من إمامة وخطابة وتدرّس، وكان عالماً صالحاً مشهوراً بالكرامات، وقد أنعم عليه السلطان العثماني ببراءة سلطانية حبس عليه فيها سبعة قرايط من ٢٤ قيراطاً من أموال الدولة الاميرية، وبراءات أخرى بالامامة والخطابة في المسجد، وقد تسلسلت هذه البراءات من السلاطين في ذريته حتى آلت إلي، فكانت آخر براءة وجهت علي أوّلي من السلطان محمد وحيد الدين قبل الحرب العامة». كما ورد في: شكيب أرسلان، السيد رشيد رضا أو أحوال ٤٠ سنة (دمشق: مطبعة ابن زيدون؛ القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧)، ص ٢٤.

(٦٧) تعود بنا هذه التمايز إلى مصطلح ابن خلدون حيث يستخدمها في سياق حديثة عن الكسب، والمعاش، والصنائع من جهة، ولكن من جهة أخرى كوجه من وجه اللعبة السياسية والتشكّل الاجتماعي وأولية توزيع النافذ الاقتصادي. انظر: A. Cheddadi, «Le Système du pouvoir en islam d'après Ibn Khaldoun», *Annales* (Paris), (mai - août 1980), p. 536.

(٦٨) الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق، ص ٨٠٩.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٨١٠.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٨١٤-٨١٩.

ثالثاً: التنظيم الحرفي وطرق الصوفية

واللافت للنظر في طبيعة السلطة الأهلية التي كانت للاشراف «و هي ارتكازها محلياً إلى هياكل اجتماعية واقتصادية تؤطر المجموعات السكنية في المدينة، ولقد سمحت علاقة الاشراف بأصحاب الحرف، ونشاطات السوق نظراً لوجود الاشراف بين الحرفيين»^(٧١)، ونظراً لاحتلال بعض أفراد هذه العائلات منصب «شيخ» بعض الطوائف الحرفية، أو ممارستها للتجارة المحلية في أسواق المدينة^(٧٢)، (سمحت) بإيجاد نوع من الهياكل التنظيمية والقواعد الاجتماعية السياسية التي كانت في أساس ممارسة السلطة المحلية^(٧٣)، والتي قامت بدورها على علاقات الحماية والمناصرة والتساعد في اطار طوائف الحرف أو شبكة علاقات القرابة في الحي^(٧٤).

صحيح أن «شيخ مشايخ الحرف» و«شيخ الحرف» كانوا يعينون من قبل القاضي، لكن ثمة ارادة ذاتية محلية كان يعبر عنها التنظيم الاجتماعي - الاقتصادي المحلي عبر اختيار شيخهم المناسب، فمن دراسة لطوائف الحرف والصناعات في حماه في القرن السادس عشر، اعتماداً على سجلات المحكمة الشرعية، نستنتج: «إن شيخ سوق حماه وهو شيخ مشايخ الحرف كلها... أو شيخ التجار كان يعين بإجماع التجار في سوق التجار... ويشترط فيه: أن يكون صاحب دين وأخلاق أهلاً للشيخ لاقتادها، أن يختاره ويرضى به كامل التجار، وأن يوافق القاضي والسلطان على تعيينه»^(٧٥). وكانت مهمة هذا الشيخ تشمل «الأشراف على كل طوائف الحرف ومشايخها»، ويقوم بصلة الوصل ما بين الوالي والقاضي من جهة، وهذه الطوائف من جهة أخرى، ولا يتم أي تغيير فيها إلا بعلمه ورايه: «وكان مشايخ الحرف كلهم يتخبون بحضوره ويزكون بتزكيته»^(٧٦).

أما سلطة شيخ الطائفة فكانت تشمل ادارة شؤون ابناء الطائفة، والاهتمام بمشاكلهم، والاشراف على تنفيذ اتفاقاتهم، والطلب من القاضي تسجيل هذه الاتفاقات، وكان يرفع شكاوي الطائفة على طائفة أخرى إلى القاضي بنفسه. وكان الوالي يتصل بالطائفة عن طريقه^(٧٧).

(٧١) رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، ١٥١٦ - ١٧٩٨، ص ٨٢، والياس قدسي، «قبة تاريخية في الحرف الدمشقية»، في:

International Congress of Orientalists: 6th Actes (Leiden: [n. pb.], 1883), p. 12.

(٧٢) برز من عائلة الحجار الدمشقية تجار الخردة في جهة جامع البساتية، ومن عائلة الحصني تجار العطار

ومال الغاتورة. انظر: الحصني، «متنخبات التواريخ لدشق»، ص ٨١٥ - ٨١٩.

(٧٣) انظر: ليندا شليشر، «بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، ج ١، ص ٣٢٩.

(٧٤) فيليب شكري خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٠٨»، ورقة قُدمت إلى: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٧٨.

(٧٥) عبد الرزوق محمد يوسف، «طوائف الحرف والصناعات أو طوائف الأصناف في حماه في القرن السادس عشر»، نقلاً عن: مجلة الحوليات الأثرية، مج ١٩ [د. ت. ١٩٥٠]، ص ٨٥.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٨٦.

هذه المهمات «الوسيلة» كانت لا تخلو من سلطة يمارسها الشيخ، اعتماداً على العلاقات التنظيمية والأخوية الصارمة التي تربطه بأبناء الطائفة. وهي علاقات تتداخل في عدة مستويات (تقنية ودينية وعائلية). فعلى المستوى التقني والتنظيمي يخضع التعليم الحرفي لتراثية دقيقة، بدءاً من المبتدئين إلى الصانع وإلى المعلم. وعلى قاعدة هذه التراثية، لشيخ الحرفة «الحق» أن يشد بالكادر المبتدئين الماهرين فيصرون صناعاً أو معلمين^(٧٨). وحفلة الشد التي هي حفلة «ترفيه» المبتدئ إلى صانع أو الصانع إلى معلم، تلخص - عبر سلطات المشرفين عليها وهم: شيخ الحرفة والنيقب والشاوش^(٧٩)، وعبر المشاركين فيها وهم: أهل الحي والأقارب وأهل الحرفة - «مشهد» سلطة أهلية، تلمح فيه رموز حركات دقيقة لها دلالاتها في التوزيع الوظيفي للسلطة في المجتمع الحرفي^(٨٠)، وفي الالتزام بعهود ومواثيق دينية لها فعل الضوابط لأصول الحرفة وأتقانها وعدم الغش فيها، وسلوك مخافة الله في المعاملة. فالطابع الديني الذي يرسم في حفلة الشد، والذي يبدو في التشديد على قراءة «الفاتحة» والأدعية والأناشيد النبوية التي تتخلل الحفلة، وإسباغ جو من الورع والتقوى على «المشهود» والحاضرين، كلها أمور تشدد على «العهد» و«الميثاق» و«الأخوة» أمام الله وأمام الجماعة^(٨١).

والعهد الذي يقطعه «المشهود» على نفسه أمام معلمه، بينما النقيب يقرأ الفاتحة فوق رأسيهما في مشهد تعبدى مؤثر^(٨٢)، يتضمن، وفقاً للأعراف السائدة في المجموعة الحرفية،

(٧٨) قنسي، وثيلة تاريخية في الحرف الدمشقية، ص ١٣.

(٧٩) النقيب هنا هو مندوب شيخ المشايخ في طوائف الحرف، ينبو عنه في حضور حفلات الشد والاجتماعات، ويترلو الادعية. وأما الشاوش فهو رسول شيخ الحرفة يستحسنه وأهل الكاره، ليس له سلطة قضائية، بل ينفذ أوامر الشيخ ويبلغ الدعوات والأحكام ويقوم بدور أساسي في حفلات الشد. انظر: المصدر نفسه، ص ١٤ - ١٥.

(٨٠) من أمثلة ذلك ربط المحزم في وسط المشهود (الحرفي المرفع) وعقد طرفيه ثلاث عقد أو أكثر... ويشير القنسي إلى دلالات هذه العقد ومعاني حلها فيقول: «أن الشيخ له وحده القدرة أن يحل الأولى لأنه رئيس الحرفة كي يعلم المشهود ما له عليه من واجبات الخضوع، وأما الثانية فيحلها المعلم ليفتخر أنه أخرج تلميذاً ماهراً، ويحل الشاوش الثالثة لأنه أحد السلطات الثلاث التي على المشهود أن يخضع لها في كاره». هذا فضلاً عن دلالة هذه العقد وعلى عقد العهد والميثاق بالأخاء». انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٨١) بعض الأناشيد النبوية التي يتلوها النقيب في الحفلة ينتهي باليتين التاليتين:
«وجاء بالعهود آيات مكرمة فحافظ العهد في خير وفي نعم
وخائن العهد لم تريح تجارتها وهو بالحشر كم يلقي من النقم»
ونصبة شيخ الحرفة التي يوجهها إلى «المشهود» أي الحرفي المرفع، كانت تشدد على الاستقامة في العمل وحفظ الكار كجزء من حفظ الدين، وهي بملولاتها الاجتماعية والسياسية تحمل وازعاً سلطوياً ذاتياً. فكان شيخ الحرفة يتوجه إلى المشهود بالعبارات التالية: «يا بني إن جميع الحرف هي كارات أمانة على الأموال والأعراض والأرواح، والأمانة هي الدين، فإذا نقض كارك أحفظ دينك، كن صادقاً وأميناً واعلم أن كارك مثل عرصك حافظ عليه بمقدرتك، وإذا استلمت أموال الناس فلا تفرط بها وإياك أن تخون أهل الحرفة والخائن يقبله الذئبان...». المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٨٢) كان المشهود يعاهد معلمه بعد أن يطلب منه هذا الأخير العهد فيقول: «أعاهدك بعهد الله ورسوله اني لا أخون الكار ولا أغش الصنعة في شيء». المصدر نفسه، ص ٢٥ - ٢٦.

دستوراً، هونوع من المبايعه للمشددود في أن يلتزم بقواعد منها: الالتقان، عدم الغش، التسعيرة العادلة، التضامن مع رفاق المهنة. ولعل هذا الأمر هو ما يلتفت انتباه لويس ماسينيون فيقول: «إن تمييز الدستور، استخدم للدلالة على «المشروطة» التي أعلنت عام ١٩٠٨ إثر الانقلاب الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي، ويضيف أنه عندما كان الناس يهتفون «دستور»، فإنما كانوا يستحضرون معنى الميثاق القائم على قسم إيماني»^(٨٣).

ومهما يكن من أمر أصول هذا التنظيم الحرفي الذي استمر في المدينة الإسلامية حتى مطلع القرن العشرين^(٨٤)، فإن ما يهمننا التشديد عليه في الجانب الاجتماعي - السياسي هو ما يقدمه هذا التنظيم من معطيات في الفكر والممارسة في مجال السلطة الأهلية. ففي هذا المجال، تبرز طرق الصوفية والحركات الباطنية في الاسلام كصنغ تنظيمية وفكرية تتماثل مع الكثير من التقاليد الحرفية. فسرية المهنة وأخوية العلاقة بين رفاق المهنة، تذكّرنا بتنظيم حركات العامة الموالي في المدن، والحركات الباطنية السرية وأخلاقيات الفتوة^(٨٥)، وأعطاء مجالس الترفيع (الشد) طابعاً رمزياً من خلال الحركات والرموز والأشارات وحلقات الذكر، لا يذكر حسب بطرق الصوفية، وإنما يستدعيها ويستحضرها في الانتماء والممارسة الطقسية^(٨٦)، فتقاطع الحرف معها من حيث تراتبية مراحل المعرفة عند المريد، وتوزعها من حيث تعدديتها الاجتماعية وأشكال التعبير فيها.

ومن هذه الطرق التي عرفت بلاد الشام: الطريقة الرشيدية والرفاعية والقادرية والشاذلية والدندراوية والبلدية والمولوية والنقشبندية واليكتاشية^(٨٧). وقد كان لهذه الطرق زوايا وتكايا^(٨٨) يديرها ويشرف عليها شيخ الطريقة، ومن خلال تعداد محمد كرد علي لهذه الزوايا والتكايا في

(٨٣) قارن: «Les Corps de métiers et la cité islamique», dans: Massignon, *Opera minima*, vol. 1, p. 377.

(٨٤) انظر الفرضيات المختلفة التي يعرضها لويس ماسينيون في موضوع أصول التنظيم، في: «La Futuwwa ou pacte d'honneur artisanal entre travailleurs musulmans au moyen - âge», dans: Ibid., vol. 1, pp. 396 - 417.

(٨٥) عن علاقة التنظيم الحرفي بتلك الحركات في التاريخ الاسلامي، انظر آراء لويس ماسينيون، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩٩ - ٤٠٢. انظر أيضاً: Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique*, pp. 258 - 259.

Massignon, Ibid., vol. 1, pp. 402 - 405.

(٨٦) أحمد حلمي المآلف، دمشق في مطلع القرن العشرين، أعده للطبع وعلق عليه ووضع فهرسه وقدم له علي جميل نعيسة (دمشق: وزارة الثقافة والأرشاد القومي، ١٩٧٦)، ص ١٢٥ - ١٢٦. والكتاب في الأساس مخطوطة لأحد أبناء الحرفيين، وضعت في مطلع القرن العشرين ومحفوظة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق، حققها وعلق عليها علي جميل نعيسة. انظر أيضاً عن تعددية الطرق: اسامة عاتري، الحركة الأدبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧١)، ص ١٧٩ - ١٨٠، و

Henri Laoust, *Les Schismes dans l'islam: Introduction à une étude de la religion musulmane* (Paris: Payot, 1977), pp. 285 - 287.

(٨٨) وكان يقال لها خواتق، والكلمة من أصل فارسي مفردتها «خونكاه» وتعني دار الصوفية. ويشير محمد كرد علي أنه لا فرق بينها وبين الزاوية والرياط وهو المكان الميسل للأعمال الصالحة والعبادة. كرد علي، خطط الشام، ج ٦، ص ١٣٤.

كل من دمشق وحلب والقدس وبعض المدن الصغرى الأخرى في بلاد الشام، نستنتج أن بعض معالم هذه الزوايا والتكايا استمر حتى مطلع القرن العشرين، وأن توزيعها الجغرافي في الأسواق والحارات^(٨٩)، إنما يعكس الصورة الاجتماعية للعلاقات السياسية القائمة داخل المجموعات الاجتماعية والمتمحورة حول تلك المراكز التي تتقاطع فيها طرق الصوفية، وطوائف الحرف ومواقف سكان الحارة وأهل السوق^(٩٠). يقول جب هاملتون وهارولد برون في الدور السياسي الذي يلعبه هذا التقاطع بين الطائفة الحرفية والطريقة الصوفية في التعبير عن الموقع الاجتماعي للسكان ما يلي: «وكانت الطائفة تخدم عدة أغراض، فقد كانت توفر الوسيلة التي تمكن أقل المواطنين شأنًا من التعبير عن غرائزهم الاجتماعية والاطمئنان إلى مكانته في النظام الاجتماعي. وكانت الحال الذي يمارس فيه حق المواطنة: فهو وإن لم يكن يستدعى إلا نادرًا لكي يلعب أي دور في الحياة السياسية الخارجية. إلا أنه من الناحية المقابلة كان في مأمن من أن يتدخل حكامه السياسيون في شؤونهم إلا بشكل طفيف، إذ كانوا يوجه عام يحترمون استقلال الطوائف وطرقاتها التقليدية. وما كان ينفي الوظيفة الاجتماعية للطوائف، ليس كلها بل معظمها وبخاصة طوائف الحرف، ما لها عادة من ارتباطات مع إحدى الطرق الدينية الكبرى»^(٩١).

ولعل هذا الارتباط بين الموقع المحلي الخاص المتمثل بالعائلة والمحلة والحرفة، وبين الامتداد الديني لطريقة من الطرق التي تنتشر في أنحاء العالم الإسلامي^(٩٢) هو ما يَسُوغُ الكلام عن انتماءات وسيطة توصل إلى الانتماء الأشمل المتمثل بالأمة على مستوى الجماعة وبنادر الإسلام على مستوى المناطق^(٩٣)، وأما العلاقة بالدولة فهي عبارة عن «رعوية» لسلطان، تتمثل سلطته بسلم من صلاحيات «الولاية» التي تتركز محلياً حول جباية الضرائب، وضبط الأمن دون أن تتدخل في الانتماءات الوسيطة لكسرها أو إلغاءها^(٩٤). ولقد لعب مشايخ طرق الصوفية دوراً

(٨٩) من مراكز الزوايا في دمشق: سنج قاسيون، سوق الخيل العتيق، الشاغور، الصاغة العتيقة، محلة العونية، الوراقية، الصالحية، السليمانية، القنوتات (وفيها الزاوية الشاذلية)، الميدان (وفيها زاوية الطريقة الرفاعية). المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٣٨ - ١٤٠. انظر أيضاً عن أصول هذه الزوايا: Nicola Ziadeh, *Urban Life in Syria under the Early Mamluks*, American University of Beirut, publication of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental series, no. 24 (Beirut: American Press, 1953), pp. 81 - 90.

(٩٠) ينقل الرحالة الإيراني حاجي بيرزاده (١٨٨٧ - ١٨٨٨) صورة عن مشاهداته للصوفية في المدن العربية، يهدي أصحابه ببعض الصوفية الذين «يجلسون مع كل طبقة من طبقات الفقراء». انظر: حاجي بيرزاده، سفرنامه، ترجمة طوني الحاج (بيروت: جامعة القديس يوسف، ١٩٨٣)، ص ٢٠ و ٢١١. (الطروحة دكتوراه غير منشورة).

(٩١) جب وبرون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج ٢، ص ١١٥.

(٩٢) انظر حول هذا الانتشار: غران، «الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق، ١٧٨٠ - ١٨٥٠»، حيث يشير المؤلف إلى علاقة طريفة النشئانية بوحدة الثقافة والتجارة الحرفية بين مراكز في الهند وسوريا وتركيا ومصر.

(٩٣) انظر: Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique*, pp. 205, 208, 209, 248, 255 et 258.

(٩٤) انظر: فولف هيتروث، «الإدارة المالية للمناطق المتاخمة للصحراء في سورية الكبرى في أواخر القرن السادس عشر»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج ١، ص ١٣٧. ويقول جب وبرون: «الحق أن ما نعرفه عن العلاقات الداخلية بين الحكومة والشعب ضئيل جداً، وعلى أساس نتائج الدراسات السابقة في أحوال مختلف قطاعات السكان (بما فيهم العلماء)، على هذا الأساس وحده يمكن القيام بحقيقة بدراسة =

مهماً في تحديد السلوك الاجتماعي والسياسي للتابعين في الحارة أو الطائفة. يقول أحد أبناء الحرفيين في وصف علاقة المعشقين بمشايع الطرق: «ولما لم يكن من الوسائط بالنسبة إليهم ما يأخذ بأيديهم إلى جادة الحق والصراط المستقيمين، إلا ملازمة طبقة العلماء وبعض الزهاد ممن اشتهروا بفصلهم وزهدهم ونسكهم، اخذوا يلتفون حولهم منذ زمن بعيد، يرجعون إليهم بكل ما يحتاجونه من أمور الدنيا والآخرة. فإذا سألت أحدهم إلى ما أتت ترجع في استيضاح أمور دينك قال لك: إلى شيعي فلان، وفعلًا كانت بالنسبة لوضعهم البعيد عن كل ثقافة ودراسة بل وتعليم بدائي، غير وسيلة لتنظيم شؤونهم والمحافظة على أوامر دينهم. وكانت هذه الجماعات تلتف حول شيخها عقب صلاة العشاء أو المغرب أو أيام الجمع عقب صلاة الجماعة، ليصغوا إلى ما يلقيه عليهم من النصائح والارشادات التي تزيكهم وتنظم حياتهم»^(٩٥).

هذا وإذا كانت شهادة العلّاف هذه تعكس، من جهة، استمرارية حالة سلطة مشايخ الطرق حتى مطلع القرن العشرين في دمشق، كخبر وسيلة لتنظيم شؤون الناس، فإنها ومن جهة أخرى تعكس تحولاً ما في مجرى الثقافة السائدة نحو اعتماد معيار «آخر» في تعيين علاقة ما يمكن أن نسميه «رأياً عاماً» بالمؤسسات السلطوية التي بدأت - وكما سنرى لاحقاً^(٩٦) - بالتشكل في أجهزة دولة حديثة. وهو معيار يرى في أقية «التعليم» و«الصحافة» و«الاحزاب» بديلاً للوضع الذي يصفه العلّاف في مطلع القرن العشرين - أي في الفترة التي بدأت هذه الأجهزة بالتكوّن والعمل - بـ «البعد عن كل ثقافة ودراسة بل وتعليم بدائي».

والواقع أن ثمة نوعاً من ثقافة ودراسة وتعليم «صدر من الزوايا والتكايا والمساجد في المدن الاسلامية، كان قد آمن للاتجاهات السياسية على مستوى الطريقة والمذهب والنهج وأسلوب النظر الكلامي، القوى الاجتماعية الفاعلة والمتحركة في المجتمع»^(٩٧).

كافية لهذه المسألة الدقيقة الصعبة. ومن النادر أن ينطرق الشك في أن الحكومة من حيث مظهرها الإداري، لم تكن مجرد مجموعة اجراءات شكلية تفرضها على الشعب ارادة الفاتح، ولكنها بناء عضوي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكيان المجتمع وطبيعة المحكومين وأفكارهم، وأنه قد يوجد تفاعل مستمر بين الحاكمين والمحكومين، ومن الضروري تطهير البحث من عناصر الخلط التي أورثها خطأ استعمال مصطلحات أوروبية مثل الاستبداد والانتقراطية، وأن نخضع كل أجهزة الحكومة ونقائليها لبحث جديد. انظر: جب وبون، المجتمع الاسلامي والغرب، ج ١، ص ١٨.

(٩٥) العلّاف، دمشق في مطلع القرن العشرين، ص ١٢٤. وتجدر الإشارة هنا إلى أن واجب تقليد المرجع المجهت عند المسلمين الشيعية لعب، هو أيضاً، دوراً حاسماً في تحديد السلوك السياسي والاجتماعي لجماعة المقلدين وموقفهم من الحكام والسلاطين. انظر: عبد الله القياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ (بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٦٣)، ص ٨٠ - ٨١، وعبد الحليم الرهيمي، «الحركة الاسلامية في العراق خلال الربع الأول من القرن العشرين: الجذور التاريخية والواقع التاريخي»، (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٤)، ص ٧٢ - ٧٩.

(٩٦) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٩٧) يقول بيتر غران في ذلك: «وكانت الزاوية في دمشق نقطة تجمع للناس، يستطيعون منها مجابهة التحديات والمشاكل التي تواجه المدينة»، انظر: غران، «الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق، ١٧٨٠ - ١٨٥٠»، ص ٢١٧. ويمكن أن نستشهد بالمرادي في ترجمته لبعض مشايخ النقشبندية الذين تواصلوا مع التراث الصوفي الهندي، وعلموا في مساجد دمشق وأقام بعضهم حلقات تعليم في تكية محلة القمامين، حيث بدأ فكرهم في اتباعهم ومريدتهم من تجار وحرفيين، انظر: أبو الفضل محمد خليل بن أحمد المرادي، سلك الدرر في أعيان

ومن هنا يمكن أن نقول، إن فكرة «الدولة» التي تحكمت في صياغة النص التاريخي الحديث، والتي انبثقت عن فكرة «الدولة الإقليمية» أو «القومية» الآتية من الغرب الحديث، والحاملة معها مؤسسات ثقافية مغايرة^(٩٨)، قد ساهمت إلى حد كبير في طمس طبيعة السلطة والثقافة ودورها في المدن الإسلامية في العهد العثماني - وهذا الطمس يطال في جانبه الأساسي أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي هو جزء من تنظيم سلطوي وأهلي أمتة ثقافة كانت تنبع على قواعد من الثوابت التاريخية التي تجد جذورها في الإسلام الفقهي والصوفي والكلامي ومؤسساته من مسجد وتكية وزاوية ورباط...^(٩٩)، وفي الممارسة الاقتصادية الحرفية التي لم تخضع كحال الرأسمالية الأوروبية لفلسفة المنافسة الحرة «بل خضعت لضوابط ذاتية أيديولوجية وعقائدية جعلت من معيار «الحلال» مرجعاً لشرعية الكسب»^(١٠٠).

رابعاً: الاقطاع العسكري ودوره الوظيفي

كسلطة بين المجتمع والدولة

كيف تشكّلت العلاقة بين هذا المجتمع (الرعية) المرتكز إلى مؤسسات إسلامية وأهلية عرقية من جهة، وبين السلطان والولاة والمؤسسة العسكرية الرسمية من جهة أخرى؟

في الواقع أن شرطي الجباية الضرائبية وضبط الأمن اللذين حدادا قاعدة الرعية أو التابعة للسلطان، شكلا بدورها إطار صياغة هذه العلاقة وعينا اشكالها سواء على مستوى التدخل ووزنه في «الشؤون الأهلية»، أم على مستوى «الاستقلال» وحجمه بالنسبة إلى المجموعات السكانية المؤطرة في الولايات.

وكانت واسطة تأمين هذه العلاقة هي النظام الاقطاعي العسكري، الذي جاء امتداداً لنظام «اقطاع الاستثمار»^(١٠١) في الدولة، ولكن بعد أن أدخلت الخدمة العسكرية كمعيار في تعيين حجم الاقطاع منذ المهديين البويهيين والسلاجقة^(١٠٢)، فنشأ ما يمكن أن نسميه «القطاع العسكري

= القرن الثاني عشر (القاهرة: [د. ن.، ١٨٧٤ - ١٨٨٣]، ج ٢، ص ١٢، ج ٣، ص ٢٦٠ - ٢٦٢، ج ٤، ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٩٨) انظر في هذه الفكرة في دراسة اتروبولوجية:

Pierre Clastres, *La Société contre l'état* (Paris: [s. n.], 1972), pp. 161 - 186.

(٩٩) انظر عن هذه المؤسسات في بلاد الشام: كرد علي، خطط الشام، ج ٦، ص ١٣٠ - ١٥٥.

(١٠٠) انظر عن هذه الوجهة في النظر:

«Les Corps de métiers et la cité islamique», dans: Massignon, *Opera minora*, vol.1, pp. 377 - 378.

ونذكر أن المثل الحرفي الذي يستعيده لويس ماسينيون والدال على الضابط الأيديولوجي للعمل الذي لا يتخفى تراكمياً في الريح هو «لقمة كسب حلال كردن»، انظر: مقلعة لويس ماسينيون لكتات: محمد سعيد القاسمي، قاموس الصناعات الشامية، حققه وقدم له طاهر القاسمي (باريس: موتون، ١٩٦٠)، ص ٩. وعن وجهة النظر الخاصة في طبيعة الممارسة الاقتصادية في الإسلام، انظر:

Maxime Rodinson, *Islam et capitalisme* (Paris: Seuil, 1966), pp. 19 - 44.

(١٠١) انظر في ذلك: الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص ١٩٤ - ١٩٨.

(١٠٢) انظر في بداية هذا الاقطاع: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقرئ، المواعظ والاعتبار =

أو الحربي الذي تبنته السلطة العثمانية بصيغة التيمار والزعات^(١٠٣).

وقد تضمن الاقطاع بهذه الصيغة معنى الحكم والولاية^(١٠٤)، فلم يكن للمقطع حق التملك^(١٠٥)، أي حق الرقبة، بل كان «له حق الاستغلال أو الارتفاق، وحتى إذا وُثِرَ الجندي أباه، فإنه لا يرث إلا حق الاستغلال، وهذا هو وجه الخلاف الكبير بين الاقطاع في الشرق ونظيره في الغرب»^(١٠٦).

لقد استجاب نظام الاقطاع الحربي إلى حاجات الفتوح العسكرية في عهود الدولة العثمانية الأولى، ولا سيما خلال القرنين الأولين من تأسيسها (الرابع عشر والخامس عشر)، حيث اعتمدت الدولة على فكرة الجهاد والمراقبة والفتوة في تنظيم التطوع العسكري^(١٠٧)، وفي إقطاع المقاطعات للفرسان - السباهية - مقابل خدماتهم العسكرية^(١٠٨)، فكانت الخدمة العسكرية المتمثلة بالاستجابة إلى نداء السلطان للقتال، تتجسد بعدد الاتباع الذي يتمكن صاحب التيمار من احضارهم إلى ميدان القتال. وعلى صاحب التيمار أن يحضر تابعاً عن كل ثلاثة آلاف أقة. وأما الزعيم فعليه أن يحضر تابعاً عن كل خمسة آلاف أقة^(١٠٩).

والواقع أن جباية الضريبة بواسطة التيماري أو الزعيم كانت تنحصر في الأرياف ومن الفلاحين المقيمين في التيمار أو الزعات «الاقطاعية». وكان يحصل هذا الأخير على نسب

= يذكر المخطط والآثار، يختص ذلك بإقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وإقليمها، ج ٢ (القاهرة: دار الطباعة المصرية، ١٢٧٠ هـ)، ج ١، ص ١٥٣ - ١٥٤؛ إبراهيم علي طرخان، النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في القرون الوسطى (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨)، والدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٨٧ - ١٠٧.

(١٠٣) بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٤٥٨. ويرى بروكلمان أن هذا التقليد قد حصل بتأثير بيزنطي.

(١٠٤) طرخان، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٠٥) انظر في شروط اقطاع التملك: الماوري، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص ١٩٠ - ١٩٤.

(١٠٦) طرخان، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٠٧) الصفصافي، والدولة العثمانية والولايات العربية، ص ٣٢٦، وجب وبون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج ١، ص ٨٥. انظر أيضاً:

Norman Itzkowitz, «Ascension et déclin de l'empire ottoman», dans: *L'Islam d'hier à aujourd'hui*, sous la direction de Bernard Lewis (Paris: Bordas, 1981), p. 313.

(١٠٨) بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٤٥٩.

(١٠٩) تعادل الإقصة القصية في العادة زنة ربع درهم، وفي أيام محمد الثاني كانت كل أربعين أقة تساوي دوكة، حتى إذا كان عهد خلفائه، تدهور النقد إلى درجة أصبحت معها كل ستين أقة تعادل دوكة. انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥٩. ويذكر أن عدد الاتباع الذين تم جمعهم من لواء دمشق سنة ١٦١٢ م، ٢٦٠٠ تابع. انظر: نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادين (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١)، ص ٥٨، نقلاً عن:

Muhammad Adnan Bakhit, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century* (London: [n. pb.], 1972).

انظر أيضاً مادة «تيمار»، في: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٦، ص ١٣١ - ١٥٥.

معينة من محصول اقطاعه تراوح بين ثلث المحصول أو ربعه أو خامسه أو سدسه^(١١٠)، وإذا كانت البراءة تعطي من الوالي بصفته ممثلاً للسلطان، فإن القاضي في المدينة يبقى المرجع الصالح للبت في شرعية البراءات من جهة، وفي البت في إشكالات العلاقة بين التيماري والفلاحين^(١١١).

وتجدر الملاحظة في السياق المنهجي الذي يتدرج بحثنا فيه، أن نظام التيمار الذي ارتكزت عليه الدولة في بداياتها، كان أخذاً بالتدهور مع بدايات الفتح العثماني لبلاد الشام^(١١٢)، وإذا كانت الدولة العثمانية قد استعاضت عن وظيفته العسكرية بنظام الانكشارية، فإنها من جهة أخرى قد استعاضت عن وظيفته الاقتصادية بنظام الالتزام^(١١٣)، وكان لهذا التدبير من الزاويتين الاقتصادية والاجتماعية آثار كبيرة وحاسمة على تشكيل علاقات سلطة محلية، قوامها الأعيان المحليون في الولايات^(١١٤). بذلك برز دور العائلات المدنية والعائلات الريفية القوية كملتمزي ضرائب وجباة لها ووسطاء سلطة بين الأهالي والفلاحين من جهة، والجهاز السلطاني الحاكم الذي تعاونه مبدئياً فرق من السباهية والانكشارية المقيمة في مركز الولاية والسناجق^(١١٥) من جهة ثانية.

Bernard Lewis, «Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria», *Studia Islamica*, vol. (١١٠) 50, p. 118.

(١١١) أنظر أمثلة جمعها من سجلات محاكم حماه الشرعية: الحمود، المصدر نفسه، ص ٥٦ - ٥٨.
(١١٢) أنظر حول هذا التدهور لنظام التيمار العسكري في بلاد الشام: عبد الكريم رافق، ومظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر، «دراسات تاريخية (جامعة دمشق)، العدد ١ (أذار/ مارس ١٩٨٠)، ص ٧٢ - ٧٣. ويرى المؤلف أن عدد السباهية النظري لا ينطبق مع الواقع، لأن محظورهم الرئيسي تعلّقهم بالأرض إلى درجة أنهم نهروا من الخدمة العسكرية، وقد سمحت الدولة لهم بدفع مال البديل لقاء الخدمة العسكرية، (ويذكر أن عدد السباهيين الفعلي لولايات دمشق وحلب وطرابلس بلغ (عام ١٦٨٧) ١٤٠٠. المصدر نفسه، ص ٧٢ - ٧٣، والحمود، المصدر نفسه، ص ٦٠ - ٦٢.
(١١٣) Kemal H. Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East, v. 7 (Leiden: E. J. Brill, 1973), p. 35.

أما معنى الالتزام فهو بيع ضرائب اقليم واسع لبعض الموظفين الكبار، أي أن هؤلاء الملتمزين يدفعون للسلطان قبل الجباية ما هو مقدر على هذا الاقليم، ثم يقومون هم بجباية ضرائبه. وقد وجد السلطان طريقة الالتزام هذه أفضل طريقة لتأمين مورد ثابت وعاجل للدولة، ولا سيما أن بعض الأقاليم كسوريا مثلاً، كانت بعيدة نسبياً عن العاصمة، فمجال تخلف جباة الضرائب (الأمناء) عن دفع ما مجموعه للخزينة واسع ومفتوح. ولم يكن الموظفون الكبار الملتمزون، هم الذين يقومون بجمع الضرائب بأنفسهم، وإنما كانوا يبيعونها بدورهم أجزاء. وقد تكرر عملية التجزيء مرات عديدة. انظر: ليلى صيباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣)، ص ٣٧.

(١١٤)

(١١٥) انظر: رافق، ومظاهر في الحياة العسكرية العثمانية من بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر، ص ٦٦ - ٧٢، وجب وبون، المجتمع الاسلامي والغرب، ج ١، ص ٢١١. ويطلق جب وبون على هذا الجهاز تعبير «حكومة الولايات» التي كانت تتألف من كل ولاية من وال من رتبة وزير أو بكليرك. وقد شاع استخدام وال «العربية» للدلالة على مهمة القواد الاقطاعيين (من السباهية) المعيّنين من قبل

واللافت للنظر أن هذا الجهاز (حكومة الولاية على حد تعبير جب و برون) لم يكن ضخماً، فهو لا يتجاوز الثمانية موظفين بما فيهم الباشا (الوالي) وإلى جانبه قائد الحاميات العسكرية (الأغاوات) وموظفي المالية: الدفتر دار ومعاونوه^(١١٦)، وكان لهذه الحكومة «ممثلتها على مستوى السنجق الذي هو الوحدة الانقطاعية». أما القضاء (الوحدة الأصغر) فلم يكن فيه قبل مرحلة التنظيمات سوى القاضي، ولذلك سميت هذه الوحدة «قضاء» وكان القضاء من «أهل العلم». وبهذه الصفة لم يكن هؤلاء أعضاء في «نظام الحكم». ويعلق جب و برون على وضعية السلطة في القضاء ويقولان: «ولكن برغم أن الأفضية وأقسامها القانونية كانت تتبع بهذا الشكل لأهل العلم، أكثر من تبعيتها لنظام الحكم، فقد كان يمثل هذا الأخير فيها ضباط يسمون صوباشيه في كل منها واحد منهم»^(١١٧)، وكانت مهمة هذا الأخير تنحصر عبر جنوده القلائل من الانكشارية أو الانقطاعية في تنفيذ أحكام القضاء^(١١٨).

والواقع أن منصب القضاء - الذي نعود إليه ثانية - هو حلقة الوصل التي تقوم بين المجتمع الأهلي وسلطاته المختلفة (من هيئة علماء وصوفيين ونقباء ومشايخ طرق وحرث، ومن زعماء عائلات وقيادات في الأرياف) من جهة، وأهل الحكم من العسكريين^(١١٩) الوافدين «من الخارج» والمعنيين من «المركز» (السلطان) من جهة ثانية. وعند هذا المستوى الذي يحتله القاضي، انعقدت مجمل العلاقات الاجتماعية للناس في مجال ما يمكن أن نسميه «المعاملات»، فلم يكن الوالي هو السلطة العليا في هذا المجال، وإن بدا هذا الأخير ولا سيما ابتداء من القرن السابع عشر المرجع في أمور الالتزام والجباية وتولية الملتزمين والمتسلمين^(١٢٠) ولعل ما ينقله البديري عن حادثة تمرّد العامة في القرن الثامن عشر في دمشق، وقدرة الوالي على التخلص من مسؤولية غلاء الأسعار وقلة الخبز، وعلى توجيه انظار العامة نحو مسؤولية القاضي، لعل في ذلك دلالة على قيام نصاب السلطة «الشعرية» في ذهن

= السلطان على الأيالات (الولايات)، وكلمة متصرف على حكام السناجق. والايالة مشتقة من آل بمعنى «مارس السلطة». انظر: جب و برون، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٩ وما بعدها.

(١١٦) جب و برون، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١١، واتيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ -

١٩١٤، ص ١٤٤ - ١٤٥.

(١١٧) جب و برون، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٧. قارن أيضاً: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول

التاريخ العثماني (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١١٥ - ١١٦.

(١١٨) وكان للقاضي في المدن مساعد آخر غير الصوباشي يسمى المحتسب أو احتساب اغاسي، بمعنى الرقيب، يفصل عن طريقه في كل المسائل المتعلقة بالتجارة والصناعة. انظر: جب و برون، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٨ - ٢١٩. والواقع أن وظيفة المحتسب كانت أكثر اتساعاً في صلاحياتها في المدينة الإسلامية، وكانت أحياناً تشمل فيما تشمله صلاحيات الصوباشي وذات الطابع الأمني المتعلق بأمر الشرطة. انظر حول هذا الموضوع: نفولا زيادة، الحسبة والمحتسب في الاسلام (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٢)، ص ٣٧ - ٣٨.

وعن استمرار هذه الوظيفة في العهد العثماني، المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١١٩) يستخدم بعض الباحثين تعبير البيروقراطية للدلالة على هذا الجهاز.

(١٢٠) أنظر: زيادة، الصورة التقليدية للمجتمع المدني: قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس

الشعرية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، ص ٤٢.

العامّة عند منصب القضاء الذي هو «السلطة المباشرة». يقول البديري: «قامت العامة من قلة الخبز وغلو الأسعار وهجموا على السرايا رافعين أصواتهم بالكاء والتضرع قائلين ما يحل من الله قلة الشفعة على العباد الذين تضرروا بالغلاء، وأنت حاكم الشام ومسؤول عند الله عنا وعن هذه الأحوال، فقال لهم أسعد باشا: اذهبوا إلى المحكمة وأشكو حالكم إلى القاضي. فأقبلوا نحو المحكمة واصطرعوا فيها يشكون حالهم وما أصابهم وما هو واقع لهم. فخرجت جماعة القاضي بالعصي وطردوهم، وكان ذلك بامر نائبه، فهجمت العامة عليهم وساعدتهم بعض الانكشارية فهزموه القاضي، ونهبوا المحكمة وحرقوا بابها وسكرت الناس البلد، فركب بعض الأغوات ورد الناس، وأما القاضي فقد هرب من فوق الأسطحة هو ونائبه وجماعته، فأخذ بعض الأكابر وصار يأخذ بخاطره...» (١٢١).

واللائف للنظر أيضاً أن جهاز «الهيئة الحاكمة» في جانبه العسكري (الانكشارية)، لم يكن ليستمر في بنته المتماسكة المفروضة من خارج المجتمع الأهلي والمحلي والمزعولة عن مشاكل هذا المجتمع وهمومه: فكما أن التيمار العسكري قد بدأ ينهار مع ضعف الحماس الديني للجهاد... والتقاوس عن تقديم الخدمة للدولة^(١٢٢)، فإن الانكشارية التي بدأت «مغلقة» في البداية عن المجتمع الأهلي، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسلطان، تطورت باتجاه الانفتاح على هذا المجتمع والانخراط فيه وذلك عبر طريقين: الطريقة الصوفية البكتاشية التي كانت في الأساس الإطار التنظيمي للصوفي للانكشارية، وطريق الانخراط في العمل التجاري والحرفي الذي يتيح المجتمع الذي يحتضن هذه الفرق. وبذلك تشكلت الفرق التي سميت بالانكشارية اليرلية، أي «المحلية» التي أضحت جزءاً من المجتمع الأهلي وصراعاته الداخلية. وقد شهدت مدن بلاد الشام ولا سيما دمشق وحلب تشكلاً لهذه الظاهرة، حيث انتظمت فرق الانكشارية في نسج هذا المجتمع المدني، وأصبحت جزءاً من فعالياته الاقتصادية وسلطاته الداخلية المتصارعة^(١٢٣).

ويمكن القول ان فرق الانكشارية الموجودة في المدن لم تكن جميعها أداة بيد الهيئة الحاكمة العثمانية المتمثلة بالوالي، فهي قد انقسمت إلى فرق موالية للإدارة المركزية وتدعى بالقبائي قول (أي عبيد الباب، وهو باب السلطان)، وتمركزت في القلعة وعلى السور وعند

(١٢١) أحمد الحلاق البديري، حوادث دمشق اليومية، نقحها محمد سعيد القاسمي، وقف على تحقيقها ونشرها أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٩)، ص ١٦٣. وقد ورد النص أيضاً في: زيادة، المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١٢٢) والواقع أن لهذا الانهيار أسباباً اقتصادية، فمع اكتشاف رأس الرجا الصالح والعالم الجديد، أدى تدفق الغنمة والثفاف التجار الأوروبيين على الشرق الأوسط إلى تضخم مالي وارتفاع في الأسعار، وقد انعكست هذه النتائج سلباً على أوضاع موظفي الدولة، من أصحاب الرواتب، الأمر الذي دفعهم إلى تعاطي التجارة وإهمال الخدمة العسكرية. أنظر: Lewis, «Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria», p. 123.

أنظر أيضاً: زي هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، ص ١٤ - ١٥.

(١٢٣) رافق، ومظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر، ص ٩٢ - ٩٣.

أبواب المدينة. أما فرقة الانكشارية اليرلية (المحلية) التي جمعت في صفوفها عناصر من الأهالي أو عناصر غربية تأقلمت محلياً في المدينة، فإنها أخرجت من هذه المراكز «وأوكل إليها نظرياً حراسة منازل الحج». وقد تآزمت العلاقة بين «الطائفتين» لاسيما بعد أن استخدم الباشا القايي قول للبطش بزعماء اليرلية.

وبعد أن أصبح ميدان التجارة الذي سيطرت عليها اليرلية في المدينة مجال تنافس بين الطائفتين. ولعل هذا التنافس هو الذي أدى إلى أن تعرف اليرلية بدولة دمشق نظراً لتسلطها في المدينة، فيما عرف القايي قول بدولة القلعة. ويستتبع عبد الكريم رافق من خلال رصده لهذه الظاهرة: «وكان تاريخ دمشق بين عامي ١٦٦٠ - ١٨٢٦ (سنة إلغاء الانكشارية) حافلاً بالصراع بين الطائفتين»^(١٢٤).

إن دلالة هذه الظاهرة تكمن في أنها كانت جزءاً من نظام السلطة وممارستها في المدينة الشامية، كما أنها كانت جزءاً من المقاومة الأهلية فيها، وذلك تبعاً للظروف والأحوال والمراحل والمناطق. ولدينا نموذجان من مواقف الانكشارية في كل من دمشق وحلب.

ففي دمشق وقفت الانكشارية اليرلية الى جانب الأهالي، فالسكان هنا وجدوا في هذه الفرقة «متنفساً» لقوتهم، فدعم اشراف دمشق وشبان الحارات الانكشارية اليرلية في الدفاع عن المصالح المحلية التي كانت القاسم المشترك بينهم^(١٢٥)، وما اشارة المصادر المحلية لتجمع هذه القوى بأبناء دمشق^(١٢٦) إلا الدليل على انتظام اليرلية في فعاليات المدنية ونشاطها السياسي والاقتصادي.

وقد استمر واقع الأمر هذا، حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر وحتى بعد القضاء على الانكشارية في استامبول، وبداية مرحلة التنظيمات العثمانية ابتداء من عام ١٨٣٩، وقد

(١٢٤) أنظر تفاصيل عن هذه الظاهرة في:

Abd - al - Karim Rafiq, *The Province of Damascus, 1723 - 1783*, 2nd ed. (Beirut: Khayats, 1970), pp. 26 - 34.

أنظر أيضاً: رافق، المصدر نفسه، ص ٦٦ - ٧١. أما عن أعداد الانكشارية، فليس هناك من تقديرات ثابتة. ويقول رافق في هذا الاختلاف: «واختلقت التقديرات حول عدد الإنكشارية في الشام، وقد ذكر أن عدد إنكشارية دمشق حين ثار حاكمها جان بردى الغزالي على العثمانيين في عام ١٥٢٠، وقد بلغ مائة وخمسين بما فيهم من فقهاء وصوفية. وقدر عدد الانكشارية القايي قول حين أرسلوا إلى دمشق في عام ١٦٥٨/١٦٦٩ بالآلئين، في حين ذكر مصدر آخر أنهم ثلاثمائة. وفي عام ١١٨٤/١٧٧٠ - ١٧٧١ قدر عدد القايي قول بالآلئين. وكان عدد اليرلية آنذاك ألفين وسبعين بالاستناد إلى قوائم أسمائهم التي دفعت الرواتب على أساسها. ولكن هذه القوائم لا تعتبر مقياساً صحيحاً للمعد الفعلية، نظراً لأن الرواتب كانت تصرف للأطفال والمسنين، وحتى للمتولين. وقدر انكشارية حلب في تلك الفترة بثلاثة إلى أربعة آلاف». أنظر: رافق، المصدر نفسه، ص ٧١.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٧١. وعن دور الإنكشارية في أحداث المدينة، أنظر: المحمود، العسكري في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، ص ١٣٣ - ١٣٤.

(١٢٦) رافق، المصدر نفسه، ص ٧١.

انعكس هذا الأمر في اخبار الرواة الدمشقيين، حيث نقرأ صورة هذا الحلف الأهلي «الدمشقي» في نص الحصني، الذي يحدثنا عن انتفاضة العامة عام (١٢٤٧ هـ / ١٨٣١ - ١٨٣٢ م) في وجه واليها الجديد سليم باشا، أحد الوزراء الذين تربعوا على دسّت الصدارة سابقاً، وكان له «اليد الطولي في تأييد فكرة اإبادة فئّة الانكشارية وادخال النظام الجديد في العسكرية العثمانية»^(١٢٧). يقول الحصني «دخل هذا الوزير دمشق مصحوباً بطائفة كبيرة من الجند النظامي الجديد الذي هوتمرة تربيته وتنيجه فكرته، ووجد أزمة الحل والعقد بيد طائفة الانكشارية الذينهم [الذين هم] أعدى أعدائه، وحدث ولا حرج عما حصل لهذه الطائفة من الهيجان والاضطراب، خوفاً أن تكون غاية الرجل وقصده أن يبيدهم ويلحقهم باخوانهم. وزاد الطين بلة، ما بدأ به هذا الوالي من وضعه (ضريبة) من فرض أو شيء طفيف على دكاكين الباعة ومستودعات بضائعهم، ولما لم يكن لسكان هذه البلدة اعتياد بدفع الضرائب خصوصاً واحدة. وتنادوا بالنفور وقلب المجن للوالي ومواليه، فجاء عصيانهم مع مقاصد الانكشارية ضغناً على أبائهم، فاختلط الحابل بالنابل وهاجت العامة وماجت وتآلبوا زمراً زمراً بطوفون في شوارع البلدة، ويضربون الطبول الكبيرة إعلاناً لعصيانهم...»^(١٢٨).

وهكذا، فإنه منذ القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر، انتظمت الحاميات العسكرية المحلية (البرلية) انتظماً كلياً، اقتصادياً وسياسياً في شبكة العلاقات الاجتماعية، وبرز من هؤلاء عائلات احتلت مواقع الأعيان في المدينة، ولعبت دوراً في حماية قوافل الحج، والتزام ضرائب اراض زراعية في جوار حمص ورحماء وعلى منحدرات جبال لبنان الشرقية وفي البقاع، والسهول الواقعة جنوب وجنوب شرق دمشق (حوران)^(١٢٩) وكان من بين هذه العائلات التي أصبحت جزءاً من تاريخ الأعيان الدمشقيين: عائلة التركماني والشملي والبارودي والمهاني واليوسف وشمدين^(١٣٠).

أما في حلب، فيواجهنا نموذج آخر من مواقف الانكشارية، فهذه الأخيرة لم تشهد التطور نفسه الذي شهدته الحاميات العسكرية في دمشق. لقد بقيت ممتنعة على سيطرة العناصر المحلية، نظراً لقرب حلب من مركز السلطنة ووقوعها بمتناول قواتها^(١٣١)، ولهذا استمرت

(١٢٧) أنظر نماذج من تحركات العامة ودور الانكشارية فيها، في: عبد الله حنا، وتحركات العامة في دمشق وحلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج ٢، ص ٥٢٢ - ٥٦٦.

(١٢٨) الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق، ص ٢٥٨.

(١٢٩) شليشر، بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ج ١، ص ٣٢٥، وخوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦١ - ١٩٠٨»، ج ١، ص ٤٤٨ - ٤٤٩. ويقول خوري: «كان حي الميدان معقل الباورلية... وفي الميدان أصبح بعض الاغرات حواة لتقابات التجار وخصوصاً لتقابة تجار الحبوب. وليس عجباً أن نجد الاغوات يدخلون في المهنة في نهاية القرن الثامن عشر، ويبدو أن عبد الله آغا سكر قد استخدم بنجاح زعامته لحامية محلية لكي يصبح من أكبر تجار القمح في الميدان في هذه الفترة. وفي أوائل القرن التاسع عشر كان اغرات آخرون من الميدان يدخلون في المهنة ويحصلون على المالكات». المصدر نفسه، ص ٤٤٨ - ٤٤٩.

(١٣٠) شليشر، المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

(١٣١) رافق، «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام في القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر»، ص ٧٠.

الانكشارية مرتبطة بالقرار المركزي الذي يمثلته الوالي. ومن هنا، فإن التعبير الأهلي والمحلي عن مصالح سكان حلب جاء من خلال منظماتهم المحلية، ولا سيما من خلال تنظيم الأشراف^(١٣٣) الذين احتلوا موقعاً مهماً في طوائف الحرفيين والتجار. واتخذ هذا التعبير طابع الصراع بين الأشراف والانكشارية^(١٣٤).

ومهما يكن، فإن الصراعات المحلية داخل المدن لم تكن لتتعلق في بنائها الداخلية. فمع شيوع نظام الالتزام مع سليمان القانوني، والذي أخذ صيغته النهائية في نظام «الملكانة» عام ١٦٩٥ في ولايات بلاد الشام^(١٣٥)، دخلت، كما أشرنا، القوى النافذة من عساكر وأعيان وأمراء محلبيين حلبة الصراع والتنافس على التزام الضرائب من المدن والقرى والقوافل والمرافق. وبالنسبة إلى عساكر دمشق وحلب، دخلت فيما بينها في صراع دموي حاد تركز حول حجم الانتفاع من الالتزام. ويذكر أبو الوفاء العرضي تقديماً لأسباب هذا الصراع بالعبارات التالية: «كان من قديم الزمان في دولة بني عثمان يرسلون شرفة من عساكر دمشق وعليهم شوريجي بحولات أموال السلطنة، فيحصل لهم الانتفاع ويخدمون عند الدفتر دار... وفي كل مدة يرسلون غيرهم وعليهم شوريجي حتى قطن بحلب أعداد كثيرة منهم، واتسعت أموالهم وكبر جاههم واستولوا على أغلب قرى السلطنة يعطون مال السلطان عن القرية، ويأخذون من أهلها أضعافاً مضاعفة، ويبقى أهل القرية جميعاً خدمة لهم جميع ما يجمعونه لغيرهم لا لأنفسهم...»^(١٣٦).

هذا وتشير المصادر إلى أمثلة كثيرة لالتزام العساكر ضرائب القرى والمقاطعات، وحسبة بعض الأسواق والموانئ، وجميع جزية اليهود والنصارى في بعض المدن^(١٣٧).

ويمكن الاستنتاج أن العساكر أصبحوا جزءاً من سلطة محلية تمارس من جهة على قواعد نظام الالتزام وبغض النظر عن حدود «الولايات وتقسيماتها الإدارية» (قبل تاريخ التنظيمات)، ومن جهة أخرى على قواعد الأعراف المحلية التي تركز عليها العصبية القائمة، والتي تتجلى بشكل أساسي بالمعطيات العائلية والقبلية والمللية والمذهبية التي يتشكل منها التركيب السكاني

^(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

^(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٧٠. أنظر بعض أسماء الأشراف في حلب، في: الحمصني، منتخبات التواريخ

للمشق، ص ٢١٩ - ٢٢٩.

^(١٣٤) Lewis, «Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria», p. 123.

^(١٣٥) ورد النص في: الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، ص ١٠٧ - ١٠٨، اعتماداً على مخطوطة عمر بن عبد الوهاب بن إبراهيم أبو الوفاء العرضي (ت ١٠٧١ هـ - ١٦٦١ م)، معادن الذهب في الأعيان المشرفة بهم حلب، وهي محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية. وقد استعاد نوفان الحمود في كتابه، اعتماداً على المخطوطة المذكورة، عناصر غنية للصراع الذي دار بين عساكر دمشق وحلب، ص ١٠٨ - ١١٤.

^(١٣٦) انظر أمثلة عن ذلك في: الحمود، المصدر نفسه، ص ١١٤ - ١١٥، اعتماداً على سجلات محاكم حلب الشرعية.

لبلاد الشام. ويجدر استكمالاً للصورة المؤسسية للسلطة أن نتوقف عند معالم بعض هذه المعطيات.

خامساً: العصبية والسلطات المحلية

إن تاريخ السلطات المحلية في بلاد الشام في العهد العثماني، هو تاريخ عدد من الأسر القوية التي برزت في العديد من المناطق، على قاعدة قدرتها على القيام بهذا الدور الوسيط بين «الهيئة الحاكمة» من جهة، والرعايا^(١٣٧) من جهة ثانية. وهذا الدور كان قد تأكد بروزه وتكرس في سياق الاعتماد على مبدأ «الالتزام» في جمع الضرائب، وهو المبدأ الذي حل محل مبدأ الخدمة العسكرية في نظام التيمار^(١٣٨). ولعل المبدأ يبقى واحداً في أمر «التولي» على مقاطعة ما. فخدمة الدولة التي كانت في التيمار «عسكرية»، أصبحت في الالتزام «مالية»، ولكن دون أن يلغي ذلك دورها العسكري الذي أخذ يتحول تدريجياً إلى مجال الدخول في صراع من أجل تمكين السلطة وتوسيعها على المقاطعات.

والملاحظ أن هذا «الدور الوسيط» في السلطة الذي تقوم به العصبية المحلية، كان يستدعي توازناً ما بين الفئات الحاكمة في الولايات والسناجق (من ولاية وعساكر ودفتر دارية)، وهو أمر لم يكن ليحصل من دون صراعات محلية، تتشابك فيها كل هذه القوى وتتداخل على أساس الانتفاع مما تتيحه الجباية الضرائبية، وفق نظام الالتزام. فلا خطوط قومية أو وطنية عينت حدوداً لهذا الصراع ما بين الحكام الأتراك والأمراء الوطنيين^(١٣٩). بل كان الصراع والحلف

(١٣٧) انظر نموذجاً من السلطات المحلية المتمثلة بسلطة الأمراء المحليين في المناطق الشامية، في:

Dominique Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Institut français d'Archéologie de Beyrouth, Bibliothèque archéologique et historique, t. 91 (Paris: Librairie orientale Paul Geuthner, 1971), pp. 80 - 105.

ومحمد عدنان البخيت، «الأسرة الحاوية في مرج بني عامر، ٨٨٥ - ١٠٨٨ هـ / ١٤٨٠ - ١٦٧٧ م»، الأبحاث (الجامعة الأميركية في بيروت)، السنة ٢٨ (١٩٨٠)، ص ٥٥ - ٧٨.

Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis*, p. 35 (١٣٨).

(١٣٩) كثيراً ما يستعاد التاريخ العربي الحديث، ولاسيما اللبناني منه، وفق هذه النظرة التي ترسم حدوداً قومية لصراع الأمراء المحليين مع الولاة الأتراك، غافلة عن صيغ التحالف التي قامت بين امراء محليين وولاة من جهة، وبين امراء محليين آخرين وولاة آخرين من جهة أخرى، وغافلة أيضاً عن استخدام بعض الأمراء المحليين (فخر الدين المعني مثلاً) لمساكر مرتزقة غير محلية كالسكمانية مثلاً. انظر: رائق، ومظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر، ص ٧٤ - ٧٥. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوجهة الأيديولوجية القومية في كتابة تاريخ الأمراء المحليين، كان قد بلورها في مطلع القرن العشرين الأب هنري لامنس في كتابه وسوريا، واستمادها مؤرخون لبنانيون لاحقون أمثال جواد بولس وآخرون لتوظيفها في دعوة قومية. قارن من هذا المنهج:

Henri Lammens, *La Syrie: Précis historique* (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921), pp. 63, 89 - 90.

انظر أيضاً استعادة شبه حرية لهذا المنهج في: جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، ٣ (بيروت: مؤسسة =

يرتسمان على الخريطة السياسية والبشرية لبلاد الشام، وفق مصالح القوى المتصارعة على اكتساب «حق» الالتزام والتلزم في المقاطعات والقرى والمرافق الاقتصادية، وذلك بمعزل عن أي اعتبار إداري في تقسيم الولايات أو السناجق وبمعزل عن أي اعتبارات اقليمية أو قومية، وحتى شرعية^(١٤١).

ومن يستعرض أخبار الولاة والعساكر وأمرام الأمر المحلية في موضوع علاقاتها فيما بينها في هذا المجال، في كتب الأخبار والتراجم من نجم الدين الغزي (١٥٧٠ - ١٦٥١) إلى محمد أديب تقي الدين الحصني (١٨٧٤ - ؟)، يرى صوراً معقدة ومتنوعة لهذه الصراعات، وأنه ليصعب رصد قواها الاجتماعية وفق قوانين ثابتة وواضحة، فإذا كانت انكشافية دمشق قد تارجحت في موافقها من تأييد «العامة» أحياناً، إلى العيب بأمس المدينة أحياناً أخرى عن طريق انقساماتها، فإن مواقف الولاة أيضاً وبدورهم تارجحت بين الامعان في استنزاف الاقتصاد المحلي عن طريق التسف في جباية الضرائب والتلاعب في مزاد التلزم، والتولية بين الأسر المحلية وبين الاعتدال في الحكم^(١٤٢). ومثل هذا ينطبق على الأمراء المحليين من مسلمي «المقاطعات ومنولي» امرجبايتها. فهؤلاء الذين يثبتون بفرمان سلطاني في مقاطعاتهم، وبعد أن يثبتوا قدرتهم كخصية محلية قوية على استيعاب المصيبات المجاورة، وعلى كسب أو فرض تبعية الفلاحين في الجباية وعلى ضبط الأمن وحماية طرق المواصلات^(١٤٣)، يسعون بعد كل هذا، وفي سياق منطق الالتزام والتولية إلى توسيع حدود ولايتهم من قبل السلطان^(١٤٤). ويلجأون من

= بدران وشركاء، (١٩٧٣)، ص ٣٥٢. انظر أيضاً نقلاً لهذا المنهج في: وجيه كوتراني، المسألة الثقافية في لبنان: الخطاب السياسي والتاريخ (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٤).

(١٤٥) من أمثلة هذه الانقسامات ما يذكره الغزي عن صراع قائدين من قادة الانكشافية في دمشق كيوان من جهة، وحمزة الكردي من جهة أخرى. يقول: «ثم صار كيوان مرجعاً لأهل دمشق. إلا أنه تمارس مع حمزة الكردي البولك باشي لتعبيته في طاقته، وانحياز شطر الطائفة معه، وانحياز شطر الآخر إلى كيوان. وكان كل واحد منهما مع الآخر في طرفي نقيض، وكل منهما ينفذ أمره ولا يستطيع الحكام مخالفتة إلا بمعونة الآخر عليه». انظر: نجم الدين الغزي، لطف السمر ونظف الثمر: من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، حققه محمود الشيخ، ج ٢ (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والأرشاد القومي، ١٩٨١)، ج ٢، ص ٦١٩. انظر أيضاً: الحصني، منتخبات التواريخ للدمشق، ص ٢٥٧.

(١٤٦) يبدو أن هذا الأمر يعود إلى شخصية الوالي، والراجع أن سياسة الإسراع بتنفيذ الولاة التي اتبعها السلطان تالايًا لبروز زعة الاستقرار والاستقلال لدى الوالي في ولايته، دفعت الولاة في سياق تطبيق تقاليد الالتزام أن يفسحوا نصيب أعينهم هدف الانتفاع من الولاية بأسرع وقت ممكن. والملاحظ أن ولاية واحد منهم كانت قصيرة جداً: شهراً أو سنة واحدة، وقليل منهم من كان يتجاوز السنة أو السنتين. انظر جدولاً بأسماء الولاة الذين عاصروهم الغزي في أواخر القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر في: الغزي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٢٧-٧٢٩.

(١٤٧) انظر نصاً لمرسوم سلطاني في تثبيت الأمير عساف طراباي (من الأسرة الحارثية) في سنجق اللجون في فلسطين، حيث السلطان صبيء بشجاعة الأمير وحسن فراسه وحفظه لطرق المارة من لواء لجون إلى الشام ومصر القاهرة وحراسه من مضرات قطاع الطريق... انظر النص في: البخيت، «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، ٨٨٥-١٠٨٨ هـ/ ١٤٨٥-١٦٧٧ م»، ص ٦٨.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٦٨-٦٩. (مثل الأمير عساف طراباي في طلبه أن يعطى سنجق طرابلس متهماً =

أجل ذلك إلى التحالف تارة مع والٍ ضد آخر، وتارة مع متنفذين في الانكشارية بغية السيطرة على المدينة. ومثل الأمير فخر الدين المعني الثاني يقدم انموذجاً للأمير المحلي الذي توسعت سلطته وفق هذا المنطق من التحالف والصراع^(١٤٤). فمن جملة تحالفات الأمير المعني علاقته بعيد الله بن كيوان «الملقب بالحاج كيوان»، وهو ملوكباش في عسكر «الانكشارية». هذه العلاقة كانت قد سمحت للأمير بمد نفوذه إلى دمشق وانتهت بمقتل كيوان، على يد الأمير نفسه، واستعادة الغزي الدمشقي لسيرة كيوان وهو معاصر له، تقدّم عبر دلالات النص التاريخي القديم عناصر غنية لفهم اشكالية نظام السلطة في المرحلة التأسيسية الأولى لنظام الالتزام، في بلاد الشام. يقول الغزي: «كان فتحه الله مملوكاً لرضوان باشا نائب غزة، ثم صار نيكجريا بدمشق ويملك باشياً وصار سرداراً عند صوباشي الصالحية. فنزع أنواع الظلم وأخذ الناس بالتهمة، وتطاول إلى أخذ أملاكهم، فطعم وهو سردار الصالحية أولاً في أملاك الفلاحين واستخلاص ما ملكوه بالشر أو المغارسة، فكان يعمل الحيلة لأحدهم حتى يوقعه في مخالف الصوباشي ولو بالتهمة، ثم كان كلما عزل عن هذه السردارية يسعى في طلبها فيعود إليها، حتى استولى على أكثر بساتين الربوة وضم بعضها إلى بعض وكثير من بساتين المزة، ثم كان إذا أخذ حصّة في مكان احتل على الشركاء فيه حتى يأخذ اشقاصهم (حصصهم) طوعاً أو كرهاً بحق أو باطل»^(١٤٥).

ويبدو من وصف الغزي وهو أحد علماء دمشق المستقلين عن المناصب الدينية الرسمية، أن ممارسة كيوان هذه كانت تحظى بتغطية محلية من جهة، من داخل أعيان وعلماء دمشق، وبدعم من الأمير المعني وابن جان بلاط من جهة أخرى، يقول: «وكان يساعده على ذلك نواب محكمة الباب وأعيان شهودها، وكانوا يبالغون في نصيحته في كتابة التمسكات، يعلمونه الحيل والاحتيالات، لأنه كان يكرههم ويصلهم، ثم كانوا يترددون إليه في كل صبيحة، وينظرون مصالحه ثم انتقل إلى سردارية دمشق فأخذ أكابر أهلها بالحيلة وعوامها بالرهبة لسعة جاهه وانقياد حكام الشريعة له»^(١٤٦).

وعن دعم ابن معن وابن جان بلاط له يقول: «... وحمل ابن معن على معاونة ابن جنبلاط على ابن سيفه ونيكجريه الشام. واغتتم الفرصة لأظهار مقتضى شغبيته عليهم، فما زال بابن معن حتى قوى بأس ابن جان بلاط على المسير إلى دمشق، وكان كيوان مساعداً له حتى جاؤوا السلطانية وانتهكوا حرمتها وانتهبوا ما أمكنهم من خارجها. ثم رجع كيوان إلى دمشق بالأموال السلطانية من عند ابن معن بعد تجزئته العسكر على النهب بها، وتردد إليه جماعة ممن لا يخاف الله وتوددوا حتى بعض من ينسب إلى العلم»^(١٤٧).

هذا وتكون نهاية كيوان في الوقت ذاته الذي يحرق فيه ابن معن انتصاره على والي دمشق

= بضمان أمن الطرق من القنيطرة حتى حدود سنجق غزة والقدس، ويتعهد بجمع الضرائب بما في ذلك المتأخر دفعها على الفلاحين والملازمين منذ عشرينين).

ونظراً في ذلك مثل الأمير فخر الدين المعني الذي توسعت جابته للضرائب وانتظم التزامه المالي تجاه السلطان، فأنعم عليه هذا الأخير بولايات عريستان من حدود حلب إلى حدود القدس... وأمره بإعطاء راحته وصيانتها وجباية أموالها الأميرية وتأييدها إلى أسلاسل، في: الشدياق، اخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ١، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(١٤٤) كان الأمير المعني يقول: «والسلطنة نقل تخم فكلمنا تملكنا بلاداً تنقوى برجالها وأموالها تنتقل إلى غيرها». الشدياق، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨٩، وص ٢٤٠ - ٢٦٠ حول سرد تحالفاته وصراعاته المحلية. (١٤٥) الغزي، لطف السمير وقطف الثمر: من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، ج ٢، ص ٦١٣.

(١٤٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦١٤.

(١٤٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦١٦ - ٦١٧.

مصطفى باشا في البقاع (عنجر). ويصف الغزي الذي انتدب آنذاك من قبل قاضي دمشق ليخرج إلى بعلبك مع جماعة في طلب الوالي، يصف هذه النهاية بقوله: «فمكنا ببعلبك اثني عشر يوماً نشاهد أهوالاً وناكر، ونخوض في عثائر وعساكر...» فبينما نحن نتردد فيما نحن له، تارة إلى الوزير (مصطفى باشا) وتارة إلى الأمير (ابن معن) وتارة إلى كيوان رأس العشير، إذ أوقع الله الفتنة بين الأمير فخر الدين وابن كيوان بعدما كان لا يخالفه في شيء، وآل الأمر إلى أن ضربه بجنجره في رأسه فقتله (١٤٨).

والملاحظ أن انتصار أمير محلي (كالمعني) الذي كان قد نسج شبكة تحالفات قوية مع مراكز النفوذ في ولايات الشام طرابلس، حلب، دمشق، كان يعني في تراتبية الولاية الصادرة عن الإرادة السلطانية استدعاء للحصول على حجم كبير من صلاحيات هذه الولاية وحدودها الجغرافية والمالية والبشرية، إذ سيولي الأمير على أثر هذا الانتصار على حد قول الاخباريين «على ولايات عربستان»، وذلك بمعزل عن التقسيم الجغرافي للولايات الثلاث في سوريا (دمشق، طرابلس، حلب)، ولعل تخلص ابن معن من كيوان الذي ضج أهل دمشق من مظالمه هو نوع من التمهيد لولايته على دمشق نفسها. وأن ما يذكره الحصني عن أمر هذا التولي يجعل دلالة العوامل الممهدة للسلطة المحلية، يقول: «وفي سنة ١٠٣٣ هـ (١٦٢٣ - ١٦٢٤ م) رأى الباب العالي من المصلحة أن من المفسدة (١٤٩)، أن يقد الأمير فخر الدين المعني ولاية دمشق كلها من حدود حلب إلى حدود القدس، ولقبه سلطان البر وجهله مسؤولاً عن أموال الولاية الأميرية، وكان المقصود من هذا الصنيع استمالته والهاث بالرياسة حتى تسكت الثورات كما هي الحالة في اليمن وفي غيرها من البلاد العربية، فلما أن الرجل يقنع برسم الولاية، وكان الباب العالي لا يهجم إلا بجمع الأموال الأميرية، وفي نفس السنة التي تقلد فيها الأمير ولاية دمشق، وقع فيها غلاء عظيم في الأنوات، فاستغاث السكان به فأمدهم بالقوافل تحمل الميرة من حوران حتى أرغد عيشهم وقتل محلهم، وأتى بنفسه إلى دمشق ونزل بالمرج الأخضر وخرج الناس للفائه والدعاء له واتخذ له حامية مخصوصة من عساكر الإنكشارية» (١٥٠).

هذا القول يلخص أمراً واقعاً في صيغة قيام السلطة المحلية وممارستها. فالمعصية المحلية المتمثلة بادىء الأمر بأسرة قوية وذات بأس تنمو باتجاه نصاب السلطة والتمهيد للدولة (الولاية) من خلال تحالفاتها واستتبعاتها المختلفة لقوى الجوار، ومن خلال تلبيةها للإرادة السلطانية (الضرائب في صيغة الالتزام والاستقرار). وعند هذا النصاب الذي يمهد له الأمر الواقع تتدخل الإرادة السلطانية لتضمن الشرعية على قيام السلطة المحلية. وهذا الاضفاء هو شرط قيام الولاية واكتساب شرعيتها من الداخل ومن الخارج، من الطرف ومن المركز. بيد أن كل هذا لا يلغي احتمالات تغير موازين القوى من الداخل أو من الخارج. فصيغة الالتزام كانت أيضاً البوابة التي يدخل بها الطامعون في الولاية. وكانت بالتالي بوابة الصراع الدائم على السلطة، انطلاقاً من عصبية الداخل المتشكلة، أو انطلاقاً من عصبية العساكر الوافدة من «المركز»، وفي كثير من الأحيان انطلاقاً من حلف يجمع بين الطرفين (١٥١).

(١٤٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٤١.

(١٤٩) التعبير للحصني.

(١٥٠) الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق، ص ٢٥٠ - ٢٥١.

(١٥١) ما لبثت أن كانت نهاية الأمير المعني على أحد رجال العساكر وأحمد كجك الذي كان من اتباع الأمير.

ولا نبالغ إذا قلنا أن هذا النهج في قيام السلطة في بلاد الشام استمر حتى مرحلة التنظيم الإداري للولايات العثمانية (١٨٦١ - ١٨٦٤) فمن حكم أسرة آل معن^(١٥٢) والأسرة الحارثية (آل طراباي)^(١٥٣) إلى الأسرة الشهابية^(١٥٤) والزيدانية وغيرها، تستمر قواعد الحكم المحلي قائمة على أشكال من علاقة الاستتباع والولاء لعصبية نافذة، أو على أشكال من الصراع والممانعة ضد العصبية الحاكمة. وبين الاستتباع والممانعة تتداخل مصالح موظفي الهيئة الحاكمة، من ولاء وعساكر مع مواقع السلطات الأهلية من قضاة ومفتين ونقباء ومشايخ حرف وطوائف. ويحصل الفرز والتحالف بين القوى على قاعدة التواصل مع خطوط الذاكرة التاريخية لصراع الجماعات في المجتمع العربي - الإسلامي، ويأتي صراع القيسية واليمينية في مقدمة هذه الخطوط التي كانت تلون الصراع المحلي على السلطة، على مستوى الأسر أو العساكر، أو على مستوى «موظفي» الدولة القادمين أو المستقرين. ويستعيد المؤرخ الدمشقي في متخبات تواريخه، في مطلع القرن العشرين «صورة تاريخية» موحدة لتاريخ الصراع على السلطة بين الأسر المحلية منذ مرحلة ما قبل العهد العثماني، وحتى أواخر هذا الأخير، فيقول مسقطاً تمثيلاً معاصراً لصورة الدولة المتوخاة على الماضي العثماني: «فما فتى أولئك الزعماء يتجاذبون حبل الرئاسة من ذلك العهد وكل بدعي الأحقة. ولو أن الدولة العثمانية قطعت دابر الرئاسات الموروثة من يوم استيلائها على هذه الديار، لاستراحت من كثير مما اعترضها من العناء والمشقة لفقدان العصبية المثيرة للفتن... والولاء الأجانب عن البلاد خطيهم سهل، ولكنها أبقت للزعماء الوطنيين بعض امتيازات وغضبت الطرف عن الولاء وبطانات السوء الذين لا يخلو منهم زمان، فسرت عدوى المنافسات وفتحت الحروب الداخلية وأحيت أبام القيسية واليمانية»^(١٥٥).

ثم فارقه لخلاف وقع بينهما ولحق بالآستانة وترقت به الحال حتى صار وزيراً. ويذكر الحصني أن هذا الأخير أقنع السلطان بوجوب إنهاء ولاية فخر الدين وفجهز (السلطان) الجيوش لمحاربه بقيادة الوزير المذكور، فنهض مسرعاً حتى دخل دمشق واستقر الناس لقتال الأمير المعني من الأناضول إلى مصر، ثم نهض بما اجتمع لديه إلى خان سمس قرب دمشق واستمال كثيراً من ذوي الحشيات والوجاعة، وأرجع لهم اقطاعاتهم الممنوعة فمالأ القلوب إليه، وتآهب الأمير لملكائه واستعرت نار الحرب بينهما وكانت الدائرة على الأمير. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥١.

(١٥٢) انظر حول حكم الأسرة المعنية: ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الامارتين، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ج ١: الامارة المعنية، ١٥١٦ - ١٩٩٧، ص ١٥٤ - ٣٥١.

(١٥٣) انظر بحثاً عن هذه الأسرة في: البخت، والأسرة الحارثية في مرج بني عامر، ٨٨٥ - ١٠٨٨ هـ / ١٤٨٠ - ١٦٧٧ م، ص ٥٥ - ٦٨.

(١٥٤) انظر أمثلة من ممارسة نظام السلطة لدى الأمراء الشهابيين في: مسعود يونس، الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبان الحكم العثماني: بحث قانوني تاريخي اجتماعي (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٨٢)، ص ٥٢ - ٦٢.

(١٥٥) الحصني، متخبات التواريخ لدمشق، ص ٢٤٨. ويشارك في هذا الرأي العديد من الأواخرين المحدثين الذين بقوا أمينين على استعادة النص التاريخي القديم دون تأويله أو تأويله قوياً، ومن أمثلة ذلك رأي الاختباري العاملي علي الزين في استفادته لسيرة الأمير المعني وبقية الأمراء المحليين. انظر: علي الزين، للبحث عن تاريخنا في لبنان (بيروت: [د. ن. د.])، ١٩٧٣، ص ٢٦٦ - ٢٨٦، ومحمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل (بيروت: دار معجم من اللغة، [د. ت. د.])، ص ١٠٨ - ١٠٩.

ومهما يكن من أمر هذا التمني الذي يعكس موقفاً متأخراً من المؤسسات السلطوية العثمانية، وفي وقت كان البحث فيه على أشده لايجاد البديل (أي الدولة المعاصرة في مطلع القرن العشرين)، فإن «فقدان العصية» التي يتمناها «المؤرخ الدمشقي» الذي هو امتداد للثقافة «الاشراف» في دمشق، يطن تمنياً في توحيد «السلطنة العثمانية» في مؤسسة قوية تلغي امتيازات الزعماء الوطنيين وتربط بها الولاية ربطاً دقيقاً.

ولكن التاريخ الفعلي للسلطة العثمانية هو تاريخ عصية عثمانية غالبية وتاريخ وسائط سلطوية^(١٥٦) كما أشرنا، انه منذ انكفاء الفتح القائم على الجهاد وعلى الحماية الدينية، مجموعة تواريخ عصيات وتحالف وتناظر^(١٥٧). والعصية العثمانية (المركزية) لا تستطيع مهما حاولت أن تصطبغ بـ «الدعوة الدينية» وأن تدمج المجتمع الأهلي بها دمجاً عضوياً، إذ يبقى النص الاسلامي^(١٥٨) المتمثل بالقرآن والسنة خارج نطاق الاحتواء السلطاني، ومصدراً للتفسير والاجتهاد على الرغم من محاولة المؤسسة الدينية السلطانية أن تضبط الاسلام في مذهب مقننة، وعلى الرغم من محاولة السلطان أن ينقل الارادة السلطانية والاعراف المحلية التاريخية إلى مستوى «القوانين»^(١٥٩). وهذا الاشكال المتمثل بالمفارقة بين الشريعة في مصدرها الالهي، والقانون في مصدره الوضعي كان موضع التساؤل والبحث لدى الفقيه «المستقل»، منذ بدأ السلاطين العثمانيون الأوائل يصيرون «قوانين نامه» (محمد الفاتح، سليم الأول، سليمان القانوني) وحتى مرحلة اصدار التنظيمات واقامة «الدستور» عام ١٩٠٨^(١٦٠)، إذ يبدأ الفقيه الدمشقي نجم الدين الغزي بطرح هذا التساؤل في النصف الأول من القرن السادس عشر بصيغة «أفضلية» الشريعة على القانون، ويفتح هذا الجدل واسعاً في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بين الفقهاء المجددين (كما سنرى)، بصيغة الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد واقامة حوار بين الشريعة والقوانين الوضعية، قائمة على التوفيق أو الانتقاء^(١٦١)، ولا شك أن هذه

(١٥٦) انظر حول وسائط السلطة العثمانية: ألبرت حوراني، «الاصلاح العثماني والمشرق العربي»، الواقع، السنة ١، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٢)، ص ٦٧ - ٦٨.
(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٠ - ٧١.

(١٥٨) انظر في أهمية النص في جماعة المسلمين: عبد الحسين شرف الدين، النص والاجتهاد، قدم له محمد صادق الصدر، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ١٩٦٦)، ص ٧٠ - ٧١، والسيد، الأمة والجماعة والسلطة، ص ١٦ - ١٧.

(١٥٩) انظر عن هذه المحاولات في نقل الاعراف المحلية إلى مستوى التشريع السلطاني القانوني: J.B. Pascual, «Une traduction arabe d'un Qānūnāma relatif ou Bilād AS Sām», رسالة في الحسبة والسياسة والقوانين، مخطوط المكتبة الظاهرية، في: بحوث المؤتمر العالمي الأول للجنة العربية للدراسات العثمانية، تونس، ١٩٨٤. انظر أيضاً: ضياء قازيجي، «خدمات الدولة العثمانية للمحرمين الشرعيين»، في: المصدر نفسه.

(١٦٠) انظر عرضاً تاريخياً لهذا الاشكال بين الشريعة والقانون العربي العثماني: Neset Gagatay, «An Outline of Islamic Law and Development of Ottoman Traditional Law», في: المصدر نفسه. وانظر اشارة إلى ذلك في: مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ١٠٦ - ١٠٧.
(١٦١) يقول الغزي، «السياسة الشرعية أبانغ من السياسة القانونية». انظر: الغزي، لطف السمر وقطف =

الاستقلالية للشريعة ولنُفوذ المشرّعين في أوساط الجماعات الاسلامية، هي التي ضمنت طيلة العهد العثماني استمرارية مفهوم الأمة عند المسلمين، والاحساس بالتماسك حولها كما يلاحظ برنارد لويس^(١٦٦)، وذلك على الرغم من الانقسامات العصبوية والحروب الداخلية، والمنافسات التي يأسف لها الحصني في مطلع القرن العشرين.

وإذا كانت هذه الاستقلالية هي التي منعت العصبية العثمانية الحاكمة من التوحيد الدمجي، فلجأت هذه الأخيرة إلى «الوسائط السلطوية» المتمثلة بالعصبيات المحلية، فإن هذه الأخيرة اندرجت بدورها في حيز هذا الاستقلال، منتظمة في فرق وطرق وطوائف متمذهبة في مذاهب مختلفة. وفي إطار هذه الاستقلالية حافظت المجموعات السكانية المذهبية على نصوصها، وأعادت إنتاجها واختزنت في ذاكرتها التاريخية صوراً لتواريخها وأيامها وتراثها، وحامت عن وجودها عن طريق زعامات عائلية عصبوية برزت بين مرحلة وأخرى، استبعت تارة وامتنعت تارة أخرى، وتحالفت مع ممثلي السلطة المركزية أحياناً أخرى.

هذا الحيز من الاستقلالية سمح إذاً لعصبيات هذه المجموعات السكانية أن تمارس سلطة محلية، إمّا بصيغة الاستبعا الضرائي للعصبية الغالبة المركزية أو صيغة الامتناع عنها، كما هي حال الزيدية في اليمن^(١٦٧)، وبعض القبائل الممتنعة في البادية والأطراف والفرق الدينية الاسلامية (غير السنية) التي تقطن في المناطق الريفية - الجبلية في بلاد الشام، أمثال الشيعة الامامية والدروز والعلويين^(١٦٨).

= الثمر: من تراجع أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، ج ١، ص ٣٠٥. وكان الفقيه الدمشقي يحذر من الاقتراب من السلطان وله في ذلك أقوال شعرية منها:

احذر من الملوك والسلطان بحسب القدرة والامكان
لايجتنى مصاحب السلطان من قربه سوى العصيان

نقلًا عن: محمود الشيخ، من مقدمة لطف السمر، اعتماداً على مخطوط للغزي بعنوان: زجر الأخوان عن اتيان السلطان، المكتبة الظاهرية، رقم ٣٦ - أ. ب. وفي هذا الخط تندرج محاولات الأفغاني وعبد رضاء. ومن بين فقهاء دمشق المندرجين في هذا الخط في مطلع القرن العشرين جمال الدين القاسمي، انظر سيرته ومواقفه ونصوصه في: ظافر القاسمي، جمال الدين القاسمي وعصره (دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٦٥).

(١٦٧) «الساسة والحرب»، في: لويس، تراث الاسلام، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

(١٦٨) انظر في طبيعة علاقة الزيدية في اليمن بالحكم العثماني: فاروق عثمان أباطة، الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢ - ١٩١٨ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، ص ١٥ - ١٦.

(١٦٩) لا يستعنا في هذا الممثل معالجة هذا الجانب من خلال التوسع في دراسة كل علاقات نظام السلطة وممارستها في كل مجموعة سكانية مذهبية. وإذا سنكتفي بإثارة بعض مظاهر العمل السياسي لدى بعض الطوائف الريفية في الفصول اللاحقة، نشير هنا إلى بعض المراجع التي تقدم مادة غنية لمعرفة أشكال العلاقة القائمة بين السلطة المحلية الممارسة لدى المجموعات المذهبية والسلطة المركزية. انظر بالنسبة إلى الشيعة: الزين، للبحث عن تاريخها في لبنان؛ علي الزين، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٩)، وآل صفا، تاريخ جبل عامل. وبالنسبة إلى العلويين، انظر: Jacques Weulersse, *Le Pays des Alaouites* (Tours: Arrault, maîtres imprimeurs, 1940), pp. 107 - 115.

وبالنسبة إلى الدروز، انظر: حسن أمين البعني، «التاريخ الاجتماعي والسياسي لجبل الدروز في الربع الأول من القرن العشرين»، (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ، ١٩٨٢).

وينبغي التمييز هنا بين صيغة هذا الامتناع وحدوده على مستوى ممارسة السلطة المحلية المستقلة من جهة، وبين صيغة «الاستقلال القومي» الذي أسقط في مطلع القرن العشرين على المجموعات السكانية في بلاد الشام من جهة أخرى^(١٦٥).

سادساً: الملل غير الاسلامية وبدايات الوعي القومي

وهذا التمييز الذي نشير إليه بالنسبة إلى الطوائف الاسلامية، له الأهمية نفسها أيضاً في حقل بحثنا بالنسبة إلى الملل غير الاسلامية. فهذه الأخيرة التي اكتسبت في المهود الأولى العثمانية نظاماً خاصاً هو نظام الملل الذي يعود بجذوره إلى موقف الاسلام من أهل الكتاب، مارست هي أيضاً وفي اطار نظام السلطات المحلية حياة اجتماعية وسياسية مستقلة، شملت ميادين واسعة من الأنشطة الدينية والفكرية والقضائية والاقتصادية^(١٦٦).

إن نطاق الدولة العثمانية كان نطاق مجتمعات مركبة من أديان وأقوام ومذاهب^(١٦٧). ولم تحاول الدولة عبر هيئاتها الحاكمة (الهيئات السلطانية والدينية) أن تفرض على هذه الجماعات مذهب أهل الدولة الذي هو المذهب الحنفي. صحيح أنها لم تعترف إلا بمذاهب أهل السنة الأربعة واستمرت على تقليد اقفال باب الاجتهاد^(١٦٨)، ونظرت إلى فرق التشيع ولاسيما الشيعة الامامية نظرة حذر وريب^(١٦٩)، إلا أنها على الرغم من كل ذلك، تركت لأشكال السلطات المحلية القائمة على الأعراف المحلية وعلى التقليد المذهبي، أن تتأخذ مجراها من ضمن المؤسسات الأهلية وصراع العائلات والعصبيات التي تبرز في مناطقها. وبالنسبة إلى الطوائف غير الاسلامية، اكتسبت هذه الأخيرة وضعاً مؤسسياً أفضل حالاً، لأنه ضمن لها حقوقاً مالية

(١٦٥) وهي الصيغة التي حاولت الدبلوماسية الغربية تقديمها للطوائف بإقامة إدارات دول مستقلة أو

متحدة.

(١٦٦) انظر حول موقف الفقه الاسلامي من المسيحيين:

Antoine Fattal, *Le Statut légal des non-musulmans en pays d'islam* (Beyrouth: Librairie orientale; Dar el - Machreq, 1958), pp. 127 - 240.

(١٦٧) انظر جداول احصائية بعدد سكان السلطة العثمانية على مستوى الولايات والاديان والمذاهب والقيومات وفق تقديرات عام ١٨٤٤، في: زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، ص ١٤٨ - ١٥٠. انظر أيضاً تقديرات تعود إلى مطلع القرن العشرين، في: *L'Europe et la politique orientale*, (Paris: Plon Nourrit et co., 1912), pp. 263 - 264, and Albert Habib Hourani, *Minorities in the Arab World* (London: Oxford University Press, 1947), pp. 1 - 15.

(١٦٨) انظر: محمد مهدي شمس الدين، «الاجتهاد في الشريعة الاسلامية»، «العرفان»، المجلد ١٣ (آذار/

مارس ١٩٨٤)، ص ١٨ - ١٩.

(١٦٩) انظر: سامع الحصري [أيو خلدون]، البلاد العربية والدولة العثمانية، محاضرات ألقاها على طلاب معهد الدراسات العربية العالية، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠)، ص ٤٠، ومحمد جواد مغنية، الشيعة والحاكمون، ط ٥ (بيروت: مكتبة الهلال، دار الجواد، ١٩٨١)، ص ١٩٤ - ١٩٥.

معترف بها من قبل السلطان، على قاعدة حق جماعات أهل الكتاب أن تمارس حقوقها الدينية على مستوى العبادات وقوانين الأحوال الشخصية، واختيار بطارتها وفق بنائها المؤسسية الدينية^(١٧٠).

لقد كان السلطان محمد الفاتح قد اعترف ببطريك الروم الارثوذكس في القسطنطينية زعيماً روحياً ومدنياً وحيداً لجميع مسيحي السلطنة، دون تمييز في المعتقدات بين الفرق المسيحية^(١٧١)، وكان هذا الحصر يعكس الموقف التبسيطي والتوحيدى لدى السلطان في نظره للمسيحيين^(١٧٢). وقد اعترف السلطان أيضاً بحاخام اليهود مانحا اياه سلطات واسعة على كل يهود السلطنة. وما لبث السلطان العثماني أن اعترف ببطريك الأرمن عام ١٦٤١ زعيماً روحياً ومدنياً على ملة الأرمن. وكان ان شملت ملة الأرمن كل رعايا السلطان من الذمين الذين لم يطبق عليهم تنظيم ملي آخر^(١٧٣).

وهذا الاعتراف العام بالزعماء الروحيين للمل للبرى في الدولة العثمانية كان يتيح عملياً لكل الطوائف غير الاسلامية أن تحتل موقعاً، أو أن تطالب بموقع في علاقات السلطة انطلاقاً من هذا الموقف «المبدي» للسلطان، وانطلاقاً من الحكم العرفي الذاتي الذي مارسه الأطراف ولا سيما الولايات العربية^(١٧٤). فالتنظيمات التقليدية (التاريخية) من طوائف حرف وتشكيلات قبلية ومجالس قرى، كانت مشتركة بالنسبة إلى المسلمين والمسيحيين على حد سواء. وكانت «الرعية» المنتظمة في هذه الهيئات تميل إلى منح ولائها القوي جداً لهذه الهيئات أكثر منه للدولة أو حتى للسلطان^(١٧٥)، ومن هنا كان اندراج هذه الهيئات الوسيطة في النظام الملّي المُقر من قبل السلطان، يعني على «أن أي ولاء أوسع مما ينسب للأفراد المتسبين إلى هذه الوحدات أن يفروه (كان) ولاء دينياً أكثر منه سياسياً»^(١٧٦). والسياسة نفسها تمر هنا عبر الزعماء الروحيين الذين يأتون على رأس المؤسسات الأكليركية من جهة، ومن جهة ثانية عبر موظفين يُختارون من بين أعضاء

(١٧٠) انظر حول هذه الحقوق في الدولة العثمانية: مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ٦٨؛ Pierre Rondot, *Les Chrétiens d'orient* (Paris: Peyronnet, 1955), pp. 80 - 81, et le comte F. Van den Steen de Jehay, *De la situation légale des sujets Ottomans non - musulmans* (Bruxelles: Soc. Beige, 1906), pp. 7 - 23.

Rondot, Ibid., p. 81.

(١٧١)

Jehay, Ibid., p. 22.

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ٨١، و

(١٧٣) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، تقديم أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٣٠٣.

(١٧٤) جب ويون، المجتمع الاسلامي والغرب، ج ١، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(١٧٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢٥. وتجدر الملاحظة أن كلمة «رعية» لم تستخدم للتدليل على المسيحيين فقط، كما يرى بعض الكتاب، ولم تكن تحمل معنى الانتفاص لكونها تحمل لغوياً معنى «القطيع». انظر مثلاً على هذا الاستخدام:

Jehay, Ibid., p. 8.

ويذكر أن المؤلف كان سفير بلجيكا في استامبول عام ١٩٠٦. والحقيقة أن التعبير استخدم للدلالة على أهل الامة والمسلمين معاً الذين هم (خارج الهيئة الحاكمة) والذين يخضعون جميعاً للسلطان.

(١٧٦) جب ويون، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٥.

الطوائف غير الإسلامية يسمون «خوجه باشيه» أو «كبار الشيخ»، يمثلون هذه الطوائف في صلاتها بالسلطات العثمانية المحلية^(١٧٧).

وهذا التمثيل الذي اقتصر على حل إشكالات الضرائب في غالب الأحيان^(١٧٨)، يترك للمؤسسات الدينية والعرفية حرية شبه كاملة في العمل وفق آلياتها الداخلية، لدرجة تجعل بعض الكتاب يرى في هذه المؤسسات «دولاً داخل الدولة»^(١٧٩).

فإذا أضفنا إلى هذه «الحرية» النسبية التي كانت تعطى مقابل دفع الجزية^(١٨٠) عنصر إبعاد هذه الطوائف عن مواقع الهيئة الحاكمة، أدركنا لماذا توجهت هذه الطوائف نحو الاعتماد على التجارة ونحو الخدمة المالية للدولة، هذا في وقت كانت فيه هذه التوجهات تبرز وتتأكد في سياق عاملين: أولاً، عودة التجارة الغربية إلى حوض البحر المتوسط ابتداء من أواخر القرن السادس عشر ومع مطلع القرن السابع عشر محمولة ومشجعة بالامتيازات الأجنبية^(١٨١)، وثانياً، اعتماد صيغة الالتزام القائم على المزاد في جباية الضرائب عن المقاطعات والمرافق^(١٨٢). بهذا افتتح باب واسع لتطور سريع في البنى الاجتماعية والسياسية للدولة العثمانية، فنظام الامتيازات الذي منح للتجار الأجانب وسمح لهم أن يدخلوا السوق العثماني الذي هو جزء من دار الإسلام كـ «مستأمنين»^(١٨٣)، بدأ يشمل في الممارسة وفي نظام العلاقات الدولية الطوائف الدينية المحلية غير الإسلامية، وفي خضم التزام بين هذه الدول لكسب المواقع الداخلية في قلب الدولة العثمانية، تحول النظام المملّي العثماني في مجرى عمل الدبلوماسية الغربية إلى نظام حماية للأقليات، اختلطت فيه المصالح السياسية والاقتصادية للتجار والكلاء مع المواقع الوظيفية في القنصليات والسفارات الأجنبية^(١٨٤)، إذ كانت هذه الأخيرة تمنح البراءات

(١٧٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٩.

(١٧٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٤.

(١٧٩) Rondot, *Les Chrétiens d'orient*, p. 80, et Jehay, *De la situation légale des sujets ottomans non - musulmans*, pp. 21 - 22.

(١٨٠) Claude Cahen, «Djizya», dans: *Encyclopédie de l'Islam*, vol. 2, pp. 562 - 566.

أنظر أيضاً جداول إحصائية عن أعداد المسيحيين المكلفين في ولاية دمشق بناء على «فاتر العاير العائدة إلى بعض سنوات القرن السادس عشر»، في: «The Christian Population of the Province of Damascus in the Sixteenth Century», in: Bakhit, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century*, pp. 19 - 65.

(١٨١) أنظر: خليل ساحلي أوغلو، «تغير طرق التجارة والتنافس بين ميناء طرابلس والأكندرية في القرن السابع عشر»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ص ١٣٩ - ١٤٠، و Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2ème ed. revue et augmentée, 2 vols. (Paris: Armand Colin, 1966), vol. 1, pp. 498 - 499.

(١٨٢) أنظر أمثلة عن هذا الالتزام القائم على المزاد في: أوغلو، المصدر نفسه، ص ١٤٠ - ١٤١. (١٨٣) İlkay Sunar, «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation», *Annales* (Paris), (mai - août 1980), pp. 557 - 558.

(١٨٤) Francis Rey, *De la protection diplomatique et consulaire dans les échelles du Levant et de Barbarie* (Paris: Larose, 1899), pp. 256 - 259 et 269.

لموظفيها وتراجمتها المحليين وعائلاتهم، بحيث يمكن أن «ينعم» هؤلاء بالرعاية الفرنسية أو النمساوية أو السويدية أو غيرها من الجنسيات الأوروبية، «فيندمجون في هذه الجنسيات ويشاركون في نفس القضاء القضائي». ويعلق جب ويون على ذلك: «ويمكن أن نتبين مدى سوء استعمال هذا الحق مما وصل إلينا من أن باشا حلب، شكاً إلى الباب العالي في عام ١٧٩٢ من أن عدد ترجمة القناصل في حلب زاد حتى بلغ حوالي ألف وخمسمائة، وكلهم مغفون من الضرائب ويعملون في التجارة... وكان لهم الحق في المزاي التي كانت تمنحها الامتيازات الأجنبية للتجار الأوروبيين وبخاصة الخفض النسبي للرسوم المفروضة على وارداتهم وصادراتهم» (١٨٥).

لقد استوعبت معاهدات الامتيازات الأجنبية لتوسيع التجارة الغربية في أسواق الدولة العثمانية نظام الملل، وأعطته صبغ التدخلات الأجنبية الرسمية و«حماية» الفرق الدينية المختلفة، وتوسيع حقل حقوقها في ميادين العبادة والطقوس والضرائب. فانعكست في هذه التدخلات صورة التنافس الدولي بين الدول الغربية من جهة، وصورة الخلافات المحلية بين الفرق المسيحية المختلفة من جهة أخرى (١٨٦). وقد أدخلت هذه الخلافات مجرى الصراع الدولي وأشكال استتباع الأطراف الداخلية لقوى الخارج (١٨٧)، وسيكون لهذا الأمر واقع تأثير حاسم على التوجهات الاجتماعية - السياسية للمجموعات السكانية المحلية، وصياغة مواقفها من الصراعات المحلية والصراعات الدولية على حد سواء. فالاستقلالية المللية التقليدية التي كانت جزءاً من حيز العلاقة القائمة بين الرعية والهيئة الحاكمة في بنية المجتمعات العثمانية المركبة، أصبحت تحمل معها، عبر الاندراج في العلاقات الدولية التي اختلت لصالح أوروبا، قوة تفكيك لهذه البنية. لقد جاءت التجارة الغربية لتزيد من نفوذ التجار الصاعدين من الملل غير الاسلامية، ارتكازاً على الموقف السياسي والدبلوماسي الأوروبي، وجاء الالتزام القائم على المزايا ليفتح أمام هذا النفوذ المالي مجال التأثير على الدولة نفسها، إذ أصبح التجار، وكانوا بمعظمهم من المسيحيين واليهود، جزءاً من الملتزمين، وزاد، بالتالي، تأثيرهم على اقتصاد الدولة الذي أصبح بدوره مرتباً للاقتصاد العالمي، ولتقلبات هذا الأخير وحاجاته وعلاقاته بالداخل العثماني (١٨٨).

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٥ - ٢٨٦، وجب ويون، المجتمع الاسلامي والغرب، ص ١٦٣.

(١٨٦) انظر عرضاً تاريخياً لهذه التدخلات التي أخرجت بموجب معاهدات دولية مع السلطان، في: Joseph Hajjar, *Le Christianisme en Orient: Etudes d'histoire contemporaine, 1684 - 1968* (Beyrouth: Librairie du Liban, 1971), et Basile Homsy, *Les Capitulations et la protection des chrétiens au Proche - Orient au XVIIe, XVIIIe et XVIIIe siècles* (Harissa [Liban]: Imprimerie Saint Paul, 1966).

Hajjar, Ibid., pp. 103 - 104.

(١٨٧)

Sunar, «Anthropologie politique et économique: L'Empire otto- man et sa transformation», pp. 557 - 559.

يلتخص المؤلف هذه الحالة بقوله: «حين تشرع الدولة في البحث عن عائلات اضافية كي ترفع ثرواتها المتداعية، يضاف إلى الحماية المؤمنة تقليدياً بالنسبة للاقامة في موانئ الاتجار وبالنسبة لأمن التنقلات امتياز البيع والشراء داخل الامبراطورية. هذه التدابير تشكل تاريخ الامتيازات»، وهي تستمد أصلها من تقليد الامان، «

ثم إن وعياً «قومياً» متماهياً مع أفكار الحركات القومية، والتي عصفت بأوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر وعلى امتداد القرن التاسع عشر، ما لبث أن تقاطع مع خطوط التقسيم المللي الذي لم يعد، مع ازدياد نفوذ التجار في هذه الملل، متمحوراً فحسب حول المرجعيات المؤسسية الدينية^(١٨٩)، بل إنه عبر علاقات التبادل مع أوروبا، ودعم الرساميل الغربية للتجار، ودور المدارس الغربية الحديثة التي بدأت تخرج نخبة مثقفة (انتليجنسيا)^(١٩٠)، أخذ التقسيم المللي يكتسب موقعاً جديداً في وضعية تاريخية جديدة، كانت قد برزت فيها شرائح من التجار ونخب من المثقفين، أنه موقع يبحث عن استقلاليته هذه المرة، لا في قواعد نظام الملة القديم، بل في تشكّل وعي سياسي على قاعدة مشروع اثني - قومي^(١٩١)، متداخل من جهة مع الملة التي تملك أحياناً خصائص لغوية ودينية^(١٩٢)، ومرتبطة من جهة أخرى بالسياسات الأوروبية التي

= لكنها تتطور أمام الصعوبات المالية والسياسية نحو ضمانات وحصانات تجعلهم غير خاضعين للقوانين المحلية ويتمتع بها ليس فقط التجار الأجانب، بل أيضاً مع مرور الزمن أولئك الذين يقال لهم ترجمان. هؤلاء، ينتمي قسم كبير منهم للطوائف المسيحية، أنهم مرتبطون بتجار أجانب كترجمة وكتبة ومحاسبين... الخ، وهم أنفسهم تجار ويستفيدون من الحصانات السلطانية ويخدمون كوسطاء بين التجار الأجانب وملتزمي الضرائب. النص العربي المترجم في مجلة: الواقع، السنة ١، العدد ٤ (شباط / فبراير ١٩٨٢)، ص ٢٦، والنص الفرنسي في: *Annales (Paris)*, (mai - août 1980), pp. 557 - 558.

Hourani, *Minorities in the Arab World*, pp. 25 - 26.

(١٨٩) قارن:

(١٩٠) انظر حول دور هذه النخب:

Nicolae Iorga, *Histoire des états balcaniques à l'époque moderne* (Bucarest: Librairie C. Sfteta, 1914), surtout chap. 6: «L'Occident et les peuples chrétiens soumis au Sultan: Les Chrétiens des Balkans et les projets de l'époque napoléonienne.» pp. 99 - 115.

وبالنسبة إلى دور النخب في بلاد الشام الذي أتى متأخراً عن هذه المرحلة (مطلع القرن التاسع عشر)، فسيأتي الحديث عنه في سياق الفصول اللاحقة.

(١٩١) نستخدم هذا المصطلح كترجمة للمفهوم الذي يقترحه مكسيم رودنسون وهو: (Idéologie ethno - nationale)، لوصف المشروع الذي تنظم فيه «أثنية» من الأثنيات... (قوم لهم خصائصهم اللغوية - الثقافية والدينية بالمعنى الانتولوجي) باتجاه تكوين دولة (Etat - Nation) وتأسيس ما يسمى باللغة الأجنبية (Nationalité) وبالمصطلح القانوني - الدستوري في لبنان (جنسية). انظر:

Maxime Rodinson, «Nation et idéologie», dans: *Encyclopaedia Universalis* (Paris, 1971), vol. 11, pp. 571 - 575.

(١٩٢) هذا على الأقل هو رأي المراقب الأوروبي، لا سيما السياسي، في نظره إلى الملة. يقول سفير بلجيكا في استامبول عام ١٩٠٦: «إن كل مجموعة اعترف بها أصبحت ملة. وهذه الكلمة تعني Nation - وأنه من السهل أن نفهم استخدام هذا التعبير إذا فكرنا بأنه غالباً ما كانت الفوارق في الطقوس والأديان تعود إلى فوارق عرقية (Différence de races)، وإذ يمثّل ضمن مفهومه للدولة القومية بين الرضعية الاستقلالية للملة والوضعية الاستقلالية لمشروع الدولة القومية، يضيف: «وأن ثمة وقائع مشهودة أكدت هذا الواقع. فإن فرمانات متتالية اعترفت بشي البطارقة والزعماء الدينيين لا كسلطات مدنية فحسب، بل كسلطات مدنية أيضاً. أن كلاً من المبادات (Cultes) المعترف بها شكّلت دولة في الدولة. انظر:

Jehay, *De la situation légale des sujets ottomans non - musulmans*, pp. 21 - 22.

انظر أيضاً نقداً لهذه النظرة في: جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسولوجية وقانونية مقارنة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٨٥ - ٢٨٧.

انتقلت، في القرن التاسع عشر ولا سيما في منتصفه، من صعيد المطالبة بالامتيازات الأجنبية التي كان من شأنها تمييز حقوق الملة والتجارة معاً، إلى صعيد المطالبة بحل إشكال جديد هو إشكال ما سمي آنذاك بالمسألة الشرقية. وهي المسألة التي بدأت تطرح في الأوساط الدبلوماسية الغربية على قاعدة مشاريع التقسيم، وتحديد مناطق النفوذ على المستوى الاستراتيجي والمصالح الاقتصادية، وتوزيع العمل، لا سيما التجاري منه، على مستوى الانثيات والملل^(١٩٣). ولعل العمل التجاري الذي انتظم في إطار علاقات التبادل مع أوروبا، هو أكثر مجال مَيَز نشاط بعض الانثيات والملل، (اليونان، الصرب، اليهود الأرمن، المسيحيون المشرقيون)^(١٩٤). وقد لفتت هذه الظاهرة انظار المراقبين الأوروبيين المتابعين لمسار الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر، فرصدوا مدى استجابتها للتوسع الأوروبي الاقتصادي والحضاري ومدى قابليتها هي أو شعوبها لـ «التطور» وتحولها إلى نموذج أوروبي^(١٩٥)، وإننا لنجد صدى هذه المواقف في رسائل ماركس وانغلز حول «المسألة الشرقية». فهذان الكاتبان حين تناولهما لأوضاع الشعوب العثمانية لاسيما في البلقان، يجعلان من معيار التطور نحو الاندراج في علاقات التبادل الرأسمالي، وحمل مهمات التجارة الأوروبية والتمثل بحضارتها، معياراً للحكم على «أهلية» الشعوب للدخول في «الحضارة الحديثة» ومرحلة بناء الدول القومية والاستقلال القومي». ويعارضان السياسة الانكليزية التي كانت تدعو إلى دعم السلطنة العثمانية، ارتكازاً على رأي بعض ليبرالييها الذين كانوا يقيمون إيجابياً ظاهرة توسع التجارة في مناطقها. ويستاءل ماركس وانغلز من هم هؤلاء التجار؟ ويجيبان: «إنهم ليسوا الأتراك، فهؤلاء عندما كانوا يعيشون في حالة البداوة كانت تجارتهم تكمن في نهج القوافل، وفي الوقت الحاضر، حيث أصبحوا متمدنين قليلاً أكثر من السابق، فإن تجارتهم تكمن في فرض أكثر الضرائب تسهلاً وفداحة. إن اليونانيين والأرمن والسلاف والغربيين الذين يقيمون في المرافئ البحرية الكبيرة، هم الذين يقومون بكل التجارة»^(١٩٦).

ووفق هذا المقياس، يرى ماركس وانغلز إمكانية البدء بتفكيك الامبراطورية انطلاقاً من «تركيا الأوروبية»، إذ هناك تبرز أمامهما شعوب وقوميات أكثر قابلية للتقدم وبناء الدول. ويأتي في رأس اللائحة السلافيون، ولا سيما السلافيون الجنوبيون. يقول انغلز: «إن سلافي الجنوب هم الممثلون الوحيدون للحضارة داخل البلاد. وهم لم يشكلوا حتى الآن قومية، لكنهم سبق أن كونوا نواة صلبة

(١٩٣) أنظر حول الأشكال الاجتماعية للمسألة الشرقية، وحول التوزيع الاثني والمللي على العمل في

أنحاء السلطنة العثمانية:

A. J. Sussnitzki, «Ethnic Division of Labor», in: Charles Philip Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), pp. 114 - 125.

(والباحث مترجم عن الألمانية).

(١٩٤) المصدر نفسه، ص ١١٩ - ١٢١.

(١٩٥) يبدي أحد الكتاب المتحمسين للتحويلات التي أصابت بني الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر حماسه لهذه الوجهة في التأثير الأوروبي فيقول: «إن التجار لم ينقلوا فحسب عن طريق تلك العلاقات السلع الجديدة لمجتمعات ذات ثقافة أقل تقدماً (من أوروبا). ولكن، وبفضل تلك الأتية، فإن صحفنا وكتبنا كانت تنشر بعيداً أفكارنا الحديثة عن الحضارة وتعمم اكتشافات العلم». انظر:

Ludovic de Contenson, *Chrétiens et musulmans: Voyages et études* (Paris: Plon, 1901), p. 4.

(١٩٦) كارل ماركس، المسألة الشرقية، ترجمة جوزيف عبد الله (بيروت: د. ن.)، ١٩٨٠، ص ٧٩.

ومتحضرة نسبياً لقومية في صربيا... لقد حققوا في السنوات العشرين الأخيرة تقدماً كبيراً فيما يختص بالحضارة العامة. مما شدّ اليهم أنظار مسيحي تراقيا وبلغاريا ومقدونية والبوسنة الذين يرون في صربيا المركز الذي سيجمعون حول في حروب الاستقلال القادمة^(١٩٧).

ووفق هذا المنطق الذي يذهب إلى القول باستحالة «تطوير» الدولة العثمانية كي تستجيب في بنائها ومؤسساتها وقوانينها لتوسع التجارة الغربية، تصبح الدولة العثمانية جثة «مهرقة»، وسوف تهترى - كما يقول ماركس - أكثر فأكثر كلما استمر النظام الحالي الذي يحكم التوازن الأوروبي والحفاظ على الوضع القائم. وعلى الرغم من المؤتمرات والبروتوكولات والالتزامات، فإن تركيا ستضاعف كل سنة الصعوبات الدبلوماسية والمشاكل الدولية، مثلها مثل أي جسم في حالة تفكك، فهو يخيف جيرانه بالغاز الكربوني والغازات الأخرى^(١٩٨).

هذه النصوص ذات البعد السياسي التي تحاول أن تدفع بالسياسات الأوروبية إلى مزيد من الجسم في عملية القضاء على «القديم» العثماني بحجة اعاقته للتطور الرأسمالي (وفق النظرية التطورية الماركسية)، تعكس في منتصف القرن التاسع عشر وعلى المستوى السياسي، إشكالية المسألة الشرقية في تعبيراتها «القومية»، أي في احتمالات تحول المواقع المللية والأثنية إلى مشاريع دول حديثة «تحتذي النموذج الغربي»، وهو النموذج الذي يمكنه أن يسرع «العملية الحضارية» في صيغتها الأوروبية في العالم العثماني، كما يرى أصحاب النظرة التطورية^(١٩٩).

وفق هذا الاشكال الذي عرضنا لنماذج من تعبيراته المبكرة، لم تعد الملة (لاسيما إذا توحدت في اثنية لغوية معينة (خصائص قومية) وإذا انتظمت في تقسيم معين للعمل على مستوى علاقات التبادل في السوق العالمي)، واسطة سلطة عثمانية محلية (بطيركية)، محتضنة تراثياً في إطار سلطنة عثمانية أوسع. لقد أصبحت «مشروعاً سياسياً»، قائماً على مبدأ «الحماية» ومفتوحاً على السياسات الخارجية بدرجة أو بأخرى^(٢٠٠). ولعل هذا الاشكال هو ما حاولت سياسة التنظيمات العثمانية أن تحله كما سنرى.

(١٩٧) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(١٩٨) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(١٩٩) ويطبق لوتسكي هذا المنهج على الشعوب العربية مستخدماً نصوص ماركس وانغلز في رؤيتهما لإعاقه السيطرة التركية، ليستتبع أن المشروع القومي العربي هو أيضاً استجابة رأسمالية في مواجهة «النير القطاعي التركي». واللافت للنظر أن ماركس وانغلز كانا قد عمداً تعبيرا «التمصب المحمدي والقومية التركية» غير المؤهلين للتطور على كل مسلم في تركيا الآسيوية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٠، وفلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيف البستاني (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ١٨-٢٣.

(٢٠٠) أنظر حول السياسة الفرنسية وحماية الكاثوليكية الشرقية والبعيد السياسي الذي اتخلته هذه الحماية تجاه الدولة العثمانية: Joseph Hajjar, *Le Vatican, La France et le catholicisme oriental, 1878 - 1914* (Paris: Editions Beauchesnes, 1979), pp. 115 - 133.

سابعاً : ولاية طرف ام استقلال وطني ؟

أما المشاريع «الاستقلالية» التي ظهرت على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، انطلاقاً من طموحات ولاة أو أمراء محليين أو إيديولوجيات دينية اسلامية، فإنها لم تندرج في منطقها وقوانينها في المشاريع القومية، وإن كان لبعضها ثمة علاقة بالتجارة الغربية والامتيازات ونظام الالتزام. فالحركات الاسلامية المناهضة للسلطنة العثمانية (كالمهدية والوهابية والسنوسية)^(٢٠١)، برزت كصيغة امتناع عن الاستيعاب للعصبة العثمانية المتغلبة، وإنها بهذا المعنى عصبيت ممانعة تصطبغ بالدين وتحمل لواء الدعوة في «خروجها» عن المركز. إنها جزء من الاجتماع الاسلامي الذي وصفه ابن خلدون في تحليله للعلاقة القائمة بين العصبة والدعوة في بناء الدولة^(٢٠٢). فهذه الأخيرة إما أن تكون ولاية طرف «تكتفي بحد من الولاية» على قاعدة الاعتراف بالسلطان، وإما أن تكون «دولة دعة وخوارج» (على حد تعبير ابن خلدون فتنازع ولاية السلطان نفسه). ولعل الحركة الوهابية في منطلقاتها الأولى تندرج في هذا السياق الممنوع عن الاستيعاب للسلطنة على مستوى الجبابة، وعلى مستوى الممارسة الدينية وأشكالها وطرقها، ويتوقف طموحها هذا على مدى ما كسبته من نصاب السلطة على القبائل، وعلى مدى قوتها ومنعتها في مواجهة الدولة القائمة^(٢٠٣).

وأما بشأن حركات الأمراء والولاة الطموحين، فإنها تندرج في سياق تفكك السلطة العثمانية المتمثلة بـ «الهيئة الحاكمة»، وانخراط فئاتها من ولاة وقواد عسكري في السلطات

(٢٠١) إن بعض المؤرخين العرب نسب إلى هذه الحركات مناهج قومية عربية على قاعدة نسبتها الاثنية، وهي قوى عربية من دون شك في المعيار الاثنولوجي، ولكنها لا تحمل مضموناً سياسياً قوياً ومشروعاً لبناء دولة قومية (Etat national). انظر أمثلة من هذه الرؤية التي تندرج في اعتبار هذه الحركات تعبيراً عن «عروبة الدولة» في: محمد عمارة، الاسلام والعروبة والعلمانية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ٢٢ - ٢٧. انظر أيضاً رأياً موضوعياً في هذه الحركات في شأن مضمونها العقائدي وبعدها السياسي، في: Laoust, *Les Schismes dans l'Islam: Introduction à une étude de la religion musulmane*, pp. 348 - 355. (٢٠٢) مثل اللقاء بين محمد بن عبد الوهاب (الداهي) وبين محمد بن سعود أمير قبائل الدرعية عام ١٧٤٥، تجسيدا لهذه العلاقة بين العصبة والدعوة، حيث كان اجتماعهما منطلقاً لحركة بن سعود وبناء ملكه. انظر حول دلالات ونتائج هذا اللقاء: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ١٧٤٥ م - ١٨١٨ م / ١١٥٨ هـ - ١٢٣٣ هـ (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ٥٢ - ٥٥.

(٢٠٣) في مرحلة انتصارها وامتدادها تولد عند الأمير محمد بن سعود طموح في الحكم تجاوز النطاق الذي وصل إليه (من حدود البحر الأحمر غرباً إلى الخليج العربي شرقاً، ومن بادية الشام والعراق شمالاً إلى اليمن وعمان جنوباً). وبدأ التطلع نحو العراق وبلاد الشام، وهو الأمر الذي أدى إلى الحديث عن طموح محمد بن سعود في «السلطنة»، وبالتالي اتهام الولاة العثمانيين له بالخروج وادعاء الخلافة وإلقاء الخطبة باسمه. أما بعد انهزام عبد الله بن سعود أمام قوات محمد علي (١٨١٨)، فإننا نقرأ كتاباً أرسله عبد الله بن سعود إلى السلطان يعلن فيه الطاعة للدولة العلية ويثبّر من الدين اجتماعاً على تفريق الجماعة. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٧٤ و ٤٢٦. وقد نشر المؤلف ملحقاً بوثائق، مصدرها دار الوثائق القومية في القاهرة، وقد اعتمدنا في هذا الاستنتاج على قراءة هذه الوثائق.

المحلية في الولايات، إذ أصبح الولاة والأمراء المحليون معاً جزءاً من عناصر نظام الالتزام، المرتبط بدوره بتسويق الزراعة المحلية بواسطة التجارة الغريبة. إن تحول الاقطاعات التيمارية المرتبطة ارتباطاً عضوياً بالسلطة المركزية (السلطان)، وبوظائفها العسكرية والاقتصادية إلى ملكانات (اقطاعات التزام مدى الحياة)، وجفتليك (مزارع التزام) يتحكم فيها المتنفذون في الولايات، كان قد ساهم في تجزئة السلطة العثمانية ابتداء من القرن السابع عشر، وادى إلى بروز الولاة والعساكر والموظفين في الولايات والعصبيات المحلية كقوى سلطة لها «حساباتها» وأهدافها «المستقلة» عن السلطان. وفي مطلع القرن التاسع عشر، تتأكد سلطة هؤلاء كـ «أعيان»، ويعترف بهم السلطان مقابل إيفاء «التزاماتهم» لخزينة الدولة^(٢٠٤). وبذلك تحاول السلطنة أن تحل حاجتها المالية عن طريق شبكات الملتزمين، ولكنها تفسح في المجال على الصعيد السياسي أن تفقد تدريجياً علاقتها المركزية، وبالتالي، قرارها المركزي على الأطراف، فتنشأ أحلاف وصراعات في الولايات بين ولاة وموظفين وأمراء محليين يستخدمون سلطتهم كوسيلة للحصول على مزيد من الثروة، وذلك من خلال إخضاع زراعة مقاطعات الالتزام إلى حاجات اقتصاد السوق العالمي، وإلى الانخراط أكثر فأكثر في العمليات التجارية مع الغرب^(٢٠٥)، ومن خلال تمكين السيطرة الذاتية على المقاطعات والإشراف على عمليات الالتزام وتوسيع حيز الاستقلال عن السلطان، وهكذا يمثل مطلع القرن التاسع عشر نقطة أساسية في تاريخ التحول الذي سيصيب لاحقاً بنية الدولة وجهازها المؤسسي والأيديولوجي، ذلك أن السلطة نفسها كانت أمام مفارقة صعبة، فكما يقول سونارة «إن الشاغل التقليدي للدولة - المتمثل بمصالحها المالية - يدخل في صدام معها على الصعيد السياسي. فالتأجيل المترتبة على شواغلها المالية، أدت إلى نشوء فئات اجتماعية ناقضت على المدى البعيد السلطة السلفية للدولة»^(٢٠٦).

وقد وصلت هذه التناقضات عند بعض الولاة والعسكريين أمثال علي بن الكبير، وأبو الذهب، ومحمد علي باشا، إلى حد الصراع مع السلطان وتهديد سلطته المركزية، أو عند

(٢٠٤) يمكن إعطاء أمثلة عديدة عن وزراء وولاة كانوا يتعاطون التجارة لحسابهم الخاص. ويذكر القنصل الفرنسي هنري غيز مثل سليمان باشا في عكا في مطلع القرن التاسع عشر، فيقول: «إن الباشا كان يتعاطى بنفسه التجارة. وبما أن المتوجات التي كانت بحوزته لم يكن ممكناً تصريفها بواسطة السماسرة آنذاك بسبب ضعف رساميلهم، فإن الباشا كان يربح في إجراء عمليات التجارة مع وكلاء شحن السفن الذين كانوا يرتادون سورية بصورة مباشرة». ويذكر القنصل خيراً عن مساعدته الشخصية للباشا، صديق فرنسا وعلى حد قوله في عملية شحن بضائمه على سفينة فرنسية من مرفأ بيروت. انظر:

Henri Guys, *Relation d'un séjour de plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban* (Paris: [s. n.], 1847), vol. 1.

(٢٠٥) انظر تقارير قنصل فرنسا في طرابلس من ١٨٠٦-١٨٠٧، حول نشاطات التجارة الغريبة في طرابلس ومدخلات واليها ومتسلها فيها:

Adel Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVII^e siècle à nos jours*, 32 vols. (Beyrouth: Éditions des œuvres politiques et historiques, 1975 - 1983), vol. 4: *Consulat de France à Tripoli (1769 - 1815)*, pp. 68 - 132.

Sunar, «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation», p. 86.

بعض الأمراء المحليين (بعض أمراء المعينة والشهابية والزيدانية)، إلى إنشاء إمارات شبه مستقلة في المنطقة، وكان أن أعطي ذاك الصراع وتلك النزعات «الاستقلالية» تفسيرات قومية من لدن التاريخ الأيديولوجي السياسي المعاصر، فأسقط مفهوم الدولة العربية على حركة محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام^(٢٠٧)، وأسقط مفهوم الدولة اللبنانية «على الإمارة المعنية والشهابية»^(٢٠٨).

ومهما يكن من أمر هذه الاسقاطات الأيديولوجية المعاصرة، فإنه من المفيد أن نذكر بأن تلك الحركات والمشاريع لم تكتسب في وقتها صيغة الدولة «القومية» المؤطرة في الجغرافية - السياسية والخصائص الاثنية، بل كانت جزءاً من تفكك السلطنة العثمانية، ارتكازاً على قواعد مؤسساتها (صلاحيات الولاية ونظام الالتزام)، وبالتقاطع مع تأثيرات الدخول الأوروبي المتمثل بالامتيازات والتجارة، وبالتدخل العسكري مع مطلع القرن التاسع عشر، وإزدياد النفوذ الدبلوماسي وانفتاح الآتية الثقافية المختلفة.

تلك هي على ما نعتقد التحديات التي واجهتها السلطنة في شأن تعرض بنيتها للتجزؤ. فكانت التنظيمات محاولة جواب عمّا آل إليه نظام الملل، وما آل إليه نظام الالتزام معاً، وفي سياق تاريخي واحد كان قد أبرز عاملاً أساسياً هو غلبة التأثير الأوروبي على مستويات متداخلة:

(٢٠٧) أنظر مثلاً على هذا الاسقاط بالنسبة إلى مشروع محمد علي باشا، في: جورج انطونيوس، *يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية*، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، تقديم نبيه أمين فارس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢)، ص ٨٣ - ٩٤. والواقع أن فكرة الدولة العربية لم ترد في مراسلات محمد علي باشا وابنه، بل جل ما ورد، مداولات في موضوع احتمال اسقاط السلطان في استامبول، وفي موضوع ضرب العملة في مصر، ودلالة ذلك على هبة السلطان. ولدى اطلاعنا على بيان بوثائق الشام لأسد رستم، لم نلاحظ ورود أي إشارة إلى امكانية قيام دولة عربية مستقلة أو منفصلة عن السلطنة العثمانية. ففي رسالة موجهة من ابراهيم باشا إلى والده يفيد الابن: «وإنه اخذ بجميع الفتاوى اللازمة لإنارة الرأي العام على السلطان محمود وإعداد الجمهور لخلعه». وفي رسالة محمد علي باشا يوافق هذا الأخير على خطة السر عسكر... ويرى أن الظروف أصبحت ملائمة لإعلان الفتاوى بخلع السلطان، إذ أن الغرض من هذه الحركة هو ليس سفك الدماء، بل تخليص المسلمين من نير الظلم وتحصيل استراحتهم ورفاهيتهم. (١٣ شعبان ١٢٤٨ هـ - ١٨٣٢ - ١٨٣٣ م)، عابدين، دفتر ٢١٠، رقم (٣٣٣). انظر: المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير، تحقيق أسد رستم، ٤ مج (بيروت: المطبعة الاميركانية، ١٩٤٠ - ١٩٤٣)، مج ٢: ١٨٣٢ - ١٨٣٥، ص ٢٠٨، ٢١٧ و ٣١١.

والواقع أن العوامل التي حثّت مشروع محمد علي باشا وأعطته بعداً إقليمياً راح بين المشرق العربي أولاً، وبين ولاية مصر ثانياً، هي عوامل خارجية أوروبية تتعلق بطبيعة التوازن الدولي الأوروبي ومكانة الدولة العثمانية في هذا التوازن. انظر المشاريع الأوروبية التي انبثقت عن تعددية المواقف الأوروبية من محمد علي باشا ومن الدولة العثمانية، وعن المساحة الجغرافية لهذه المشاريع في:

Joseph Hajjar, *L'Europe et les destinées du Proche - Orient, 1815 - 1848* (Tournai Belgique : Bloud and Gay, 1970), pp. 125 - 145.

(٢٠٨) سبق وأشرنا إلى العمل التأسيسي الذي قام به الأب لامنس في هذا المضمار في كتابه سوريا ، والاقبسات اللاحقة عند بعض المؤرخين اللبنانيين ، ولاسيما عند جوادبولس .

امتيازات - ملل، تجارة - التزام، سلطات محلية - مشاريع سياسية غربية. لذلك، لم تعد منظومة السلطة القائمة مبدئياً على تراتبية الولاية المنبثقة عن «شرعية» السلطان بقيادة - مع الاختراق الغربي، ومع الهم المالي المتمثل بالجباية - أن توازن علاقتها بالسلطات المحلية وإن تحفظ عبر الاقنية الايديولوجية والثقافية القديمة «ولاء الرعية» لها. لقد كانت محاولة التنظيمات التي ابتدأت بشكل رئيسي مع خط كلخانة عام ١٨٣٩، وانطلقت مع قانون تنظيم الولايات عام ١٨٦٤، محاولة اعادة ترتيب لصيغة «الولاية» في دولة تنظيمات تقوم على «الادارة» لا على السلطات الأهلية والمحلية. هذه المحاولة حملت مشروعاً لبناء دولة جديدة، ولكنها في الوقت نفسه فتحت على احتمال قيام عمل سياسي ونظام سلطة سياخذان مجاري واتجاهات أخرى.

الفصل الثاني

دولة التظيمات وأنماط السلطة

أولاً: أهداف التنظيمات

حملت الإصلاحات العثمانية والأفكار التي رافقتها همماً أولياً منذ القرن السابع عشر وعلى امتداد القرن الثامن عشر، هو إيجاد حل للتحقير العسكري الذي أصاب المؤسسات العسكرية العثمانية بشقيها السباهية القائمة على «الزراعة» و«التيمار»، والتي حلّ محلها نظام الالتزام والانكشارية القائمة على التربية الدينية - العسكرية المغلقة لأولاد النصارى، والتي ابتدأت مع مطلع القرن السابع عشر تنفتح ل أبناء الأهالي من فلاحين وحرفيين، فأصبحت كما رأينا جزءاً من صراعات المجتمع الأهلي ومشاكله^(١). كانت المسألة تنحصر في إيجاد الإدارة العسكرية الصالحة للسلطنة. ذلك أن هذه الأداة التي كانت في أساس قوة السلطنة وتوسّعها في المراحل الأولى، أضحت في المراحل اللاحقة، ولا سيما ابتداء من القرن السابع عشر، العقدة التي تشابكت بداخلها مشاكل الخلل الإداري والمالي في السلطنة. لذلك، انصبّت الأفكار والجهود منذ مطلع القرن السابع عشر، وحتى مطلع القرن التاسع عشر، وبالتحديد حتى عهد السلطان سليم الثالث (١٧٩٨ - ١٨٠٧)، على إصلاح المؤسسة العسكرية إصلاحاً يتناسب مع المثل الأوروبي في نشأة الجيش النظامي وفي الدولة الأوروبية الحديثة^(٢)، وكان ذلك يعني على صعيد الخطوات العملية، وكما تمثلت بخطوات السلطان محمود (١٨٠٨ - ١٨٣٩)، الاستغناء

(١) انظر حول هذا الموضوع: عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ١٥١٦ - ١٩١٦ (دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٧٤)، ص ١٤١ - ١٤٢.

(٢) منذ رسالة حاجي خليفة (١٦٠٨ - ١٦٥٧) المعنونة «دستور العمل لإصلاح الخلل»، وحتى اعلان النظام الجديد في عهد سليم الثالث، ارتبط الإصلاح الإداري والمالي بالإصلاح العسكري في نظر السلاطين العثمانيين والإصلاحيين من حولهم. انظر عرضاً لهذه الإصلاحات والأفكار التي دارت حولها في: خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٣١ - ٦٠.

عن دور الانكشافية والاستعاضة عنه بفرق نظامية جديدة، والتخفيف من دور المؤسسة الدينية المتمثلة بـ «مشيخة الإسلام»، التي كانت تقدم لأعمال الانكشافية أحياناً التغطية «الشرعية» عن طريق الفتاوى^(٣)، والبدء بسياسة مركزية من شأنها ربط الولايات بالمركز، والقضاء على نفوذ العصبية المحلية فيها، ولا سيما بعد تجربة قيام الحركة الوهابية في الجزيرة، وحركة محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام والأسرة القرملية في طرابلس الغرب^(٤). هذه السياسة شكّلت ابتداء من عام ١٨٣٩، العام الذي تسلم فيه السلطان عبدالمجيد فاتحة التنظيمات الجديدة التي لن تقتصر بإجراءاتها ونتائجها على الجانب العسكري فحسب، بل ستطال كل قطاعات السلطة في المجتمع: قطاع الالتزام والأرض الذي كان في أساس نشوء شبكة واسعة من المتنفذين والوجهاء المحليين، الهيئة الحاكمة في الولاية والتي ارتبطت عبر رموزها - الوالي وأعوانه - بمصالح الالتزام، نظام الملل وعلاقة هذه الأخيرة بسياسات الحماية الأجنبية والتجارة والتعليم، نظام القضاء في مراكز الولايات وسناتها وأقضيتها. إن ما سطره هذه التنظيمات من سياسات في هذه القطاعات بالذات سيظل كما سنرى، مضمون علاقات السلطة ومواقعها ورموزها في البنيان الاجتماعي القائم.

إن قراءة لـ «خط كلخانة» الصادر عام ١٨٣٩ و «الخط الهمايوني» الذي صدر عام ١٨٥٦ بخصوص «الاصلاحات»، تشير بشكل واضح إلى أن الهم الأساسي الذي كمن وراء استصدار هذين الخطين هو الرغبة في إلغاء نظام الالتزامات، نظراً إلى ما جرّ هذا النظام على الخزينة وعلى الفلاحين معاً من إفقار ومظالم^(٥)، والرغبة أيضاً في إنشاء إدارة وقضاء يستوعبان «التنوع الملي» على قاعدة المساواة الحقوقية بين الملل في الإدارة والقضاء والجيش والتعليم، وعلى قاعدة التوفيق بين مصالح الملة و«الوطن» في إطار التبعية العثمانية الواحدة^(٦)، التي

(٣) انظر: عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، تقديم أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ١٦، ومحمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ - ١٩١٤ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١)، ص ٢١٥.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٨٨. (٥) ورد في خط كلخانة ما يلي: «وبما أن هذا الأمر (حاجة الدولة إلى المال) لا يدرك إلا بالأموال ولا يدرك المال إلا من عطائه الأهالي، كان التبصر في صورة حسنة له من أهم الأمور، ومع أن أهالي ممالكنا المحروسة قد تخلّصت قبل الآن ولله الحمد والمنة من بلية اليد الواحدة... لم تزل أصول الالتزامات التي هي من آلات الخراب، ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات، جارية حتى اليوم، وكأنما هي عبارة عن تسليم مصالح أحد البلاد السياسية وأمورها المالية لإدارة أحد الناس وربما إلى مخالف جبره وتغلبه... ولذلك يلزم بعد الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد ويتركب مناسب بالنسبة إلى أملاكه ومقدرته كيلا يؤخذ من أحد شيء زائد عن قدرته». انظر: الدستور، ترجمة نوفل أفندي نعمة الله نوفل (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٣٠١ هـ)، ج ١، ص ٣.

(٦) واضح كيف تربط مفاهيم الدولة والوطن والملة في كيانية سياسية واحدة في صياغة التنظيمات. ففي سياق الكلام عن ضرورة الاستئمان على النفس والمال لدى الفرد نقراً: «وعندما تفقد الأمانة على المال لا يعود (الفرد) يلتفت لا إلى الدولة ولا إلى الملة... وبكسر ذلك، إذا كان بحالة الأمانة الكاملة من جهة أمواله وأملاكه، فإنه يكون مهتماً بشغاله وتوسيع دائرة معاشه، وتزايد غيرته يوماً فيوماً على دولته وملكته ومحبه لوطنه». انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣.

جاءت في صياغة التنظيمات تمثلاً لمفهوم «الناسيوناليتي» (Nationalité) في الدولة الغربية الحديثة. هذا مع الإبقاء على الامتيازات القديمة التي أعطيت للملل غير الإسلامية^(٧).

لقد فتح هذا الإعلان السلطاني مرحلة جديدة من تاريخ الدولة العثمانية، إذ سترافق هذا الإعلان مع تدابير خاصة في شأن تحديد الضرائب وأشكال جبايتها، وتعيين مساحات الأراضي المزروعة، وفي شأن تنظيم الإدارة والقضاء والمجالس في الولايات. ذلك أن مشروع إدارة عثمانية جديدة كان يحضر له في منتصف القرن التاسع عشر، وسيكون جاهزاً بوجهته العامة ابتداء من إعلان نظام الولايات عام ١٨٦٤^(٨). غير أن المسار العملي لهذا التحضير لن يقتصر على الجانب الفقهي والنظري من قبل المركز، ذلك أن ثمة أحداثاً ستعصف في المنطقة في سياق اتخاذ هذه التدابير التنظيمية، فيأخذ بعضها منحى التجاوب مع هذه التنظيمات، وكأنه استجابة اجتماعية للتحريض الذي حملته على الملنزمين والمقاطعية، كما حصل في الانتفاضات الفلاحية في منتصف القرن التاسع عشر في سوريا، وعلى وجه التحديد في انتفاضة فلاحية كسروان عام ١٨٥٨^(٩).

ويأخذ بعضها الآخر منحى مقاومة هذه التنظيمات. ولن يكون هذا المنحى الأخير مقصوراً على فئة الملنزمين وحلفائهم من أعيان ولاة ومفتين وقضاة^(١٠)، بل يشمل فئات شعبية في المدن هي فئات أصناف الحرفيين التي كانت تعيش في «مرحلة التنظيمات» عصر مازقتها التاريخي، وذلك من حيث استعمارها بخطر الغزو السلعي الأوروبي من جهة، وبخطر تهديد بنيتها التنظيمية من جهة أخرى^(١١). ذلك أن بنيتها كانت جزءاً من بنية نظام المدينة وسلطاتها

(٧) يقول السلطان: «وأما الامتيازات والمعافيات الروحية جميعها التي أعطيت من طرف أجدادي العظام، أو أحسن بها في السنين الأخيرة إلى جماعة المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة الموجودين في ممالك المحروسة الشاعانية فقد صار تقريرها وإيقاظها الآن». المصدر نفسه، ج ١، ص ٥.

(٨) لن نتناول في هذا البحث موضوع التنظيمات بحد ذاته، أي النصوص والمؤسسات والأجهزة التي تضمنتها، بل سنكتفي بمتابعة تأثيراتها على القوى الاجتماعية السياسية المحلية ومدى علاقتها بنشوء أنماط جديدة من العمل السياسي. ولا بد من التنويه بأن دراسة جدية كانت قد تناولت التنظيمات من ناحية أجهزتها ومؤسساتها في سوريا، هي: عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤ م.

(٩) انظر حول الانتفاضة في كسروان:

Dominique Chevallier, «Aux origines des troubles agraires libanais en 1858», *Annales* (Paris), vol. 14 (1959), pp. 35 - 64.

أنظر أيضاً عرضة الفلاحين حيث تبدو العودة إلى التنظيمات العثمانية مرجعاً لتأكيد شرعية المطالب في مخطوطة: انطون ضاهر المقيتي، ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ - ١٨٧٣، نشرها وشرحها وعلق حواشيها يوسف ابراهيم يزبك (بيروت: مطبعة الاتحاد، ١٩٣٩)، ص ١٦١ - ١٦٢.

(١٠) انظر عن مواقف هؤلاء من التنظيمات في دمشق: فيليب شكري خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٠٨»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، ج ٢ (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠)، ج ١، ص ٤٣٧ - ٤٥٣.

(١١) يقول دوميتيك شيفالييه في وصف حالة المقاومة لذلك الجسم الاجتماعي للحرف ما يلي: «إن استمرار العمل الحرفي كانت بشكل من الأشكال مؤشراً للمقاومة، فالانخفاض في النشاط الحرفي وفي نوعية =

التقليدية الموروثة المتمثلة بالطرق وشيوخ الحرفة والنقباء والأشراف، فجاءت التنظيمات بدعوتها إلى استحداث أطر إدارية جديدة تغفل وجود هذا التنظيم الأهلي وفعاليته في الحياة السياسية المدنية^(١٢)، كما جاءت بدعوتها المساواتية بين الملل على صعيد «الدواوين المختلفة»، وتأكيد المجالس الملوية^(١٣)، وتكريس الامتيازات السابقة، وكأنها تثبت امتيازاً جنبه التاجر المنتمي إلى ملة غير اسلامية على حسابها، وعبر منافسة السلعة الأجنبية للنتاج الحرفي المحلي^(١٤).

وفي هذا السياق تقاطعت العوامل التالية:

١ - اتساع حركة التجارة مع أوروبا لاسيما على أثر معاهدة التجارة عام ١٨٣٨، التي حملت بمضمونها تشجيعاً جمركياً واضحاً لدخول السلع الأجنبية للداخل العثماني^(١٥).

٢ - التنظيمات العثمانية التي شجعت على تنظيم هذه التجارة، وفسحت المجال أمام القرى الاجتماعية التجارية الجديدة ذات الانتماء الملّي غير الاسلامي، أن تحتل مواقع مهمة في الهيكلة الادارية الجديدة^(١٦).

= انتاجه كان احد مظاهر الخلط الاقتصادي والضيق الاجتماعي العميق اللذين سادا في حلب ودمشق، ومع ذلك لم يعم ذلك اختناقاً كاملاً، وهو أمر كان يمكن أن يكون اختناقاً للمجتمع بكامله. ان مراقباً فرنسياً كتب عام ١٨٤٤، أن انتاج حلب كان يتوجه بصورة خاصة للنسيج الذي كان يجد تصريفه بين العرب، ومرد ذلك أن رابطة قوية من الحضارة والحاجات التي وُجدت الحرفي والمستهلك، عبّرت عن نفسها بالذوق وبطريقة استخدام بعض الأشكال. إن الأشياء بقيت شهادة على شخصية ثقافية قوية، وأن المنافسة التي قامت بها هذه الأخيرة وجدت ضمانها في انجاز نموذج معين من العمل، وتماهت بالنتيجة مع عملية الدفاع الاقتصادي الاخلاقي لجسم المجتمع بكامله. » dans: «Un exemple de résistance technique de l'artisanat syrien au XIV siècle», Dominique Chevallier, *Villes et travail en Syrie Larose (Paris: Maisonneuve; Larose, 1982), p. 90.*

(١٢) انظر حول فعالية هذا التنظيم في المجتمع المدني:

«Les Corps de métiers et la cité islamique», dans: Louis Massignon, *Opera minora*, textes recueillis, classés et présentés avec une bibliographie par Y. Moubarac sous le patronage du Centre d'études Dar El - Salam, 3 vols. (Beyrouth: Dar Al - Maaref, 1963), vol. 1, p. 377.

انظر أيضاً الفصل الأول من الدراسة، ص ٤٧ - ٥٢.

(١٣) انظر حول ذلك نصوص خط هياووني ١٨٥٦، في: الدستور، ج ١، ص ٧. «وأما جميع الدعاوي التي تحدث فيما بين أهل الاسلام والمسيحيين وباتّي التبعة الغير المسلمة، أو بين التبعة المسيحية وبين باتّي تابعي المذاهب المختلفة الغير المسلمة، تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة».

(١٤) انظر حول مرجعة التأزم الاجتماعي الحرفي التي شهدتها المدن السورية الداخلية (حلب، حمص، دمشق...) بين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ في:

Dominique Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Institut Français d'Archéologie de Beyrouth, bibliothèque archéologique et historique, t. 91 (Paris: Librairie orientale Paul Geuthner, 1971), pp. 200 - 201.

Charles Philip Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (١٥) (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), p. 46, and Maxime Rodinson, *Islam et capitalisme* (Paris: Seuil, 1966), pp. 135 - 136.

(١٦) خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٠٨»، ص ٤٧٥.

٣ - ثبتت الامتيازات الأجنبية القديمة وتوسع إطارها في مجال الاقتصاد والخدمات الاجتماعية والتعليم^(١٧). وكل هذا أدى إلى مزيد من «التغريب» الذي أفادت منه فئات اجتماعية غير إسلامية.

وأما على المستوى الداخلي، فقد كانت المجتمعات المحلية في بلاد الشام تعبر سياسياً عن استقباليها وتلقيها لهذه العوامل عبر بناها التقليدية ومؤسساتها، التي أرساها نظام الولاية والالتزام ونظام الأصناف، أي عبر علاقات السلطة التي قامت على الاستيعاب في محور الجباية الضرائبية، وعلى الولاء والتعاقد في إطار العائلة والحارة. أما الفلاحون فوجدوا في التنظيمات مرجعاً لتأكيد المطالبة بالمساواة في توزيع الضرائب، والحد من سلطة المقاطعةيين والمتميزين^(١٨). أما المقاطعةيون في الريف والأعيان في المدن، فإنهم وجدوا في هذه التنظيمات حداً لنفوذهم وأشكال ممارسة سلطتهم، فافتعلوا الأزمات الداخلية لعرقة تطبيق هذه التنظيمات^(١٩). وأما الحرفيون فقد شكّلوا قاعدة التحرك في مواجهة كل ما اعتبر في تجربتهم المعاشة مصدر خلل للحياة الحرفية المدنية، بمدلولاتها الاقتصادية والثقافية والدينية، فاختلطت في المواجهة الامتيازات والتنظيمات والتجارة في موقف واحد، هو مواجهة الاختراق الغربي للدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة^(٢٠).

Albert Habib Hourani, *Minorities in the Arab World* (London: Oxford University (197) Press, 1947), pp. 42 - 47.

(١٨) المقيي، ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ - ١٨٧٣، ص ١٦١ - ١٦٢.

(١٩) يرى الفصل الفرنسي هنري غيز أن بعض هؤلاء من الأعيان والمقاطعةيين، كان مرتبطاً بالأمير عبد العزيز الذي كان يقود تياراً رجعياء معارضاً في استامبول، ضد سياسة أخيه الأصلحية. قارن: Henri Guys, *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie* (Paris: [s. n.], 1862), pp. 17 - 22.

ويكتب الكونت (De Lallemand)، الموفد في بعثة فرنسية إلى لبنان وسوريا، إلى السفير الفرنسي في القسطنطينية تقريراً يصف فيه وقع التنظيمات محلياً: «عندما نقول لهم (للأهالي) أن السلطان يريد مصلحتهم، يجيبون: إنا نؤمن بذلك، ولكن الأوامر التي يصدرها في القسطنطينية تفقد كل فعاليتها عندما تصل إلى هنا». أنظر: Le Comte De Lallemand, chargé de mission au Liban, à l'ambassadeur de France à Constantinople, Beyrouth 1847, dans: Adel Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIII^e siècle à nos jours*, 32 vols. (Beyrouth: Editions des œuvres politiques et historiques, 1975 - 1983), vol. 9: *Consulat général de France à Beyrouth (1846 - 1853)*, pp. 148 - 149.

(٢٠) ينعكس هذا الموقف في كتّاش أبو السعود الحسيني، وهو من أبناء الأشراف في دمشق وشاهد عيان لأحداث ١٨٦٠، وهو على الرغم من تأكيده على براءة الأعيان (أهل العرض) من المشاركة في الأحداث، تلاحظ في سياق نصه الذي تناول أسباب العداوة بين النصارى من جهة، والدروز والمسلمين من جهة أخرى تشديداً على لجوء النصارى إلى القنصليات الأجنبية، وعلى سلوك تجار زحلة مسلحاً يصفه بأنه يضر بالناس... انظر: (لمحات من تاريخ دمشق في عهد التنظيمات: كتّاش محمد أبو السعود الحسيني، «تحقيق كمال سليمان الصليبي بمساعدة عبد الله أبو حبيب، الأبحاث (الجامعة الأميركية في بيروت)، السنة ٢١، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٦٨)، ص ١٣٦ - ١٣٨؛ رجا البربر، «مصادر حادثة دمشق، ١٨٦٠»، (رسالة كفاءة في التاريخ، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، ١٩٧٨)، ص ٥٤ - ٦٩، وألبرت جوراني، «الاصلاح العثماني والمشرق العربي»، الموقع، السنة ١، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٢)، ص ٦٤ - ٦٥.

ولم تكن أحداث جبل لبنان واضطرابات المدن السورية على امتداد سنوات ١٨٤٠ - ١٨٦٠، معزولة عن سياقات هذه العوامل في تدخلها الأوروبي والعثماني والمحلي، فهي إذ عكست أزمة «سياسات الأعيان»^(٢١)، والأصناف في مواجهتها للغزو السلعي الأوروبي على مستوى الداخل المحلي، عكست أيضاً وبقدر أكبر أهداف الدول الأوروبية الكبرى في تعميق تدخلها في الداخل العثماني، واكتساب مواقع اقتصادية واستراتيجية وسياسية ومعنوية فيه^(٢٢)، كما عكست أهداف الاصلاحيين العثمانيين الموجودين في مواقع السلطة المركزية في إنقاذ السلطنة، وتحولها إلى «دولة تنظيمات» من خلال «استباق» التدخل الأوروبي وانتزاع مبررات قيامه، من خلال الإسراع باتخاذ عدد كبير من التدابير التنظيمية التي طالت شتى مجالات الاجتماع والسياسة والاقتصاد. ولعلّ تدابير فؤاد باشا عام ١٨٦٠، وعلى أثر أحداث دمشق وجبل لبنان التي استهدفت في جملة ما استهدفته تقليم أطراف المقاطعيين في الجبل، واضعاف أعيان دمشق بحجة إشراك بعضهم أو مساهمته في التهيئة للمذابح أو سكوته عنها أو عجزه عن منعها^(٢٣)، كانت (التدابير) استباقاً لتدابير الحملة الفرنسية التي نزلت شواطئ بيروت، ودخلت عمق الجبل تحت شعار «حماية كاثوليك سوريا»^(٢٤).

وهذا التجاذب بين التدخل الأوروبي ومشاريعه المتضاربة بشأن تنظيم سوريا وجبل لبنان^(٢٥)، وبين موقف فؤاد باشا ممثل التيار الإصلاحي والتنظيمي للدولة آنذاك، انعكس بدوره على أعمال اللجنة الدولية التي عقدت اجتماعاتها الأولى في بيروت ثم استكملتها في استامبول. وإذا كانت هذه الأخيرة قد وصلت عبر توازناتها الدولية إلى تسوية أقرتها في صيغة النظام الأساسي الذي قامت على قاعدته متصرفية جبل لبنان، والذي يلحظ نوعاً من «الاستقلال الذاتي» المضمون من قبل الدول الخمس الكبرى آنذاك^(٢٦)، فإن قانون تنظيم الولايات الذي

Kemal H. Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East, v. 7 (Leiden: E.J. Brill, 1973), pp. 35 - 38.

(٢٢) تبرز هذه الأهداف واضحة في الوثائق التي اعتمدها د. عادل اسماعيل في دراسته:

Adel Ismail: *Histoire du liban du XVII^e siècle à nos jours* (Paris: Maisonneuve, 1955 - 1958), vol. 4: *Redressement et déclin du féodalisme libanais (1840 - 1861)*, et *Documents diplomatiques et consulaires*, vols. 8, 9 et 10.

(٢٣) انظر وصفاً لتدابير فؤاد باشا حيال أعيان دمشق والتي رابحت بين الاعداد والسجن والنفي، في: عبد الرزاق بن الحسن بن ابراهيم البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ١٢٥٣ - ١٣٣٥ هـ، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده محمد بهجة البيطار، ٣ ج (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٦١)، ج ١، ص ٢٦٧ - ٢٧٩.

(٢٤) انظر بشأن خلفيات هذا الشعار الذي عبأ الرأي العام الفرنسي لتبرير الحملة الفرنسية، وبشأن الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية الأخرى:

Marcel Emerit, «La Crise syrienne et l'expansion économique française en 1860», *Revue historique*, vol. 207 (1952), pp. 211 - 232.

(٢٥) انظر حول مشاريع الدول الأوروبية المشاركة في اللجنة الدولية، محاضر اجتماعات هذه اللجنة في: Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires*, vol. 10, pp. 285, 456 et vol. 11, p. 17.

(٢٦) انظر نص النظام الأساسي ولا سيما البروتوكول الملحق به، في: المصدر نفسه، ج ١١، ص ١٠٩.

صدر عام ١٨٦٤، والذي اشترك بوضعه فؤاد باشا ومدحت باشا، جاء ليحتوي هذه الصيغة الجزئية في صيغة تنظيمية أوسع للولايات والألوية (السنجاق) والأقضية. وتقوم هذه الصيغة على هيكلية إدارية واحدة، سواء على مستوى المجالس الإدارية أو القضاء أو الضبطية أو مكاتب الإدارة المختلفة. فاعتبرت متصرفية جبل لبنان «سنجاقاً» من سناجق الدولة العثمانية، إلا أنه سنجاق خاص، أو «ممتاز»، فالتصرف فيه لا يتبع لوالي الولاية شأن بقية حكام السناجق، بل يتبع للباب العالي في استامبول مباشرة كالوالي نفسه^(٢٧). وتجسد هذا «الامتياز» أيضاً في بنود أخرى كموافقة الدول الكبرى على تعيين المتصرف، واستقلالية الموازنة التي تصرف على الإدارة والائتمان، وحصر المهمات الأمنية في الضبطية المحلية^(٢٨). وسيكون لهذه المفارقة بين الجهد التنظيمي العثماني للاحتواء والمركزية، وبين خصوصية الوضع الذاتي الذي ينزع إلى مزيد من الاستقلالية والمدعومة دولياً ولا سيما فرنسياً^(٢٩) آثار بعيدة المدى في إرساء نمط من العمل السياسي الداخلي إلى الخارج، ونموذج من العمل الإداري الذي سيعمّ تدريجياً في الأوساط المدنية في عواصم الولايات والألوية فكرة جديدة عن الدولة، وأشكال ممارسة السلطة فيها عبر المواقع الإدارية «الجديدة»^(٣٠).

لقد شكّلت المرحلة الفاصلة بين إعلان خط كلخانة (عام ١٨٣٩)، وبين إعلان قانون الولايات (عام ١٨٦٤) مرحلة تأزم مجتمع كان مطالباً بـ «التكيف» مع واقعات جديدة:

– واقعات الضغط الأوروبي المتزايد، والتي تمثّلت بشكل أساسي باستنفار الدول الكبرى حيال مشروع محمد علي باشا في سوريا (١٨٣٩ – ١٨٤٠)، ثم بالانزاع الفرنسي عام ١٨٦٠، وإغراق السوق بالسلع الأوروبية وقيام مشاريع الاستثمار المختلفة^(٣١).

(٢٧) المصدر نفسه، ج ١١، «البروتوكول الملحق بالنظام»، ص ١٠٩.
(٢٨) المادتان (١٥) و(١٦) من نظام ١٨٦١، في: المصدر نفسه، ج ١١، ص ١٠٤ – ١٠٥.
(٢٩) من مواقف هذه النزعة «الاستقلالية» امتناع أعضاء مجلس الإدارة، لاسيما المسيحيين منهم، عن اشتراك مندوبي متصرفية الجبل في مجلس المبعوثان عام ١٨٧٦، بحجة «امتيازات الجبل» إلا إذا «واقفت فرنسا» على ذلك. يقول القنصل الفرنسي (Tricou) في رسالة موجهة إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٦:

«Les Membres chrétiens, qui forment la majorité du conseil, m'ont déclaré qu'ils ne céderaient que sur un désir formel du gouvernement français, mais sans vives appréhensions et sans profonde répugnance», dans: Ismail, Ibid., vol. 13, p. 393, M. Tricou, consul général de France à Beyrouth au Due Decazes, ministre des affaires étrangères, Beyrouth, le 20 décembre 1876.

(٣٠) حصرتنا بحثنا في كتاب الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان، في تأثير تشكل الإدارة الجديدة على العمل السياسي في جبل لبنان، وقد كان للوضعية الخاصة في الجبل تأثير فيما بعد على بعض اتجاهات العمل السياسي وبرامجه في المناطق المجاورة في بلاد الشام كما سنرى. انظر: وجيه كوثرائي، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ – ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الائتمان العربي، ١٩٧٦)، ص ١٦٧ – ١٧٩.

(٣١) انظر حول هذه المشاريع ووظائفها على الاقتصاد والمجتمع السوريين:

- واقعات الضغط العثماني المتمثلة بسلسلة من التدابير الهادفة إلى مركزية السلطة العثمانية، عبر إضعاف وسائط السلطة الأهلية المحلية فيها، وتحويل هذه الوسائط إلى وظائف إدارية متخصصة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقرار المركزي الصادر عن استامبول. وكان ذلك يعني على الصعيد العملي، توسيع شبكة «الهيئة الحاكمة» في الولايات من حيث العدد والاختصاص والمهام، وإلزام «السلوك الإداري» بلوائح تنظيمية، والاستغناء عن المواقع والأدوار المحلية والأهلية التي كان يقوم بها المقاطعيون والأعيان والعلماء ومشايخ الحرف والنقباء. إن مرحلة الانتقال التي نشير إليها حملت اضطراباً اجتماعياً وسياسياً حاداً، ولكنها حملت أيضاً حركة التفاف واحتواء للتنظيمات العثمانية من قبل القوى المحلية القائمة.

وستتناول بالمعالجة اتجاهات وأشكال هذا الالتفاف، وصيغ التقاطع بين هياكل السلطة التي أدخلتها التنظيمات، وبين أنماطها المستمرة في بنية المجتمع الأهلي، بدءاً من الإدارة الجديدة والنظام القديم ومسألة الأرض، وصولاً إلى الوضع المأزقي للتنظيمات مروراً بإشكالية تعددية السلطات سواء في المدن أم في الأرياف.

ثانياً: الإدارة الجديدة والنظام القديم

ما يلفت النظر في نظام الولايات الصادر في عام ١٨٦٤، ليس هيكلية الوحدات الإدارية - الجغرافية بحد ذاتها، فهي هيكلية قديمة تعود إلى ما قبل المرحلة العثمانية^(٣٢). فالوحدة الكبرى التي هي الولاية انقسمت إلى وحدات أصغر هي السناجق، والسناجق إلى أقضية والقضاء إلى نواح، والناحية هي مجموعة من القرى^(٣٣). هذا التقسيم الذي استمر واعتمد في نظام الولايات الجديد. من حيث التقسيم الإداري - الجغرافي، أنشئ مع التنظيمات على قواعد إدارية جديدة، وهو الأمر الذي يستوجب التوقف عنده والانتباه له. ذلك أن «الهيئة الحاكمة» لم تكن في «الولاية القديمة» تتعدى عدد الأصابع. أما في «الولاية الجديدة» فثمة مشروع يقضي بتحويل هذه الهيئة إلى مؤسسات وأجهزة إدارية وقضائية ومالية وإلى أقلام ومكاتب موظفين، لمتابعة شتى شؤون الحياة في الولاية من زراعة وصناعة وتجارة وتعليم وطرق وعمران وشؤون خارجية وبلدية. «فالإدارة العمومية المركزية» في الولاية، استعادت صيغة الوالي والدفتر والوظائف الأخرى، لتعطيها امتداداً وظيفياً مباشراً في المجتمع مستغنية عن وسطاء السلطة الأهلية من نقباء وقضاة ومشايخ حرف وملتزمي ضرائب، وقبل التطرق إلى هذا الامتداد نعرض أولاً بعض بنود نظام الولايات:

Dominique Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919: Les Bases d'une intervention,» *Revue historique*, vol. 224 (1960), pp. 41 - 71.

(٣٢) أحمد العرسي الصفصافي، «الدولة العثمانية والولايات العربية»، بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، المجلة التاريخية المغربية، السنة ١٠، العددان ٢٩ - ٣٠ (تموز/ يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٣٠.
(٣٣) الدستور، ج ١، ص ٣٨٢.

- «الوالي هو مأمور بتنفيذ جميع أوامر الدولة، كذلك هو مأمور بإجراء ما هو داخل في حدود المأذونية المعينة له من أحكام ولايته الداخلية»^(٣٤).

- «والدفتردار هو «مأمور مالية الولاية يكون مرجعاً إلى كل مصالح الولاية العالية، ومع أنه يوجد بمعينة الوالي يكون مسؤولاً في الأمور الحسابية رأساً لدى نظارة المالية»^(٣٥).

- «ومأمور الولاية الحسابية تحال إلى قلم محاسبة يكون تحت إدارة الدفتردار، وتجرى حركاتها في الأصول المعينة من طرف نظارة المالية الجلية»^(٣٦).

- «ومأمور تحريرات الولاية عموماً تحال إلى مأمور منصوب من طرف الدولة بعنوان مكتوبي الولاية يوجد بمعينه قلم تحريرات...»^(٣٧).

- «ينصب مأمور من طرف الدولة بانتخاب نظارة الخارجية... لينظر في جريان الأحكام العهدية والأمور الخارجية، ويكون واسطة للمخابرات فيما بين الحكومة ومأموري الأجانب»^(٣٨).

- «ويكون في الولاية مأمور للأمور النافعة ينصب من طرف الدولة العلية ويتعين بانتخاب نظارة الأمور النافعة الجلية، ويكون مأموراً بأن يكشف مع مهندسين يوجدون بمعينه على الطرق والمعابر المتعلقة بالأبنية والمذاكرة بها وأجرائها»^(٣٩).

- «ويوجد مأمور للنظر في أمر الزراعة وتسهيل إدارة التجارة وتقدير محصولات الولاية وضبط إخراجاتها وإدخالاتها، وينصب ويتعين من طرف الدولة بانتخاب نظارة التجارة والزراعة الجلية أيضاً»^(٤٠).

- «ويكون بمعينة الوالي مجلس إدارة واحد، ويكون مركباً من مفتش الأحكام الشرعية والدفتردار والمكتوبي ومدير الخارجية وأشخاص منتخبة من الأهالي اثنان منهم مسلمون واثنان غير مسلمين»^(٤١).

- «ومجلس الإدارة يكون مأموراً بالمذكرات العالدة لاجراءات مواد تختص بالأمور الملكية والعالية والخارجية والنافعة والزراعة، ولا يتدخل في الأمور الحقوقية...»^(٤٢).

- «ومأمور ضابطة الولاية تكون تحت إمرة والي الولاية... ويكون ضابط كبير بعنوان الأي بك بدرجة ميرالاي للقوة الضابطة عموماً، يكون تحت أمر الوالي ومأموراً بإجراءات نظامات عساكر الضابطة»^(٤٣).

هذه الهيكلية المنصوص عليها على مستوى الولاية تجد صورة لها أيضاً على مستوى السنجق، ولكن في حدود صلاحيات أضيق ومشدودة إلى مركز الولاية، بالقدر نفسه الذي ترتبط فيه مهمات وظائف أجهزة الولاية بمركز السلطنة في استامبول وعبر «نظاراتها» المختلفة^(٤٤).

-
- (٣٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٢، المادة (٦) من نظام الولايات.
- (٣٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (٧).
- (٣٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (٨).
- (٣٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (٩).
- (٣٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (١٠).
- (٣٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (١١).
- (٤٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (١٢).
- (٤١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (١٣).
- (٤٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣-٣٨٤، المادة (١٤).
- (٤٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٤، المادة (١٥).
- (٤٤) انظر مواد تنظيم السناجق والأقضية في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٩-٣٩٤.

وأشد ما يلفت الانتباه في نظام الولايات المواد المتعلقة بتنظيم «الأمر الحقوقي»^(٤٥)، فهذه الأمور التي شملت في نظام «الولاية القديمة» شتى أمور الاجتماع البشري، وتركزت أحكام البت فيها لدى القاضي الذي هو الحاكم الشرعي، أي السلطة العليا من حيث المبدأ^(٤٦)، توزعت مع تنظيم «الولاية الجديدة» على مؤسسات قضائية متخصصة، تمتاز فيها القضايا التي تعود إلى المحاكم النظامية عن تلك التي تعود إلى المحاكم الشرعية والملية، وعن تلك التي تعود إلى المحاكم التجارية (مجلس التجارة)^(٤٧).

تنص المادة الثامنة عشرة: «يكون في الولايات ديوان تميز، ووظيفة مأموريته الدعاوى الحقوقي المتعلقة بالأموال والأموال والدعاوى المنبئة عن الجنائية».

وتنص المادة التاسعة عشرة: «ديوان التميز يكون تحت رئاسة مفتش الحكام، ويتركب من ستة أعضاء ثلاثة مسلمين وثلاثة غير مسلمين».

وتنص المادة العشرون: «ديوان التميز مأمور برؤية الدعاوى التي تفصل وتحسم قانوناً والتدقيق عليها عدا عن الدعاوى المخصوصة العائدة لأهل الإسلام اللازمة رؤيتها في المحاكم الشرعية والمائدة كذلك للأهالي غير المسلمة التي ترى في إدارتهم الروحانية وعن الخصوصيات المتعلقة في الأمور التجارية صرفاً التي ترى في مجالس التجارة»^(٤٨).

وأضح من خلال هذه المواد الانتقاص الحاصل من صلاحيات القاضي، فصحيح أن هذا الأخير يعين من قبل السلطان مفتشاً للمحاكم الشرعية^(٤٩)، ويعتبر حكماً عضواً في مجلس إدارة الولاية، غير أن الموقع الذي حازه القاضي في النظام الشرعي والعرفي القديم يقلص هنا إلى «وظيفة إدارية» (مفتش)، ولا يبقى من صلاحيته «الشرعية» الواسعة سوى حق النظر في الأحوال الشخصية للمسلمين. وهذا الانتقاص سيصيب بالدرجة جسم العلماء الذي سيشهد في مرحلة تطبيق التنظيمات انحساراً ملحوظاً عن الحياة السياسية في المجتمع^(٥٠)، وعن مواقع السلطة التي ارتبطت بدورها بموقع القاضي^(٥١)، والمراكز الدينية. كما أن مجالس التجارة ومحاكمها المعنية بإجراء الأحكام المتعلقة بالشؤون التجارية، ستشكل منافساً مؤسسياً قوياً لتنظيمات الأصناف، حيث كان يجري في إطارها أو في إطار العلاقة بين شيخ الحرفة والقاضي أمور البت في الخلافات القائمة بين أهل السوق من حرفيين وتجار^(٥٢).

(٤٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٤٦) انظر حول موقع القاضي ووظيفته قبل مرحلة التنظيمات، الفصل الثاني من البحث.

(٤٧) وقد صدرت قوانين خاصة بكل مجال من هذه المجالات. انظر أبواب الدستور: «قانون الأراضي»، ج ١، ص ١٤؛ «قانون التجارة البحرية»، ج ١، ص ١٩٢؛ «قانون التجارة البرية»، ج ١، ص ٢٦٦؛ «قانون الجزء»، ج ١، ص ٣٢٣، وقوانين أخرى تتعلق بكل مجال في مجالات العمل الإداري، ج ٢.

(٤٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٤٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٤، المادة (١٦).

(٥٠) خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠-١٩٠٨»، ص ٤٥٧-٤٦٥.

(٥١) سبق وبسبنا هذا الموضوع في الفصل الأول من هذا الكتاب، ص ٤٣-٤٦.

(٥٢) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب، ص ٤٧-٥٢.

لقد أدى اتساع العلاقات التجارية مع الغرب إلى خلق مشكلات ووضعيات اقتصادية معقدة، لم تألفها أعراف وتقاليد الحرفيين والتجار المحليين في المدن، الذين اعتادوا على فض خلافاتهم في إطار التنظيم الاجتماعي للكار، أو لدى القاضي مباشرة في المحاكم الشرعية^(٥٣)، بينما كانت هذه الوضعيات المستجدة التي انخرط فيها التجار والوكلاء تستدعي فتاوى فقهاء، ونصوصاً قانونية تدرج في معطيات التجارة العالمية وقوانينها الدولية، وتستجيب إلى ما آلت إليه أوضاع المدن التجارية الساحلية والداخلية في علاقتها بالتجارة العالمية^(٥٤). يعلّق شارح القانون التجاري العثماني «تيوفيل بيات» (الأفوكات) و مترجمه الشيخ اسكندر الدحاح، على إصدار القانون التجاري العثماني ونتائجه على أوضاع العمران والتجارة في المدن السورية خلال خمس عشرة سنة من تاريخ إصداره، بالعبارات التالية :

«... قد شعرنا بتقدم عصرنا في سبيل التمدن والتجّاح، لأن الإرادة الملوكتانية قد ضربت صفحاً عما مضى، وألغت تلك العادات والإصطلاحات القديمة، ومحت رسوم المحاكم الجارية إدارتها وأحكامها على أهواء وأغراض أعضائها، وأنها قد عرفت خير معرفة أن لمالكها المحروسة مقاماً رفيعاً بين أمم المسكونة، وأن رعاياها مقبلة إلى التمتع بما لا يحصى من مآثر التمدن... وحسبنا دليلاً في إثبات صحة هذه الحقيقة أن نوجه نظرنا إلى ما عبر منذ عشرين أو خمس عشرة سنة أو عشر سنوات، فنرى أن الفقر الشديد قد عقبه الغنى والسعة والحركة، وأن التجارة والصناعة قد بلغت من النجّاح والتقدم مقدراً لم يعرف له أثر فيما مضى، وأن مدناً كثيرة من الشطوط والداخلية التي لم يكن فيها في أوائل المدة المذكورة أكثر من اثني عشر أو ثلاثة عشر ألف نسمة من السكان، قد تكاثرت عدد أهلها حتى أناف الآن عن أربعين ألفاً»^(٥٥).

ومهما يكن من أمر هذا التوسّع التجاري الذي ساعد عليه قانون التجارة، كما يشير إلى ذلك شارحوه في بيروت، فإن سلسلة من التدابير التي قامت بها الدول الغربية لبناء الهيكلية التحتية لهذا التوسع (شق الطرق : طريق بيروت - دمشق على سبيل المثال، تأهيل المرافئ من الاسكندرون حتى حيفا مروراً ببيروت لاحقاً، بناء السكك الحديدية...)، هي التي كانت في أساس انتعاش بعض المدن الساحلية وبعض المدن الداخلية ذات الموقع الوسيط في حركة السلع، دمشق وحلب على سبيل المثال، ولا سيما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر

(٥٣) تشير الباحثة شيري فاتر، ان هذه الوثائق جمعت في مجلدات يحتوي كل منها على خليط من السجلات بما فيها سجلات البيع والإيجار والخصومات والقروض والدعاوى وبعض صكوك حصر الإرث. انظر: شيري فاتر، «وثائق البيع الميثبة في المحاكم الشرعية بدمشق»، ورقة قُدمت إلى : المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج ١، ص ١٠١.

(٥٤) Rodinson, *Islam et capitalisme*, pp. 158 - 159
(٥٥) تيوفيل بيات (الأفوكات)، شرح القانون التجاري العثماني، ترجمة الشيخ اسكندر الدحاح (مخطوط يعود لعام ١٨٧٦)، ص ٥٠٥ ويوجد في مكتبة المؤلف صورة عنه. ويصف حاجي بيرزاده مدينة بيروت عام ١٨٨٨، العام الذي حوّلت فيه إلى عاصمة لولاية، فيقول: «قلما يوجد في الامبراطورية العثمانية الآن مدينة بعمران بيروت وكبرها. وقد عمرت بيروت خلال عشرين سنة فقط. ذلك أنني كنت منذ عشرين سنة وما شاهدت اطلاقاً هذا العمران... وقد أنشأوا الآن أبنية ومكاتب ومستشفيات ومدارس عسكرية على الطراز الفرنسي... انظر: حاجي بيرزاده، سفرنامه، ترجمة طوني الحاج (بيروت: جامعة القديس يوسف، ١٩٨٣)، ص ٣٧. (الطروحة دكتوراه غير منشورة).

ومطلع القرن العشرين^(٥٦)

إن اتساع حركة التججير سيكون له هذه المرة أيضاً (وكما في حالة دوره في تكريس نظام الالتزام مع ازدياد الامتيازات الأجنبية) نتائج اجتماعية مهمة. فستنشأ علاقة مؤسسية بين المواقع الثلاثة: الأرض والإدارة والمال، علاقة نفعية متبادلة بين الإدارة كمصدر للسلطة وبين الأرض كمصدر للثروة، وسيكون احتواء التنظيمات ومفاعيلها في نظام مفكك للسلطة، أحد أخطر مظاهر نتائج العلاقة التي نسجت بين الإدارة من جهة، وفرصة وضع اليد على الأرض من جهة ثانية.

إن نظرة سوسيولوجية لمراكز الإدارة الجديدة التي أنشأتها التنظيمات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في المدن الرئيسية السورية الساحلية والداخلية، تتيح لنا معرفة من هم الذين تسلّموا المناصب الإدارية الجديدة في مرحلة التنظيمات.

إن البيوتات الدمشقية التي يذكرها الحصني على سبيل المثال، تعطينا فكرة عما آلت إليه الزعامة الدمشقية الإدارية بعد عام ١٨٦٠، وفي سياق مرحلة تأسيس الوظيفة في الإدارة العثمانية.

إن الأسماء التي تردّد في مجلس الإدارة والوظائف الإدارية في لواء دمشق هي آل العجلاني^(٥٧)، وقد حافظت على استمرارية سلطتها القديمة المبنية سابقاً على الرتبة العلمية (منصب النقابة) من خلال الوظيفة الإدارية الجديدة^(٥٨)، وعائلة العمري، وقد تسلّم أفراد منها عضوية المجلس البلدي وعضوية المجلس الإداري للواء الولاية^(٥٩)، وآل الجيلاني، التي برز

(٥٦) انظر توسيعاً لهذه المسألة في: وجيه كورثاني، بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ١٠١ - ١٥٠. انظر أيضاً: علي الحسني، تاريخ سوريا الاقتصادي: الاقتصاد روح الحرية والاستقلال (دمشق: مطبعة بدائع الفنون، ١٩٢٣)، ص ١٤٧ - ٢٥٠، و

Richard Lodois Thoumin, *Histoire de la Syrie* (Lille: Desclée, 1929), pp. 301 - 302.

(٥٧) يبرز من آل العجلاني بعد عام ١٨٦٠ مثلاً السيد محمد الذي تولى رئاسة البلدية في دمشق، وصار نائباً عنها في مجلس الأمة في دار الخلافة، وكان قبلها عضواً في مجلس إدارة الولاية. انظر: محمد أديب آل تقي الدين الحسني، منتخبات التواريخ لدمشق، تحقيق وتقديم كمال الصليبي (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٧٩)، ص ٨١٠، ومحمد جميل الشطي، تراجم اعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري، ١٣٠١ - ١٣٥٠ هـ (دمشق: دار اليفطة العربية، ١٩٤٨)، ص ٥٥.

(٥٨) الحسني، المصدر نفسه، ص ٨١٠.

(٥٩) ويذكر الحصني أن واحداً منهم واسمه فريد أفندي تسلّم منصب متصرف لواء حوران. ويضيف: وقد أدركنا أيضاً ابن عمه عبد اللطيف أفندي ابن السيد سعيد العمري، تقلّد وظائف كثيرة مثل ابن عمه المذكور، منها عضوية المجلس البلدي ثم محكمة البداية والاستئناف. كان عضواً بها ثم تقلّد عضوية مجلس إدارة الولاية الكبير. وكان رفيقنا فيه وقد رحل إلى الأستانة لأجل تولية الأوقاف في يافا. وقد ترك ذرية نجيبة وهم رفيق أفندي ونسب أفندي وشريف بك من أعضاء مجلس إدارة لواء دمشق وسعيد أفندي وجميعهم مثال الوجهة وروثوا المجد كابراً عن كابر... انظر: المصدر نفسه، ص ٨٢٣، والشطي، المصدر نفسه، ص ١٠٨.

منها سعيد أفندي الذي تقلد رئاسة بلدية دمشق، وعضوية مجلس إدارتها الكبير^(٦١)، وعائلة الكزبري، التي تسلم منها أفراد وظائف أمنية وعسكرية وبلدية^(٦٢)، وعائلة الأيوبي^(٦٣)، وعائلة العظم^(٦٤)، والعظمة^(٦٥)، وآل اليوسف^(٦٦)، وآل العابد^(٦٧) والقوتلي^(٦٨)، وبنو المزالق^(٦٩)، والمهاني^(٧٠)، والمورة لي^(٧١)، وبنو العسلي^(٧٢) وبنو الأدلي^(٧٣)، وبنو مردم بك^(٧٤)، وبوظو^(٧٥)، وشمدن^(٧٦). وفي المدن السورية الأخرى، برزت عائلات عديدة تقلدت

(٦٠) توفي عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م) وقد تقلد اخرون من هذه العائلة مناصب في العلية. الحصني، المصدر نفسه، ص ٨٢٦.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٨٣٠.

(٦٢) يذكر الحصني في ترجمته لهذه العائلة: «وقد أدركنا من مشاهير رجال هذا البيت محمد علي أفندي بن عطا الله أفندي بن سعيد أفندي، كان أحد أعيان دمشق، خطبته العليا واحترمه الحكام والأمراء. تقلد عضوية الاستئناف في المحاكم العلية ثم عضوية مجلس إدارة الولاية الكبير وأحسن إليه الدولة العثمانية برتبة البلاد الخمس مع الوسام المجيدي الثاني، مات سنة ١٣٢٣، وقد أعقب نجلة عطا الله بك من خيرة رجال الحكومة الملكية. تقلد وظائف عالية في زمن الأتراك ثم تولى وزارة الداخلية والعلية بدمشق بعد الاحتلال، وهو شريف أيضاً من جهة والدته من بني الحصني». المصدر نفسه، ٨٣٣، انظر أيضاً أسماء أخرى، ص ٨٣٤-٨٣٥.

(٦٣) تولى منهم في مرحلة التنظيمات: رئاسة البلدية، نظارة النفوس، عضوية مجلس الإدارة، مديرية الأشغال العامة... المصدر نفسه، ص ٨٤٧-٨٤٨، والشطي، تراجم أعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري، ١٣٠١ - ١٣٥٠ هـ، ص ٢٩.

(٦٤) الحصني، المصدر نفسه، ص ٨٤٩.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٨٥١، والشطي، المصدر نفسه، ص ٥٩-٦٠.

(٦٦) ويذكر الحصني في ترجمته لبعض أفراد هذه العائلة ومنهم مصطفى باشا: «وتقلد وظائف كبيرة أولها القائمات، ثم المتصرفية ثم ولاية الموصل، وهو من ذوي الأخلاق الحميدة. وأما الوزير أحمد عزت الشهير المجتهد لمجد هذه الأسرة، مات في مصر ونقل إلى دمشق سنة ١٣٤٣، إذ لو لم يكن له في زمن إقباله من الأعمال المبرورة تجاه الأمة سوى سعيه الحثيث لحد الخط الحديدي الحجازي، وإيصال السلك البرقي من الشام إلى الحرمين الشريفين، لكفاه ذلك فخراً وذخيراً بعد أن كان ذلك من المستحيلات. وقد ترك ثروة للريته تبلغ المليون من الذهب، وتبرع بخمسة آلاف ليرة لبناء مدرسة أهلية بدمشق، وقد أنجب ولدين نجيبين هما محمد علي بك الذي كان في زمن الدولة العثمانية سفيراً لها في أميركا أيام إقبال أبيه، ثم بعدها كان المدير العام لمالية الاتحاد السوري». المصدر نفسه، ص ٨٥٣-٨٥٤. انظر أيضاً: الشطي، المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٦٧) الحصني، المصدر نفسه، ص ٨٦١، والشطي، المصدر نفسه، ص ١٠٥-١٠٦.

(٦٨) الحصني، المصدر نفسه، ص ٨٦٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٨٦٤. ويذكر الحصني أحد زعمائهم (صالح أغا) الذي كان مثال الزراعة والشهامة ذو كلمة نافذة عند الحاكم والأمراء. تقلد عضوية المجلس الكبير.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٨٧٠.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٨٨٣.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٨٨٤. ويعلق الحصني على ترجمة أعيانهم: «وقد تفرع من رجال هذا البيت جماعة كثيرون من موظفي الأوقاف والعلية وغيرهما من دوائر الحكومة»، ص ٨٨٥.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٨٩١.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٨٩٧.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٨٩٩، والشطي، تراجم أعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري،

١٣٠١ - ١٣٥٠ هـ، ص ٨٨-٨٩.

الوظائف الجديدة العثمانية كالكيلائي والبارودي والشيشكلي والخوراني^(٧٦) والأتاسي والزهراوي في حمص^(٧٧)، وآل الرفاعي وهنانو والكوراني والكيالي في حلب^(٧٨).

هذه الأسماء التي نجدها تتردد مع غيرها في مناصب الإدارة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين^(٧٩)، نجدها أيضاً في مواقع الأسر المالكة للثروات العقارية في سوريا، لدرجة أنه يمكن أن نلاحظ خط علاقة متبادلة بين السلطة الإدارية الجديدة في هيكلية التنظيمات، وبين تملك الأراضي على قاعدة قانون الأراضي الذي أعلن عام ١٨٥٨، واستصدرت نظاماته وقامت أجهزته لاحقاً وفق نظام الطابو عام ١٨٧٣^(٨٠).

إن المسألة المركزية التي يدور عليها نظام الأراضي المستحدث، هي في حصر مسؤولية الأرض في يد المتصرفين بها كأفراد لا كعائلات أو جماعات قبلية أو قروية، وبالتالي، حصر وتحديد مسؤولية الجباية الضرائبية بصورة فردية. وقد ساد الاعتقاد في استامبول، بأن مثل هذا الإصلاح الزراعي من شأنه أن يوسع قاعدة المشاركة الفلاحية الفردية في التصرف بالأرض الأميرية واستثمارها، وثبتت هذا التصرف بموجب «سندات طابو» لقد نصّت المادة الثامنة من قانون الأراضي عام ١٨٥٨، على أن «كامل أراضي القرية أو القصة لا يمكن أن تحال وتتفوض إلى هيئة مجموع أماليها قلماً واحداً، ولا إلى شخص واحد أو اثنين وثلاثة يتخبون منهم، بل تحال الأراضي لكل شخص من الأهالي على حدة، وتعطي سندات الطابو لأيديهم يبين كيفية تصرفهم»^(٨١).

أما بشأن «فراغ الأرض» أي تسجيلها في سجلات الطابو على اسم شخص معين، فإن المادة الثالثة من نظام الطابو تنص على أنه: «إذا أراد أحد أن يتفرغ عن أراضيه لآخر، فينبغي أن يأخذ علماً وخبراً مختوماً بإختام إمام ومختاري حارته أو قريته، مبيّناً أن المتفرغ متصرف حقيقة بتلك الأراضي مع صحة مقدار المبلغ الذي تفرغ به، وبين القضاء والقرية الداخلة بها وحدودها وتخومها ومقدار دونماتها، ثم يحضر المتفرغ مع المفرغ له أو وكلاهما الشرعيون إلى مجلس المدينة، وعند ذلك يؤخذ منهما العلم والخبر الذي أحضره ويحفظ، ويعد أن يؤخذ ويستوفي خرج الفراغ تؤخذ تقاريرهما بحضور مدير البلدة إذا كانا في رأس القضاء، أما إذا كانا في رأس اللواء أو مركز الولاية فيحضر مأموري المال الموجودين هناك، وبعد ذلك تجري معاملة قيده، ثم إذا كان ذلك في رأس القضاء يرسل بمضبطة مع الخرج المذكور إلى رأس اللواء الملحق به... وإذا كان المتفرغ ليس له سند قديم يلزم أن تبين كيفية تصرفه في المضابط التي تنظم على المنوال السابق»^(٨٢).

وكان هذا التنظيم القانوني الذي يعطي الإدارة صلاحية الجانب الاجرائي في عملية تسجيل الأرض للمتصرف بها، كان قد جاء في سياق الاستمرار بصيغة الالتزام والمالكات

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٩٢٤-٩٢٥.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٩٢٦-٩٢٧.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٩٢١-٩٢٢.

(٧٩) انظر: «سلسلة ولاية سورية»، حيث نجد فصلاً عن أسماء السلاطين والولاة وأسماء الموظفين في

المعارف والناتعة والتجارة والزراعة وتحرير الأملاك والأوقاف والبلدية والبريد.

(٨٠) للدستور، ج ١، وقانون الأراضي، ١٨٥٨، ص ١٤-٤٤، ونظام الطابو، ١٨٧٣، ص ٤٤-٦٤.

(٨١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦-١٧.

(٨٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٤.

للأراضي الأميرية، وهذا السياق يتسم بالتغلب الذي كانت قد نهبت إليه المادة الحادية والعشرون والثانية والعشرون من قانون الأراضي، وذلك عندما أشارنا إلى إمكانية استرداد «الأراضي المضبوطة والمزروعة فضولاً وتغلباً»^(٨٣).

لكن التنبّه إلى هذا الأمر على مستوى النص شيء، ومسار التطبيق الذي سارت فيه هذه النصوص شيء آخر. ولعل مفتاح فهم هذه المفارقة بين النظرية والتطبيق بين نيات المشرعين العثمانيين في استامبول، وبين الممارسة العملية على الأرض، نجده في متابعة أشكال التحول في نظام السلطة من موقع ملتزمي الضرائب ومسؤولية جبايتها، إلى موقع الموظفين الإداريين المنوط بهم تطبيق أنظمة السلطة ومن بينها تسجيل الأرض وحصر الاستثمارات الزراعية الفردية فيها.

إن سلوكاً سياسياً واحداً يقوم على الاستتاع والحماية والخدمات التي تجري في إطار الحي والعائلة وسيطرة المدينة على القرية، استمر في الحياة المدنية في سوريا. وهذا السلوك نفسه الذي ساد في مرحلة ما قبل التنظيمات اخترق الإدارة الجديدة في مرحلة ما بعد التنظيمات، ومرحلة ما بعد صدور قانون الولايات (عام ١٨٦٤). بل أكثر من ذلك، إن منصب الإدارة أصبح الموقع الأساسي الذي يؤمّن الوجاهة السياسية من جهة، ولكن أيضاً وبشكل متوازٍ يحقق تثبيت التملك وتوسيعه، وتحصيل المنافع وممارسة سياسة الاستتاع والحماية تجاه سكان الحي وفلاحي القرية^(٨٤). لذلك كانت العائلات الكبرى في المدن الرئيسية (في مراكز الولايات والألوية)، تحرص حرصاً شديداً على انتشار أبنائها في مختلف المجالس والإدارات الحكومية، وحتى على إيجاد حقوق وراثية غير رسمية في بعض المناصب، ولو اقتضى الأمر استخدام الرشوة والمال^(٨٥).

ويمكن أن نلاحظ أن تسجيل الأراضي كممتلكات خاصة واستثمارات فردية، كان يمر عبر عملية إدارية تحكمّت في سيرها العائلات القوية ابتداء من شهادة «المختار» في القرية، وإلى مرحلة «فراغها» لدى مأموري الطابو. ولقد استطاع المتنفذون وأهل الوجاهة أن يتحكموا في هذه العملية الإدارية من خلال جملة أوضاع تاريخية منها: تخوّف الفلاحين من أن يكون مسح الأراضي مدعاة لمزيد من الضرائب، وقوعهم في الديون المستمرة والمترامية للملتزمين، حاجتهم الدائمة للحماية من هجمات البدو التي كانت تؤمنها بعض العائلات العسكرية (الأغاوات)، حاجتهم لوساطة الإتصال بالإدارة القائمة في المدينة^(٨٦)، وأن تقديرات لتوزع

(٨٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨.

(٨٤) انظر وصفاً غنياً لملاحة اعيان المدن بالأدارة في: محمد رفيق التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت (بيروت: مطبعة الأقبال، ١٩١٦)، ج ١، القسم الجنوبي، ص ٩٩-١٠٠ و ١٠٩-١١٠. (٨٥) خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠-١٩٠٨»، ص ٤٧٦-٤٧٧، ويوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ٩٠-٩١. (٨٦) Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient* (Paris: Gallimard, 1946), p. ٨٦. = 95, et A. Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Mémoires de L'Institut français de Damas*

الملكية في سنوات ما قبل الحرب الأولى تشير إلى حصول تركز واضح في عملية تسجيل الأراضي في سوريا. هذه التقديرات تشير إلى التوزيع التالي: ملكية كبيرة ٦٠ بالمائة، ملكية متوسطة ١٥ بالمائة، ملكية صغيرة ٢٥ بالمائة^(٨٧).

ويشير محمد كرد علي أيضاً إلى واقع هذا التوزيع في التصرف بالأرض في سنوات ما قبل الحرب الأولى فيقول: «ويتصرف الشاميون اليوم بالأرض على نسبة غير عادلة، ومعنى هذا أن أرباب الوجاعة والثروة على قلتهن يتصرفون بمساحات واسعة جداً في كثير من المناطق، بينما الفلاح يعمل في الأرض دون أن يكون له في تملكها نصيب، ففي أطراف حمص مثلاً ١٢٤ قرية منها ثمانون في المائة لأرباب الوجاعة من عيال لا تتجاوز عدد الأصابع، والباقي وهو عشرون في المائة يتصرف به الفلاحون ورجال الطبقة المتوسطة من الشعب، وفي أرجاء حمص ١٧٦ قرية منها ثمانون في المائة للموجهاء دون غيرهم، وعشرون في المائة مشاع بين هؤلاء الوجهاء والفلاحين، إلا بضع قرى لم تمتد إليها أيدي المتغلبين فلبث للفلاحين وحدهم»^(٨٨)، كما أن الملاحظة نفسها ترد في الحديث عن وجهاء دمشق، فما من بيت من بيوت دمشق الكبيرة إلا ويملك مساحات واسعة في الغوطة^(٨٩)، ويشير «A - Latron» إلى هذه الظاهرة نفسها، ويتحدث عن توسع «ملكيات» الأعيان على حساب تصرف الفلاحين بالأرض في السهول المحيطة بالمدن، في بيروت ودمشق وحمص، ويذكر أمثلة من عائلات حمص هي الكيلاني والبرازي والبارودي^(٩٠).

إن هذا الترابط بين الأرض والإدارة والسلطة كان له تأثير حاسم في أشكال العمل السياسي، الذي انخرطت به العائلات المدنية القوية في بلاد الشام. إذ يصبح الموقع الإداري، ومهما كانت تراتبيته في سلم الإدارة، مصدر نفع لزيادة ثروة أو تأكيد سلطة، وبالتالي، محور صراع سياسي بين العائلات المتنافسة، ويقدم صاحباً كتاب ولاية بيروت في مطلع القرن العشرين، ملاحظات وصفية دقيقة لـ «الممارسة السياسية» التي ميّزت سلوك العائلات المدنية المتنفذة (الأعيان) تجاه الإدارة الجديدة، وانطلاقاً من وصف عيني لسلوك ما يسميه الكاتبان «الخواص» في نابلس، يعممان رأيهما في شأن الإدارة في بقية مدن سوريا. إذ يلاحظان في مطلع القرن العشرين: «إن أفراد هذه الزمرة متمسكون بأعداب وظائف صغيرة في الحكومة لا تزيد رواتبها على بضع مئات من الفروش، مع أن ثروة أحدهم تزيد على ألوف الليرات، فيندسون في أفلام الحكومة ويلازمونها من الصباح إلى المساء. والسبب في ذلك أن منافع كثيرة تتحقق من خلال هذا الموقع فالرجل منهم [كما يقولان] ينجز أولاً أشغاله الشخصية التي تقع له بأسهل طريقة وأحسن وجه، ثم إنه يكون محلاً لمراجعة أصحاب الحاجات أكثر من مراجعتهم للعامورين الأغراب بسبب أنه وجه معروف في البلدة، وتراه يقبل الهدايا من جهة، ولا يتحاشى من جهة أخرى عن استعمال كافة ما يمكن اجراؤه من الوسائل بواسطة نفوذ وظفته لسلب جميع

(Beyrouth: [L'Institut], 1936), p. 130.

Louis Cardon, *Le Régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban*, Préface de m. (٨٧)
Edmond Philippart (Paris: Librairie du Recueil Sirey, 1932), p. 105.

(٨٨) محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ - ١٩٧٢)، ج ٤، ص

١٩٤ - ١٩٥.

(٨٩) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٩٥.

Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Mémoires de l'Institut français de Damas*, p. (٩٠)
213.

ما بيد القروي وما يملكه. وهم من جهة ثالثة يحلون مشاكل انصاتهم الأقرب فالأقرب بصورة مستعجلة وعلى أحسن طريقة»^(٩١).

وأما بالنسبة إلى المأمور الغربي^(٩٢)، أي الموظف القادم من مدينة أخرى أو ولاية أخرى، فإن العائلات الكبرى في المدينة تتنافس في استمائه حتى تستطيع أن تشكل حجاباً بينه وبين «العامّة»، وبالتالي، مرجعاً وسيطاً للفلاحين. ويصف صاحباً ولاية بيروت هذا الواقع الذي آلت إليه الإدارة الجديدة في مطلع القرن العشرين: «ولا يحق للفلاحين ولطبقة العوام مراجعة الحكومة أو المداخله مع مأموري الحكومة مباشرة، فهم مجبورون على الرجوع إلى الأغا أو الأفندي الذي يتسبون إليه، فإن ذلك الأغا أو الأفندي أو البك هو وكيل الفلاح وحاميهِ واسطته والقوة الاجرائية أيضاً»^(٩٣).

وهذه المرجعية في الخدمات كانت تنجسد في تحالفات عائلية محصورة في عدد من العائلات التي يطلق عليها مؤلفاً ولاية بيروت «شركات انحصارية»، إذ يشير إلى أن «الخواص» قد شكّلوا «شركات انحصارية مؤلفة من عدة أسر للاستفادة والربح بهذه الطريقة» ويضيفان: «ويغلب أن يرأس هذه الشركة الانحصارية المأمور الوطني الأكثر نفوذاً، فتعمل هذه الشركة لسر كافة معاتل هذا المأمور وإخفاء نقائصه وإظهاره والنهوض به في نظر الأهليين، وتعمل الأسر التي تبقى خارجة عن هذه الشركات إلى الدخول فيها وتسعى وراء ذلك، فإن لم تنجح في مسعاها، تندفع حينئذ بما عندها من سلاح العقل والمنطق والحق وجميع ما يمكن الاستعانة به من المقدسات، وتأخذ بالصراخ والشكيات من ارتكاب هذا المأمور، وتنشر قبائحها وتشهرها، ولقد كانت هذه المشاهدات على النفوذ تؤدي أحياناً إلى مصاصات دموية»^(٩٤).

إن هذا الوصف لما يمكن أن نسميه «عملاً سياسياً» في المدينة السورية^(٩٥) التي خضعت لتنظيمات الدولة العثمانية، يفسر إلى حد كبير أشكال التحول في السلطة من نظام أعيان يندرجون في سلطة الالتزام والموقع الديني (الرسمي)، إلى نظام «بيروقراطية» وجهاء يندرجون في سلطة الإدارة وما تدره هذه الأخيرة من منافع. صحيح أن هؤلاء الوجهاء اتسعت شرعيتهم الاجتماعية فشملت إلى جانب عائلات «العلماء» والأعيان القدامى عائلات جديدة، صعدت عن طريق سلطة الإدارة وتسجيل الأراضي. بيد أن هذا الاتساع الاجتماعي لم يكن يعني اتساعاً في المشاركة السياسية وتعديلاً لطبيعتها، بقدر ما كان يعني تجديداً للعلاقات السياسية القديمة، ولكن بصيغ متمحورة حول الإدارة التي يتحكم بها الوالي محلياً^(٩٦).

(٩١) التميمي وبهجت، ولاية بيروت، ج ١، ص ١٠٩-١١٠.

(٩٢) على حد تعبير صاحبي كتاب: ولاية بيروت.

(٩٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٠.

(٩٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٠-١١١.

(٩٥) أنظر وصفاً مماثلاً للسلوك السياسي لعائلات دمشق، في: خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزيعها

في دمشق، ١٨٦٠-١٩٠٨، ص ٤٧٧-٤٨٣.

(٩٦) يروي محمد كرد علي في مذكراته بعض القصص عن تهافت بعض أعيان دمشق على الوالي نقلاً عن شيخه الجزائري فيقول: «وشيخنا هذا كان مرة في زيارة والي سورية ناظم باشا، وقد ورد عليه الأعيان يحبرونه، فعنهم من كان يقبل يده، ومنهم من يلثم ذيله وركبته، وكلهم متماتون في حضرة، متهاكون على الغلوفي تمجيداً...». محمد كرد علي، المذكرات، ج ٣ (دمشق: مطبعة الترتي، ١٩٤٨-١٩٤٩)، ج ١، ص ٣٩٣-٣٩٤.

لقد حدث أن التف الأعيان على قانون الأرض من خلال النفوذ الإداري . وكان هذا الالتفاف يحتاج إلى استمرار النفوذ العائلي ، بما يحمله هذا الأخير من قوة تحالفات ومدى اتباع في الحي والقرية ، ولكنه كان يحتاج أيضاً إلى وحدة الملكية العائلية وعدم تجزئتها ، وهو أمر كان يتناقض مع قانون الأراضي الذي دعا إلى التسجيل الفردي للأرض . فكيف استطاع الذين قاموا بهذا الالتفاف على الإدارة والتمكّن من السيطرة عليها ، أن يتجنبوا الطابع الفردي للاستثمارات الزراعية التي يدعو إليها قانون الأرض؟ وعبارة أخرى كيف استطاعت عائلات «الأعيان» أن تتجنب تجزؤ «أراضيها» عبر سندات الطابو الفردية والميراث الفردي؟

إن الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، شهد في مدن سوريا الكبرى حركة تحويل لأراضي الميري المسجلة بأسماء زعماء العائلات إلى «وقف ذري» أو وقف أهلي ، وهي «حيلة فقهية» لجأ إليها المتغلبون للاستحواذ على وقف الأرض التي تعود رقبته للدولة من جهة ، ولتجنب تفتت «حق المتصرف» بالأرض ، إلى حقوق جزئية للوارثين من جهة أخرى ، وهذه الرغبة سمحت باللتفاف العائلة حول مصلحة مشتركة ، ولكنها فسحت المجال لسوء استخدام الوقف «الذري» على حساب «الوقف الخيري» ، مما دفع محمد كرد علي إلى أن يكتب في مطلع القرن العشرين عن «مصائب الأوقاف» فيقول : «إن غلو الواقفين بالتهافت على الوقف ، واتخاذ الظلمة المتجرين بالدين الوقف درية لصيانة أموالهم المفعوسة من المصادرة . . . وتساهل متفقه السوء بإبتداع حيل الأوقاف لانعام جيوبهم وإشباع بطونهم النهمه . . كل ذلك كان من أعظم البواعث على إضاعة الأوقاف الإسلامية في الشام»^(٩٧) .

هذا ، وإذا كان هذا «الالتفاف الفقهي» قد ضمن استمرارية النفوذ العائلي على قاعدة تجنب تفتت استثمارات الأراضي الأميرية ، فإن أسلوب الجباية الضرائبية وتخمين هذه الضرائب ، بقيا رغم التنظيمات مدعاة للتلاعب وممارسة أنماط من السلطة الجائرة التي تستحضر سلطة الالتزام هذه المرة على صعيد علاقة الإدارة بالفلاحين عبر تخمين ضريبة العشر^(٩٨) ، وعبر تلزيم جبايتها بصورة مباشرة لأفراد بالمزايدة بإشراف المجالس الإدارية^(٩٩) .

ويحدثنا يوسف الحكيم في مذكراته : سورية ، والمعهد العثماني عن نتائج هذه السياسة الإدارية في مطلع القرن العشرين ، فيورد خبر الحادثة التالية : «كان استيفاء عشر الحاصلات الزراعية في ذلك العهد قائماً على أساس وضع عشر كل قرية بالمزاودة العلنية في موعد الحصاد ، فإذا لم يتقدم راغب فيه بسبب الجذب وغيره ، التزمه أهل القرية بالبذل المخمن في السنة السابقة على وجه التكمّل والتضامن ، وذات يوم

(٩٧) كرد علي ، خطط الشام ، ج ٥ ، ص ١١١ .

(٩٨) عَنِ القانون العثماني نوعين من الضرائب على الأرض الأميرية : ضريبة ٤ في الألف من ثمن الأرض وضريبة ١٠ بالمائة من محاصيل الأرض غير الصافية . . . ويملك محمد كرد علي على ضريبة العشر : «والعشر من المصائب المزمّنة في هذا القطر ، لأنه يصعب جداً تخمين الغلات على وجه الضبط لأخذ هذا المقدار منها ، فقد حارت حكومات الشام في طريقة استيفاء العشر أو ثمنه ولا تزال حائرة لأنها إذا خُصّت الغلات تخميناً ، فقد يضلّ المحصّنون أو يعتمدون الخطأ أحياناً ، فيظلم الفلاح إذا جاء التخمين زائداً عن الحقيقة» . المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ١٩٣-١٩٤ .

(٩٩) للمستور ، ج ٢ ، ص ٣٦٠-٣٧٠ .

تقدم إليّ بعض القرويين بعريضة تتضمن إلى ذوبهم وعددهم ثلاثون ملفون في السجن منذ أيام لإكراههم على التزام عشر القرية ببدلها السابق، مع أن الموسم السابق كان خصباً، التزم عشرة أصحاب الثروة والتفوذ من ملاك القرى الاقطاعيين فجنوا من التزامهم أرباحاً طائلة، فلا يجوز في سنة الجذب والخصب أن يتحمل قراء الفلاحين الغرم بعد أن فاز الأغنياء وحدهم بالغنم». ويذكر الحكيم بأن التوقيف كان قد تمّ بأمر من المتصرف وبيعاً من محاسب اللواء، وذلك بحجة «الحرص على أموال الدولة»^(١٠٠).

غير أن ما كان يجري من سياسات مالية تجاه «قرى الفلاحين» على حد تعبير محمد كردعلي، لم يكن ليطبق على «قرى الوجهاء»، فهذه الأخيرة كانت بمنأى عن عمليات «المزاودة» بفعل رعاية مجالس الإدارة لها^(١٠١)، فلقد حلت سلطة الإدارة محل سلطة المتسلم أو الملتزم، ولم يتغير شيء يذكر بالنسبة إلى الوضع المالي للدولة والمجتمع الريفي^(١٠٢).

ثالثاً: التعددية في السلطات الإدارية والأهلية

ولا يفوتنا في سياق معالجة موضوع التنظيمات وتأثيرها على نظام السلطة وأشكال ممارستها، أن نذكر مؤسسة حديثة اقتبسا أهل التنظيمات العثمانية عن النموذج الأوروبي^(١٠٣)، هي مؤسسة البلدية (Municipalité)، والتي أول ما طبقت أنظمتها في استامبول، وما لبثت أن عمت على مراكز الولايات والألوية والأقضية والنواحي في منطقة المشرق العربي، بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٧٧^(١٠٤).

إن أول ما يلفت الانتباه في موضوع صلاحيات المجلس البلدي ورئيسه المنصوص عليها في نظام البلديات، إنها تتناول عدداً من الصلاحيات التي كانت تتوزع بين النقيب والمحاسب وشيخ الحرفة، مضافاً إليها شؤون عمران المدينة وتنظيمه^(١٠٥). وكان مصير هذه المؤسسة كشأن مصير بقية قطاعات الإدارة. إذ لم تلبث أن أصبحت مطية لأعيان المدينة وواسطة علاقة

(١٠٠) الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(١٠١) كردعلي، خطط الشام، ج ٤، ص ١٩٤-١٩٥.

(١٠٢) يفتق محمد كردعلي على هذا الأمر بقوله إنه كان من نتائج هذه السياسة الادوية «ضرر مزدوج على

الفلاح وبيت المال معاً». المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(١٠٣) Bernard Lewis, «Baladiyya», in: *Encyclopédie de l'Islam*, nouvelle édition (Leiden: Brill, 1960 - 1985), vol. 1, p. 1002.

R.L. Hill, dans: *Ibid.*, vol. 1, p. 1005.

(١٠٤)

انظر أيضاً نصوص التنظيمات التي صدرت تباعاً بشأن تنظيم البلديات في: الدستور، ج ٢، ص ٣٩٥-٤٨٠.

(١٠٥) أنظر تعليمات بحق عموم وظائف مجلس الدائرة البلدية، إضافة إلى تنظيم الشوارع والاحياء والعمل على نظافتها وإعطاء رخص البناء بناءً على تخطيط مسبق، أعطي مجلس البلدية صلاحية الاشراف على الأسواق والمتاجر ومراقبة سير العمل فيها. ينص البند الثامن من هذه التعليمات: «يحصل التحقيق دائماً على وزناً الخبازين والخضرجية وباقي أمثالهم من الأصناف، وعلى موازينهم وقبابينهم وباقي أوزانهم، وعلى كيفية ما يبيعونه من الارزاق والأشياء والنظر أحياناً في أشياء باقي الأصناف مثل الأذرع والكيول أيضاً لكي، إذا وجد ما هو ناقص الوزن والقيار أو شيء متلوث أو متعفن في الأشياء التي يبيعونها، تجري المعاملة المعتنفة لذلك قانوناً ويؤخذ الجزء التقدي من المتجاسرين على هذا العمل». الدستور، ص ٤٣٧.

بالإدارة الممثلة بالوالي أو المتصرف أو القائمقام أو مدير الناحية، ومصدر منفعة وتنفع للاتباع والتابعين^(١٠٦). الأمر الذي جعلها حلقة في شبكة الاستبعا والتحال في الصراعات العائلية القائمة داخل المدينة أو البلدة، وهذا المنحى الذي اتخذته البلدية كوسيلة لتمكين النفوذ السياسي العائلي في سياق تفكك وضعف المؤسسات «البلدية» القديمة (الحسبة، النقابة مشيخة الحرف)، لفت نظر المراقبين في مطلع القرن العشرين فكتب صاحباً ولاية بيروت اللذان خصصا في كتابهما وصفاً للبلديات وموازنتها وأعمالها: «إننا نحن الشرقيين، لا نزال مبدين عن فهم المعنى الحقيقي لكلمة بلدية. إن المعنى الذي نفهمه من كلمة بلدية، هي أنها دائرة رسمية جعلت رياستها لتقوية وتحكيم مراكز الأعيان أصحاب النفوذ أو لإملاء جيوب البكوات الفقراء، لم نر في محل من المحلات دليلاً أو إمامة تثبت لنا المفهوم الحقيقي أو الرسمي لكلمة بلدية، فريش البلدية والموظفون معه يتعرفون لأنفسهم بأنهم موظفون يقومون بإنفاذ أوامر مدير الناحية أو القائمقام أو المتصرف حرقاً بلا اعتراض ولا توقف... ولم نقدر أن نشاهد في كافة المحلات التي طقنا بها تقريباً المعنى المقصود في البلاد الغربية من كلمة بلدية»^(١٠٧).

تلك هي بعض الأمثلة التي تشير إلى نمط من علاقة الاحتواء بين مجتمع يمر بحالة من التأزم في مؤسساته التقليدية التاريخية، تحت ضغط من حاجات أوروبا التوسعية ومن حاجات السلطة لمركزة إدارتها وتحديثها من جهة، وبين بنى إدارية ومؤسسية جديدة اقتبست عن الدساتير الغربية وأنظمتها من جهة ثانية. إنها تشير إلى احتواء المجتمع لهذه المؤسسات في مضامين سلطة من شأنها أن تنفذ سلطة الأعيان المهددة، وتوجهها في أقدية جديدة هي أقدية الإدارة. وإذا كان الأمر كذلك على مستوى الأعيان والوجهاء، فكيف سارت مجريات التنظيم على صعيد السلوك الشعبي في المدينة؟

لقد نصّت الأنظمة الجديدة على تكوين «ضابطة» تسهر على الأمن الداخلي وتنفذ قرارات الوالي أو المتصرف^(١٠٨)، فهل استطاع هذا الجهاز الأمني الجديد أن يقوم بوظيفته الأمنية - الاجتماعية في ظل العلاقات الاجتماعية الأهلية السائدة في الأحياء المدنية والأرياف؟ إن مراقباً دمشقاً من عائلة حرفية يصف الإدارة الحكومية الجديدة في مطلع القرن

(١٠٦) يورد صاحباً كتاب ولاية بيروت، ارتقاماً عن ميزانيات بلديات ولاية بيروت، تعود إلى سنوات ما قبل الحرب الأولى، ويمكن أن نستنتج من خلالها أن «الثلاثين تقريباً من الأموال التي تجبى تصرف على الرواتب للمأمورين وللمجسدين المرسومين الأعيان وعلى الزينة والمهرجانات...». انظر: التميمي وبهجت، ولاية بيروت، ج ١، ص ٩٤ و ٩٥ و ١٥٩.

(١٠٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٣. وتجدر الإشارة إلى وضع البلديات من ناحية ازدهارها أو تدهورها كان يعود إلى طبيعة الوالي، فكانت البلديات تزدهر في عهد وال محبٍ للتنظيمات، وكانت تتدهور في عهد من هو معارض لها، ومثل ازدهارها يقدمه وحده عهد محدث باشا في بغداد (١٨٦٩ - ١٨٧٢)، وفي دمشق (١٨٧٨ - ١٨٨٠) حيث شهدت المدينتان في هذا العهد تجربة ناجحة في التنظيم البلدي - ولو كانت قصيرة - لقد شهدت نمواً عمرانياً وتنظيماً مخططاً للشوارع وبناء أسواق مسقوفة وإشادة مباني عامة. ومن ناحية أخرى، استطاعت المؤسسات البلدية أن تلعب دوراً ما أثر انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، إذ ملأ التنظيم البلدي العثماني الفراغ الذي تركته الحكومة العثمانية في الولايات العربية، فلعبت مجالس البلديات في المدن الرئيسية دوراً حكومياً. انظر: R.L.Hill, dans: *Encyclopédie de l'Islam*, vol. 1, pp. 1005 - 1006.

(١٠٨) المستور، ج ٢، ونظام إدارة الضابطة، ص ٦٤٧ - ٦٨٦.

العشرين بقوله: «لم يكن للإدارة الحكومية تأثير يذكر في ضبط الأمن، فكان أكثر المخافير يوصدون مخافيرهم بعد الغروب وتبقى كذلك إلى الصباح، وكانت قوى الأمن تعرف باسم (الضابطية)، وكان هؤلاء مضرب الأمثال بقلة المروءة والجن، فكان يقال للرجل الجبان قليل المروءة (يلعن ناموسك ناموس ضابطية)، وهذا المثل كان على السنة الجميع، ومن هنا ندرك مبلغ الإهانة والصغار والتحقير في أنظار الناس، والأسباب أن هؤلاء يحافظون فقط على مركز مخافيرهم وأنفسهم، وإذا دعاهم داع مستغيث بهم نلكاوا، وإذا صحبوه جبنوا، وإن تداعلوا ارتشوا من خصمه وقاتلوه وهكذا» (١٠٩).

هذا النص الذي يكتبه معاصر لأواخر المرحلة العثمانية مضيئاً إليه عدداً من الحكايات الشعبية التي تروى عن أفراد الضابطية في علاقاتها بحوادث جرت في دمشق، يرسم صورة «هزلية» لشخصية - رجال «الضابطية» ودورها الهامشي في المجتمع (١١٠)، والملاحظ أن المراقب الدمشقي يبرز في مواجهة رجال «الضابطية» «طائفة الزكرية» أو «القبضابات»، كفة لها «مكانة مرموقة في الحي» (١١١)، ومعوضة عن الفراغ الذي كان يحدثه غياب السلطة الأمنية من قبل الدولة العثمانية، ولعل ما يذكره المؤلف في تحليل أسباب هذه الظاهرة التي تضخمت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ما يؤكد مثل هذا الافتراض، يقول: «كل هذه المراسيم وإنشائها مما نذكره في مختلف أبحاثنا السابقة عند الأنظمة العرفية بين الأحياء، ما كان إلا نتيجة لفساد الإدارة واضطراب حيل الأمن وإعمال الحكومة والقضاء، وضياح هية السلطة الحاكمة، وضعف العلم والعلماء، وفقدان المدارس» (١١٢).

(١٠٩) أحمد حلمي المؤلف، دمشق في مطلع القرن العشرين، اعده للطبع وعلّق عليه ووضع فهرسه وقّم له له جميل نمية (دمشق: وزارة الثقافة والأرشاد القومي، ١٩٧٦)، ص ٢٥٢.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٢-٢٦٧.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٢٤٤. وقد وجدنا تعريفاً لكلمة «زكرية» نوره كما هو. «زكرية: كلمة تركية وهم طبقة الشجعان في الأحياء الذين تجلّت فيهم عادات الفروسية من شهامة ونجدة للمضيف وصدق في القول وبسالة في مواجهة الصعاب، وكل حي فيه عدد من هؤلاء ولعل اسمهم أت من عصبية يضعون على رؤوسهم وتمييزهم. والزكري ليس من زعران الحي، على العكس هو صاحب مهنة يعتاش منها ويتفق على عياله ويعطي منها للفقير وهو صاحب دين ونخوة ومروءة ونجدة، وهو فوق ذلك يحترم الحياة الانسانية، فإذا حدث أن ضرب رجلاً عند الضرورة القصوى - والسلاح المألوف هو الخنجر - فإنه «يعلم عليه» كما يفعل المتبارزون بالسيف في المباريات الرياضية، والزكري لديه إيمان قوي بأن النفس محرّم قتلها إلا بالحق، فإذا ثارت منه ضربة قاتلة لم يتنج من خجله مدى الحياة، فوق المسؤولية والعقوبة. وكانت الزكرية وعادة تنتقل بالتقاليد، ومثل كل شاب يطمح إلى أن يكون مثله، وعلى رغم أن السياسة افسدت الكثيرين من الزكرية في الأحياء حين حولتهم إلى مرتزقة، فإن الكثيرين لا يزالون في دمشق يمثلون هذه الشهامة الشعبية الأصيلة. نقل عن: مجلة العمران (عدد خاص عن مدينة دمشق ١٩٦٧)، في: المؤلف، المصدر نفسه، ص ٢٤٤، هامش للمحقق علي جميل نمية. وبناءً على هذا التعريف، يمكن الافتراض أن هذه الظاهرة هي استمرار لما عرف في المدينة الإسلامية بجماعة الفتوة والشاربين والعبارين. انظر حول ذلك: عبد العزيز النوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٧٢. انظر أيضاً مقالة: Fr. Taeschner, «Putuwua», dans: *Encyclopédie de l'Islam*, vol. 2, pp. 961 - 969.

(١١٢) المؤلف، المصدر نفسه، ص ٢٤٧. ويذكر صاحب الوثيقة عدد من أسماء الزكرية الذين برزوا في أحياء دمشق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في الصالحية، والشاغور، والسكة، وسوق ساروجة والعقبة، وباب السريعة وقنوات... انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٧-٢٥١.

والواقع أن استمرار الأعراف الاجتماعية التي يتحدث عنها المراقب الدمشقي، كانت بمثابة استمرار لسلطات أهلية في الأحياء تعايشت مع سلطة التنظيمات، وكانت في أحيان كثيرة تفوقها في النفوذ والقوة.

ومن ذلك مثلاً اعتماد الأهالي على تسجيل عقود بيع الأراضي في المحاكم الشرعية، على الرغم من أن نظام الطابو كان قد نقل منذ عام ١٨٦١ صلاحية تسجيل بيع الأراضي إلى دائرة الطابو. وإن الحاح الأهالي على هذا التسجيل اضطر قاضي دمشق مثلاً إلى إجازة ذلك «شرط أن يقوم الأهالي بتسجيل املاكهم في دائرة الطابو أولاً»^(١١٣).

ويمكن أن نذكر أيضاً في سياق غلبة العادة في اللجوء إلى مؤسسات السلطات الأهلية القديمة، ما سبق وأشرنا إليه وهو أن تأسيس المحاكم التجارية وغرفة التجارة، لم يحل دون لجوء التجار الصغار والحرفيين وأصحاب الدكاكين إلى الأطر التي كانوا قد اعتادوا عليها في الأسواق والحارات. ومن ذلك ما يذكره المستشرق لويس ماسينيون في عام ١٩١٩ في مشاهداته آنذاك لسلوك الحرفيين والتجار في حلب، أثناء نقاش كان يجري في أحد أسواق المدينة بين «تجار عرق السوس». فهو يلاحظ «أن هؤلاء الذين ينتظمون في طائفة لها قانونها الذي يرجع إلى قرون من الزمن، لا يذهبون إلى المحكمة ولا إلى غرفة التجارة، لمجرد أن تم استيراد هذه المؤسسة الجميلة إلى الشرق. بل كانوا يجمعون إلى قانونهم الخاص ويتناقشون في موضوع خلافاتهم وفق قواعدهم الخاصة»^(١١٤).

هذه التعددية في السلطة والتي نلاحظها داخل المدينة السورية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لا تقتصر على الوضع المدني فحسب، وعلى القوى الاجتماعية التي يتركب منها هذا الوضع، بل تعداه لتشكّل تعددية أكبر في السلطات على مستوى الأرياف، وعلى مستوى طبيعة العلاقة التي قامت بين الأرياف من جهة، والمدينة من جهة أخرى، فثمة أرياف سهلية تابعة للمدينة، وثمة أرياف جبلية ممتعة عنها، وكما هناك أرياف متجانسة المذهب والدين في سكانها، هناك أماكن ريفية أخرى متعددة المذاهب.

رابعاً: العلاقات بين سلطة المدينة والريف: أمثلة من واقع العلويين والدروز والبدو

ربما كيف أن القرى الواقعة في السهول المجاورة للمدن كانت قد وقعت تحت نفوذ بعض العائلات المدنية بفلاحيتها كلياً لسلطة أعيان المدينة، وقامت بين هؤلاء والعائلات الفلاحية شبكة علاقات يمثلها في القرى الوكلاء والمخاتير وبعض الوسطاء الريفيين المتنفذين. وكانت الشروط التي تضمن استمرار هذه الشبكة القائمة على تبعية الفلاح الكاملة هي تراكم الديون

^(١١٣) عرض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ١١٥. ويعلم المؤلف على هذه الظاهرة: «ولا استطيع أن أفسر تعلق الأهالي بتسجيل املاكهم في المحكمة الشرعية، إلا بأنهم ألفوا النظام القديم واعتادوه فصعب عليهم التكيف مع النظم الجديدة».

^(١١٤) «Les Corps de métiers et la cité islamique», dans: Massignon, *Opera minora*, p. 377.

على هذا الأخير، وحاجته إلى الحماية من عسف رجال الحكومة ومن تعديات البدو والخدمات المختلفة التي يحتاج إليها الفلاح في مركز السلطة أي المدينة^(١١٥).

ثم إن أنواع أراضي المشاع لم تغلت من هذا الشكل من السيطرة من طرف الأعيان. وفي هذه الحالة لم يكن الأفراد هم الذين يتنازلون، بل مجموع سكان القرية الذين قد يكونون بحاجة لتدخل زعيم من المدينة لتخفيف الضريبة عن القرية، أو للتوسط في تخمين العشر، أو للدفاع عن القرية في وجه تعديات قرية مجاورة على مزارعها أو مرعاها، وفي بعض الأحيان للتخلص من تسلط قبيلة بدوية تفرض ضريبة الخوة على القرية. وكل هذه الخدمات المطلوبة من المتنفذ في المدينة يقابلها تنازل عن حصة من الأملاك العامة للقرية، لمصلحة هذا الأخير^(١١٦).

إن هذه التبعة التي تشتد بفعل الملكيات الكبيرة الريفية التابعة لعائلات المدن، كانت أيضاً تنقوى بفعل صيغ الاستثمار المختلفة والتي تركز جميعاً على الزراعة على اختلاف أشكالها (بالقسم)^(١١٧)، وفي إطار الجماعات القروية وتقسيماتها العائلية. فكما يقول (Latron): «لم تؤد سيطرة الأعيان إلى إلغاء الجماعات القروية، وإنما أدت إلى استخدامها واستيعابها»^(١١٨).

ومن الملاحظ أن نظام السلطة المدنية على الريف المجاور تبدو وفق هذه الأشكال من الاستيعاب هيمنة قسرية ومفروضة فرضاً^(١١٩)، إنها وكما يلاحظ (Weulersse) هيمنة «جسم غريب» فرض فرضاً على ريف للسيطرة عليه واستغلاله. ويقدم (Weulersse) تفسيراً للعلاقة القائمة على هذا النمط من السيطرة، هو أن المدن في المشرق كانت دائماً نقاط ارتكاز للحكام. ولذلك، كان هؤلاء في معظم الأحيان يستقدمون لسكن المدن عناصر من خارج المنطقة الريفية المحيطة بالمدينة. وهذه سمة خاصة في رأي (Weulersse) من سمات «الديمقراطية الاجتماعية» في الشرق. فإذا سئل أهل المدن عن أصل عائلاتهم، أجاب عدد قليل جداً منهم بأنه من أصول

(١١٥) انظر حول هذه المسألة مع امثلة:

Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Mémoires de l'Institut français de Damas*, p. 213.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٢١٣-٢١٤.

(١١٧) كرد علي، خطط الشام، ج ٤، ص ١٩٦. يقول محمد كرد علي في هذه المسألة: «إذا استثنينا الغوطة والبرج وبعض ما يسقى حوالى المدن من المزارع، حيث يستغل بعض أرباب الزراعة أراضيهم مباشرة، ويدفعون إلى الفلاحين المشتغلين بها أجوراً مقطوعة سنوية أو شهرية، فإن الأرض في سائر الأحياء تستغل على طريق المزارعة بشروط مختلفة (بالقسم). ففي حمص وحماه يأخذ صاحب الأرض ربع المحصول، فيدفع منه العشر ويبقى الثلاثة الأرباع للفلاح، وفي هذه الحال يلزم الفلاح بجميع النفقات والأعمال، ولكن صاحب الأرض قد يقرضه البذار بربا في الغالب على أن يستوفيهما من البيدر، ويأخذ أصحاب الأرض ربع المحاصيل في بعض قرى حوران ويدفعون منه العشر وضريبة الأرض، ويكون الباقي للفلاح مقابل النفقات والالتعاب... أما إذا أحب صاحب الأرض أن يكون رأس مال الاستثمار منه، فالفلاح الذي يشتغل في أرضه يسمى مراعياً... ويأخذ ربع المحصول أو خمسه بعد دفع العشر». المصدر نفسه، ص ١٩٦-١٩٧.

Latron, *Ibid.*, p. 213.

Xavier de Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam* (Paris: ١٩١٩)

Flammarion, 1968), p. 59.

ريفية قريبة. فالقاعدة العامة أن ينسب الأصل إلى مدينة أخرى. وفي الحالات الشائعة أن يؤكد على الانتماء إلى قبائل جاءت من الصحراء^(١٢٠).

وهذا الاغتراب عن الريف يتعمق رغم أشكال التبعية التي تربط الريف بالمدينة باختلاف التركيب السكاني المذهبي والاثني لقطاع المدينة وريفها. ويأخذ (Weulersse) ثلاث مدن كأمثلة على اختلاف التوزيع السكاني على مستوى المذاهب الدينية والأقوام (انطاكية، حماه، اللاذقية). فانطاكية ذات غلبة عددية تركية (١٨٠٠٠) تركي من مجموع ٣٠٠٠٠ نسمة، بينما نجد ريفها المحيط بها والذي يسمح لها بالعيش يقطنه عرب سنّيون وعلويون، أما حماه فهي سنّية بينما ريفها علوي وبلدي. واللاذقية تقدم وضعا دقيقا: فجنس المدينة يتألف من سنة (١٨٥٠٠)، يضاف إليهم الأرثوذكس (٤٠٠٠)، الأرمن (١٨٠٠)، والموارنة (٦٠٠)، أما ريف المدينة فعُلوي كلياً^(١٢١).

ونضيف إلى هذا التنوع الذي يعمّق الاغتراب الاجتماعي بين المدينة وريفها، حركات الاستيطان التي تلجأ إليها الدولة في بعض المراحل لأغراض اقتصادية وسياسية، بحيث «تغرس» في الريف على أراضي السلطان أو أراضي «الموات» عناصر مجبولة من خارج المنطقة لحياء الأرض على شكل استثمارات فردية أو جماعية، ولا تلبث الملكيات الصغيرة أو الجماعية هذه أن تصطدم بالملكيات الكبيرة المدنية، التي لا تلبث أن تستوعبها في إطار الأسباب التي أشرنا إليها (الربا، الحماية، الخدمت). ويشير (Latron) إلى بعض هذه الحالات:

في عام ١٨٩٦ نقل السلطان مجموعة من مسلمي كريت إلى املاكه الخاصة في سهل عكار، كذلك أسست قرى الحميدية وعين الزرقاء ومنطار، وقد قسّمت أراضيها إلى قطع مفروزة ووضعت في حيازة المستوطنين الجدد، لكن هؤلاء صمدوا بصعوبة حيال المناخ وتعديلات الملاكين الكبار في جوارهم. ثم ان عناصر من الجركس القادمين من القفقاس وطئت بشكل مشابه في بعض مناطق السهل السوري في عام ١٨٧٩ - ١٨٨٠، وبصورة خاصة نذكر أن جالية جركسية وطئت في خان عسل عام ١٩٠٠ قرب حلب. إلا أن الملكيات الكبيرة استمرت تهدد عبر النفوذ العائلي المدني والملكيات الصغيرة بالابتلاع^(١٢٢).

والخلاصة أن السيطرة المدنية على الأرياف السهلية المجاورة، أدت إلى التحاق اقتصادي كامل للفلاحين بأعيان المدن وإلى التجاء سياسي^(١٢٣)، ارتكز على قاعدة الحماية

Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient*, p. 87.

(١٢٠)

(١٢١) التقديرات الاحصائية تعود إلى السنوات الأولى من عهد الانتداب. المصدر نفسه، ص ٨٧.

Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Mémoires de L'Institut français de Damas*, (١٩٢٢) p. 211.

(١٢٢) نستخدم هذا التعبير «التجاء السياسي» بالمعنى الذي تزديه صيغة «الالجوء»، وهي صيغة عرفت منذ العهد الأموي، وكانت تعبر عن لجوء بعض المالكين الصغار للإحتماء بأحد المتنفذين في الدولة، وتسجيل الأرض باسمه تجنباً لدفع الضرائب للجباة. انظر: الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٦٢.

والحاجة، ثم ما لبث أن تحول مع اعتماد صيغة التمثيل الانتخابي لعضوية مجلس الإدارة على مستوى القضاء واللواء والولاية، إلى صيغة علاقة سياسية استخدمت في تثبيت العضوية العائلية في مجلس الإدارة ثم لاحقاً في مجلس المبعوثان^(١٢٤)، ارتكازاً على قاعدة «الحي» في المدينة وقاعدة الفلاحين التابعين في الريف.

هذا، في حين شكّلت المجموعات السكانية في الأرياف الجبلية ذات الخصائص المذهبية غير السنية، والقبائل البدوية المتنقلة في البادية على أطراف سهول المدن، مراكز ممانعة عن الالتحاق بسلطة المدينة وأعيانها.

ويقدم العلويون والدروز أمثلة بارزة على امتناع الطوائف الريفية - الجبلية عن سلطة المدينة، أي السلطة العثمانية المتمثلة بأعيان المدن. وتاريخ هاتين الطائفتين في جبال النصيرية وجبل حوران، يكاد يكون تاريخ سلسلة من أشكال المقاومة ضد التدخل العثماني المتمثل في اصرار الولاة العثمانيين على إلحاق هذه المناطق ضمن نطاق الالتزام الضرائفي، الذي كان يقوم به غالباً مرابو وتجار المدن، وفي مرحلة التنظيمات ضد سيطرة الإدارة الجديدة التي حملت إلى السلطة الفئات الاجتماعية نفسها، والتي حاولت أن تلحق بها المناطق الممانعة لاحقاً مباشراً بمعزل عن دور الوسطاء المحليين (الزعماء)، وبمعزل عن إجراء أي إصلاح أساسي قادر على الجذب والارضاء^(١٢٥).

إن مقارنة بين وضع السلطة المحلية في تلك المجتمعات الريفية وبين النتائج العملية التي آلت إليها سياسة التنظيمات العثمانية، تتيح لنا فهماً لعلاقات السلطة في تلك المرحلة في ضوء التقاطع، أو التنافر بين السلطة المحلية والمشروع التنظيمي العثماني. فماذا كان وضع العلويين في هذا السياق؟

عرّفت الوثائق الفرنسية «بلاد العلويين» بتلك المناطق الجبلية التي تنطلق من خلف المدن الساحلية التالية: طرابلس، طرطوس واللاذقية حتى العاصي والجبل الأعلى. أما خارج هذا الامتداد فثمة مجموعات علوية مبعثرة نجدها في سهل كيليكيا (من مرسين حتى أضنة) وفي وادي العاصي. أما بلاد العلويين «الأساسية» فهي تنقسم وفق رؤية «ماسينيون» للوثائق التي جمعتها حملة نيجر إلى قسمين: القسم الجبلي المركزي المستقل، والأطراف التي يقطنها فلاحون علويون تابعون لكبار الملاك. ففي عكاك يقدر عدد العلويين (في أعوام ١٩١٦ - ١٩١٩) بـ ١٢ ألفاً يخضعون لبيكوات عكاك من السنة. وفي منطقة صافيتا حوالي ٢٥ ألفاً يخضع

(١٢٤) من الملاحظ أن أسماء العائلات المدنية التي سبق وذكرنا بعضها في مواقع الإدارة وملكية الأرض، هي نفسها التي تتكرر في عضوية مجالس الإدارة كما يتكرر بعضها في عضوية مجلس المبعوثان.
(١٢٥) انظر بشكل عام حول هذه المسألة: تقرير مدحت باشا عن أحوال ولاية سورية عام ١٨٧٩، في: عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٣٥٢ - ٣٦٠.
انظر أيضاً حول مآزق التنظيمات في اصطدامها بعدم القدرة على تنفيذ مشاريع إصلاحية أساسية، في: Edouard Philippe Engelhardt, *La Turquie et le Tanzimat: Ou Histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours* (Paris: Cotillon, 1882 - 1884), p. 48.

معظمهم لملوك الأراضي، وفي شرق العاصي «الأوسط» وشرق جسر الشاغور حوالي ١٠ آلاف، وفي الجبل الأعلى حوالي ٥ آلاف. والملاحظ وفق دراسة «ماسينيون» لهذا التوزيع، أن العلويين محاصرون في الشمال يسكن من أهل السنة من الأتراك والكراد والعرب، ومن ناحية الشرق والجنوب بعرب من أهل السنة. هذا فضلاً عن وجود للطائفة الاسماعيلية انطلاقاً من مركز هذه الطائفة الأخيرة في السلمية، وعن وجود لطوائف سنية ومسيحية في اللاذقية، ومارونية (في زمرين وتاتيا) وارتوذكسية في (المرقب).

أما التجمع العلوي الكبير في الجبل فيقدر بحوالي ٨٠ ألفاً و ١١٠ آلاف، وهو يمتد من الناحية الدينية تحت سلطة زعيم أعلى يقيم في القرداحة، يسمى «رئيس الدين وخادم العالم الشريف». أما من الناحية السياسية، فيقسم العلويون إلى عشائر تنافست فيما بينها على زعامة الجبل^(١٢٦)، وانتظمت في تحالفات أربعة هي: الكلييون، الخياطون، الحدادون، المثاروة^(١٢٧). ولقد درج التقليد الجاري على لسان أفراد الطائفة أن يرجع نسب هذه العشائر إلى قبائل عربية يمنية كبرى أمثال: حمدان، كنده، غسان، بحرة، وتونخ^(١٢٨). وقد انقسمت المجموعات العشائرية بدورها إلى بيوت وعائلات توزعت أراضي الجبل في مساحات متفاوتة الحجم، وكانت عملية الاستثمار تتم في إطار البيت الذي يشكل بدوره «مجموعة قروية» تدن لزعيم محلي^(١٢٩).

والملاحظ في مسألة الاستثمار الزراعي في جبل العلويين، غياب أثر الانسان في الأرض، فعلى خلاف ما كانت تشاهد العين - وفق ملاحظة (Weulersse) - في جبل لبنان من قرى وطرق وجرال، لا تشاهد العين في جبال العلويين إلا أراضي بوراً وادغلاً. والأراضي الصالحة للزراعة أو المزروعة قليلة ومتباعدة عن بعضها ويصعب الاتصال فيما بينها. لذلك، يتبعثر السكان بدورهم حول هذه الحقول، فليس هناك قرى كبيرة، وإنما شتات من ضيع صغيرة لا تضم الواحدة منها أكثر من مائة شخص، وبعضها لا يصل عدد سكانها إلى خمسين شخصاً^(١٣٠)، وهذا التبعثر يؤثر بدوره في النظام الزراعي للأرض، فعلى عكس ما يحصل في

(١٢٦) نقبس هذه المعلومات عن:

Louis Massignon, «Les «Noseiris» de Syrie: Leurs origines, répartition actuelle de leurs clans,» *Revue du monde musulman*, no. 38 (1920), pp. 276 - 277.

(١٢٧) اعتماداً على: (Nieger (colonel), «Choix de documents sur le territoire des alaouites,» *Revue du monde musulman*, no. 49 (1922), pp. 9 - 55.

(١٢٨) انظر لمحات تاريخية في اصول عشائر العلويين، في: محمد أمين غالب الطويل، تاريخ العلويين (بيروت: [د. ن.], ١٩٧٩)، ص ٤١٢ - ٤٦٦.

(١٢٩) قارن عن هذا التوزيع للمجموعات القروية المنتظمة في بيوتات عشائرية، الخريطة التي وضعتها حملة الكولونيل نيجر. انظر:

Massignon, «Les «Moseiris» de Syrie: Leurs origines, répartition actuelle de leurs clans,» pp. 272 - 280.

Jacques Weulersse, *Le Pays des alaouites* (Tours: Arrault, maîtres imprimeurs, 1940), (١٣٠) p. 317, et Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, p. 97.

السهول المتاخمة للمدن والقرى الكبيرة، حيث تتركز الملكيات وتكثر تجزؤا هنا الملكيات. والتجزؤ هنا يتم بصورة عفوية ودون أي تخطيط، اذ تلجأ كل عائلة لاستصلاح قطعة ممكنة من الأرض وتستثمرها في اطار عائلي، وينتج عن ذلك أن الملكيات الكبيرة تصبح محدودة، وتنتشر الملكيات العائلية الصغيرة والمتوسطة^(١٣).

وفي حال تشكّل ملكيات كبيرة لشيوخ العشائر لا تطرح هذه الملكية، كما هو الحال بالنسبة إلى السهل وإلى «الملاك» المدني، شكلاً من أشكال علاقة الاستغلال المرحقة للفلاح^(١٣٢)، ولا شكلاً من أشكال التناقض الحاد بين الطرفين، ففي الجبل لعب عنصر «التبعية الانسانية» الدور المهيمن. فالفلاح هنا سواء أكان مالكاً صغيراً أم مزارعاً، يشعر أنه «سيد أرضه»، فهو يعمل لدى الشيخ «الذي هو» رجل دينه أو زعيم عشيرته، والجميع يتسب إلى المذهب نفسه والعشيرة نفسها والقرية نفسها^(١٣٣).

وكان الانتاج الزراعي في الجبل يرتكز على زراعة الحبوب (قمح وشعير)، في اطار اقتصاد مغلق وظروف طبيعية غير ملائمة، لذلك كان الانتاج رديثاً وضعيفاً. وصحيح أنه كان في الجبل امكانات زراعية أخرى كزراعة الزيتون والتين والكرمة والتبغ، لكن اضطراب الأمن وانعدام وسائل المواصلات والحذر من سيطرة ملاكي وتجار المدينة، كانت جميعاً تؤكد على الاقتصاد المغلق للجبل (١٣٤).

لكن هذا الانغلاق كان يؤدي إلى ضيق اقتصادي يدفع الأهالي أما باتجاه الامتناع عن دفع الضرائب المتوجبة للدولة، أو نحو غزو السهل المجاور^(١٣٢). والتاريخ العلوي خلال القرن التاسع عشر مليء بأخبار الحملات «التأديبية» العثمانية، التي غالباً ما كان يتخللها الاعدامات وإحراق القرى^(١٣٣). وهذه الأحداث ما كانت إلا لتزيد من عزلة الجبل وتدفع بسكانه إلى مزيد من الشعور بالاضطهاد والحرمان^(١٣٤).

Weulersse, Ibid., pp. 321 - 322.

(131)

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(۱۳۳) المصدر نفسه، ص ۳۲۲.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٢-٣٢٣ و٣٢٦.

(١٣٥) عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٢٩٤ - ٢٩٥. ويذكر أنه بلغت الضرائب المترتبة على علم العلويين حتم عام ١٨٦٥ حوالي عشرة آلاف كيس.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص. ٢٩٥. انظر أيضاً: الطولبا، تاريخ العلويين، ص. ٤٦٠، و

Henri Lammens, *La Syrie: Précis historique* (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921), p. 179.

(١٣٧) يصف أحد الكتاب العلويين حالة الحرمان في عهد التنظيمات بالعبارة التالية: «لكن التنظيمات الجديدة أوجدت مجالاً لإنفاذ تصورات المأمورين. وكان ذلك يكلف الحكومة ثمناً غالياً، ولكن هؤلاء لا يهتمون بالإنفاق كأصحاب التيمار وأصحاب الزعامة. فعند ذلك خلقت أذان تسمع الشكايات والوشايات ضد العلويين حتى هوجم جبل العلويين: مرات عديدة بقوات عسكرية...».

«واتخذ في المحاكم اصول المحاكمة الدقيقة دستورياً... وبما أن المحاكم لم تكن على الحياد، كان العلويون يخسرون حقوقهم وتعطى أموالهم للغير. كذلك المعاملات الادارية والطابو تبطلت لطرز حديث، وكان =

تلك هي الأحوال الاقتصادية التي أدت إلى عزلة الجبل وانكفاء الطائفة القاطنة فيه، لكن هذه الأحوال اندرجت أيضاً في النظام الاجتماعي القائم، فهذا الأخير يقوم على وحدات عشائرية كبرى تنقسم بدورها إلى عائلات وبيوت.

والملاحظ في هذا التوزع أن العشيرة الواحدة وبيوتاتها لا تتمركز في منطقة واحدة، بل تتوزع في أماكن متباعدة، فما الذي أمّن عملية التلاحم للعشيرة الواحدة ولمجموعة العشائر التي تنسب إلى «أصل واحد»؟ يلاحظ أن «الزعيم» هو الذي «يؤمن» عملية الوحدة بين العشائر وذلك على أساس قانون «العصبة»، ولم يكن من الضروري أن ترتكز هذه العصبة في البداية على مدى اتساع الأرض التي تسيطر عليها «عائلة الزعيم»، أو درجة ترابطيتها في أهمية العلاقات القرابية، إن مدخل تشكّل الزعامة هو في قدرة صاحبها أن يؤمّن حماية ما للعشائر التي يتزعمها، لذلك، اختلف نوع الزعيم باختلاف المرحلة واختلاف موقف السلطة المركزية من مسألة السيطرة على الجبل واخضاعه. ففي مرحلة الاضطراب وضعف السلطة المركزية في السهل، تكون القوة والشجاعة والميزات العسكرية هي التي تؤهل بروز زعيم قادر على تجميع شبكة من الاتباع والمناصرين، للإغارة على السهل والإفادة من ضعف السلطة، وفي مرحلة السلم وقوة السلطة المركزية تصبح الحنكة السياسية أو القدرة على التعامل «الدبلوماسي» مع ممثلي السلطة المركزية، هي التي تلعب الدور الأساسي في تكوين وإبراز الزعيم المحلي (١٣٨). إن المخاوف من سلطة «المدينة العثمانية» أو دوافع العوز في الافادة من ثرواتها الممتدة في الريف السهلي العلوي، كانت وراء تشكّل موقف سياسي لعشائر الجبل من السلطة العثمانية، وبالتالي، من تنظيماتها الأخيرة.

وقد تنبّه مدحت باشا زعيم الإصلاح التنظيمي آنذاك أثناء ولايته على سوريا عام ١٨٧٩، إلى الخلل الذي تعانيه سياسة التنظيمات في تعاملها مع المناطق الريفية الفقيرة، فكتب في تقريره إلى السلطان: «وبينما كان جبل النصيرية الواقع بين لوائي حمه واللاذقية والقرية من جبل لبنان عامراً على سعة حتى وقت قريب، فإن أكثر أهله تفرقوا عنه نتيجة سوء الاستعمال في أمور الأموال الاميرية واجراء القرعة، واضحى سكانه في حالة مزرية» ويضيف: «ومنذ زمن قريب قصدت بنفسي منطقة النصيرية، ودعوت رؤساء النصيرية الباقين هناك وامتنهم على اجراء تحرير النفوس والأموال والأراضي من جديد، فأقروا ذلك برضاهم لتأمين ادارة الجبل المذكور، وتنظيم أمواله الاميرية وتحصيل قسم مما هو متراكم على الجبل من البقايا التي تبلغ قيمتها خمسة عشر مليون قرش، وعملت تنفيذ قرارهم على تأدية ذلك المبلغ، ولما كان ذلك يحتاج لمصروفات تبلغ ثلاثة يوكات من القروش (اليوك ١٠٠ ألف قرش)، لكن جواب أمانة الضرائب البرقي أن الوضع

= «مأمورو الدوائر في الحكومة من السنين وحدهم، فانثقلت اعظم الأموال الغير منقولة لغير أيادي العلويين ويقوهم في جيلهم كالأساري. فاعتابر السندات العائدية والبيع الغير رسمية والشروط في المواضعة الغير معروفة عند العلويين وتركيب المحاكم من حكام سنين. ومن حيث الاجمال نقول إن سوء الاستعمال في الدوائر انتج انتقال الف وثلاثمائة قرية مع أراضيها وأملاكهم ومواشيها إلى ملكية السنين والمسيحيين، وبقي ملاكها الأولون أي العلويون مراعين... ٤٠٠. أنظر: الطويل، المصدر نفسه، ص ٤٦٠.

(١٣٨)

Weulersse, *Le Pays des alaouites*, pp: 333 - 343.

المالي الحاضر لا يساعد على صرف هذا المبلغ، لذلك بقي الموضوع على حاله» (١٣٩).

إن عجز الإدارة العثمانية عن تأمين نفقات دخولها «السلمي» إلى الجبل، أبقى الوضع على حاله من القلق والتأزم في علاقات السلطة بين المدينة والريف الجبلي العلوي، فظرة الحذر من احتمال أن يحمل أي مشروع سياسي «مديني» أبعاداً تستدعي الجباية الضرائبية المهرقة، أو تعني التشهير في عبادات الطائفة وإسلاميتها»^(١٤٠)، ظلت هي التعبير عن هذا القلق والتأزم في استقبال أي مشروع سياسي قادم من «المدينة العثمانية»، التي استمرت في مرحلة التنظيمات تحمل سمات الدور الذي قام به مركز الولاية أو اللواء، وتحمل ذكرى ومضامين ممارسة الالتزام الضرائبي، وتحمل أيضاً صيغة الرفض للمعتقد المذهبي الخاص^(١٤١). لقد كتب يوسف الحكيم الذي تقلّد منصب القضاء في اللاذقية في سنوات ما قبل الحرب الأولى، عن وضع العلويين في العهد العثماني: «ظل الشعب مضطهداً في كل العهد العثماني... فمكنت عنه الوظائف الحكومية حتى الصغيرة منها التي لا تتطلب شيئاً من العلم والكتابة، وكان دوماً عرضة للاعتداء من رجال الحكم والزعماء من أهل المدن. فإذا جاءها علوي لم يسمح له بدخول مساجدها وجوامعها، ولا يأكل السيّون من ذبيحة العلوي»^(١٤٢)، فكان من الطبيعي أن يشكّل الجبل ملجأً للمضطهدين ومركزاً للحماية والممانعة، في حين بقي السهل العلوي القريب من اللاذقية عرضة لسيطرة أعيان المدينة وتجارتها. ويشير يوسف الحكيم من موقع المراقب لهذه الحالة فيقول: «والمال باع العلوي نصف ما ملكه من أرض ومزارع بشن زهيد أو بلا ثمن لأهل المدن، ليتنعج بحمايتهم من ظلم جارتهم أو من قسوة جباة الضرائب ورجال الدرك. فكان على وجه الإجمال محروماً من العلم والحرية والكرامة، إلا إذا شق عصا الطاعة وابتعد عن مطاردة الحكومة ملتجئاً إلى أعالي الجبال، حيث يعتصم زعماء العشائر من أبناء جنسه ومذهبه بتناعة الموقوف، محافظين على عزة نفوسهم وشتم آبائهم»^(١٤٣).

إذا ثمة فارق في أوضاع الفلاحين العلويين وفي علاقتهم بالسلطة بين السهل والجبل: فالضلاح العلوي الذي بقي في السهل وقع أسير التبعية للعلاقة التي تولدت عن سيطرة أعيان اللاذقية على الريف السهلي المجاور^(١٤٤)، فصحيح أن هذا الأخير كان يماثل إخاء السهلي

(١٣٩) من تقرير ملحد باشا المنشور في: عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٣٥٢ - ٣٥٣، عن أرشيف استامبول، رقم ٩٦٦، ملف ٦٢.

(١٤٠) إن هذه الأبعاد تقرأها في موقف صاحبي كتاب ولاية بيروت مثلاً. انظر: التميمي وبهجت، ولاية بيروت، ج ٢، ص ٩٨ - ٩٩. ونقرأها أيضاً في مواقف بعض كتاب المذكرات من أهل السنة حبال العلويين، انظر مثلاً: الشيخ محمد عبد الجواد القاياني (١٨٣٨ - ١٩٠٢)، نقحة الشام في رحلة الشام، مخطوط نسخة الشيخ طه الولي من إحدى مكتبات الأحياء القديمة قرب الأزهر في القاهرة، ص ٢٦ - ٢٧، حيث نقرأ في المخطوطة نهجاً متجنباً على معتقدات العلويين. انظر أيضاً عن موقف أهل السنة: كرد علي، خطط الشام، ج ٦، ص ٢٦٠ - ٢٦١.

(١٤١) انظر رأياً علوياً في هذه المسألة، في: الطويل، تاريخ العلويين، ص ٤٥٩ - ٤٦١.

(١٤٢) الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص ٧٠.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٤٤) قارن عن حجم ثروة الأعيان المالية والعقارية في اللاذقية، عشية سنوات الحرب العالمية الأولى

في: المصدر نفسه، ص ٩٤ - ٩٥، والتميمي وبهجت، ولاية بيروت، ج ٢، ص ٤١٩ - ٤٢٠.

بالفقر، لكنه كان يمتدح عن سيطرة ملاك المدينة^(١٤٥)، أما الفلاح في الجبل فقد عاش عالمه الخاص في جبله، واستمر الدين، بالأشكال المعنوية التي تتمثلها الطائفة وتمارسها في إطار البيت والعائلة والمجموعة القروية، يحيا عبر الشيوخ الذين يختزنون الماضي وتجاربهم، وينظمون الحياة العامة والشخصية في مسائل الزواج والطلاق والإرث والمشاكل الخاصة والمعاملات. إنه إطار لممارسة نمط من الحياة ونظمه من العادات التي تربط الفلاح بقرية وبعزاه و«حجابه» وبالعالم العائلي الصغير، إنه إطار معتقدات وطرق من التفكير تربطه بماضيه عبر رموزه الحاضرة والمائلة أمامه في «عالمه المغلق»^(١٤٦).

يبد أن هذا «العالم المغلق» كان يفتح سياسياً على الجوار عبر شكلين من العلاقة: أولهما، عبر علاقة الاستغلال التي يمارسها ملاك وتجار المدينة على المجموعات القروية العلوية القاطنة في السهل وعلى أقدام الجبل، وثانيهما، عبر زعامة دينية أو عشائرية تبرز على مستوى الطائفة أو مجموعة عشائر قوية، فتلعب «دور الوسيط» بين الطائفة والسلطة المركزية. وضمن هذه الحدود كانت تتعين أشكال العلاقة بين الطرفين (الطائفة والسلطة المركزية). وكانت هذه تبرز إما كأشكال حماية ومقاومة كثورة اسماعيل بك عام ١٨٥٤ ضد السياسة الضرائبية العثمانية^(١٤٧)، وثورة الشيخ صالح العلي ضد السلطة الفرنسية^(١٤٨)، وإما كأشكال احتواء واستيعاب لوضعية الطائفة في منطق ومصالح السلطة المركزية الحاكمة، أو مشروع إقامة «دولة العلويين» في أيام الحكم الفرنسي، وذلك ارتكازاً على العنف العسكري وعلى استغلال الحرمان المزمّن الذي عاشته الطائفة العلوية في المرحلة العثمانية^(١٤٩).

ويتشابه وضع الدروز في جبل حوران من حيث نمط السلطة الداخلية وعلاقة هذه الأخيرة بالسلطة المركزية، فتجربة جبل الدروز مع إدارة إبراهيم باشا بين عامي ١٨٣١ و ١٨٤٠، كانت ذات مغزى للدلالة على عمق الحيز الاستقلالي في البنية الاجتماعية للطائفة الدرزية في الريف

Weulersse, *Le Pays des alaouites*, p. 322.

(١٤٥)

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٣٤ - ٣٣٦. انظر أيضاً نماذج من الحياة الروحية للجماعة من خلال وثائق مجلة «العالم الاسلامي»، في:

Nieger, «Choix de documents sur le territoire des alaouites», communiqué par le colonel Nieger, pp. 64 - 68, et E. Janot, *Notes sur le peuple alaouite* (Lyon: [s. n.], 1934), pp. 30 - 31.

(١٤٧) عوض، «الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م»، ص ٢٩٥.

(١٤٨) انظر وصفاً تاريخياً لثورة الشيخ صالح العلي في جبال العلويين، في: عبد اللطيف اليونس، ثورة الشيخ صالح العلي، ط ٢، سلسلة رواد التحرير العربي، ١ (دمشق: دار البقعة العربية، [١٩٦١]).

(١٤٩) انظر مداخلة للكونوليل نيجر حول محاولة اختراق الجبل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً وعن دور فرنسا خلال سنتين (١٩٢٠ - ١٩٢٢) والذي نجح كما يقول في الوقت الذي فشلت فيه كل محاولات الدولة العثمانية، في: Nieger (colonel), «Note sur la pacification du territoire des alaouites» *Revue du monde musulman*, no. 49 (1922), pp. 2 - 6.

وتتكون هذه النقطة موضوع معالجة لاحقة في البحث الحالي. قارن أيضاً:

Janot, *Notes sur le peuple alaouite*, pp. 8 - 26.

الجبلي. فمشروع المركزة في دولة محمد علي باشا كان يترجم نفسه في التطبيق العملي - وعلى الرغم من المنحى الاصلاحى الذي اتخذه على مستوى تنظيم المسألة الزراعية وجباية الضرائب في سوريا - سياسة قمعية لا تقيم وزناً كبيراً للخصوصيات المحلية ولا لدور الزعماء المحليين. وكان الدور العسكرى الذي لعبه دروز حوران في محاربة جيش ابراهيم باشا حاسماً من جهة، و«نموذجياً» من جهة أخرى في الاستدلال على حجم «الممانعة الدرزية»، عندما يتجاهل أي مشروع سياسى وإدارى خصوصياتهم الاجتماعية، أو يحاول أن يستبهم استبأها «تسلطياً»^(١٥٠).

والمشروع العثماني الذي حملته تنظيمات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان يمارس في التطبيق سياسة «مركزية إلحاقية» تحاول أن تستكمل السياسة الضرائبية وحلقات سيطرة أعيان دمشق على أراضي حوران^(١٥١).

وكان الجبل في عهد التنظيمات العثمانية جزءاً من لواء حوران الذي ضم اقصية عجلون وازرع والمسيمة والسويداء وصلخد وشهبا^(١٥٢)، ويعلق يوسف الحكيم على هذا التقسيم العثماني بقوله: «وعد قبل آنذ أن غاية ولاء الأمر العثمانيين من جعل جبل الدروز مجموعة اقصية مرتبطة بحوران، هي الحيلولة دون اجماع كلمة سكانه أو أكثرتهم الدرزية على استقلاله ادارياً، كما جرى في جبل لبنان بالنسبة لأكثرته المارونية»^(١٥٣).

(١٥٠) انظر نموذج هذه الصورة في أدبيات القيادة العسكرية الفرنسية، مثلاً:

Charles Joseph Andréa, *La Révolte druze et l'insurrection de Damas, 1925 - 1926* (Paris: Payot, 1937), pp. 29 - 30.

انظر أيضاً انطباعات أحد الكتّاب الفرنسيين عن دمشق، حيث يشدد في وصفه على استقلالية سلطة جبل

الدروز:

Henry Bordeaux, *Dans la montaigne des druzes* (Paris: Plon, 1926), p. 47, et Lammens, *La Syrie: Précis historique*, p. 194.

ومن وجهة نظر أحد الدمشقيين، أنظر: قسطنطين الياسا (الأب المخلصي)، مذكرات تاريخية، تتضمن بيان ثورة دمشق والحرين الكبير فيها، وقدم ابراهيم باشا إلى الشام وحروبه فيها مع الدولة العثمانية، وثورات فلسطين والدروز وأحوال حكومته فيها إلى أن خرج منها ورجع إلى مصر وعادت اليها تركيا (حريصاً، لبنان: مطبعة القديس بولس، [١٩٤٣]، ص ١١٧. ومن وجهة نظر درزية، انظر: سعيد الصغير، بنو معروف (الدروز) في التاريخ (بيروت: د. ن. د. ت. د.، ص ١٢٦ - ١٣١).

(١٥١) انظر عن موقف الدمشقيين من دروز حوران، في: كرد علي، خطط الشام، ج ٣، ص ١١٢؛ الصغير، المصدر نفسه، ص ١٤٦. و Weulersse, *Payans de Syrie et du Proche - Orient*, pp. 259 - 260.

ويذكر فؤاد الأطرش، ومن موقع معاناة هذه السياسة، أن صراع الدروز مع عشائر البلد كان يتم بتحريض من كبار ملاك وتجار دمشق، يقول: «وقعت عدة أحداث دامية بين أبناء جبل الدروز وجيرانهم أبناء حوران، وكانت كلها بتحريض من الراسمالين السوريين وولاء بني عثمان، والأسر غير العربية المتزعة في بلادنا والمستوطنة على حسابنا». انظر: فؤاد الأطرش، الدروز: مؤامرات وتاريخ وحقائق ([د. م. د. ن. د.، ١٩٥٥]، ص ٧٤.

(١٥٢) عبد الله النجار، بنو معروف في جبل الدروز (دمشق: المطبعة الحديثة، ١٩٢٤)، ص ٥٤ - ٥٧. وتجدر الإشارة إلى أن عبد الله النجار كان آنذاك مديراً للمعارف في حكومة جبل الدروز أيام الانتداب الفرنسي.

(١٥٣) الحكيم، سورية والمهد العثماني، ص ٥١.

والواقع أن الاستيطان الدرزي للجبل كان حديث العهد خلاف توطّن العلويين في «جبلهم»، فلا استيطان الدرزي يرتبط بشكل من الأشكال بصراع العصبية المحلية في العهد العثماني، وبحركة «اللجوء» والاحتفاء من غلبة العصبية المحلية المتحالفة مع السلطة المركزية في الولاية^(١٥٤)، ولا تزال مراحل التشكل الديمغرافي في جبل حوران في القرون الأخيرة موضوعاً يكتنفه بعض الغموض، إذ تعود المراجع المكتوبة عن هذا الموضوع إلى مطلع القرن العشرين وتعتمد في معظمها على النقل الشفوي^(١٥٥). ويُلخص عبد الله النجار عام ١٩٢٤ هذه المسألة بقوله: «لا نستطيع أن نؤت تاريخ نزوح الدرّوز إلى هذا الجبل، بل جُلّ ما نعلمه هو أن أول من نزح إليه آل الحمدان، فإنهم نزحوا من لبنان على أثر بطش الأفراد التنوحيين بهم في الحروب القيسية - البعلبية وذلك منذ قرنين تقريباً، ثم تبعهم كل مغلوب على أمره في لبنان ووادي التيم وفلسطين وجبل الأعلى في حلب»^(١٥٦)، وقد ثبت آل حمدان وجودهم في الأرجاء الجبلية وتصدّوا لغارات البدو، فكانوا «نواة الدرّوز في حوران»^(١٥٧)، وقد استقطبت هذه النواة طوال فترة القرن التاسع عشر موجات من هجرات عشائر الدرّوز، ولقد تعاظمت هذه الهجرات إثر أحداث ١٨٤٠ - ١٨٦٠ في جبل لبنان، وفي مجرى تحوّل قوى الامارة الدرزية «التقليدية» في الجبل إلى سلطة مارونية، تأكّدت بانتصار الكليروس الماروني وتأسيس «الادارة» على قاعدة «النظام الاساسي» لعام ١٨٦١ - ١٨٦٤^(١٥٨).

وكان الدرّوز ينتظمون في الجبل كمعشائر وعائلات، تعيش في القرى كوحدات اجتماعية - سياسية صغيرة، تتحالف فيما بينها على صعيد مواجهة قوى الخارج. وتنقسم على نفسها إلى «بيوتات» لا حصر لها على مستوى العلاقات الاجتماعية الداخلية^(١٥٩).

(١٥٤) انظر: سليمان ابو عز الدين، «توطّن الدرّوز في حوران ووقائعهم مع الجيش المصري»، الكلية، العدد ١٢ (١٩٢٦)، ص ٣١٣. انظر أيضاً: حسن أمين البعيني، «التاريخ الاجتماعي والسياسي لجبل الدرّوز في الربع الأول من القرن العشرين»، (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ ١٩٨٢)، ص ١٠-١٦، و Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, p. 99.

(١٥٥) من أقدم من نقل من تقديرات احصائية لتركيب سكان جبل حوران هو ما نقله نعمان قساطلي عام ١٩١٠. يقدّر قساطلي عدد سكان الجبل بـ ٤٨٨٠٠ نفس، يتوزعون على الشكل التالي: ٤١٠٠٠ دروزاً، ٤٠٠٠ نصارى (روم كاثوليك)، ٣٥٠٠ عربان، ٣٠٠ (مسلمين) اصحاب مصالح وتجارة. ويعلّق قساطلي: «وكان عدد سكانه في عام ١٨٨٠ بحسب أدق تعديل ٢٧٤٥٠ فرداً في ثلاثين سنة زيادة عظيمة. وذلك ناشئ عن حسن مناخه وكثرة من هاجر إليه من درّوز الجهات الأخرى». انظر: نعمان قساطلي، «جبل الدرّوز»، الهلال (كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٠)، ص ١٤٧.

(١٥٦) التجار، بنو معروف في جبل الدرّوز، ص ٧٩-٨٠.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٩-٨٠، والصغير، بنو معروف (الدرّوز) في التاريخ، ص ١٢٤-١٢٥.

(١٥٨) كنانة قد توسّعت في معالجة هذه النقطة في كتابها: كوثرائي، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل

لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠-١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، ص ٨٠-٨٩.

(١٥٩) حنا أبي راشد، صحفي زار حوران وجبل الدرّوز في السنوات الأولى من عهد الانتداب الفرنسي وكتب كتابين: جبل الدرّوز (القاهرة: مكتبة زيدان، ١٩٢٥)، وجبل الدرّوز: بحث عام... مع ضم الحلقة الثانية: حوران الدامية، ط ٢ (بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦١)، ط ١ (١٩٢٤). انظر تعداداً للبيوتات العشائرية الدرزية، في: جبل الدرّوز، ص ٢٩.

وبلاحظ حنا أبي راشد هذا التعدد في الانتماءات العائلية فيقول: «كما أن لا نهاية أولية لاسماء قرايهم، هكذا لا نهاية أولية لعشائرهم»^(١٦١).

وهذا التعدد الذي يطول للعشائر الدرزية، يشير إلى تفتت الوحدات العشائرية في الجبل، وتشكلها في بيوت متعددة ذات صلات قرابة، وتحمل أسماء مختلفة هي في الأرجح اسم «الجد» المؤسس.

ويبدو أنه بقدر ما كانت تترسخ أقدام العشائر القادمة في الجبل، بقدر ما كانت سلطة آل حمدان تضعف كعشيرة نواة وموزعة للاقطاعات على العشائر الوافدة، ثم ما لبثت أن بدأت تبرز منذ منتصف القرن التاسع عشر زعامة جديدة في الجبل، هي زعامة آل الأطرش على قاعدة التصدي لاستيلاء أقطاع آل حمدان، وقيادة معارك «الحماية»، وفي معارك سيطرة أعيان دمشق واللاحق العثماني المركزي وغزوات البدو في الجوار^(١٦٢).

على أن تسلم عشيرة واحدة زعامة الجبل لا يعني عدم وجود زعامات أخرى ذات نفوذ وسطوة في مناطقها، إن ثمة توزيعاً للسلطات العشائرية في المناطق والقرى، تتحالف وتتناقض في إطار الطائفة، وغالباً ما تتمحور في بعض المراحل حول زعيم أساسي. ويصف عبد الله النجار هذا التوزيع والتمحور للسلطات العشائرية في مرحلة سلطة الطرشان العامة كما يلي: «في الجبل عشائر كثيرة قوية... لها في منطقتها نفوذ مستقل عن سلطة عائلة الزعامة الطرشانية. ولطرشان الزعامة في التمثيل العام السياسي، وهذا لا يعني أنهم كانوا ينفردون بالرأي، فالأمر بين الدرروز شوري ولا سيما بعد سقوط آل الحمدان... وأن للأسر منازل كانت تقول إن آل عامر يأتون في الدرجة الثانية بعد آل الأطرش وهلم جرا»^(١٦٣).

وأما العوامل المجددة لهذا التراتب في المنازل، فقد اجتمعت في عاملين مترابطين: أولهما، حجم ملكية الاستثمار والناتج عن الاستيلاء على الأراضي^(١٦٤). ثانيهما، حجم الدور

(١٦١) أبي راشد، جبل الدرروز، ص ٢٩.

(١٦٢) شبلي العيسوي [وآخرون]، التعريف بمحافظة جبل العرب، مراجعة عارف النكدي، سلسلة بلادنا، ٢ (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٢)، ص ٥٧؛ البعيني، «التاريخ الاجتماعي والسياسي لجبل الدرروز في الربع الأول من القرن العشرين»، ص ١٧ - ١٨، والصغير، «بنو معروف (الدرروز) في التاريخ، ص ١٣٨ - ١٣٩. والملاحظ في مظاهر الصراع الناشب بين إدارة الولاية في دمشق ودرروز الجبل، تمحوره حول ملكية بعض القرى الواقعة على تخوم الجبل في أطراف سهل حوران، حيث طالبت الإدارة العثمانية في دمشق بإعادتها إلى الحوارة (وقد مبدأ التسجيل في الطابور)، بينما أصّر الدرروز على «حق الاستيلاء» عليها. فوجه الشيخ أبو علي الحناوي، أحد زعماء الدرروز الناطقين بلسان الوفاء الدرزي، إلى اللجنة العثمانية والدمشقية الآتية من أجل التفاوض بالمبارات التالية: «إننا ندفع الأموال الأميرية باعتبارها زكاة أموال، أما إعادة القرى فهذا أمر لا يتناسب مع تقاليد العشائر، فكما أخذناها بالسيف فليأخذوها، وإذا شئت أخذها بالقوة فلن نسلها إلا بعد إرواء أرضها بالدم. وتقابلكم بالبارود واليوم المقروض». نقل عن: الصغير، المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(١٦٣) النجار، «بنو معروف في جبل الدرروز»، ص ١٠٩ - ١١٠.

(١٦٤) انظر خريطة «العائلات الدرزية»، حيث تلاحظ أملاك العشائر ومناطقها بأشكال تقديرية كما يوردها: المصدر نفسه، منشورة في الملحق. ويبدو أن مسألة الاستيلاء على الأرض، على قاعدة إحياء الأرض الموات، ارتبطت بهجرة الدرروز وتوطنهم في الجبل وعلى أطرافه وحماية هذا «الاستيلاء» من الحوارة والبدو، وأعيان دمشق. انظر: الصغير، «بنو معروف (الدرروز) في التاريخ»، ص ١٢٣ - ١٢٦. والملاحظ أن هذه الحماية كانت =

العسكري الذي يمكن أن تقوم به العشيرة في حماية الأهل وقيادة العشائر. والأرجح أن العامل الثاني (الدور العسكري) المتمثل بكثرة أفراد العشيرة وشجاعتهم في القتال، كان العنصر الغالب في تعيين تراتبية المنازل بين العشائر، كما تثبت الوقائع والأيام التي خاضها الدروز في الجبل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين^(١٦٤).

والملاحظ من خلال خريطة العائلات ومناطق نفوذها تركز العشيرة في منطقة واحدة، الأمر الذي يعطيها وزناً سياسياً شبه مستقل، ودوراً «مميزاً» في حال تماسكها الداخلي، في مجالس العشائر والمقرى، وهي «المجالس التي تجمع شيوخ الشعائر وشيوخ العقل وتشكل القيادات السياسية» للطائفة، في بيئة جغرافية وعرقية ومذهبية «شبه مستقلة». ففي هذه البيئة يتم تنظيم العلاقات وفق الأعراف العشائرية والمبادئ المذهبية. فـ«التوسط» بين العشائر المتنازعة، والدية والتأثر وتحريمه بعد الصلح، وتقليد «الوجه» وهو نوع من اللجوء والاحتماء، ومثله «التشديد» وهو أن يعرف الضيف الناس أنه متوجه إلى مضيفه، والتزام المضيف بـ«حماية ضيفة»، والدفاع عنه إلى أن تنتهي ضيفته. . . كلها بمثابة قوانين لـ«سلطة ذاتية» في الجبل، ونمط من «العمل السياسي» الذي يتحكم في السلوك السياسي للعشائر الدرزية حتى مرحلة الانتداب الفرنسي^(١٦٥).

ولما لم تكن القيادات العشائرية تملك ثباتاً مستمراً في التراتبية أي في (المنازل)، فقد دخلت العشائر فيما بينها في منافسات وأحلاف حادة حول الزعامة وحدودها ودورها، ومدى سلطتها على العشائر الأخرى^(١٦٦)، وكانت الصراعات الداخلية، غالباً، هي المدخل

== ثمونها - فضلاً عن طبيعة «السلطة» العسكرية للعشائر - الطبيعة الجغرافية الوعرة للجبل، فهذا الأخير وهو عبارة عن نجد تحيط به سهول خصبة واسعة، يحده شمالاً غوطة دمشق الخصبة بتربتها وغرباً اللجاء الوعر المسلك وسهل حوران، وجنوباً الجبلة، والجبلة أرض قاحلة مقفرة تتصل بوادي الحجاز وشرقاً الصفا والرحبة وجبال الحارة . . . وكلها وعور في صدد بادية الشام . . . انظر: أبي راشد، جبل الدروز، ص ٨.

(١٦٤) انظر حول هذا الاستنتاج: الصغير، المصدر نفسه، ص ١٣٦ - ١٤٥؛ أبي راشد، المصدر نفسه، ص ٥٨ - ٨٢، والتجارة، المصدر نفسه، ص ١٠٠ - ١٠٤.

(١٦٥) التجارة، المصدر نفسه، ص ١٢٨ - ١٣٢. ويذكر هنا أن لانتفاضة سلطان باشا الأتروش الأولى (١٩٢٢) علاقة وثيقة بخرق السلطة الفرنسية للأعراف العشائرية، ومن ذلك اعتقال أدهم خنجر وهو متوجه للإحتماء في بيت سلطان باشا. انظر توسيعاً لهذه الحادثة ونقلًا لرسائل أدهم إلى سلطان في: أبي راشد، المصدر نفسه، ص ١٤٦ - ١٤٨. لقد ورد في كتاب أدهم خنجر إلى سلطان أثر اعتقال السلطات الفرنسية للأول: «والآن أصبحت حياتي في يد الحكومة الفرنسية ولا يمكن تخليصها إلا بمساعدتكم. وعلى كل حال لكم في العادة أن تحموا وتخلصوا كل «منداق»، وأنا لولا ما كنت أمين على حياتي بوجود عطفكم ما كنت أتيت جهوراً . . . والآن دخلت دياركم العامرة مستجيراً وداخل في حريمكم وفي أولادكم حتى وفي كل الطرشان . . .».

(١٦٦) انظر تفاصيل اجتماع بعض العشائر ضد الطرشان عام ١٨٨٥، في: الصغير، المصدر نفسه، ص ١٤١. يذكر المؤلف قسماً قطعت العشائر التالية: عزام، قطار، جربوع، زهر الدين، نصر، بطواني، حمزه، عريج، الزاقوط، هذا نصه: «وصفتنا أبناء عم من لحم ودم ستعاود بالله على أن كل منا يهدر دمه في سبيل تميز أي فرد من أفراد هذه العشائر المتضامنة بالدم والنار». ويضيف الصغير: «وأنخلوا يكتلون أفراداً لشعب المستاء من استبداد المشايخ الطرشان وتصرفهم بالأملاك تصرفاً مطلقاً». المصدر نفسه، ص ١٤١.

لاخترافات السلطة المركزية العثمانية ولاحقاً الفرنسية، لعشائر الجبل، واستمالة بعضها واستفراد بعضها الآخر. وكان الصراع يطال أحياناً العشيرة الواحدة، حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى بيوتات «متنافسة بين أبناء العمومة»، وأحياناً بين الأخوة على الزعامة الأولى، فتضطر زعامة عشائرية أن تركز على دعم السلطة المركزية، فتلجأ الزعامة الأخرى المتنافسة إلى الارتكاز على مشروع سلطة أخرى، وإننا لنلمس هذا المعطى الاجتماعي السياسي في انقسام الطرشان في «ثورة العامة» عام ١٨٨٨، والتي هي حلف من العشائر الفلاحية الضعيفة التي انبرت للتصدي لتفرد الطرشان في اقتطاع الأرض والاستئثار به^(١٦٧).

ويربط مؤرخ درزي بين «ثورة العامة» ضد الطرشان، وبين سياسة التنظيمات العثمانية كما مارستها ولاية دمشق بقوله: «تمكنت تركيا من نشر الأنظمة الحكومية بواسطة بعض الأعيان الذين استلموا المناصب الرئيسية فيه، ولكن الدروز استغلوا قوانين تركيا المخالفة لنزعهم الحرية واشركوا بالانسياء الزعماء المتعاونين مع الحكومة رغم اشتباههم بالغيرة على الكرامة العامة، وكان بعض أعيان الأسرة الطرشانية مضطرين للاشتراك بالحكم، بحكم أوليتهم في الزعامة، فقم الرأي العام على الحكم الثماني وموظفيه، خصوصاً عندما اتبع الأطرشة نظام الاقطاع الحمداني، واعتبروا القرى الموجودين فيها ملكاً لهم»^(١٦٨).

إن الدلالة التي يحملها هذا النص تتخطى المعنى الشائع الذي اعطي للتحرك الفلاحي الدرزي عام ١٨٨٨، من حيث انه «ثورة عامية» فحسب، قامت ضد «الاقطاع الطرشاني»^(١٦٩)، انها تشير أيضاً إلى عملية التداخل الذي حصل بين سياسة التنظيمات الحكومية، وبين السلطة المحلية «الطرشانية» في الجبل، وهو الأمر الذي سمح لبعض زعماء الطرشان أن يدمجوا موقعهم الاقطاعي - وكما فعل أعيان المدن - بالمكاسب المحتملة التي قد تقدمها التنظيمات في مجال الوظيفة في لواء حوران واقضيتها. ثم ان النزوع الدائم لممارسة أشكال السلطة المحلية لدى بعض البيوتات «الطرشانية» أو لدى بعض الأخوة «أو أبناء العمومة» المبعدين، كان يدفع دائماً للتحالف مع القوى المعارضة والممتنعة عن سيطرة أحد «البيوت»

(١٦٧) المصدر نفسه، ص ١٤٠ - ١٤١. لعل ايراد نص الكاتب بحرفيته يبرز بشكل واضح أبعاد الصراع السياسي داخل البيوتات العشائرية، وأحياناً بين الأخوة وعلاقات السلطة في الداخل والخارج: «ولما علم شيلي الأطرش بهذه الحركة - وكان يزاحم شقيقه إبراهيم شيخ السويداء على الزعامة - انضم إلى المعسكر الشعبي وراح يوجب أنحاء الجبل داعياً إلى التمرد على الأنظمة الحكومية القائمة، متهماً على الاقطاعيين وتعمفهم واستبدادهم. فنصّب الأطرشة ضد هذه الحركة، فشبّت في القرى التي يتزعمها الأطرشة معارك أهلية (١٨٨٥ - ١٣٠٧ هـ) ذهب ضحيتها عدة قتلى، واضطر بعض الزعماء للالتجاء إلى الحكومة في قلعة المزرعة، وكان الشيخ شيلي قد ابتعد عن غمرة هذه الفوضى عندما رأى بعض زعماء العامة يتنازعونه الرئاسة ويملكونها، فصار إلى قرية خيب. أما الشيخ إبراهيم الأطرش فقد ذهب إلى دمشق مستنجداً بالحكومة، فأرسلت ست كتائب مشاة وآلي فرسان مع مدافع، فتعرض العامة لهذا الجيش قرب ثكنة المزرعة، فقابلهم العسكر بضرب المدافع، فانهزم الدروز بعد أن تحملوا خسائر كلى، ودخل الجند السويداء واسرعوا ببناء ثكنة عسكرية». المصدر نفسه، ص ١٤١، انظر أيضاً: كرد علي، خطط الشام، ج ٣، ص ١١٠ - ١١١.

(١٦٨) الصغير، المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(١٦٩) انظر رأياً نموذجياً عن هذه الوجهة، في: هشم العودات، انتفاضة العامية الفلاحية في جبل الرمية (دمشق: مطبعة الحجاز، ١٩٧٦)، ص ٣٧ - ٣٨.

ولم تد علاقات «مناصرة» مع قوى «خارجية» في بعض الأحيان. ان الصراعات الداخلية حول مركز السلطة المحلية، كانت تتقاطع أحياناً مع مداخلات السلطة المركزية في الولاية، بهدف الحاق جبل الدروز بإدارة الولاية، وكانت أشكال الامتناع عن هذا اللاحق القسري، هي التي سادت في تاريخ العلاقات السياسية في جبل حوران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

ومن هنا نتج ملاحظة أحد المؤرخين العرب المعاصرين: «أن دروز حوران كانوا في شبه ثورة دائمة ضد الدولة» وأنه عندما كانت الولاية تعرض عليهم برامج الإصلاح، وتطلب من زعمائهم مساعدتها في تطبيق نظام مجالس الإدارة، كان الزعماء يقبلون ذلك ثم يرفضونه وهكذا (١٧٠). والواقع أن نظام السلطة السائد في التنظيم العشائري والمذهبي كان النظام الراسخ والثابت، الذي يمتنع عن «الغاء» ويقاوم البدائل الإدارية الجديدة إذا لم تستطع هذه الأخيرة أن تستوعبه.

ومثل القبائل البدوية المنتشرة والموزعة من الجزيرة الفراتية حتى بادية الشام، والمتداخلة مع امتداد البادية في العراق وشرق الأردن والحجاز (١٧١)، يعطي نموذجاً لوحدة سياسية - اجتماعية، استمرت في وجودها وتحركاتها على تخوم المناطق الزراعية في «الهلال الخصيب» (١٧٢)، وبيقت تنظم في علاقات سلطة تتأرجح بين التقاتل بين عناصرها وأخذها على المعرعى والماء، وبين الامتناع عن السلطة المركزية أو الخضوع لها مقابل «خدمة» أو «منفعة» متبادلة، أو بين إقامة علاقات «خوة» مع المجموعات القروية السهلية المستقرة، أو بين غارات تستهدف نهب هذه القرى وسليلها (١٧٣).

(١٧٠) عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٢٩٢. ويرتكز المؤرخ في حكمه هذا على متابعة أرشيف استامبول، ولا بد من ملاحظة نسوقها هنا، وهي أن الموقف العثماني «الرسمي» كان ينظر إلى حركات الممانعة الدرزية نظرة «غير شرعية» ويعتبرها حركات تمرد وعصيان واعتداء... في حين لا بد في رأينا من أن ننظر إليها من خلال طبيعة السلطة العرفية السائدة في الجبل، وما تطرحه سياسة التنظيمات عملياً من تناقض بين «أعراف» السلطة المحلية وبين «قوانين» التنظيمات العثمانية. هذا فضلاً عن «سوء» تطبيقها.

(١٧١) ثمة مجموعتان من القبائل في سوريا: قبائل العنزة وقبائل شمر. وتحتل قبائل عنزة معظم الجزء الغربي من الصحراء السورية وتصل حتى الهضاب الشمالية الغربية لنجد، كما أن قسماً منها يصل كربلاء على بعد ٩٠ كلم من بغداد. وتنقسم هذه القبائل إلى مجموعات: عنزة العراق، عنزة حلب، والرولة أو عنزة الجنوب، وهي أقوى قبائل عنزة ومناطق نرحالها تقع بين النيك (شمالي شرقي دمشق) في الشمال إلى جبل الدروز ومنايع وادي حوران. وفي الصيف تحتل المراعي الواقعة جنوب دمشق. وهي من أكثر القبائل التي شغلت حيزاً في السياسة العثمانية، وفيما بعد في السياسة الفرنسية، لغربها من مراكز الولايات والألوية والمناطق الزراعية (حوران، الغوطة) ولسيطرتها على طريق الحج. انظر:

Ed. C. Acharid, «Notes sur l'élevage des moutons», *L'Asie française*, supplément (juin 1922), p. 98.

(١٧٢) ويذكر محمد كرد علي تفاصيل عن فروع هذه القبائل وعشائرها في: *خطط الشام*، ج ٦، ص ٣٠٩ - ٣١١. انظر أيضاً:

Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, p. 77.

Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient*, pp. 61 - 63.

(١٧٣) انظر:

وليس هناك خط ثابت يعيّن السلوك السياسي لهذه القبائل، سوى مدى ما يصدر عن السلطة المركزية من مظاهر قوة أو ضعف، فعندما تكون السلطة المركزية ضعيفة تقوم القبائل بالاستيلاء على الأراضي بالغزو أو بجمع جزية الخوة. أما عندما تكون السلطة قوية، فإن القبائل تجبر على الدفع للحكومة أو أنها تتراجع إلى البادية^(١٧٤).

ولقد شهد القرن الثامن عشر فترة ضعف شديد في البنية العسكرية العثمانية، سمحت لموجات متتالية من القبائل البدوية (عزّة وشمر) القادمة من نجد، أن تغزو بلاد الشام على امتداد القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر، وشكّلت بادية الشام وتخومها الزراعية «مجتمعا سياسيا» له قوانينه البدوية القائمة على الغزو والثأر واللجوء وأعراف الحلف أو الحرب. وكان لهذه الموجات آثار سيئة على الوضع الفلاحي والمدني، وعلى طرق المواصلات وقوافل الحج. وهو أمر دفع الفلاحين إما إلى ترك قراهم المتاخمة للبادية وهجرها، أو إلى دفع «الخوة» للقبائل المجاورة، كما دفع الولاة العثمانيين إلى استرضاء مشايخ بعض القبائل، وإلى استخدام بعضها في حماية القوافل وطرق المواصلات^(١٧٥).

أما في مرحلة التنظيمات فقد جهدت السياسة العثمانية على حل مشكلة البدوي في بادية الشام بأساليب أخرى: حماية الريف الفلاحي بواسطة عساكر نظامية، تشجيع البدو على الاستقرار وتعاطي الزراعة، إقامة جاليات زراعية عازلة بين مناطق الترحال البدوي والسهول. ومن بين هذه الجاليات نذكر الشراكسة الذين استفادتهم الدولة العثمانية ابتداء من عام ١٨٧٠، ووزعتهم في قرى تقع على تخوم البادية من الجزيرة حتى عمان، وقد شغل هؤلاء الأرض وزرعوها وكانوا فعالين أيضاً كمناطق عازلة في وجه القبائل البدوية^(١٧٦).

وعلى الرغم من هذه السياسة الإصلاحية العثمانية، استمر المجتمع البدوي في سوريا يقدم، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كتلة بشرية قائمة بذاتها، تضغط بأعرافها وتقاليدها وأنماط السلطة لديها على الحياة السياسية والاقتصادية في المدن والأرياف الزراعية^(١٧٧).

(١٧٤) ضحى شطي، «توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج ١، ص ٤٠٤.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٩، وعرض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

(١٧٧) يقدّر محمد كرد علي نسبة أعداد البدو إلى سكان بلاد الشام (بما فيها فلسطين) ثمن أو سبع أهل القطر الشامي، أي نحو خمسمائة ألف نسمة بادية أو قبائل رحالة. انظر: كرد علي، خطط الشام، ج ٦، ص ٣٠٧. ويقدر Weulersse نسبة البدو بعشر السكان، أي حوالي ٢٥٠ ألفاً أو ٣٠٠ ألفاً في سوريا التي وضعت تحت الانتداب الفرنسي، فإذا ما أضيف إلى هذا الرقم الأعداد الموجودة على الأراضي العراقية، وفي فلسطين وشرق الأردن، ارتفع الرقم إلى نصف مليون. وهو رقم قل أن تتجاوزه أعداد البدو في المراحل التاريخية السابقة، ولا سيما المرحلة العثمانية وفق ما يرى المؤلف. انظر:

Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient*, pp. 60 - 61.

خامساً: المآزق التطبيقي للتنظيمات

إن سياسة التنظيمات استطاعت أن تحمي إلى حد ما الريف الزراعي من غزوات البدو، في حين عجزت أن تحمي فلاحيه من استغلال أعيان المدن. وفي الوقت الذي استطاعت فيه أن تقيم إلى حد ما أجهزة إدارية وحكومية في الولايات، متخصصة ومرتبطة بالمركز الإداري الذي هو حكومة استامبول، لم تستطع أن تقيم هذه الأجهزة في الأرياف الجبلية، ولم تستطع أن تخترق البنية البدوية للقبائل لتعُدّل من سلوك هذه الأخيرة نحو الاستقرار والانخراط في مجتمع سياسي منضبط في تنظيمات وإدارة.

ولعلّ المسألة كانت تتعدى النيات والعزائم الفردية التي تظهر جلّية في الجهد القانوني الكبير، الذي بذل لاستصدار سلسلة القوانين والأنظمة التي شملتها سياسة التنظيمات (١٧٨)، لتطرح في الواقع العملي مدى القدرة وحجم الامكانيات الفعلية على ممارسة الإصلاح وتطبيق تلك التنظيمات. إن ما يطرحه (Edouard Engelhardt) في عام ١٨٨٢ حول المآزق التطبيقي للتنظيمات، يعبر عن وجه من وجوه المشكلة الإصلاحية العثمانية في جانبها التطبيقي، فهو يشير إلى «أن أحد الشروط الأساسية لأي هيئة حكومية، يكمن في قدرة السلطة المركزية أن تتواصل بصورة منتظمة ومتابعة مع مختلف السلطات التي تنتدبها حيال السكان». والسلطة المركزية العثمانية كانت تعاني على حد ما يرى (Engelhardt) صعوبات مادية مشلّة لأي مبادرة تتخذها إدارة مفترضة لامبراطورية واسعة كتركيا، وفاقدة لطرق المواصلات ووسائل الاتصال (١٧٩)، فالأمر الصادر عن الديوان المركزي لا يحمل الموقع نفسه والتأثير نفسه المفترضين في أي إجراء له طابع «المنفعة المالية»، والموظفون الذين يتلقون الأمر لا يخضعون لأي رقابة إدارية مباشرة (١٨٠).

فالمشكلة في تطبيق التنظيمات لم يكن لها وجه محلي أهلي معارض أو معيق أو ممتنع فحسب، لقد كان لها أيضاً وجهها «الحكومي» الكامن في العجز عن بناء إدارة واسعة وقادرة على تلبية اتساع السلطنة، وعلى بناء «عساكر نظامية» قادرة على تغطية أمن كل الولايات، وعلى إقامة شبكة من المواصلات التي لا تؤمن سرعة انتقال السلعة فحسب، وإنما أيضاً وبشكل أساسي سرعة وصول القرار الإداري وتنفيذه.

ولعل العجز الحكومي عن إيجاد تلك الشروط المادية والبشرية للتنظيمات هو سبب المعاناة الدائمة التي كان يصريح بها رجل التنظيمات مدحت باشا. وتشكّل تقاريره الرسمية التي بعثها إلى استامبول عندما كان والياً على سوريا عام ١٨٧٩، مصدراً مهماً للكشف عن مظاهر المآزق التطبيقي للتنظيمات في جانب القصور الحكومي المركزي فيه. فهو إلى جانب شكواه

(١٧٨) فارن: محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط ٣ (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٧)، ص

٤٠٦-٤٠٧.

(١٧٩) Engelhardt, *La Turquie et le Tanzimat: Ou Histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours*, p. 48.

(١٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٨.

من سوء التطبيق والبطء في الاتصال وفساد الادارة، يشدد على عنصر من عناصر ازمة التنظيمات، وهو خلوها من أخذ التنوع في البلاد بعين الاعتبار. يقول في أحد تقاريره: «مما لا يحتاج للبيان والتعريف لديهم أن ولاية سورية أوسع من غيرها من ولايات الدولة. وإن أهلها من العرب والأتراك والتركمان، والدرز والصيرية والروم والموارنة والكاثوليك والبروتستنت والسرمان والأرمن، ويتألف من هؤلاء شعب عدده أربعة وعشرون نوعاً من الملل والأديان والمذاهب، ينضم إليهم الجزائريون والشراسة والتتار وغيرهم من المهاجرين، ومن جهة أخرى، فإن أطوار وأحوال العربان والعشائر معلومة لديهم، وإن ادارة هذه الأجناس المختلفة على قاعدة واحدة وما تولده من مشاكل غني عن التعريف والايضاح» (١٨١).

ثم لا يلبث الوالي أن يفصح في تقاريره وبينة أكثر حدة عن الجوانب الأخرى في المشكلة التنظيمية، وهي الجوانب التي أشار إليها (Engelhardt) في بحثه عن التنظيمات، والتي يلخصها في غياب هيكلية إدارية موصلة ومنفذة للقرار. يقول مدحت باشا في تقرير آخر بعثه إلى استامبول: «إن فرمان الذي كتب لي عند توجييه منصب ولاية سورية، يعترف صراحة بوجود ما ملته وسأطلبه وهو مراعاة عوائد سكان الولاية ومشاريعهم ومصلحتهم، ولكننا لم ننظر إلى هذه الواجبات بل أصدرنا اللوائح، حاولنا إجراؤها في جميع البلدان ولم تصلح بعضها أصلاً جزئياً، بل لم نسمع بعض الشكايات، وقد اتعنا مواد القوانين في بعض البلاد ولم ننفذها في بعضها، وتركنا القديم ولم نتبع الجديد، فظهرت البلاد بمظهر غريب، وزاد الطنبور نعمة هذا الخلاف القائم بين دوائر الحكومة الملكية والعسكرية، فإذا طلب الوالي مقدراً من العساكر لإعادة الأمن إلى نصابه في ولاية مثل سورية رفض القومندان، وإذا أرسل مقدراً إلى الجنود إلى بلدة وأراد إعادتها امتنعت عن العودة، وإذا كتب إلى القائد عن أمر تأخر الجواب، فإذا كان هذا الفعل الشخصي، فكيف تصير البلاد على نتيجته الوخيمة، وإذا أقام الوالي بلدة لم ير المشير مرة في ستة أشهر، فما يكون حال هذه البلدة وقد قللت عدد عساكر الجندومة فضعت قوتها، وانزلت مرتبات موظفي الحكومة فاستعانوا بالرشوة والنهب والسلب، واتبع رجال المحاكم خطة غير مرضية فأصبح الأمن مهدد الأركان في طول البلاد وعرضها» (١٨٢).

والواقع أن أزمة التنظيم الإداري التي يشير إليها مدحت باشا في معظم تقاريره، تكشف عن عجز مالي واضح في الخزينة، قلة عدد الموظفين والعساكر وخفض المرتبات وغياب

(١٨١) تقرير مدحت باشا عن أحوال ولاية سورية عام ١٨٧٩، ملحق منشور في: عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤-١٩١٤ م، ص ٣٥٢.

(١٨٢) رسالة برقية من مدحت باشا إلى استامبول، وثيقة ٣٩ في ملحق كتاب: نادر المطار، تاريخ سورية في المصور الحديثة (دمشق: مطبعة الانشاء، ١٩٦٢)، ص ٣٣٣. ولقد فسرت معارضة مدحت باشا لمركزية التنظيمات المرتبطة بقرار استامبول ولتأقية السلطة الموزعة بين الوالي والمشير (قائد الجيش في الولاية)، تفسيراً يذهب إلى تأويل معارضة على أنها حركة استقلالية تبني لقائمة نوع من خديوية على الطريقة المصرية في سوريا. وقد انعكس هذا التأويل في تقارير الفصل الفرنسي (M. Sienkiewicz) الذي اعتبره مشروفاً إنكليزياً أو أنه يصب في السياسة الإنكليزية.

ويذكر الفصل في أحد تقاريره أن مشروع مدحت باشا المتلخص بالاصلاحيات اللامركزية هو نسخة من مشروع Dufferin (مندوب بريطانيا في اللجنة الدولية عام ١٨٦٠)، ولكن هذه المرة من دون أن تضطر بريطانيا إلى إقناع الدول الكبرى به. فهي الآن لديها «عميلها» Dufferin مدحت باشا الذي يحكم سوريا كوال، وليس أمامها إلا متحه مزيداً من السلطات لكي تخلق الولاية التي سبق أن حلم بها اللورد «Dufferin». أنظر: M. Sienkiewicz, *consul général de France à Beyrouth, à M. Freycinet, ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 15 septembre 1880, dans: Ismail, Documents diplomatiques et consulaires, vol. 14, p. 222.*

الانفاق على المواصلات والخدمات العامة أمور تتردد في تقاريره^(١٨٣)، وتعكس خلفية الأزمة التنظيمية التي هي في أساسها «أزمة مالية» بالدرجة الأولى، فالمقارنة كانت أيضاً في التفاوت الحاصل بين «المؤسسات السياسية المعلنة» والإصلاح الاقتصادي «المتوخى الذي هو شرط الإصلاح الاجتماعي»^(١٨٤)، والدولة العثمانية كانت تعاني في مرحلة التنظيمات، وبالتحديد بدءاً من عام ١٨٦٠، أخطر أزماتها المالية التي كانت تتصاعد سنة بعد سنة. ففي عام ١٨٦٩، كانت الدولة العثمانية تشهد افلاساً رهيباً، فقد ارتفع الدين العام العثماني إلى ما يقارب المليار فرنك. . وكان هم سياسات الموازنة كل عام أن تغطي انكشاف الموازنة السابقة وتسديد العجز السابق. الأمر الذي ادخل مالية الدولة في حركة انهيار دائم، صعب إيقافه في وقت شحت فيه الموارد الداخلية والضرائبية، وتوجهت الحلول نحو مزيد من الديون من أوروبا، ونحو التقليل من الانفاق على الإدارة والجيش، فانعكس هذا بدوره سلباً على سلوك الموظفين والمسؤولين^(١٨٥).

أما الانفاق الاقتصادي على الخدمات العامة والمواصلات والإنماء، فقد تركته الدولة لسياسة «التكليف» ومنح «الامتياز» (Concessions) للأفراد والشركات الخاصة^(١٨٦)، وهو أمر تلقفته السياسات الاقتصادية الأوروبية آنذاك بكل رضى وحماس، يقول (M. Touvenel) «ولا يكفي أن تنقل تركيا المبادئ الاجتماعية الكبرى التي هي مفخرة الحضارة. إن القوى العظمى الأوروبية مطالبة بما لها من رصيد ومن ذكاء ونصائح لتقديمها دبلوماسيتها، بأن توجه جهودها نحو انماء الثروة العامة بتسهيل ازدهار زراعتها وصناعاتها وتجارتها، فهذا هو الثمن الذي يؤمن لتلك القوى الامساك بالروح التي تهرب من ذاك الجسم الكبير»^(١٨٧).

لكن هذه الوجهة في العمل الاقتصادي والانمائي، من جهة أوروبا والتي تركّزت عليها الجهود الدبلوماسية ابتداء من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لن تردم الهوة بين المؤسسات السياسية التي انتهجت التنظيمات وبين الوضع الاقتصادي الحاصل في ظل تضخم الدين العثماني، وازدياد الاستثمارات الأجنبية ومشاريعها^(١٨٨)، إذ لن يحصل ذاك التوافق بين

(١٨٣) وثيقة رقم ٢٥، تقرير مدحت باشا عن احوال ولاية سورية عام ١٨٧٩، في: المطار، المصدر نفسه، ص ٣٢٣-٣٢٥.

(١٨٤) Engelhardt, *La Turquie et le Tanzimat: Ou Histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours*, p. 56.

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٨٦) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١٨٧) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٨٨) يصف Pinon الوضع الاقتصادي للدولة في السنوات الأولى من القرن العشرين، «الموازنة المركزية للدولة لم تتجاوز ٣٠٠ مليون فرنك. وأن مئة مليون تمتصها وحدها خدمات الدين. أم موازنة الأشغال العامة جنينية. فأجانب هم الذين يبنون السكك الحديدية، والرافىء، والتراموي، والطرق المعبدة ثم هم الذين يبيعون المدافع، والبنادق وكل المواد الضرورية للجيش، وهم الذي يستثمرون المناجم ويؤسسون شركات الملاحة... انظر:

René Pinon, *L'Europe et l'empire ottoman: les Aspects actuels de la question d'Orient* (Paris: Perin, 1908), p. 312.

«الإصلاح السياسي» و«الإصلاح الاقتصادي» الذي يتحدث عنه (Engelhardt)، والذي ينتظر منه تقارباً بين شعوب السلطنة العثمانية وفئاتها^(١٨٩). فمن وجهة نظر إصلاحية عثمانية، إن الخلل الذي أصاب مرحلة التطبيق في التنظيمات فسخ في المجال لمداخلات أجنبية كان من شأنها زيادة أوضاع البلاد تفككاً، وهو أمر كان قد أثار المخاوف لدى مدحت باشا حين كان والياً على سوريا، فكتب إلى استامبول يبيّه إلى مخاطر التدخل الأوروبي على وحدة البلاد، ويدعو إلى إصلاح سياسي واقتصادي عثماني بديل: «كنت قد حضرت إلى هنا منذ ثمان وثلاثين سنة بوظيفة كاتب تحريرات، وأقمت بضع سنين، وحضرت أيضاً منذ سبع وعشرين سنة بوظيفة مؤقف، ولهذا، فإني أعرف البلاد السورية وطباع سكانها، ومع سابق معرفتي بهذه البلاد، فقد وجدت الحالة متغيرة عن ذي قبل، فقد صيغت أحوال الولاية الملكية والسياسة بصيغة غير صيغتها الأولى، لأن الإنكليز والفرنسيين يذلون مساعيهم من أربعين سنة لتقوية نفوذهم في هذه البلاد، وقد أوصلوا جبل لبنان إلى حالك الحاضرة، وهم يحاولون إيصال بقية البلاد الشامية إلى ما وصل إليه أهل الجبل والدول تنظر إليهم بعين المقلد، فالأمريكان يريدون إعلان حمايتهم لجبل النصيري، فيفتحون المدارس ويشقون الأهالي إلى قبول الحماية الأميركية، والألمان يرسلون مهاجرينهم إلى سواحل القدس لاسكانهم في القرى المجاورة، والمخالصة، فإن كل حكومة تريد وضع يدها على قطعة من بر الشام، فالاستامبول قد انشأوا كنيسة ومدرسة بجهة يافا للوصول إلى نصيبهم من الاستعمار، ولذا، فإن أبناء المسيحيين قد انقسموا إلى أحزاب، فمنهم من يحاول الالتحاق بالإنكليز ومنهم المتزلف إلى فرنسا، وحاول الدروز أيضاً تأسيس حكومة درزية اعتماداً على دولة إنكلترا» ويختم: «لقد أخذت في الإصلاح من يوم حضوري إلى هنا لاقفاف هذه الحركة... الولاية محتاجة إلى إصلاح أحوالها المالية ومحاكمها ومنع الرشوة التي تورت الخجل، وتجعل الوطني منخفض الرأس أمام الأجانب»^(١٩٠).

كانت نداءات مدحت باشا عام ١٨٧٩ المنطلقة من ولاية سوريا، تعبّر في حقيقة أمرها عن محطة انعطاف أساسية في مسار حركة التنظيمات، فهي تأتي على أثر فشل التجربة الأولى في الحياة الدستورية في السلطنة العثمانية عام ١٨٧٦، وفي وقت كان السلطان عبد الحميد الثاني يختط فيه سياسة جديدة تتواصل مع سياسة التنظيمات على المستوى الإداري ولكن دون أن تعير انتباهاً إلى تحذيرات مدحت باشا^(١٩١)، في مجال اعتبار تنوع شعوب المنطقة وتوزعها قوميات ومللاً وفي مجال اعتبار الحاجة إلى الحريات السياسية في دولة تنتقل من مرحلة الحكم القائم على مفهوم «الولاية السلطانية»، إلى مفهوم التمثيل على مستوى «مجالس الإدارة» في الولايات.

Engelhardt, Ibid., p. 56.

(١٨٩)

(١٩٠) ورد في وثائق: المطار، تاريخ سورية في العصور الحديثة، ص ٣٢٤-٣٢٦.
(١٩١) أنظر حول مواقف عبد الحميد من آراء الإصلاحيين: عبد الحميد الثاني، السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية، ١٨٩١-١٩٠٨ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧)، ص ٥٤-٧١. وعندما فكر السلطان باستحداث ولاية بيروت التي أعلنت عام ١٩٨٨، لم يكن ذلك بدافع إيجاد نوع من اللامركزية الإدارية في ولاية سورية، بل لتشديد الرقابة على الساحل انطلاقاً من مدينة بيروت التي أصبحت مركزاً رئيسياً للنشاط الاقتصادي والدبلوماسي الدولي، ولأحداث نوع من الحصار السياسي على متصرفية جبل لبنان. ويعلق الفحص الفرنسي (M. Sienkiewicz) عندما تراسم إليه تفكير السلطان بهذا المشروع منذ عام ١٨٨١، «إن هذا الإصلاح لا يمكن أن يؤدي إلا لمزيد من التعقيدات والصعوبات من كل نوع». أنظر: M. Sienkiewicz, consul général de France à Beyrouth au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, le 15 janvier 1881, dans: Ismail, Documents diplomatiques et consulaires, vol. 14, p. 273.

ولعل المأزق الذي عانته الدولة العثمانية بصيغتها التعددية على مستوى القوميات والأديان والمذاهب في السنوات الأولى من تسلّم السلطان عبد الحميد، هو في مزيد من المركزية على قاعدة الفردية، وفي مزيد من التنظيم الإداري للولايات، ولكن على قاعدة رقابة بوليسية مرتبطة به شخصياً^(١٩٢).

وفي مقابل هذا الخيار السلطاني الفردي، ستتشكّل أدوات جديدة من العمل السياسي سواء على مستوى القوميات والملل، أم الإطار الكلي للسلطة العثمانية الذي سماء العثمانيون الجدد والوطن العثماني^(١)، أم على مستوى الاسلام السياسي الذي لجأ إليه السلطان عبد الحميد من جانب، والاصلاحيون الاسلاميون من جانب آخر، وسيبرز هذا العمل شعارات فكرية وسياسية شتى تراوح بين الاقتباس عن التجربة القومية الليبرالية الغربية، وبين العودة إلى الأصول الاسلامية، وبين التوفيق والانتقاء بين المصدرين. وكل هذا لن يتم كما سنرى بمعزل عن سياق التطور الدولي المتمثل بتأزم علاقات الدول العظمى فيما بينها وبرود الفعل العثمانية حيالها.

(١٩٢) لمزيد من التفاصيل حول استحداث هذه الولاية، انظر: وبييه كولراني، «الحياة الاقتصادية في ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى: من خلال كتاب ولاية بيروت»، الباحث، السنة ٦، المعدادان ٣٣ - ٣٤ (أيار/ مايو-آب/ أغسطس ١٩٨٤)، ص ٦٩-٨٤.

الفصل الثالث

بدايات العمل السياسي "الحديث"
في ظلّ النّظّمات والسُّلطان الفرديّ

أولاً: الظروف الدولية لنزعتي الاستبداد والمعارضة في الدولة العثمانية

بدأت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مرحلة جديدة في تاريخ علاقة الدول الكبرى بالسلطة العثمانية. ذلك أن التوازن الدولي الذي قام في السابق على قاعدة التسوية بين السياستين الأوروبيتين المتنافستين: فرنسا وبريطانيا، عدلته ابتداء من هذه المرحلة عوامل جديدة، اطلقت العنان للدول الكبرى لتدخل فيما بينها في سباق محموم نحو السيطرة واللاحق واقتطاع مناطق النفوذ في العالم. ففتح قناة السويس والأفاق الاقتصادية والاستراتيجية التي سمح بها، أمام أوروبا لربط مستعمراتها الأفريقية والآسيوية، وتضخم الدين العثماني، وخضوع الدولة خضوعاً تاماً للاضطبوط المالي لمؤسسات أوروبا المصرفية، ثم بروز ألمانيا دولة موحدة قوية ومنافسة على المسرح الدولي، شكّلت جميعاً ظروفاً جديدة لولادة استراتيجيات أوروبية جديدة تجاه الدولة العثمانية^(١).

وفي بداية هذه المرحلة، كان قد تسلّم عرش السلطنة عبد الحميد الثاني (٣١ آب/ أغسطس ١٨٧٦) عبر انقلاب ضد أخيه السلطان مراد، وكان وراء الانقلاب ممثلو الاتجاه الاصلاحى في ادارة الدولة وعلى رأسهم مدحت باشا^(٢). وكان البرنامج الذي أعدّه الانقلابيون ينطلق من هاجس حماية السلطنة أمام أطماع الدول الكبرى. ولما كانت هذه الاطماع تنذر

(١) انظر حول هذه العوامل وتأثيراتها على العلاقات الدولية: عادل اسماعيل واميل خوري، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨ (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩-١٩٦٤)، ج ٤، ص ٩-٢٩ و ٧٧-١٠٧.

(٢) ارنست ادمونسون رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة صالح أحمد العلي، قدّم له وراجعه نقولاً زيادة (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠)، ص ٤٢-٤٣.

دائماً بسوء الإدارة العثمانية وأوضاع الأقليات الدينية والأثنية، فإن إصلاحاً سياسياً في البلاد كان يمكن أن يؤدي - في رأي الإصلاحيين العثمانيين - إلى إقفال باب التدخل الأجنبي، وأن يضع حداً للتحركات الداخلية التي تشجعها الدول الكبرى في الولايات^(٣). وضمن هذه الحسابات، كان إعلان الدستور في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٦، وهو الدستور الذي عرف باسم «المشروطية الأولى».

لكن السلطان عبد الحميد كان يستعد، منذ الأيام الأولى لحكمه، للانتقال على من أتى به وللتخلص من «وصاية» الدستور الذي اضطر أن يعلنه كخمن لدعم الإصلاحين له. ففي ٥ شباط / فبراير ١٨٧٧، وبناء على أمر السلطان، ترك مدحت باشا استامبول، وتمت انتخابات مجلس «المبعوثان» في الولايات في جو من الارهاب والتدخل الرسمي لمصلحة مرشحي السلطان. وفي ١٤ شباط / فبراير ١٨٧٨ علق عبد الحميد الدستور وحل المجلس وأمر النواب بالعودة إلى بلادهم، إلا من احتفظ بهم ضيقاً في سيواس^(٤)، وكانت حجتة في ذلك اندلاع الحرب الروسية - العثمانية^(٥).

ما الذي كان يعدّه السلطان عبد الحميد كبديل لبرنامج أنصار الدستور داخلياً وخارجياً؟ لقد جاءت نتائج الحرب الروسية - العثمانية عام ١٨٧٨، لتفتح أمام بريطاني وفرنسا طريقاً لبدء مرحلة من التناغم على تقاسم بعض الحصص من السلطة العثمانية، فكشمن لموقف بريطاني في معارضتها، كانت معاهدة سان ستيفانو المذلة والمرهقة للدولة العثمانية وتعديلها في

(٣) تتردد هذه الوجهة كما رأينا في تقارير مدحت باشا المرسلة من سوريا، وكانت قد شاعت هذه الوجهة في العمل السياسي العثماني لدى جماعة والعثمانيين الجدد الذين يعتبرون طلائع لحزب «تركيا الفتاة»، وأصحاب فكرة «الوطن العثماني» بالمعنى الغربي لتعبير «Patrie». انظر:

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 2nd ed. Oxford paperbacks, no. 135 (London: Oxford University Press, 1968), p. 243 ff.

ويقول مارسيل كولومب في الموضوع نفسه: «إن العثمانيين الجدد اعتقدوا أن بإمكانهم إيجاد علاج للمشاكل التي تعانها الإمبراطورية بإطلاقهم فكرة «الوطن»، بحيث يمكن أن تتمتع العناصر المختلفة المتباعدة فيه، من الآن فصاعداً، بالحقوق ذاتها ويكون عليها الواجبات نفسها، بهذا لا تعود هذه العناصر ترفع مطالب خاصة وتبحث عن دعم لها... وفي الواقع كان المقصود الوقوف في وجه تدخلات الدول الكبرى من خلال انتزاع خريصة تدخلها في شؤون الإمبراطورية». انظر:

Marcel Colombe, «Islam et nationalisme arabe à la veille de la première guerre mondiale», *Revue historique*, vol. 223 (Janvier - mars 1960), p. 86.

Lewis, *Ibid.*, pp. 163 - 165.

(٤)

(٥) رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٤٤. وعلق عبد الحميد على إلحاح الإصلاحين في إعلان الدستور وانتاح مجلس «المبعوثان» بالعبارات التالية: «هؤلاء يصرون على تسميتي بصاحب الشوكة من جهة، ويدعون أنهم بهذا الدستور سيكسبون الإمبراطورية العثمانية»، ويتابع: «إذا كنت في ذئاب فعليك العراء، ويغض النظر عن المحاسن والمساوي» يجب أن انتح مجلس المبعوثان وأعلن الدستور لكي أظهر أنني أقوم بأمر هام». انظر: عبد الحميد الثاني، السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية، ١٨٩١ - ١٩٠٨ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧)، ص ٣٢.

مؤتمر برلين (عام ١٨٧٨) وتنازل السلطان لبريطانيا عن جزيرة قبرص، وكثمن لسكوت فرنسا، أوعزت بريطانيا لهذه الأخيرة باحتلال تونس، فتم ذلك في عام ١٨٨١، وفي عام ١٨٨٢ (كانت بريطانيا قد اشترت اسهم مصرفي قناة السويس)، احتلت بريطانيا مصر متذرعة بخطر ثورة عرابي على المصالح الأوروبية فيها^(٦).

إذا لم يعد بوسع السلطان العثماني أن يراهن على الموقف البريطاني السابق في الدفاع عن وحدة الدولة العثمانية في وجه مطامع روسيا أو أهداف فرنسا. لقد انتظمت بريطانيا منذ احتلال قبرص في منطق سياسة اللاحق والتقسيم. وفي الوقت الذي بدأت السياسة العثمانية تلاحظ هذا الوفاق الدولي على اقتطاع اطراف منها، كانت قوة أوروبية جديدة وفتية تنهض على المسرح الدولي، وتعمل من أجل «مكان» لها في سياسة مناطق النفوذ، وذلك عبر البوابة الاقتصادية الكبيرة التي احتكرتها بريطانيا سابقاً^(٧)، وعبر «البوابة الثقافية والأدبية» التي كانت فرنسا تشدد عليها على امتداد القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين^(٨)، تلك هي الدولة الألمانية.

يشير تقرير الماني رسمي رفع إلى غليوم الثاني عام ١٨٨٨ إلى هذه الوجهة في السياسة الألمانية بالصيغة التالية: «ولا يزال الشرق المنطقة الوحيدة البعيدة عن سيطرة الدول الأوروبية المباشرة [...] وإمكاناته الاقتصادية والبشرية من السعة بحيث تجعله حقلاً مثالياً للاستعمار الألماني، لذا يجب أن نجد للسيطرة عليه قبل أن تمتد إليه يد الغير، لقد نالت فرنسا قسطها من العالم الإسلامي في إفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية، ونالت بريطانيا نصيبها منه في مصر والسودان وإفريقيا الشرقية والهند، كما نالت روسيا المناطق الإسلامية الواقعة على البحر الأسود وفي القفقاس، وللشعب الألماني الحق كله ليداعي نصيبه من هذا العالم، والدول الأوروبية تحاول اليوم أن تتفاسم ما تبقى من الامبراطورية العثمانية فيعطى العراق لبريطانيا، وأرمينيا لروسيا مع القسم الشرقي من آسيا الصغرى، وتمنع سورية لفرنسا وطرابلس الغرب لإيطاليا. وعلى ألمانيا بالاتفاق مع النمسا أن تحيط هذه المساعي بجميع الوسائل السلمية وغير السلمية، ومن هذه الوسائل التخلخل الاقتصادي في المنطقة،

(٦) اسماعيل زخوري، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، ج ٤، ص ٢٣، ٤٠، ٤١ و ٧٧.

(٧) في منتصف القرن التاسع عشر وفي أزمة عام ١٨٦٠، لعبت بريطانيا الدور التقليدي الداعم لموقف السلطان في وجه السياسة الروسية والسياسة الفرنسية، وكانت تراهن بشكل أساسي على الامتيازات الاقتصادية والسيطرة على السوق التجاري في الشرق ومواصلاته وبواباته، في حين ركزت السياسة الفرنسية على المشاريع السياسية الداخلية في سوريا. يقول اللورد دوفونر مندوب بريطانيا في اللجنة الدولية عام ١٨٦١ «جميع الدماء التي سفكت في سورية في مدى الـ ٢٥ سنة الأخيرة، كان في الوسع حفنها لئلا نشطت سلطة الأتراك على لبنان مباشرة، لأن الطوائف المتعددة القاطنة فيه عاجزة عن حكم بعضها البعض أو تولي شؤونها الذاتية». انظر: فيليب الخازن وفريد الخازن، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من ١٨٤٠ إلى ١٩١٠، ج ٣ (جونية، لبنان: مطبعة الصبر، ١٩١٠ - ١٩١١)، ج ٣، ص ١٩١. وقارن:

Dominique Chevalier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Institut français d'archéologie de Beyrouth, bibliothèque archéologique et historique, t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1971), p. 285.

(٨) أنظر حجاج فرنسا في الدفاع عن «حقوقها الأدبية» في سوريا:

Auguste Isaac et Ennemond Morel, *Les Droits de la France dans le Levant* (Paris: s. n., 1915), pp. 3 - 6.

والعمود الفقري لهذا التغلغل أن ينشأ خط حديدي يتصل بسوريا والعراق عبر آسيا الصغرى، وعلينا ضماناً للنجاح أن نتقرب من الشعوب التركية والعربية، وأن يكون فتحنا لهذه البلاد فتحاً أدبياً واقتصادياً يصون مصالحنا بصورة أكيدة وسلمية»^(٩).

هذا التوجه الألماني كان يقدم في مواجهة «الوفاق الدولي»، الذي كان قد بدأ يرتسم مع احتلالات ١٨٨١ و ١٨٨٢ لقرص وتونس ومصر، فرصاً للسياسة العثمانية الرسمية في أن تواجه مخاطر هذا الوفاق بالاعتماد على السياسة الألمانية. فدخل المانيا من باب «التقرب للشعوب العربية والتركية» ومن باب «تنفيذ المشاريع الكبرى» (كخط سكة الحديد الذي قدم من قبل السلطان فيما بعد خطاً للحج)، ساعد السلطان عبد الحميد على إيجاد حليف أوروبي قوي في مواجهة السياستين الفرنسية والبريطانية^(١٠).

أما على الصعيد الداخلي، فإن هاجس الانقلابات الذي شغل بال عبد الحميد الثاني، أعطى لسياسته الداخلية طابع الحذر والتربس والحيلة، الأمر الذي أدى به إلى الاعتماد على جهاز الجاسوسية والاستخبارات^(١١).

وعلى صعيد التوازن السياسي الداخلي للتركيب الديني والقومي للسلطنة، فقد اعتمد السلطان على سياسة احتوائية للمؤسسات المليية، ولشيوخ العصبية والاقوام أتاحت له أن يحقق التوافق حول سياسته، قائماً على قوى الأعيان والعصبية في المجتمعات العثمانية^(١٢).

وأما على صعيد الإسلام السياسي فقد ارتكز عبد الحميد على «خطاب إسلامي» في دعوته، شدد فيه على منصب الخليفة و«وحدة المسلمين» وخطر «الأفكار المستوردة

(٩) ورد التقرير في: اسماعيل وخوري، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، ج ٤، ص ١١٣. انظر أيضاً في موضوع المصالح الألمانية في المشرق العربي وبدايات التغلغل الألماني فيه: علي محافظة، العلاقات الألمانية - الفلسطينية، ١٨٤١ - ١٩٤٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ١١ - ١٢.

(١٠) انظر تليفاً سياسياً فرنسياً على هذه السياسة وعلى زيارة غليوم الثاني (Guillaume II) لسوريا وفلسطين وصداقته للسلطان عبد الحميد، في:

René Finon, *L'Europe et l'Empire ottoman: les Aspects actuels de la question d'Orient* (Paris: Perin, 1908), pp. 317 - 318.

(١١) انظر حول هذا المحل، مذكرات عبد الحميد نفسها. ومما يقوله عن أهمية الاستخبارات: «علينا أن نعرف قبل أي أمر بأن جهاز المخابرات شيء مهم لنا، مع التنبيه على عدم الإفراط فيه... لا يمكن القول بأن جهاز الجاسوسية عندنا على درجة كبيرة من السوء، بالرغم من أنني أريد عمل كل شيء للاطلاع على ما يدور في الخفاء وما يحاك من مؤامرات». انظر: عبد الحميد الثاني، السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية، ١٨٩١ - ١٩٠٨، ص ٨٠ - ٨١ ثم ٧٩. انظر أيضاً: سليمان البستاني، عبرة وذكرى: أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٩٠ - ٩٦.

(١٢) درج عبد الحميد على استمالة رؤساء الطوائف غير الإسلامية، والزعماء ورؤساء العائلات المنفذة في المدن، ومشايخ القبائل، وزعماء المجموعات القوية كالأكرد والأرناؤوط. انظر: عبد الحميد الثاني، المصدر نفسه، ص ٧٥ - ٧٦.

الأوروبية»^(١٣)، واستكمالاً لهذا الخط شجع عبد الحميد التعبيرات الصوفية الشعبية، فقرب مشايخها والتمز بإحدى طرقها^(١٤)، واستطاع بذلك أن يخلق في السلطنة العثمانية تياراً شعبياً معادياً للغرب، ومعادياً في الوقت نفسه للأفكار التحررية والعقلانية ذات المنحى «الليبرالي الغربي»، أو ذات المنحى الأصولي الاسلامي الذي تمثل بالفقهاء «المجتهدين». وبهذا بدأت طرق الصوفية تسلك عن هموم المجتمع ومشاكله، وتتحصر في حركات شكلية من الرقص والغناء^(١٥)، أو كقوى سياسية من العامة تدافع عن السلطان وتتصدى للمشاريع الفكرية والسياسية المعارضة له، وكان أن قاد هذه القوى في سوريا شيخ الطريقة الرفاعية أبو الهدى الصيادي الحلبي، الذي تصدى للعديد من الفقهاء المجددين والمفكرين الاسلاميين في سوريا^(١٦).

واشتد الارهاب الحميدي في داخل تركيا وفي شتى ولايات السلطنة. فعام ١٨٨٣ اغتيل مدحت باشا، واندثر دستور عام ١٨٧٦، ولوحق أصحاب الاتجاه المعارض على اختلاف مذاهبهم الفكرية، وراحت المعارضة العثمانية تنشط في الداخل والخارج ضد الاستبداد الفردي ومن أجل إعادة الدستور. ذلك أن الجانب الاستبدادي في سياسة عبد الحميد، شكل الجانب الرئيسي الأكثر حدة والأكثر تأثيراً في مواقف وبرامج الفئات الاصلحية والليبرالية والاسلامية المجددة على اختلاف انتماءاتها المليية والقومية^(١٧). بيد أن السياسات الأوروبية

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٠، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧. ومن عبارات عبد الحميد التي وردت في مذكراته: «علينا أن نعتبر أنفسنا مسلمين قبل أن نكون عثمانيين، وأن تكون صفة خليفة المسلمين فوق صفة السلطان العثماني»، ص ١٧٧. ومن عباراته أيضاً حول الأفكار الأوروبية، «أن الأفكار المستوردة من أوروبا تشكل خطراً كبيراً علينا وكرثة اليمه. أرى من حولي المسلمين فاجدهم فطرين سعداء، فلا أملك إلا أن أقاوم هذه الأفكار الأوروبية بكل ما أوتيت من قوة، إنها سموم تخرب العقول والقلوب»، ص ١٩٦.

(١٤) يروي أن السلطان عبد الحميد انتسب إلى الطريقة الشاذلية التي كان شيخها محمود أبو الشامات يقيم في دمشق. انظر: حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ - ١٩٠٩ (بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨)، ص ٣٢٣.

(١٥) انظر وصفاً لمجالس طرق الصوفية وموقفاً اسلامياً فقهاً منها في مذكرات رشيد رضا، في: شكيب ارسلان، السيد رشيد رضا أو اخاه ٤٠ سنة (دمشق: مطبعة ابن زيدون؛ القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧). يذكر رضا أنه شاهد مجلساً للمولوية في طرابلس ويقول أنه توجه للناس قائلاً: «أيها الناس أوالمسلمون، إن هذا منكرو لا يجوز النظر اليه ولا السكوت عليه، لأنه اقرار له وانه يصلق على مقترفيه قول الله تعالى: واتخذوا دينهم هزواً ولعباً وانتي قد أدبت الواجب علي فانخرجوا ورحمكم الله، وخرجت راجعاً من المكان...» ص ٩٥. ثم لا يلبث رشيد رضا أن يكتب في مصر سلسلة مقالات منكرة على «أهل الطرق» وأهل الدولة سلوكهم ومواقفهم، ص ٩٥ - ٩٦.

(١٦) أمثال عبد الرحمن الكواكبي ورشيد رضا وآخرين. انظر حول مواقف ابي الهدي الصيادي من رشيد رضا: محمد رشيد رضا، مختارات سياسية من مجلة المنار، تقديم ودراسة وجيه كورتاني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ١٤ - ١٥. وعن مواقفه من عبد الرحمن الكواكبي، انظر: عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، دراسة وتحقيق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٦٦ - ٦٥. ويستأنى على ذكر هذه النقطة في السياق اللاحق.

(١٧) انظر: فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ٤ في ٢ (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٩١٣ - ١٩٣٣)، ج ١، ص ٦٤.

والمواقع الاجتماعية المختلفة التي كونتها عملية التغلغل الاقتصادي والثقافي في داخل البنية السكانية في الداخل، لم تكن لتغيب عن تلك المواقف والبرامج سواء من ناحية وجهتها المعادية للغرب، أم من ناحية وظيفتها التي تصب ضمناً أو صراحة في مشاريع الغرب الهادفة إلى السيطرة أو التقسيم في الولايات العربية وفي سوريا على وجه الخصوص.

ثانياً: مقولة «الوطن السوري»

من بيروت : ظاهرة المناشير

شهدت سنوات ١٨٧٦ - ١٨٨٢ أحداثاً سياسية كبرى على مستوى الدولة العثمانية وولاياتها العربية، بدأ بإعلان الدستور وانتخاب مجلس «المبعوثان»، وانتهاء بهزيمة السلطنة أمام روسيا، واحتلالات قبرص وتونس ومصر بعد مؤتمر برلين، مروراً بتعيين مدحت باشا والياً على سوريا، وإشاعته أثناء حكمه جواً من الحرية السياسية وتشجيعاً لمبادرات التنظيم والجمع.

في سياق هذه الظروف، تشهد المدن السورية «لفظاً» سياسياً وفكرياً بعضه سري أو خافت، وبعضه الآخر علني ومكشوف، وقد نقلت الكتابات المحلية وتقارير القناصل آنذاك هذا «الجيشان» الفكري والسياسي بصورة متفاوتة في حجم تقديرها لأهمية ما يجري، وفي أمانة نقلها لما يحدث أو في تفسيرها لأسباب ما يحصل.

وفي بيروت بالذات، شهد المراقبون الأجانب عام ١٨٨٠ - ١٨٨١، مظاهر لموقف سياسي اتخذ شكل دعوة سرية عنيفة للثورة على الأتراك، فقد ظهرت منشائر لا تحمل توقيعاً، كتبت باليد وعلقت على الجدران في بعض المدن (بيروت، صيدا ودمشق)، وهي تحمل على ظلم الأتراك وتندد بالفساد وتدعو «السوريين» للثورة والاستقلال.

وما يلفت النظر في هذه المنشائر تضمنها مفاهيم سياسية جديدة لا عهد للجماعة بها، إذ تبرز فكرة «الوطن السوري» على موازاة ما طرحه «العثمانيون الجدد»^(١٨) عن فكرة «الوطن العثماني»، وتطالعا المنشائر بتعابير مستقاة من مجلة «نغير سورية» التي أسسها بطرس البستاني^(١٩)، فتبدأ بالنداء «يا أبناء سورية»، «يا أهل الوطن» وتذكر بـ «النخوة العربية» و«الحمة السورية»، وتدرج المطالب التالية:

«استقلال نشترك به مع اخواننا اللبنانيين بحيث تضمننا جميعاً الصالح الوطني».

«أن تكون اللغة العربية رسمية في البلاد، وأن يحق لابنائها الحرية التامة في نشر افكارهم ومؤلفاتهم

(١٨) «العثمانيون الجدد»: تعبير أطلق على الاصلاحيين العثمانيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بما فيهم رموز الحركة الفكرية التي استخدمت تمير «الوطن العثماني». وكان من هؤلاء نافع كمال. انظر: Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, pp. 154 - 155.

ورامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٣٩-٤٠.

(١٩) طرازي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٤.

وجرت لانهم بمقتضى واجبات الانسانية ومقتضيات التقدم والعمران».

«ان تنحصر عساكرنا في خدمة الوطن».

وينتهي أحد المناشير بإيراد بعض الآيات من القصيدة البائية المنسوبة لابراهيم اليازجي :
 تنبهوا واستيقظوا أيها العرب^(٢٠).

ما هي خلفية هذا التوجه؟ ومن كان يقف وراءه؟ ان شهادة فارس نمر - وهو أحد أبرز المسؤولين عن هذا التوجه، وأحد المشاركين في صياغة وكتابة المناشير بخط اليد - تلقي ضوءاً على حقيقة ما حدث. يقول فارس نمر^(٢١)، إن المسؤول عن عملية كتابة المناشير والصاقها كان جمعية سرية تأسست حوالي عام ١٨٧٦، وتألّفت من مجموعة من المثقفين المسيحيين (يدعّوهم الشاهد «نخبة مفكرة»)، درسوا في الكلية السورية الانجيلية (جامعة بيروت الأميركية لاحقاً)، وأبرز هؤلاء: فارس نمر باشا (الشاهد)، ابراهيم الحوراني، يعقوب صروف، ابراهيم اليازجي وشاهين مكاربوس.

أما الدافع الاساسي لمثل هذا العمل، فهو على حد التعبير الذي يورده المؤلف نقلاً عن الشاهد: «احترار الأتراك لهم واعتبارهم أدنى شأنًا منهم» وشعورهم أنهم «غرباء» في السلطنة العثمانية. أما لجوؤهم إلى الايديولوجية القومية التي انكسرت بالمناداة بسوريا وطنًا، وبالعروبة انتماء لغويًا وثقافيًا وتاريخيًا، فسببه حاجة هذه المجموعة لتأليف «جبهة عربية موحدة» (من المسلمين والمسيحيين) تقوم على فكرة العروبة وتستطيع أن تقف في وجه الأتراك. أما الوسائل التنظيمية التي يشير إليها الشاهد - وهي اشارة ذات دلالة كما سنرى - فهي المحافل الماسونية في بيروت التي عمل اعضاؤها على إدخال بعض الوجهاء المسلمين إليها. بيد أن هذه العلاقة مع المسلمين لم تتطور، لأن هؤلاء اتفقوا مع أعضاء الجمعية «على محاربة الظلم التركي واستبداده [. . .] وعلى مبدأ المساواة بين العرب والأتراك، غير أنهم اختلفوا على الهدف الأعلى للجمعية وهو طرد الأتراك من ولاية سورية»^(٢٢).

واضطرت الجمعية السرية أن توقف عملها بين عامي ١٨٨٢ و ١٨٨٣. فأمام تصاعد الاستبداد الحميدي والقمع البوليسي الداخلي، اضطر أبرز مؤسسي هذه الجمعية فارس نمر وشاهين مكاربوس ويعقوب صروف أن يلجأوا إلى القاهرة في عام ١٨٨٥، ليؤسسوا هناك جريدة سياسية يومية هي جريدة «المقطم»، ويتابعوا اصدار «المقطف» التي سبق وظهرت في بيروت، ولينشروا من خلالها افكارهم في خط «ليبرالي» ذي صلة أكيدة بتلك البداية التي نشأت في بيروت.

(٢٠) انظر نماذج مصورة عن هذه المناشير المخطوطة بخط اليد، في: زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، نقلاً عن أوشيف وزارة الخارجية البريطانية.

(٢١) وذلك في مقابلة اجراها معه زين نور الدين زين ونقلها في: المصدر نفسه، ص ٦٠ - ٦١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٠ - ٦١.

ماذا عن أهمية هذه الظاهرة في العمل السياسي العربي «الحديث»؟ ثمة رأيان متعارضان حول هذا الموضوع: رأي جورج انطونيوس الذي ينطلق من مفهوم وجداني للقومية العربية، وهو مفهوم كان قد ميز الوعي القومي العربي بين الحريين، فيراها «فكرة» فاعلة في التاريخ الاجتماعي - السياسي العربي في بلاد الشام، ويعطيها أهمية خاصة بذاتها وبمعزل عن القوى الاجتماعية التي تحملها، ويعتبرها «أول محاولة منظمة لبعث الحركة العربية القومية»، مشيداً جسراً «ذاتياً» بينها وبين الدعوة القومية بالصيغة التي تبلورت أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها^(٢٣).

أما الرأي الثاني فهو لرزين نور الدين زين، فهو إذ يقف موقف ردة الفعل العنيفة في وجه الرأي الأول، وإذ يقع تحت هاجس شهادة شفوية قدمت له في ظروف زمنية وتاريخية مختلفة (أواخر الأربعينات أي قبيل وفاة فارس نمر بسنوات قليلة)^(٢٤)، فإنه يعتبر هذه الظاهرة مجرد ظاهرة «مسيحية - لبنانية». وهو يفترض «أن الحركة المناوئة للترك في لبنان في القرن التاسع عشر كانت بوجه الاجمال مارونية - لبنانية، ولا يمكن اعتبارها عربية وطنية في الشرق العربي ضد الحكم التركي»^(٢٥).

والحقيقة أن رأي المؤلفين يثيران النقاش ويستدعيان إعادة للنظر في فهم هذه الظاهرة، فهي بالطبع ليست كما يفترض انطونيوس مقدمة لحركة القومية العربية التي تبلورت لاحقاً بين الحريين على قاعدة مواجهة الاستعمار الغربي بشعارات «الوحدة»، وليست هي - وبالمقدّر نفسه - «مسيحية - لبنانية». إنها في واقع الأمر نتاج وضعية ثقافية لنخبة من المسيحيين المدينيين (ارثوذكس وبعض العناصر الممتنقة للبروتستانتية) الذين درسوا في الكليات الانجيلية فتشبعوا بثقافة غربية «ليبرالية وعلمانية» وتمثلوها في وضعيتهم السياسية «المليّة»، كما في وضعيتهم الاقتصادية التي كانت تغطي نشاطات المدن التجارية السورية (اللاذقية، حلب، دمشق، بيروت)^(٢٦)، فكانت فكرة «العروبة» حلاً لاشكال الوضع «الملي» الذي حاولت التنظيمات أن تستوعبه على قاعدة المساواة التمثيلية في المجالس. وكانت فكرة «الاستقلال السوري» في صيغة «وطن» صورة لمشروع سياسي تجد فيه النخب المماثلة في المدن السورية صورة لتطلعاتها وأحلامها.

إن رأي زين نور الدين زين باعتبار «جمعية بيروت» ودعواتها المعادية للترك، مجرد تعبير عن واقع مسيحي - لبناني رأي جزئي ومجانِب إلى حد كبير للواقع التاريخي. فالمؤلف

(٢٣) جورج انطونيوس، يفظلة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس، تقديم نبيه أمين فارس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢)، ص ١٦٠ - ١٦١.
(٢٤) توفى فارس نمر عام ١٩٥١.

(٢٥) زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ٤٧.
(٢٦) ثمة أصوات مشابهة صدرت من الداخل السوري ومن قبل مثقفين مسيحيين أمثال فتح الله مراه ورزق الله حسون... انظر: انيس الخوري المقدسي، الانتاجات الأدبية في العالم العربي الحديث: وهي دراسات تحليلية للعوامل الفعّالة في النهضة العربية الحديثة ولظواهرها الأدبية الرئيسية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٣)، ص ٣١، وطرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ١، ص ١٠٥ و ١٤٢ - ١٤٣.

عندما لا يرى من بين الاتجاهات التي نشأت في أوساط المثقفين المسيحيين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلا الاتجاه اللبناني - الماروني، فإنه يغفل - في رأينا - عن واقع هو أن هذا الاتجاه نشأ في الجبل في إطار المتصرفية وعلى قاعدة التبعية الاقتصادية والثقافية والسياسية لفرنسا وفي ظل هيمنة الكنيسة المارونية^(٢٧). أما في بيروت وفي بقية المدن الشامية فقد نشأ في الوسط الثقافي المسيحي، (وهو ذو انتماء أرثوذكسي غالب) اتجاه سوري معاد للأتراك، لكنه مختلف في مضمونه السياسي ومواقفه الاجتماعية عن الموقف اللبناني - الجبلي (الماروني). إن ذكر فارس نمر للبنان بالصيغة التالية: «كان في لبنان جماعة صغيرة من الشبان تطالب أولاً بتحرير لبنان من الحكم التركي»، يعكس موقفه في أواخر الأربعينات أي بعد أن كان قد اكتمل تكون «لبنان الكبير» على قاعدة الميثاق الوطني عام ١٩٤٣، وليس له أي صلة بتوجه فئة المثقفين المسيحيين المدنيين (وكان فارس نمر من بينهم) في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. إن هؤلاء كانوا قد تروا ونشأوا في المدن السورية التجارية، وتغذوا من مصادر ثقافية غربية، كانت أهم مكوناتها ما تسرب من فكر القرن الثامن عشر الفرنسي وبعض مصادر الثقافة الانكلو اميركية^(٢٨).

هذا فضلاً عن أن المحافل الماسونية التي كانت قد تأسست في بيروت حتى ذلك الحين، شكلت إطاراً لتبادل هذه الأفكار ونشرها^(٢٩). ذلك أن الحياة الداخلية للمحافل التابعة للمحفل الشرقي الفرنسي الذي أسس فرعاً له في بيروت باسم «محفل لبنان»^(٣٠) كانت قد أضحت خلايا ثقافية نشيطة، إذ «اعتنت هذه المحافل بالمشاكل الاجتماعية وأولت عناية فائقة بتنشيط اعضائها»، وقامت بنشر أفكارها بين الأعضاء على أساس «الأخاء والمساواة بين البشر من كل الطبقات دون تمييز للمهنة والقرمية والدين»^(٣١).

إن مثل هذا النشاط الماسوني الذي نجد نموذجاً له في كتاب فضائل الماسونية لشاهين مكاريوس - أحد أعضاء جمعية بيروت السرية - شكّل الإطار الفكري للعمل السياسي المناهض

(٢٧) حول التكوّن التاريخي لهذا الاتجاه وتطوره في مرحلة المتصرفية وحتى عام ١٩٢٠، انظر: وجيه كورثاني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦) ٢٢٥، ٢٢٣، ٢٤٣، ٣٦٥.

(٢٨) ثمة اشارات إلى أعضاء جمعية بيروت كانوا قد قرأوا بعض كتابات فولتير ومونتسكيو أثناء دروس اللغة الفرنسية التي كان يعطيها في الكلية الياس حبالين في السنوات (١٨٧١ - ١٨٧٤). انظر: زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ١٩٦. كما أن ثمة اشارات إلى أن أفكار داروين كانت تروج من قبل بعض الاساتذة، الأمر الذي أدى إلى طرد أحد الاساتذة الأمريكيين وإلى اضراب طلابي قام احتجاجاً على ذلك عام ١٨٨٢. انظر حول هذه الحادثة:

Nawaf Salam, «L'Histoire et le rôle de la pénétration et de l'influence française et anglo-américaine dans l'enseignement au Liban, 1840 - 1914», (Mémoire de D.E.A., Paris, 1975), pp. 145 - 147

(٢٩) انظر حول ذلك: جرجي زيدان، تاريخ الماسونية العام (بيروت: [د. ن.], ١٩٨٢)، ص ١٤٠ -

١٤٣، و زين، المصدر نفسه، ص ٦١.

(٣٠) تأسس في عام ١٨٦٩، زيدان، المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٣١) «La Franc - Maçonnerie», dans: La Grande encyclopédie, vol 17, pp. 1185 - 1191. (٣١)

السيطرة التركية، والذي قامت به الجمعية عبر مناشيرها السرية.

إن ما بلغت النظر في هذا المجال ويؤكد على واقع ما نشير إليه، أن شاهين مكاربوس كان يشغل عام ١٨٨١ مهمة «كاتب سر محفل لبنان»، وكان إضافة إلى ذلك مؤسس محفل اللطائف في مصر ومحفل فينيقية في بيروت عام ١٨٩٢^(٣٢).

ومهما يكن من أمر هذه الظاهرة، فإن دلالتها تكمن في مرجعيتها النظرية الغربية، وفي «نخبوتها» الثقافية، وفي خصوصية انتمائها الاجتماعي «الملي» وفي طابعها المدني التجاري. أما على المستوى السياسي، فإن نمطاً من ذلك العمل السياسي «النخبوي» لم يقدم برنامجاً «استقلالياً» محدداً لمشروع «دولة سورية». جل ما هنالك أن كاتب المناشير أشاروا إلى نموذج استقلالي كان قد حصل في المنطقة هو نموذج «متصرفية جبل لبنان». وفي صيغة المطلب الوارد في المنشور «استقلال نشترك به مع اخواننا اللبنانيين، بحيث تضمننا جميعاً الصالح الوطنية، استدلال واضح على النزوع لدى بعض المثقفين المسيحيين نحو تعميم هذا النموذج في المنطقة^(٣٣).

ويبقى أمر يستوقفنا وهو جانب التركيز على اللغة والتراث العربيين في التوجه التعبوي الذي نلاحظه في المناشير والقصاص والمقالات العائدة إلى من وردت اسمائهم في «جمعية بيروت السرية» كاليازجي، وصروف ونمر... الخ. ويمكن أن نفترض هنا أن هذا التوجه كان نتاج نوع من ثقافة عربية تكونت عبر جهود المبشرين الانجليبيين ومن تعاون معهم من الأدباء المحليين أمثال ناصيف اليازجي وبطرس البستاني هذا من جهة^(٣٤)، ومن جهة أخرى كان صيغة أيديولوجية للبحث عن انتماء تاريخي اثني (Ethnique) ولتأكيد هذا الانتماء في وجه الهيمنة التركية^(٣٥).

صحيح أن هذا التوجه «العروبي» المبكر الذي ميّز تحرك افراد ينتمون إلى أقليات غير اسلامية قد استمال بعض المسلمين في المدن، غير أن هؤلاء لم يعاؤوا ضد الأتراك إلا في حدود مصالحهم في المشاركة والإصلاح ضمن لدارة واحدة. هذه الحدود هي ذاتها التي أبقت على المسافة القائمة بين هذا التوجه «النخبوي» المسيحي المعادي للأتراك والنزاع نحو الاستقلال من جهة، والتحرك الاسلامي (النخبوي) المعارض للاستبداد الحميدي والمنافس للعنصر التركي في الادارة الواحدة من جهة ثانية.

ولعل تعليق مارسيل كولومب على هذه الحدود له دلالة موضوعية على فهم الظاهرة

(٣٢) شاهين مكاربوس، فضائل الماسونية (القاهرة: مطبعة المقتطف، ١٨٩٩)، ص ٦٢-٦٣.

(٣٣) وهو أمر كان يشناه مدحت باشا أثناء ولايته على سوريا ونبه إلى مفه حذونه. انظر ما سبق بحثه ص ١٣٠-١٣١.

(٣٤) انظر: أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١١٢-١١٦.

(٣٥) وهذا واضح في نصوص المناشير، حيث نقرأ استشهاداً بأبيات قصيدة ابراهيم اليازجي البائية: تنبهوا واستيقظوا أيها العرب فقد طمس المخطب حتى غاصت الركب... انظر صورا عن المناشير في: زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ١٦٤-١٦٥.

وحجمها ووقعها على المحيط الثقافي الاجتماعي في مدن سوريا. يقول: «إن المسلمين العرب ما كان بإمكانهم أن يسيروا على غير هدى وراء تعليمات مسيحي سورية الذين يحرضونهم للشوة على الأتراك، انخراطهم في الدين. ذلك أنهم بقدر ما كانوا عرباً كانوا أيضاً مسلمين، بل ربما شعروا أنهم مسلمون أكثر من كونهم عرباً، فالفكرة القومية لم يكن لها أن تنتشر بينهم إلا بالقدر الذي يسمح به الاسلام ويعطيه شرعية وحققاً. ويشير آخر: إن العرب المسلمين ما كان بإمكانهم أن يكونوا قوميين إلا بشرط أن يقوامسلمين»^(٣٦).

ثالثاً: فكرة الاستقلال السوري وصدى ذلك

في تقارير القنصل الفرنسي في بيروت

الوثيقة التي تحدثنا عن هذه الحركة شهادة شفهية معاصرة لمنح الصلح نقلها ونشرها ولده عادل الصلح بعنوان «سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧»، ومن خلال هذه الشهادة نستنتج أن مجموعة أعيان بيروت وصيدا ودمشق (ملاك أراض وتجار)، قامت بالتعاون مع علماء من الطائفة الاسلامية - الشيعية في جبل عامل، بعدد من الاتصالات والاجتماعات للبحث في مصير البلاد الشامية. يقول صاحب الشهادة: «كان وضع الدولة المضطرب والوعي القومي النامي في سورية، حافظين أهابا بأهل البلاد ليتداولوا في ما يجب عمله لتجنب وظنهم المصير السيئ ومن أفضج صوره وقوع احتلال اجنبي»^(٣٧).

كانت بيروت مهد الفكرة، والمبادر لها الوجهي أحمد الصلح، وقد باشر هذا الأخير بإجراء اتصالات سرية في بيروت، ثم في صيدا، وجبل عامل وتردد في اطار الاتصالات الاسماء التالية: الحاج إبراهيم أغا الجوهري (وجهي صيداوي)، السيد محمد الأمين والشيخ علي الحر (من علماء الطائفة الاسلامية الشيعية)، الأستاذ الشيخ أحمد عباس الأزهرى صاحب المدرسة الخاصة التي كانت تحمل اسمه آنذاك في بيروت، والحاج حسين يهيم (من أعيان وتجار بيروت).

وأسرفت الاتصالات الأولى والنقاشات الأولية عن تشكيل وفد للتباحث مع زعماء دمشق وعلى رأسهم الأمير عبد القادر الجزائري، كذلك أرسلت رسل ووفود إلى حماه، وحمص وحلب واللاذقية وحروران، وتم الاتفاق على اجراء اجتماعات سرية في بيروت لوضع «الخطط اللازمة»، ثم انتقل المجتمعون إلى دمشق «لإكمال البحث والمداولة» في دار السيد حسن تقي الدين الحصري، وانتهت هذه الاجتماعات بعدد من المقررات:

- اختيار الأمير عبد القادر ليكون رأس هذه الحركة.

- الاعتراف بالخلافة العثمانية أي «أن يبقى السلطان العثماني خليفة للمسلمين».
- وبالنسبة إلى ماهية الاستقلال المنشود اتفق المؤتمرون على «اقرار بدأ السعي لتحقيق

Colombe, «Islam et nationalisme arabe à la veille de la première guerre mondiale», p. (٣٦) 85.

(٣٧) عادل الصلح، سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧ (بيروت: [د. ن.], ١٩٦٦)، ص ٩٢.

استقلال بلاد الشام وتأجيل البت في مدى هذا الاستقلال، إلى انتهاء الحرب الروسية - العثمانية، وإنجلاء وضع الدولة ومصيرها» (٣٨).

ويطلق صاحب الشهادة على هذه اللقاءات صيغة «مؤتمر دمشق» ويتابع وصف أعماله: «وكان على رجال مؤتمر دمشق أن يراقبوا ما يجري في مؤتمر برلين ليتخذوا على ضوء ذلك موقفهم الأصوب، وكان يروج بين العاملين أنه إذا تبين أن إحدى الدول الأجنبية تهدف إلى الاستيلاء على بلادنا، كما كانت نية النمسا في البوسنة والهرسك، وروسيا في بعض الولايات الشرقية من الأناضول، وكما هي نية بريطانيا في قبرص، فلا بد من طلب الاستقلال التام، أما إذا تبين أنه ليس ثمة من عزم على احتلال البلاد فتكون الغاية تحقيق الاستقلال الذاتي كما هي الحال في مصر وفي بعض بلدان البلقان» (٣٩).

لا بد ونحن نقرأ هذه الشهادة المتقولة شفويًا بعد الحرب العالمية الأولى عبر منح الصلح، والمسجلة خطيًا من ولده عادل في سياق ظروف بدايات تبلور الوعي القومي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية من أن نسجل بعض الملاحظات:

١ - على الرغم من تسجيل الشهادة في مرحلة لاحقة، كان الوعي القومي العربي فيها قد تبلور في سياق انفجار التناقض مع الأتراك، ووضوح مخاطر الاحتلال الأجنبي، فلا نلمس في مضمون الشهادة التي تحكي فصول هذه الحركة أي إشارة لعداء يكنه القاتمون بالحركة نحو الأتراك، بل على العكس، إن الاشارات جميعها تسجل العداء للأجنبي، وتشدد على الحذر من وقوع البلاد العثمانية في سياسة الاقتطاع التي تنهجها الدول الكبرى تجاه الدولة العثمانية.

٢ - إن الاستقلال لم يكن يعني بالنسبة إلى القائمين بالحركة انفصالاً عن الأتراك كما عني بالنسبة إلى «أعضاء بيروت السرية»، بل على العكس كان «الاستقلال» يعني الحيلولة دون وقوع البلاد تحت الاحتلال، والافضلون الاستقلال «امارة عربية» في اطار «الخلافة العثمانية».

٣ - إن ما حرك هذه الأطروحات وأعطاهها مبرر الطرح سواء على مستوى «الاستقلال التام» أم على مستوى «الاستقلال الذاتي»، هو نتائج الحرب الروسية - العثمانية، وما دار حولها في الأوساط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية الأوروبية من لغط حول مصير الدولة العثمانية ومشايخ تقسيمها، لذلك بقيت أهداف القائمين بالحركة مجرد اصداء لهذا اللغط، ولذلك أيضاً لم تكن الحركة تملك أي مخرج بعد مؤتمر برلين (صيف ١٨٧٨)، ونجاح الدبلوماسية البريطانية في إطالة عمر الدولة العثمانية مقابل التخلي لها عن جزيرة قبرص، غير التلاشي أمام هجمة السلطان عبد الحميد على كل معارضة مهما صغرت، وعلى كل هامش استقلالي في الولايات مهما كان ضئيلاً.

وبالفعل هذا ما حصل، يقول صاحب الشهادة «قامت السلطات في سورية باتخاذ تدابير احترازية كثيرة، ففرضت الإقامة الجبرية على زعماء الحركة في مناطق نائية ونفت بعضاً منهم، وأخذت تحت الرقابة الشديدة الأشخاص الذين أيّدوا الحركة، ثم منعت هذه السلطات الاختلاط بين الأمير وأحمد الصلح [...] ونفت

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٠١.

السيد محمد الامين أحد أركان الحركة إلى طرابلس^(٤٠).

هذا وإذا كنا لنملك مصدراً آخر من هذه الحركة لسكوت المصادر المحلية الأخرى عنها (المذكرات وتراجم الأعيان)^(٤١)، فإننا نستنتج على قاعدة متابعة أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية المتضمن مراسلات قصلي بيروت ودعمه، أن جيشنا فكرياً وسياسياً قد عمّ الأوساط المدنية في سوريا بين ١٨٧٨ و ١٨٨١، حيث تقاطع عدد من العوامل منها: الحرب الروسية - العثمانية ونتائجها حتى احتلال مصر (عام ١٨٨٢)، ولولاية مدحت باشا في سوريا (عام ١٨٧٨) التي أطلقت كما قلنا عدداً من المبادرات التنظيمية كالجمعيات والبلديات والمكتبات والمدارس ثم تجربة الدستور عبر اعلانه والغائه^(٤٢).

هذا الجيشان الفكري - السياسي كان لا بد وأن ينتج في سياق تلاقي هذه العوامل آراء وحلقات واتجاهات وإفكاراً تصب جميعها في عمل سياسي أولي، يستحيل أن تنقل في المذكرات والتراجم المعاصرة آنذاك بسبب تصاعد موجة الاستبداد الحميدي عبر جهاز الاستخبارات والجاسوسية^(٤٣)، وإذا ما نقلنا تقارير القناصل الأجانب جاء النقل بسبب الاعتماد على مخبرين غير ثقة وعلى السماع المشتت وغير المباشر مشوشاً، وفي كثير من الأحيان حاملاً «ذاتية دبلوماسية»، تعكس رغبات الدبلوماسية الرسمية للدولة الأجنبية أكثر مما تعكس صورة الواقع بالفعل^(٤٤).

ومما يلفت النظر في تقارير القنصل الفرنسي العام في بيروت ، انه يدمج بين حركة

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٤١) انظر رأياً لملي الزين المؤرخ الاخباري العاملي حول تقي وقوف هذه الحالة المدعومة وبمؤتمر دمشق السوري. يقول معلّقاً: وإن قادة العرب المسلمين في تلك الأيام العصية لم يكن فيهم من يفكر باستقلال سوريا أو فصل أي قطر عربي عن جسم الدولة العثمانية وتجرتة بالإلا في إمارات ودوليات صغيرة يسهل على الدول الأجنبية الطامعة أن يلاصهم أن يتسلطوا عليها قطرةً بعد قطرة. علي الزين، للبحث عن تاريخيات في لبنان (بيروت: د. ن. ع.)، ١٩٧٤، ص. ٢٨.

(٤٢) انظر حول هذه التحولات: محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ٣ ط (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٧)، ص ٤٨٨ - ٤٩٠. ومن وجهة نظر الفصل الفرنسي العام في بيروت يترد في سلسلة تقاريره هذا التأكيد على التحولات الفكرية والسياسية في المدن السورية بتأثير اصلاحات محمد باشا والحرب الروسية العثمانية، قرن: M. Steniewicz, Beyrouth, le 31 octobre 1880, dans: Adél Simon, Documents de Rapport de plomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIIe siècle, 14 t. nos jours, 32 vols. (Beyrouth: Editions des œuvres politiques et historiques, 1975 - 1983), vol. 14, p. 236.

(٤٣) يذكر سليمان البستاني انه كان لهذا الجهاز وفروع متشعبة داخل البلاد وخارجها شعب العروق في الجسم، إذ كان عمالها ميثوقين في كل دوائر الحكومة من الباب العالي إلى النظارات المنفصلة عنه إلى كل فرع من فروعها... وهنالك شعبة منها لقراءة الكتب والجرائد وترجمه ما كان منها باللغات الأجنبية... انظر: البستاني، حيرة وذكرى: أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، ص ١٤٥-١٥٠.

(٤٤) يبرز في تقارير القنصل العام الفرنسي في بيروت مع حبّهم إلى مظاهر استقلالية في سوريا في الأعوام ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، وحذر الخوف من أن تكون بريطانيا هي التي تقف وراء هذه المظاهر. انظر: Ismail, Ibid., vol. 14, pp. 180, 193, 221 et 222.

الأعيان المسلمين وبين جمعية بيروت السرية التي كان قوامها نخبة من الأساتذة والطلاب المسيحيين في الكلية السورية، والتي كانت مسؤولة وفق شهادة فارس نمر (أحد أعضائها) عن المناشير المعادية للحكم التركي.

والواقع أن ثمة أسئلة تطرح نفسها على الباحث: هل كان هناك ثمة علاقة بين أعيان المسلمين القائمين بالحركة وأعضاء جمعية بيروت؟ وما كان دور عبد القادر الجزائري في هذه الحركة؟ وهنا لا بد من إثارة أمر ملفت للنظر أيضاً: أن ثمة عدداً من الرسائل والتي تلقاها الأمير من يوسف كرم تحمل أفكاراً ومشاريع سياسية للمنطقة، ومن المعروف أن يوسف كرم كان ينتقل في ذلك الوقت بين الدوائر الأوروبية ساعياً لنفسه بحكم جبل لبنان^(٤٥)، فما هي طبيعة العلاقات القائمة بين الرجلين والمشروعين؟

في شهادة فارس نمر تأكيد على أن أعضاء الجمعية اتصلوا ببعض وجهاء المسلمين (لا يسمي أحداً منهم) في إطار المحافل الماسونية، غير أن هؤلاء لم يوافقوا على الأهداف الانفصالية للجمعية^(٤٦)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المناشير قد أثارت احتجاج بعض العائلات الإسلامية في بيروت، إذ تقرأ في تقرير القنصل الفرنسي العام في سوريا: «أن عائلة بيهم البيروتية أوسلت إلى الوالي رسالة موقعة من وجهائها، تدین ما جاء في المناشير من أفكار دماة وتدعو لملاحقة صارمة لهذه الألاعيب المجرمة»^(٤٧).

وما يستوقفنا حيال هذا الموضوع أيضاً ما ورد في تقرير القنصل الفرنسي عن الحالة السياسية في سورية خلال فترة (١٨٨٠ - ١٨٨١)، ذلك أن ثمة فكرة تتكرر في التقرير مفادها أن «الجمعية الخيرية الإسلامية» هي المسؤولة عن ظهور المناشير «الثورية» في عدد من المدن السورية، ولا نعرف كيف عرفت هذه الفكرة طريقها إلى دوائر القنصليات الأجنبية في بيروت^(٤٨). فمن المعروف أن الجمعية الخيرية الإسلامية تأسست عام ١٨٧٨، وكان في طبيعة أركانها الشيخ عبد القادر القباني^(٤٩)، وقد انطلقت فكرة التأسيس من موقف الاستجابة

(٤٥) انظر تحركات يوسف كرم في أوروبا واتصالاته المختلفة هناك، في: أحمد طريين، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب، ١٨٦١ - ١٩٢٠، محاضرات القاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨)، ص ١٨٣ وما بعدها.

(٤٦) زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ٦١. (٤٧) France, Ministère des affaires étrangères [M.A.E.F.] «Archives diplomatiques: Tur- quie», vol. 23, R. no. 48, M. Sienkiewicz, Consul général de France à Beyrouth au ministre de affaires étrangères, Beyrouth, le 30 décembre 1881, le 2 janvier 1882.

(٤٨) يذكر القائم بأعمال السفارة البريطانية في استامبول، أن رجلاً مسيحياً محلياً من صيدا اتصل بالوالي وأتهم الجمعية الخيرية بالمناشير التي ظهرت. انظر: زين، المصدر نفسه، ص ٦٤. ولعل مصدر الخبر الذي جاء إلى القنصل الفرنسي هو نفسه، وقد يكون بث مثل هذا الخبر هو نوع من التعمية السياسي الذي لجأ إليه الشبان الذين يتحدث عنهم فارس نمر في شهادته.

(٤٩) Hisham Nashabi, «Shayk Abd Al - Kadir Al - Qabbani and Thamarat Al - Funun», in: (٤٩) Marwan Buheiry, ed., *Intellectual Life in the Arab East, 1890- 1939* (Beirut: American University of Beirut, Center for Arab and Middle East Studies, 1981), p. 87.

الاسلامية لتحدي النشاط التعليمي الارشالي، وفي سياق تشجيع «رسمي» من الوالي العثماني مدحت باشا نفسه لإقامة إصلاحات داخلية وأهلية تقطع الطريق أمام المداخلات الأجنبية بذريعة العلم أو الخدمات^(٥٠). فلا تعرف بالتحديد ما الذي حدا بالقنصل الفرنسي أن ينسب «المناشير الثورية» إلى الجمعية الإسلامية؟ ولعل استنتاجه هذا قام على توافر ظهور المناشير مع حادثة حصلت في صيدا، خلاصتها كما يرويها القنصل الفرنسي لوزير الخارجية، أن القائم مقام التركي في قضاء صيدا رفض طلب ترشيح أحد أفراد عائلة المجذوب لعضوية محكمة القضاة العليا في القضاء، كذلك رفض طلبات ترشيح أخرى لحنا لطوف (روم كاثوليك)، والشيخ الحر (شيعي)^(٥١)، وجبور نمور (ماروني)، فكان ذلك سبباً في شغب بدأت أول مظاهره في صيدا. يقول القنصل أن مجذوب المرشح السني الصيداوي، نظم عريضة احتجاج ضد سلوك الحاكم التركي، وأخذ يزرع الشغب في البلاد بفضل مساعدة أقربائه من آل الجوهري^(٥٢)، وهم أعضاء نافذون في الجمعية الخيرية الإسلامية في صيدا، ويتابع القنصل: «كان يمكن أن ينفى الحادث محلياً لولا ظهور مناشير تطالب بطرد الأتراك وتعيين قائم مقام عربي، ولما كانت قد وصلت أخيراً هذه المظاهر ذات الاتجاهات الحرة إلى الباب العالي، أرسل هذا الأخير إلى والي بيروت يلومه بحدة على عجزه عن اكتشاف من هم وراء هذه المناشير، التي كانت منذ فترة تعلق بصورة سرية على جذران مدن دمشق وبيروت وصيدا ومدن أخرى». وحصل أن أوقف الجوهري، وجبور نمور، ومجذوب، واقتيدوا إلى بيروت حيث أجري تحقيق معهم حضره الوالي بنفسه^(٥٣).

ويستنتج القنصل من خلال هذه الحادثة رابطاً إياها بحادثة المناشير: «ما يستخرج من هذه الوقائع هو تدخل هذه الجمعية الخيرية الشهيرة التي تأسست في عهد مدحت باشا في الشؤون العامة [...] وبالنسبة لي، فإني مقتنع أن مؤسسي الجمعية الخيرية يقضون أمامهم هدفاً سياسياً بحتاً، انهم ذوو نزعة معادية للأتراك والمسيحيين معاً، انهم يطمحون للاستيلاء على حكم البلاد، وتسلم المراكز المهمة فيها»^(٥٤).

ويذكر القنصل تقريره بملاحظة كتبت في ٢ كانون الثاني / يناير ١٨٨١ حيث يقول: «اتخذت قضية صيدا طابعاً أكثر خطورة. ذلك أن عائلة يهيم التي تحتل المركز الأول بين العائلات الإسلامية في بيروت توسطت لدى الوالي من أجل المجذوب [...] غير أن حمدي باشا رفض هذه الوساطة، وفي نهار ٣١ كانون الأول [ديسمبر] ظهرت في بيروت مناشير أكثر عنفاً من سابقتها تطالب بالاستقلال الإداري والعسكري لسورية شبيهة بإدارة لبنان... الخ، طلب الوالي من الباب العالي السماح له بإعلان حالة الطوارئ في سورية، مما دفع وجهاء مختلف الطوائف ومن بينهم زعماء عائلة يهيم أن يقدموا عريضة للوالي يرفضون فيها الأفكار

(٥٠) انظر تقرير مدحت باشا عن أحوال ولاية سورية عام ١٨٧٩، في: عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، تقديم أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٣٥٢-٣٥٣.

(٥١) والأرجح أنه الشيخ علي الحر الذي تردد اسمه في شهادة الصلح حول مؤتمر دمشق السري، وعلى كل أن ثمة علاقة بين حادثة صيدا واللغة السياسي الذي تردد حول مشاريع سياسية مرتقبة لسوريا.

(٥٢) كما ورد أيضاً في شهادة الصلح اسم الحاج إبراهيم آغا الجوهري كمشارك في حركة الأعيان المسلمين. انظر: الصلح، سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧، ص ٩٢.

(٥٣) M.A.E.F., «Archives diplomatiques: Turquie», vol. 23, R. no. 48, p. 199.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

الهدامة التي تضمنها المناشير ويطلبونه بملاحقة صارمة لأصحاب هذه الاعاييب المجرمة»^(٥٥).

أما رأي القنصل في الرواية التي نسبت يومذاك المناشير لمجموعة من الشبان المسيحيين، ففعل من المفيد عرضه كما ورد في نص التقرير: «الافتراضات الأكثر غرابة أخذت في الشيوخ، فمثلاً جريدة فرنسية (Les Debats) نشرت ترجمة لأحد المناشير الأخيرة وجعلتنا في وضع يعتقد المرء معه أن ثمانية مصلحة في تلك المظاهر».

«يبحث اليوم عن تفسير آخر: يزعم أن المناشير صدرت عن مجموعة من الشبان المسيحيين الذين تخرجوا من الكليات السورية واستلهموا أفكارهم من روسو وجماعة الموسوعيين (Les Encyclopédistes). لذلك، فهم يطمحون للقيام بثورة اجتماعية وبذل الجهد لرفع مستوى مواطنهم إلى المستوى الذي نحن فيه الآن خلال سنتين من الزمن».

«هذه التفسيرات المختلفة تجعلنا - إلى حد ما - مسؤولين مباشرة عن التحرك الذي يحرض عليه في هذه البلاد، غير أنني أسارع لأضيف أن هذه التفسيرات غير مقبولة أبداً، فمن المحتمل أن يكون بعض المسيحيين قد لعبوا دوراً ما في المناشير الأولى التي ظهرت في دمشق، غير أن مجموع المسيحيين في سورية لا يتفهم الوعي حتى يمهذوا طريق الحكم إلى مسلمي سورية ويعملوا براحة بال من أجل استبعادهم بالذات».

«لا، بل لعله من الجائز أن يكون بعض أعضاء الجمعية الخيرية الإسلامية قد لجأوا إلى وسيلة المناشير المغلفة باعتبارها أقل تعريضاً للخطر، ليثيروا مشاعر الحقد على الأتراك»^(٥٦).

في رأينا أن تقرير القنصل الفرنسي لا يعكس كلياً وبالتمام الواقع السياسي السائد آنذاك في سوريا واتجاهاته المختلفة. أنه ينقل مجمل الأخبار والشائعات التي وصلت إلى القنصلية عن طريق المخبرين المحليين، لذلك يتردد خبر مسؤولية «الجمعية الخيرية» عن صدور المناشير كما «مظلة» إسلامية للتحرك المسيحي المعادي للأتراك، وأما لأن الأمر التيس على المخبرين والقناصل^(٥٧)، عندما تراقف ظهور المناشير مع حادثة صيدا التي ورد ذكر لتفاصيلها في تقرير القنصل الفرنسي. وعلى كل حال، إن شهادة فارس نمر بصدد ظهور المناشير تحسم نهائياً مسؤولية صدورها.

وفي رأينا أيضاً أن حادثة صيدا شأنها شأن الحوادث الجزئية التي كانت تنتج عن تضارب صلاحيات الموظفين الإداريين في ظل التنظيمات مع السلطة العائلية المحلية السائدة، لا تعبّر إلا عن تناقض جزئي بين الأعيان المحليين في نزعتهم لاحتواء التنظيمات وبين صلاحيات بعض الوظائف التي انحصرت بيد أتراك أو عرب موالين للإدارة المركزية^(٥٨).

وفي إطار هذه التناقض نفهم حادثة صيدا وغيرها من الأحداث المشابهة، كذلك نفهم

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) ورد خبر الجمعية الخيرية (جمعية المقاصد) بشأن مسؤوليتها عن المناشير في تقرير القنصل البريطاني أيضاً، كما أورده: زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ٦٢-٦٦.

(٥٨) انظر ليوسف الحكيم: سورية والهدد العثماني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ٧٦.

٨٣، وبيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ج ٢ (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٤)، ص ٢٦.

طبيعة «حركة الاستقلال الذاتي» التي ورد ذكرها في المذكرات التي نقلها عادل الصلح، فهي (الحركة) وإن طرحت صيغة «الامارة العربية» في أجواء الحرب الروسية - العثمانية، وأجواء المؤتمرات التي أسفرت عنها (معاهدة سان ستيفانو ومؤتمر برلين)، لم تخرج عن مفهوم «الأحكام السلطانية» أي (امارة عربية في إطار خلافة يتبوأ مركزها الأتراك العثمانيون).

أما عن دور الأمير عبد القادر الجزائري في الحركة، فليس لدينا بشأنه إلا ما ورد في مذكرات الصلح، وهو أن القائمين بالحركة اتصلوا به في دمشق ليكون زعيماً للحركة وأميراً مرتقباً على بلاد الشام.

والواقع أن غموضاً كبيراً يكتنف هذه النقطة، وهي تحتاج على كل حال إلى مزيد من التحقيق الوثائقي^(٥٩)، غير أننا نعلم مع هذا، أن اسم الأمير تردد منذ عام ١٨٦٠ في التقارير الفرنسية بصفته صديقاً لفرنسا وكشخصية عربية - اسلامية مرموقة^(٦٠)، كذلك يتردد اسمه كمتعاطف مع الماسونية في كتابات أحد الماسونيين المحليين الذين اشتركوا في جمعية بيروت السرية التي أصدرت المنشائر وهو شاهين مكاريوس. يقول هذا الأخير في وصف علاقة الأمير الجزائري بالماسونية: «وكان قد سمع كثيراً عن الجمعية الماسونية وما لها من صحيح المبادئ وفعل الخير، فتأقت نفسه إلى الانضمام إليها، واغتتم فرصة مروره بالاسكندرية أثناء عودته من الحجارة سنة ١٨٦٤، فانتظم في سلكها في ١٨ يونيو [حزيران] بمحفل الأهرام التابع للشرق السامي الفرنسي ووافقت مشاريه من كل الوجوه، فأحبها وأحب أهلها ومال إليها وإليهم كثيراً وكان لا يخفي نفسه، وطالما جاهر أنه من أعضائها»^(٦١).

وتشير بعض المصادر أن الأمير تلقى عدداً من الرسائل الموجهة من يوسف كرم أثناء اندلاع الحرب الروسية - العثمانية، وتكشف الرسائل عن مشروع استقلالي عربي - سوري يطرحه يوسف كرم على الأمير بعد فشل هذا الأخير في اقناع الحكومة الفرنسية بتبني تسميته

(٥٩) ورد اسم عبد القادر الجزائري في تقرير الفصل الفرنسي العام في سياق حديثه عن «المنشائر الثورية» التي نسبها إلى الجمعية الخيرية الإسلامية، ويورد الفصل خبر العلاقة عبر هذا التأكيد: «ومن الطبيعي أن عائلة عبد القادر ليست غريبة عن هذه الحركة». انظر:

M.A.E.F., «Archives diplomatiques: Turquie», vol. 23, R. no. 48, Beyrouth, le 2 janvier 1881.

Marcel Emerit, «La Crise syrienne et l'expansion économique française en 1860», (٦٠)

Revue historique, vol. 207 (1952), pp. 211 - 232.

وفي سياق متابعة الفصل الفرنسي العام في بيروت للتحركات السياسية في سوريا، واهتمامه بمسألة احتمال قيام تحرك ما مثاليه للأتراك عام ١٨٨١، يقول Sienkiewicz: «وإذا ما قدر لهذا التحرك أن يترجم نفسه على مستوى الواقع، أي إذا ما انفجرت ثورة ما - وهو أمر غير محتمل حتى هذه اللحظة كما يبدو لي - فإن الجزائريين سيكون لهم بكل تأكيد دور فيها، إذ يمكن أن نقدر عدد الجزائريين بـ ٨٠٠٠ نفس منتشرين في دمشق، عدداً الجاليات المنتشرة في عكا وحيفا...». ويعد أن يذكر أن مشاريع هجرية جديدة من الجزائر إلى سوريا قد تحصل، يستتج الفصل: «إن الجزائريين الذين يزداد عددهم بصورة بطيئة ولكن ثابتة، يستطيعون بما أوتوا من شجاعة وحمية أن يستلموا في وقت ما قيادة الحركة، وعبد القادر يمارس عليهم سلطة كبيرة ونحن نعرف أنه مناصر كبير لتحرك العرب». انظر: Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVII^e siècle à nos jours*, vol. 14, p. 273.

(٦١) مكاريوس، فضائل الماسونية، ص ١٧٨.

حاكماً على جبل لبنان، فلقد كتب كرم في إحدى الرسائل الموجهة إلى الأمير عبد القادر يعرض مشروعه كونه قادراً على عروباً، ويشير فيه ضمناً إلى إمارة جبل لبنان، يقول: «بينما حكومة روسيا منهمكة بالحرب الحاضرة، فإن حكومتنا فرنسا وإنگلترا لا اعتقادهما بسقوط الحكومة العثمانية القريب قد هيأتا الوسائل الآيلة إلى تجزئة الديار العربية إلى أقاليم تلجأ إلى حمايتها» لذلك يقترح كرم «إذ رأيت فخامتكم أن تمنين على الأقاليم العربية أمراء مستقلين يدفعون إليكم أموالاً مقررة ويحذون صفوفهم تحت رايتكم ضد كل تعدٍ قبل أن تتدخل بأمرنا الدول الأجنبية، فذلك كما يتراءى لي هو أحسن سياسة»^(٦٢).

وفي رسالة مغلقة موجهة إلى يوسف كرم - ويبدو أنها من صديق لهذا الأخير كان يقوم بدور ضابط الاتصال بين الرجلين - كشف للرهبان الذي بنى عليه يوسف كرم طموحه وهدف اتصاله بالأمير عبد القادر، ويقوم الرهان على اعتبار «أن الإنكليز أصبحوا أكثر اضطراباً لفض المسألة الشرقية من سائر الدول [...] على حد تعبير نص الرسالة [وان] أهم فطر لهم في المملكة العثمانية هو سورية لا مصر، لأنهم يعتبرونها كقطاعة هندية نظراً لمركزها الجغرافي الممتد من خليج العجم إلى السويس»^(٦٣).

وكما في رسالة أخرى من الصديق نفسه، ثمة إشارة إلى قبول الأمير عبد القادر بمشروع كرم وتأجيل التحرك بانتظار دخول اليونان الحرب. لقد ورد في الرسائل: «فخامة الأمير يهديكم تحياته وهو مباشر بالمقتضى من جهة كما نوهتم وباتفاق الرأي معه فنقول: «إنه وإن تكن الظروف الحاضرة أصبحت موافقة بداية العمل فمن الضرورة انتظار اليونان الذين بالاشتراك مع السفن الروسية التي أمرت بالدخول لبحرنا، لا بد أن يشغلوا قوة الأتراك البحرية ويقطعوا وصلوهم إلينا ببحراً، فبعد دخولهم مع ما لا بد من ظهوره بذلك الوقت من سياسة أوروبية، نستتبع نوعاً عن كيفية نهوضنا، وحسب كل تأخير من إتمام واجباتنا الوطنية يكون خطأ، وأما سفري، بكل تأكيد أكون أن شاء الله عندكم حالاً بعد دخول اليونان مصحوباً بالتحارير اللازمة من الأمير»^(٦٤).

فمن خلال ما ورد في الرسائل وما نعرفه عن شخصية كرم المغامرة، نرجّح أن المشروع المطروح بالاتفاق مع الأمير عبد القادر ليس له أي صلة بما طرحه الوجهاء المسلمون على الأمير حول ضرورة إنفاذ سورية من الاحتلال الأجنبي عن طريق إعلان «الاستقلال». إن مشروع كرم وإن وافق عليه الأمير عبد القادر على لسان الوسيط، يتركز في الأساس على تحريك مناوئ و لرستم باشا، متصرف جبل لبنان آنذاك، وكان قد قام بهذا التحرك بعض المطارنة والرهبان الموارنة في المتصرفية^(٦٥)، وكان المشروع بمجمعه مشروع معارضة تحكم في حدود التناقضات التي برزت بين الحاكم «المدني» العثماني (المتصرف) من جهة، وركائز السلطة الكليركية المارونية من جهة ثانية^(٦٦)، أما في بقية أنحاء سوريا، فلم يكن لطموح كرم،

(٦٢) سمعان الخازن، يوسف بك كرم في المنفى: صفحة رائعة من تاريخ لبنان المجيد في القرن التاسع عشر (طرابلس: مطبعة الانشاء، ١٩٥٠)، ص ٣٤٦.

(٦٣) اسطفان البشعلاني، لبنان ويوسف كرم (بيروت: [د. ن.].، ١٩٢٤)، ص ٥٧٠ - ٥٧٢.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٦٥) انظر توسعاً لهذا الصراع ومظاهره في: طرين، لبنان منذ عهد المتصرف إلى بداية الانتداب، ١٨٦١ - ١٩٢٠، ص ٢٩٦ - ٣٣٤.

(٦٦) انظر تقرير القنصل الفرنسي العام في بيروت Patrimonio حول اشكالات هذا الصراع بين المتصرف والكنيسة المارونية:

ولا لطموح عبد القادر، إذا صحت موافقة هذا الأخير على أطروحات كرم، أي مخرج تاريخي سواء على المستوى الشعبي أم على مستوى السياسة الدولية.

وعلى كل حال، فإنه بعد مؤتمر برلين (عام ١٨٧٨) واستئثار بريطانيا بقرص، ثم احتلالها لمصر (عام ١٨٨٢) وقيام فرنسا باحتلال تونس (١٨٨١ - ١٨٨٣)^(٦٧)، أصبحت سوريا مسرح صراع بين الدول الكبرى، وبخاصة بعد دخول ألمانيا حلبة هذا الصراع، أما على صعيد مصير العلاقات العربية - التركية في سوريا، فلقد تأثرت هذه الأخيرة بالصراعات الدولية واتخذت مساراً سياسياً تجاذبه عاملان:

- اشتداد القبضة الحميدية.

- تصاعد ونمو حركة «البرالية» قوية في صفوف الأثراك، تطالب بالدستور وانصاف حقوق الولايات والأجناس والملل.

رابعاً: السياسة في النشاط الثقافي: حركة المجتهدين في دمشق

منذ عام ١٨٨١ وحتى عام ١٩٠٨، لا تشهد المرحلة أي عمل سياسي بارز في المدن السورية، ولعل السبب هو في سياسة السلطان عبد الحميد في مظهرها التمعني والاحتوائي في آن واحد. ولكن على الرغم من ذلك تحدثنا المصادر عن تأسيس ونشاط جمعيات ثقافية وأدبية مختلفة، تأطر في حلقاتها ومنتدياتها مثقفون وأدباء ووجهاء عائلات مدنية عديدة.

وعلى سبيل المثال نذكر «الجمعية العلمية السورية» التي كانت قد تأسست في بيروت عام ١٨٤٧، وتوقفت أثناء الحرب الأهلية ثم استأنفت نشاطها ابتداء من عام ١٨٦٨، لتعرف فيما بعد امتداداً واسعاً تجلّى بانضمام أكثر من ١٥٠ عضواً إليها، ومن انتماءات طائفية مختلفة لكن مع غلبة عددية مسيحية واضحة. وأهم الشخصيات الالامعة في الجمعية: حسين بيهم، حنين الخوري، سليم البستاني، عبد الرحيم بدران، سليم شحادة، سليم رمضان، موسى فريج، حبيب جليخ، رزق الله خضرة، ابراهيم اليازجي، حبيب بسترس ومحمد أرسلان. كما انضوى تحت لواء هذه الجمعية كثير من الوزراء والأعيان وحملة الأقلام في: بيروت والاساتنة ودمشق وحمص وحماه ولبنان وطرابلس واللاذقية وبعبك وصيدا وصور وعكا وحيفا ويافا والقدس وحلب والقاهرة^(٦٨).

M. Patrimoine, consul général de France à Beyrouth au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, « le 5 avril 1883, dans: Ismail, Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIIe siècle à nos jours, vol. 15, pp. 26 - 29.

(٦٧) انظر: اسماعيل وخوري، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، ج ٤،

ص ٥٦-٥٧.

(٦٨) انظر ثبناً بأسماء المتتبيين إليها في: نقولا زيادة، أبعاد التاريخ اللبناني الحديث (القاهرة: جامعة =

أما غرض الجمعية فهو «تنشيط المعارف وتعزيز شأن الآداب وزيادة انتشار المدارس لتنوير اذهان الشعب وارتقاء الأمة في معارج الفلاح»^(٦٩).

والواقع أن هذا الغرض يتجلى بموضوعات المجلة التي أصدرتها الجمعية بعنوان «مجموعة العلوم»، وبالمباحث والمحاضرات التي نظمها والتي تدور موضوعاتها حول مفاهيم: التقدم والتأخر (محاضرة لفسانديك)، تعليم النساء (محاضرة بطرس البستاني)، الشرائع الطبيعية (محاضرة لسليم نوفل)، تاريخ التمدن الأوروبي (محاضر لحنين الخوري). هذا إلى جانب موضوعات تتناول التجارة والصناعة والزراعة والمظاهر الحضارية المختلفة^(٧٠). صحيح أن هذه النشاطات العلمية كانت بعيدة عن هموم «السياسة» بمضمونها المباشر، ولكنها كانت في منهجيتها تطرح تمثلاً لمفاهيم التطور التاريخي في أوروبا منذ عصر النهضة وحتى القرن التاسع عشر، وذلك من خلال «نخب» صعدت في المجتمعات المدنية - السورية، وتآلفت من شرائح من التجار (أغلبهم من مسيحي المدن) ومن الصحفيين وخريجي «العلوم الحديثة» (أطباء ومحامين)^(٧١). وهذه النخب تبني «تغيير» المجتمع بـ «العلم»، وعبر تمثل أفكار ومنهجيات سبق أن شكّلت قوانين التجربة التاريخية في أوروبا. إن الجانب «السياسي» لا تقدمه وسائل العمل السياسي «القديم» (عصبية، أو طريقة، أو طائفة)، أو وسائل العمل السياسي «الحديث» (الحزب أو الجمعية السياسية أو المنشور) وإنما منهجية في التفكير تطل على رغبة أكيدة في التغيير السياسي وفق نموذج من «التقدم» يقدمه التاريخ الأوروبي الحديث.

إضافة إلى هذه الجمعية، تأسست جمعيات ثقافية وعلمية أخرى ذات أهداف إنسانية وخيرية وتعليمية في كل من طرابلس وصيدا وبيروت. من هذه الجمعيات زهرة الاحسان، شمس البر، زهرة الآداب^(٧٢)، إضافة إلى «جمعية المقاصد الخيرية» التي كانت قد تأسست عام ١٨٧٨، بدافع تعليمي مناهض للنشاط التعليمي الارشادي، وهي الجمعية التي كان قد شجّع على تأسيسها مدحت باشا، وترأسها الشيخ عبد القادر القباني صاحب جريدة «ثمرات الفنون»، ونذكر أن الجمعية كانت قد أثارت أيضاً شكوك الدبلوماسية الغربية، فنسبت إليها - كما سبقت الإشارة - مسؤولية المناشير «الثورية»، اعتقاداً إن مدحت باشا كان يعمل من أجل الاستقلال بولاية سوريا اعتماداً على دعم بريطاني^(٧٣).

= الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية، (١٩٧٢)، ص ٢١١-٢١٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٧١) استنتاج من خلال الأسماء التي يوردها زيادة في: المصدر نفسه، ص ٢٠٥-٢٠٨.

(٧٢) توفيق بزو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨-١٩١٤ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠)، ص ١٩.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

والواقع أن عرض البيان التأسيسي للجمعية (الفجر الصادق) وسلسلة المقالات التي ظهرت في «ثمرات الفنون»، يؤكدان على أهداف علمية واجتماعية لا علاقة لها بالعمل السياسي المباشر المعادي للهيمنة التركية. إن «الهم» الذي يعبر عنه في أدبيات الجمعية هو كيفية الدخول - كمسلمين - في السباق التعليمي الذي اطلقتها المدارس الأجنبية^(٧٤)، وكيفية تلافي خطر التعليم الأجنبي الذي كان ينظر إليه كمصدر لتعبئة سياسية من أجل مصالح أوروبا^(٧٥).

من هنا يمكن أن نعتبر أن النظرة الإسلامية إلى التعليم والثقافة، والتي تشكلت ابتداء من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تحكمت فيها «نظرة سياسية ضمنية إلى واقع الأمر، نظرة تحاول أن تجنب التعليم أن يكون بوابة سياسية للغرب، وفي أن يكون في الوقت نفسه وسيلة ترقى وتقدم في سلم الاقتصاد والوظيفة في الداخل العثماني، وفي ظل إدارة تقوم على التنظيمات وما تستدعيه من علوم حديثة»^(٧٦).

هذا على أن أبرز النشاطات الثقافية التي كانت تعبر عن مواقع المثقفين المسلمين الفكرية والسياسية، تلك التي ظهرت في دمشق في السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والتي شكّل محورها ومحرّكها الشيخ طاهر الجزائري. ومن المفيد أن نقفيس هنا، ما ورد عن نشاط الشيخ في كتاب القومية العربية للأثير مصطفى الشهابي: «في تلك الفترة التي قضهاها الشيخ طاهر الجزائري بالشام في السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر، والسنوات الخمس الأولى من القرن العشرين، كان يتحلق حوله في دمشق صفوة المعلمين، والنبهاء والمفكرين العرب، تالفت من جماعهم أكبر حلقة أدبية وثقافية كانت تدعو إلى تعليم العلوم العصرية ومداولة تاريخ العرب وتراثهم العلمي وأدب اللغة العربية، والتمسك بمحاسن الأخلاق الدينية، والأخذ بالصالح من المدنية الغربية». وكان من الرجال الأوائل في هذه الحلقة علماء ومصلحون ومؤلفون معروفون كالشيخ جمال الدين القاسمي، والشيخ عبد الرزاق البطار، والشيخ سليم البخاري وغيرهم، ثم التحق بها عدد كبير من كانوا ذويهم في السن: رفيع العظم، ومحمد كرد علي، وفارس الخوري، وعبد الحميد الزهراوي، وشكري العسلي، وعبد الوهاب المليحي، وعبد الرحمن الشهبندر، وسليم الجزائري»^(٧٧).

M. Sienkiewicz, consul général de France à Beyrouth, à M. Frucinet, ministre des (٧٤) affaires étrangères, rapports du 7 et 14 août 1880, dans: Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVII^e siècle à nos jours*, vol. 14, pp. 208 - 214.

(٧٥) من نصوص ثمرات الفنون: «إن أهل البلاد ادركوا أن الذين يتتفنون في المدارس الأجنبية يحتلون مراكز اجتماعية مرموقة ومناصب حكومية رفيعة. ولما ظهر هذا الأمر للعبان وتأثر فيه كل إنسان تأثر حمية في قلوب شعوب شتى من الأمة وأرادوا تلافي هذا الأمر». انظر: ثمرات الفنون، المجلد ٢٣٦ (١٨٧٩)، ص ٤. وورد في أحد أعداد ثمرات الفنون: «وإن أوروبا لم تتجسم هذه المشاق وتصرف تلك المبالغ رحمة بالشرق ولا رافة بأهل الشام، وإنما رغب في أن تجعل لمشربها السياسي حزباً يتغذى بصحتها صغيراً، فإذا كبر وانتشر في البلاد كان لها عوناً على مساعيها». ثمرات الفنون، المجلد ٣٧٢ (١٨٨١)، ص ٣. كما يشار أيضاً إلى أن تأسيس المدارس المسيحية الأهلية الخاصة كان بدوره ردة فعل على المدارس الإرسالية الأجنبية.

(٧٦) ثمرات الفنون، المجلدان ٢٣٦ و ٣٧٢، كما أن القنصل العام الفرنسي يؤكد الصفة السياسية للتعليم في سوريا، فيقول: «إن المواطنين يجهدون في متابعة النماذج التي تردهم من الخارج... وإن مسألة التعليم في سورية أصبحت بشكل من الأشكال مسألة سياسية».

M. Sienkiewicz, consul général de France à Beyrouth, à M. Barthelémy - St. Hilaire, ministre des affaires étrangères, Beyrouth, le 10 mars 1881, dans: Ismail, *Ibid.*, vol. 14, pp. 298 - 302.

(٧٧) مصطفى الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ورمائها، محاضرات ألقاها على طلبة المعهد، =

ويعتقد المؤلف على الجانب السياسي الذي تؤكد عن طبيعة نشاط الحلقة يقول: «ومن الطبيعي أن يتولد في هذه الحلقة الأدبية وخارجها شعور قوي بالوضع السيء الذي كانت عليه شعوب الدولة العثمانية عموماً، والشعب العربي فيها خصوصاً، وقد نتج عن هذا الشعور قيام حلقة أو جمعية علمية سرية سياسية في دمشق مؤلفة من أعضاء عرب وأتراك هدفها: السعي للقضاء على استبداد السلطان عبد الحميد وحكمه المطلق بجعل الحكم شورى في الدولة، أي بنشر الدستور المعلن» (٧٨).

وإن كان لا بد من تعليق على الخلفية السياسية لهذا النشاط، فإننا نكتفي بالإشارة إلى أن إعجاب هذه المجموعات بـ «الصالح من المدنية الغربية» على حد تعبير الشهابي، لم يدفع إلى تمثّل كامل لصور هذه المدنية في موقف سياسي معاد للأتراك من زاوية «قومية»، كما نلمس في المناشير الثورية التي ظهرت في بعض المدن السورية. وأما الدعوة إلى إحياء التراث العربي - الاسلامي وممارسة هذا الإحياء في حلقة «الشيخ طاهر الجزائري» في دمشق، فإنما تأتي جواباً على وضع ثقافي يتصف بالجمود على مستوى علوم الدنيا والدين، وكانت معاناة بعض مثقفي دمشق المسلمين لهذا الوضع تصدر عن همّ توفيق بين تجديد العلوم الوضعية المتفككة آنذاك، وبين إحياء علوم الاسلام التي لم تعد إلا أشكالا جامدة يفيد منها السلطان عبر فتاوى تكرر في الجهل، وتثبت علاقات السلطة في أجهزة إدارة الدولة» (٧٩).

ويشير أحد الباحثين في موضوع «حلقة الشيخ طاهر الجزائري» إلى هذا الوضع بقوله: «وزاد الحال سوءاً فترى اصدها بعض كبار علماء الدين في الدولة العثمانية بدوافع عديدة منها، جر المنافع للأهل وذوي القرى في عصر طغى فيه الجهل واستبد فيه السلطان، ومآل الفتوى جواز خلافة ابن العالم أباه في وظائفه ولو كان طفلاً رضيعاً. وهكذا أصبحت الوظائف الدينية في الدولة تورث كما تورث الاموال والمعارف، مما أدى إلى ضعف في طلب العلم فتصدى للتدريس والخطابة وإمامة المسلمين الجهال وانصاف المتعلمين بحكم الوظائف التي ورثوها عن آبائهم، ولم يقصر أبناء المسلمين بعدئذ في طلب مختلف العلوم التي تتفهم في دنياهم فحسب، بل قصروا في طلب علم الفقه وما يتفهم في آخرتهم، فإذا كان الناس في عصر الامام الغزالي مثلاً كما سجل التاريخ، انصرفوا عن العناية بالعلوم الدنيوية ليأخذوا بنصيب كبير من علوم الفقه والدين يقرّبهم من السلطان، فإن الناس في هذا العصر الذي عت تنكلم، انصرفوا حتى عن علوم الدنيا والدين معاً، وهم لا يعنون بتعلم الفقه فضلاً عن الطب والعلوم الأخرى، لأن مثل هذه العلوم قد لا يتيسر الوصول بها إلى تقلد القضاء أو أي منصب من مناصب الدولة» (٨٠).

وهذا الواقع هو الذي حدا بالشيخ طاهر الجزائري - العالم الديني ومفتش عام المعارف في ولاية سوريا آنذاك - أن يوجه اهتمامه لحل اشكال العلاقة بين العلوم الوضعية والعلوم الدينية في بعدهما السياسي تجاه الغرب من جهة، وتجاه الدولة العثمانية من جهة أخرى.

= ١٩٥٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩)، ص ٥١.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٥١، وزامور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، مقدمة نقولاً زيادة، ص ١٩.

(٧٩) انظر رأياً لأحد تلامذة هذه الحلقة، في: محمد كرد علي، أقوالنا وأفعالنا (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٦)، ص ١٠٧.

(٨٠) عدنان الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، ١٩٧١)، ص ١٧.

لقد شغل الشيخ ولفترة طويلة منصب مفتش عام للمعارف في ولاية سوريا ومن خلال هذا الموقع، وهو موقع ديني وعثماني رسمي، استطاع بموافقة والي أن يفتح عدداً من المدارس الحكومية التي تدرس العلوم بالعربية، وتعتنى بتدريس آداب هذه اللغة، وأن ينشئ جمعية شبه رسمية (الجمعية الخيرية) تمولّ وتساعد من قبل الدولة، لها مدارسها ومطبعتها الخاصة. بل أكثر من ذلك استطاع الشيخ الجزائري أن يجمع آلاف الكتب والمخطوطات الموقوفة على المساجد في قبة الملك الظاهر في دمشق، فكان بذلك مؤسساً للمكتبة الظاهرية الشهيرة^(٨١).

وإن اهتمام الشيخ طاهر بدراسة التراث ويجمع مصادره وإحياء اللغة العربية وآدابها، ينبع أولاً من موقفه المعارض للنشاط الارشالي الغربي، ومن حرصه على سلامة الدولة العثمانية وضرورة اصلاحها، وإن حجته التي اقنع بها المسؤولين الأتراك بضرورة توسيع ميدان التعليم الرسمي وتدريس اللغة العربية وآدابها، تنبع من قناعة استخدام طرائق المدارس الغربية نفسها لتحقيق أهداف سياسية معاكسة لأهداف التعليم الأجنبي يقول: «إن مدارس الارشاليات الأجنبية من بروستانية وكاثوليكية كلها تدرس العربية وآدابها خلافاً لمدارس الحكومة العثمانية، فإذا طالت هذه الحال نشأ في المدارس الأجنبية نشء له تفكير خاص ومذاهب سياسية لا تسر الدولة، ولذلك يجب مقاومة هذه النزعات بالطريقة التي يتبناها الأجانب»^(٨٢).

هذا ويحدثنا مصطفى الشهابي اعتماداً على وثائق أخيه عارف الشهابي أحد تلامذة حلقة الشيخ طاهر، عن حلقة سياسية سرية تألفت في دمشق عام ١٩٠٣. ومن المفيد متابعة نشأة الحلقة ومسار تطورها مع المؤلف: «كان في الصفوف الأخيرة من مدرسة الحكومة الثانوية بدمشق وفي خارج تلك المدرسة، شبان نهضوا في ميعة الصبا يتردد بعضهم على حلقة الشيخ طاهر الجزائري، ويصفون في انتباه وتواضع إلى ما كان يدور فيها من أحاديث ومحاورات في اللغة العربية وقواعدها وآدابها وفي حضارة العرب والإسلام، وفي ذلك التراث العلمي العظيم من المخطوطات التي خلفها لنا الأجداد، وفي الجهل الضارب أطنابه بالبلاد العربية وفي الوسائل التي يجب التوصل بها لرفع مستوى التفكير والتعليم»^(٨٣).

وما لبث هؤلاء الشبان أن ألفوا حلقة خاصة نعتت بـ «حلقة دمشق الصغيرة»، وكان لولب هذه الحلقة محب الدين الخطيب، ومن أعضائها البارزين عارف الشهابي وعثمان مردم، ولطفي الحفار، وصالح قباز، وصالح الدين القاسمي. وإن الأطروحات السرية لهذه الحلقة تسجل خطوة مهمة على طريق «تسييس» الاهتمامات الثقافية لحلقة الشيخ طاهر الجزائري، وذلك باتجاه الدفع سرياً نحو الدعوة لبرنامج سياسي يقضي بـ «مطالبة الدولة العثمانية باتخاذ نظام لا مركزي يضمن للعرب حقوقهم في الحكم، ويجعل لتنهم في الولايات العربية لغة رسمية في مدارس الحكومة ودواوينها ومحاكمها»^(٨٤). وهذه الأطروحات شكّلت قاعدة توسيع الاتصالات بين شبان دمشق وبيروت، وكان من بين الذين اتصل بهم في بيروت: عارف النكدي، عبد الغني العربي، محمد

(٨١) الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ورمائها، ص ٥٠، والخطيب، المصدر نفسه، ص ١٠٥-١٠٦.

(٨٢) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٥٢، ورامزور، تركيا الفتاة ونورة ١٩٠٨، مقدمة نقولاً زيادة، ص ١٩.

(٨٤) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٥٣.

المحمصاني، وعادل ارسلان^(٨٥).

هذا وفي عام ١٩٥٥، انتقل بعض شبان دمشق للدراسة في مدارس استامبول العالية، فتقلوا معهم إليها اهتماماتهم الثقافية - السياسية، ففي عام ١٩٥٦، أسس محب الدين الخطيب وعارف الشهابي وعبد الكريم قاسم الخليل وشكري الجندي، «جمعية النهضة العربية»، واتفق على أن يكون مركزها الثالث في دمشق، وانتخب محب الدين الخطيب رئيساً لها في استامبول ثم في دمشق، وانتخب صلاح الدين القاسمي أول أمين لها^(٨٦)، وهكذا أصبحت الجمعية اطاراً يضم العديد من الشبان المتشربين في المدن الشرقية العربية والذين سببرز اسمائهم بعد عام ١٩٥٨، سواء في حزب اللامركزية أم جمعية «العربية الفتاة» أم جمعية «المعهد»، وفي غير ذلك من النشاطات السياسية والمواقف.

إن نموذجاً من النشاطات الثقافية للجمعية يستوفقنا لدلالته على الخلفية الايديولوجية والسياسية لأصحابه. ففي حفل غداء أقيم في ١٧ آب/أغسطس ١٩٥٧ في أرض الوادي بدمشق ضم أغلب أعضاء الجمعية، ألقى رشدي الحكيم خطاباً في التقدم الذاتي، وزكي الخطيب خطاباً في «الانسان والتربية»، وصلاح الدين القاسمي خطاباً عنوانه «العلم والاجتماع»، ولطفي الحفار خطاباً في «اللغة العربية»، ومحب الدين الخطيب خطاباً عنوانه «الدين والاصلاح»^(٨٧).

ومهما يكن من أمر الأهمية السياسية لهذه النشاطات، فمن المؤكد أن وجهة الموضوعات المطروحة والاهتمامات التي تدور حولها تعكس وعياً انسانياً واهتماماً ثقافياً يذكران بتعبيرات عصر «النهضة» الأوروبية وبهموم مفكرها وأدائها، ولكنه في الحالة التي نذكر يأتي التعبير عن هموم «النهضة العربية» خليطاً من مفاهيم أوروبية عصرية، ومن قيم تلافائية تشد إلى الجذور وتحذر في الوقت نفسه من الخطر التوسعي للغرب.

وعلى كل حال، يبقى الجانب الأساسي في هذه النشاطات هو اشاعتها في دمشق جواً من «روح التكتل» الاجتماعي السياسي على حد تعبير جاك بيرك^(٨٨).

ولكن مهما قيل عن أهمية هذه الجمعية في بلورة وعي قومي عند العرب، عبر اشاعة روح تنظيمية «عصبوية»، يبقى الاسلام اطار لقاء تاريخي مهم مع الأتراك، ويبقى بالتالي خط دفاع

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٥٤. وقد كان لهذا النشاط الثقافي نتائج سلبية على علاقة الشيخ طاهر بالحكم العثماني، فتعرض الشيخ إلى مضايقات الجاسوسية العثمانية، فاضطر أن يهاجر إلى القاهرة سراً عام ١٩٥٧. انظر أيضاً: الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري ورائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته، ص ١١٢.

(٨٦) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٨٧) صلاح الدين القاسمي، صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين، قدّم له وحققه محب الدين الخطيب (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٥٩)، ص ٤-٦. وورد أيضاً في: رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٥٨، مقدمة نقولا زيادة، ص ٢١.

Jacques Berque, *Les Arabes d'hier à demain* (Paris: Seuil, 1960), p. 17. (٨٨)

أساسي وأولي ضد السياسات التوسعية الأوروبية. لقد كانت التطلعات القومية العربية الأولية التي ولدت في سياق هذا النشاط الثقافي، تعبر عن نفسها لدى النخب الإسلامية في إطار الدولة العثمانية نفسها. إنها حركة معارضة ضد الفساد والاستبداد ومن أجل المشاركة العربية والاصلاح على قاعدة احياء التراث العربي، واعطاء قيمة للغة العربية في التعليم والادارة والقضاء.

والى جانب التشديد على المضمون الاثني - الثقافي الذي نلمسه في هذه البدايات، يعبر الاصلاح السياسي عن نفسه في منهج البحث لدى بعض علماء وفقهاء الاسلام في بعض المدن السورية، عن تفسير مستقل عن وصاية السلطان وفقهائه للنصوص الدينية. انه منهج «الاجتهاد» في الاسلام الذي كانت قد اقلته الدولة السلطانية منذ قرون، وجهدت سياسة عبد الحميد القائمة على الاستخبارات، وتشجيع طرق الصوفية أن تحاربه وتلاحق كل من اشتبهت به بتهمة ادعاء ممارسته.

ويحدثنا جمال الدين القاسمي أحد علماء دمشق عن «حادثة المجتهدين» عام ١٣١٣ هـ/ ١٨٩٥ م وخلاصتها أن جماعة من علماء دمشق^(٨٩)، اتفقوا فيما بينهم على اجتماعات اسبوعية تعقد عند احدهم دورياً ويتم فيها التباحث في «محاضرة لطيفة أو مباحث علمية شريفة»، وقد اتفق أن اجتماعاً مرتين وانكشف أمرهم عبر قديم اثنين من الوجهاء عليهم ومن يفسدون في الأرض» على حد تعبير جمال الدين القاسمي. وكان المجتهدون قد بدأوا بمذكرة كتاب كشف الغمة عن الأمة، للشيخ عبد الوهاب الشعراني^(٩٠)، وكان الشيخ قاسمي قد باشر بكتابة حاشية على الكتاب يخرج فيها احاديثه ويشرح بعض معانيها^(٩١).

وما لبث أن فشا أمر الاجتماع «وطار صيته في أقطار دمشق وانتشر ولقبوه جمعية المجتهدين»، ونسبوا مذهبهم إلى جمال الدين فقالوا المذهب الجمالي^(٩٢).

وما لبث هؤلاء أن احيلوا إلى مجلس محكمة شرعية على رأسه القاضي وأعضاؤه المفتي والمفتشون، وكانت التهمة الموجهة إلى جماعة العلماء هي تهمة الاجتهاد. ونص الاستجواب الذي ينقله القاسمي يحمل دلالات سياسية على المنحى الفكري الذي اتخذته ادارة السلطان عبد الحميد في مواجهة التيارات الفكرية الإسلامية المجددة. فالمفتي الذي قام بالتحقيق يسأل

(٨٩) هم: الشيخ عبد الرزاق البيطار، الشيخ سليم سمارة، الشيخ بدر الدين المغربي، الشيخ توفيق أفندي الأبوي، الشيخ أمين السرفجاني، الشيخ سعيد الفراء، الشيخ مصطفى الحلال، والشيخ جمال الدين نفسه.
(٩٠) عبد الوهاب الشعراني، فقيه وأصولي ومحدث صوفي مصري (١٤٩٣ - ١٥٦٥ م): انظر نبذة عنه في: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين: تراجم مصنفى الكتب العربية، ١٥ ج (دمشق: مطبعة الترقى، ١٩٥٧)، ج ٦، ص ٢١٨.

(٩١) ظافر القاسمي، جمال الدين القاسمي وعصره (دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٦٥)، ص ٥١-٥٢.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٥٢.

القاسمي: «بلغنا أنكم تطالعون كتاب كشف الغمة للشعراني وأنك وضعت عليه حاشية «يتبين فيها ما تجتهد من المعاني»، ويجب القاسمي: «أما الكتاب فظالمه لأنه من كتب الحديث ولا يزال يقرأه أئمة الحديث». ويقول المفتي: «وما لكم وقراءة الحديث انه يلزم قراءة الكتب الفقهية والحجر على قراءة الكتب الحديثية والتفسيرية»^(٩٣).

وواقع الأمر أن أجهزة السلطان كانت تخشى من مثل هذه المبادرات المستقلة في العمل الاسلامي، فحاول أن تجنبها عن طريق التهويل والتهديد وتلفيق التهم المؤدية إلى النفي والابعاد.

ويكشف جمال الدين القاسمي هدف أجهزة السلطان من افتعال هذه الحادثة فيقول: «... كان بودهم أن يقرأ أحدنا بصريح الاجتهاد أو أن يزل واحد منا فيلحقه الحق منهم والعناد، فيبلغوا ماربهم من نفهم من الشام كما صمم عليه المفتي وقال: ما لهم في هذه البلدة من مقام»^(٩٤).

والواقع أن ارهاصات الفكر الاسلامي المستقل عن وصاية أجهزة السلطان لم تستطع - رغم حرص اصحابها على الدولة العثمانية كدولة للمسلمين - ان تتعايش مع أشكال الرقابة الشديدة التي تندمج فيها مجموعة مصالح الادارة الجديدة (أعيان مجالس الادارة وموظفو الاقتناء والقضاء)، وصيغ الفقه الرسمي المقنن بأحكام المجلة^(٩٥)، وأشكال طرق الصوفية التي ابتلذت على صعيد تمثيلات العامة لها^(٩٦)، فكانت استحالة هذا التعايش سبباً في لجوء العديد من العلماء والمفكرين المسلمين إلى الهجرة خارج سوريا، شأنهم شأن الكتاب الآخرين من

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٥٤ - ٥٥. ومن التهم التي وجهت إلى الشيخ بدر الدين المغربي أنه «شنع على الحيل في الربا التي تجري في المحاكم» وأنه قال: «والخلافة صارت ملكاً عضوضاً». المصدر نفسه، ص ٤٩. (٩٤) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٩٥) إن الجهد الذي بذل من أجل تجميع الأحكام الفقهية على المذهب الحنفي في مواد واضحة ومبسطة بنم من جهة عن «عمل اصلاحي» استمر العمل به لمدة سبع سنوات من عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦). انظر: عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ١٢٨ - ١٢٩. لكن هذا العمل نفسه يشكل من جهة أخرى اجراءً سلطوياً يتعارض مع الضرورة الاسلامية التي تستدعي في أن يبقى باب الاجتهاد مفتوحاً أن يستطيع الفقه أن يواكب حركة التطور. وهذا الاجراء في منحه السلطوي يستكمل خطورة اقفال باب الاجتهاد التي ابتدأت مع الخليفة العباسي القادر (٩٩١ - ١٠٣١ م)، والتي حاولت أن تحصر المذاهب بأربعة، فلم تستجد بذلك مذهب الامامية فحسب، بل قطعت الطريق على حرية الفكر، أيأ كان مذهبه، أن يجتهد بالتفسير حتى في اطار مذاهب أهل السنة. قارن عن هذه المسألة: محمد مهدي شمس الدين، «الاجتهاد في الشريعة الاسلامية»، العرفان، المجلد ١٣ (آذار/ مارس ١٩٨٤)، ومحمد حسين فضل الله، «حركة الاجتهاد امام قضية التطور»، العرفان، المجلد ٣ (١٩٨٤). وفي هذا السياق يأتي تقنين المذهب الحنفي عملاً تبسيطياً على مستوى الصياغة القانونية، لكنه يأتي في ظل مركزية الدولة وسلطانها «الوحيدة» عملاً حصرياً مقيلاً للتطور الذي يتطلب بدوره حرية في الرأي والاجتهاد.

(٩٦) يصف طاهر القاسمي في تقديم مذكرات والده جمال الدين بعض تعبيرات طرق الصوفية في مرحلة انحطاطها فيقول: «أدركت بنفسي في جامع بني أمية مدرساً يبحث هذا الموضوع للعلماء في رمضان، كما أدركت البحوث الطويلة التي قامت حول: هل تعليم الجغرافيا حلال أم حرام؟ وهل تعلم اللغات الأجنبية والعلوم العصرية حلال أم حرام؟ وشهدت انشاء مدارس خاصة لبعض الحشوية والجامدين من رجال الدين حذفت من برامجها هذه العلوم». القاسمي، جمال الدين القاسمي وعصره، ص ١٧.

ذوي الاتجاهات الليبرالية والعلمانية أمثال فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين مكاربوس وآخرين^(٩٧).

ويقدم ثلاثة علماء مسلمين أمثلة ذات دلالة على استحالة التعبير الاسلامي المستقل عن الهيمنة السلطانية وامتداداتها الاجتماعية والتنظيمية والفكرية. فرشيد رضا لم يربداً من الهجرة إلى مصر وهو المسلم الحريص على وحدة الدولة. فلقد جاءت هجرته كرد على التدابير البوليسية والاستبدادية التي لجأ إليها السلطان عبد الحميد، وعلى استحالة التعبير عن الآراء والأفكار التي بدأ رشيد رضا ينتشع بها من خلال اطروحات «العروة الوثقى» في فهم الاسلام وتمثله. فلقد كانت طرق الصوفية من حلقات ذكر وطقوس دراويش قد أصبحت من ركائز الاستلاب الشعبي الواسع التي تدعمها قوى السلطان عبد الحميد، وكان أبو الهدى الصيادي الذي لعب دوراً مهماً في استدارج جمال الدين الأفغاني إلى الاستانة وفي تحجيمه هناك، يتسبب إلى هذه الطرق ويدافع عنها ويشجع أشكال ممارستها الشعبية، ويستخدم رسوخها في الوعي الجماهيري كاداة للتعمية، وتشديد الارتباط بالسلطان والطاعة له عبر الوسطاء والشفعاء وأصحاب الكرامات^(٩٨)، وكان رشيد رضا قد أخذ قبل سفره إلى مصر يتصدى لظواهر الصوفية الشعبية، فالف في ذلك كتاباً بعنوان: «الحكمة الشرعية في محاكمة القادرية والرافعية»، غير أنه في هذه الحدود، حدود التصدي لمسائل اصلاحية اسلامية شرعية، لم يستطع رشيد رضا أن ينشر كتابه هذا في بلاد الشام، ولم يجرؤ على الكتابة بما يجول به صدره من أفكار^(٩٩)، فكانت هجرته إلى مصر عام ١٨٩٨، وتأسيسه لمجلة المنار التي ستكون بحد ذاتها منبراً لاتجاه مهم في العمل السياسي العربي المقبل من سوريا.

وعبد الرحمن الكواكبي الذي تقلد في حلب بعض الوظائف الرسمية، وحاول أن يبعث أجواء من حرية الفكر عبر جريدته: «الشهباء» والاعتدال^(١٠٠)، لم يستطع امام ملاحقة جواسيس السلطان له وحيال تضيق أبي الهدى الصيادي عليه، أن يستمر في نشاطه الفكري في حلب،

(٩٧) انظر ترجمات عن هؤلاء في: طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ٢، ص ١٢٤ - ١٢٥ و ١٣٨ - ١٣٩. انظر أيضاً ثباتاً بأسماء الكتاب الذين هاجروا، ص ٨.

(٩٨) ويعلق ظافر القاسمي على واقع الطرق كما عاصرها والده: «وقد كانت الطرق في ذلك العصر في أوج انتشارها، يعتقد بها بعض رجال الدين ويجمعون العامة حولهم، ويشغلونهم عن العمل النافع لإقامة المجتمع الاسلامي الصالح، وقد تعددت هذه الطرق تعدد الاحزاب السياسية في هذه الايام، وقامت بين زعمائها خصومات واتهامات لا يكاد يصدقها العقل». القاسمي، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٩٩) يورد رشيد رضا في ترجمته حواراً دار بينه وبين عبد القادر القبايني صاحب جريدة لمرات الفنون، الذي عرض عليه بعد أن علم بعزمه على السفر بتولي رئاسة تحرير لمرات الفنون. يجيب رشيد رضا على ما عرضه عبد القادر القبايني: «ان الحرية التي في بيروت لا تسمنى»، فقال عبد القادر: «أوتريد أن تنتقد جلالة السلطان عبد الحميد أو تخوض في سياسته؟»، ويجيب رضا: «إنما أريد اصلاح الاخلاق والاجتماع والتربية والتعليم»، قال: «وان لك أوسع الحرية في هذا»، ويستدرك رضا: «إذا اردت أن أكذب في فضيلة الصدق ومفسار الكذب ومفساسه فأبين أن أكبر أسباب فشو الكذب في الامم الحكم الاستبدادي أنتشر ذلك في جريدتك؟»، فقال له القبايني: «ولا، لا، عجل بالذهب إلى مصر ولا تخبر أحداً». ورد في: ارسلان، السيد رشيد رضا أو اخاه ٤٠ سنة، ص ١٢٩.

فهاجر إلى مصر عام ١٨٩٩، حيث أصدر هناك أهم كتاباته السياسية طابع الاستبداد وأم القرى^(١٠٠).

وطاهر الجزائري رغم خدمته في وظائف الدولة، لم يتمكن من الاستمرار بخطفه الاصلاح في دمشق، فقد ضيق عليه رجال الاستخبارات، ودخلوا سكنه عنوة وعاثوا فيه فساداً، الأمر الذي اضطره للهجرة إلى مصر عام ١٩٠٧^(١٠١).

خامساً: اشكال واتجاهات العمل السياسي في الخارج: أوروبا - مصر

لم يستهدف الاستبداد الحميدي الفئات الاصلاحية «الليبرالية» غير التركية وحدها، بل لعل الاصلاحيين والثوريين الأتراك كانوا أكثر من غيرهم عرضة للارهاب والملاحقة^(١٠٢).

لقد بدأت موجة الملاحقة بنفي مدحت باشا، ثم اغتياله في ظروف غامضة بعد أن وجهت اليه تهمة اغتيال السلطان عبد العزيز، ولم تلبث أن تصاعدت حملات الملاحقة الشديدة والاعتقالات ضد كل مناد بالاصلاح وتطبيق الدستور، وانتشرت في أنحاء البلاد شبكة واسعة من الجواسيس والمخبرين، لا سيما في المدارس والكتليات، مما اجبر عدداً كبيراً من احرار الأتراك أن يتروكوا البلاد نحو أوروبا وقيموا في عواصمها، لا سيما في باريس^(١٠٣).

وهناك كان قد أقام أحد الليبراليين المسيحيين من بيروت خليل غانم، الذي كان نائباً في المجلس العثماني عن ولاية سوريا أيام تطبيق دستور عام ١٨٧٦، ونزح إثر تعليق هذا الدستور ليؤسس في باريس عام ١٨٧٨ جريدة وتركيا الفتاة. وفي عام ١٨٨٩، وصل باريس أحمد رضا وهو أحد الليبراليين الأتراك الذي انكشف نشاطه المعادي لعبد الحميد، فاضطر أن ينزح إلى باريس وينضم إلى مجموعة وتركيا الفتاة. وفي عام ١٨٩٥، وبالتعاون مع خليل غانم وعدد من المنفيين الآخرين، بدأ أحمد رضا بإصدار صحيفة «مشورت» التي كانت تصدر مرتين في الشهر

(١٠٠) للتوسع في سيرة الكواكي، انظر: سامي الدهان، عبد الرحمن الكواكي، ١٨٥٤ - ١٩٠٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤)؛ الكواكي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكي، المقدمة، وعائشة الدباغ، الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٢)، ص ٩٣-١٢٤.

(١٠١) الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري والد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته، ص ١١١-١١٢.

(١٠٢) كان أحمد رضا أحد قادة وتركيا الفتاة، يرى أن لكل قومية في الامبراطورية العثمانية والواسعة الرقعة، حامية ما عدا الترك انفسهم فكان يتشكى بحرارة من ترك التركي الباسل بلا محام يدافع عنه وهو الذي يعاتي الألم من ظلم عبد الحميد، كما يعاتي أي فريق آخر من سكان دولة عبد الحميد. انظر: رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٩١-٩٢.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٥٠-٥٢.

وباللغة التركية مع ملحق فرنسي، وهذه الصحيفة أصبحت فيما بعد الصحيفة الرسمية لجمعية الاتحاد والترقي^(١٠٤).

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٩، هرب الداماد محمود باشا صهر السلطان من تركيا مع ولديه البرنس صباح الدين والبرنس لطف الله، حيث أقاموا في فرنسا ونشطوا في محاربة السلطان وفوضه والتعبئة ضده، وبعد وفاة الداماد محمود عام ١٩٠٣، أكمل البرنس صباح الدين مهمة التصدي للسلطان، محاولاً أن يبلور خطأ سياسياً مستغلاً عن خط جمعية الاتحاد والترقي، فأنشأ منظمة أطلق عليها اسم «عصبة الادارة اللامركزية والمبادرة الخاصة»، وأنشأ صحيفة أطلق عليها اسم «ترقي»^(١٠٥).

وفي هذه الاثناء، كانت عناصر أرمنية وكردية والبنانية وعربية تتوافد إلى أوروبا، وبالتحديد إلى جنيف وباريس ولندن وبروكسل، حيث تشكل هناك لجاناً وروابط وتصدر نشرات ومجلات^(١٠٦).

وبالنسبة إلى النشاط العربي المتعلق بسوريا، يذكر ارنت رامزور أن «النشاط الوحيد الجدير بالذكر هو الذي قامت به منظمة تدعى «لجنة الاصلاح التركية - السورية» بزعامة الأمير أمين أرسلان. لقد كانت هذه المنظمة قائمة منذ زمن. ولكن يبدو أنه لم يكن لأعضائها دافع قومي حقيقي، بل كان دافعهم الرغبة في الاصلاحات التي قد تجعل حياتهم في الامبراطورية أسهل، أما خليل غانم، فكان سورياً نصرانياً لا يرقى الشك إلى اخلاصه لأهداف وتركيا الفتاة»^(١٠٧).

إذاً، كان العمل المحوري والأساسي الذي انشأت إليه شتى العناصر الاثنية لا سيما العربية، حتى عام ١٩٠٨، هو الذي تمثل بتريكا الفتاة وعصبة الادارة اللامركزية. فالعناصر العربية لا سيما تلك التي مرت بتجربة (١٨٧٧ - ١٨٨٠)، بشقيها الاسلامي والمسيحي، والعناصر التي بدأت تتعرف على أفكار أوروبا وتستنهض اوضاعها اما تقليدياً أو تحديداً (الجمعية العلمية - السورية، حلقة طاهر الجزائري، جمعية النهضة العربية)^(١٠٨)، وجدت في برامج تركيا الفتاة وكتابات مجلة «مشورت» - التي كانت تدخل سرّاً أراضي الدولة العثمانية - وأفكار صباح الدين، استجابات لتطلعاتها وتعبيرات عن جزء كبير من مطالبها.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٥٦-٥٧.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٨٣ و ١٠٨-١١٠.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٩٠-٩١.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٩١.

(١٠٨) ورد في محاضرات مصطفى الشهابي أن حكومة السلطان عبد الحميد اتهمت الشيخ طاهر الجزائري «بالاشتراك في إذاعة نشرات كانت جمعية وتركيا الفتاة تذهبها للطنين باستبداد السلطان عبد الحميد فترح الشيخ إلى مصر ملجأ الأحرار، كذلك ورد أن أفراد حلقة الشيخ طاهر كان لهم اتصال سرّي برجال تركيا الفتاة. الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، ص ٥١-٥١.

فالبرنامج السياسي الذي نشرته «مشورت» في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٥، تضمن نقاطاً تلقت فيها بعض تطلعات العرب ومطالبهم في ولاية سوريا وبقية الولايات العربية، وأهم هذه النقاط :

«- إننا نطالب بالإصلاحات ولا نقصرها على هذه الولاية أو تلك، بل نطلبها للإمبراطورية كافة، لا لمصلحة قومية واحدة، بل لمصلحة العثمانيين كافة سواء كانوا يهوداً أو نصارى أو مسلمين .

- إننا نريد أن نتقدم في مضمار المدنية، ولكننا نعلق بعزم إننا لا نريد أن نتقدم إلا بالطريق الذي فيه تدعم العنصر العثماني، واحترام ظروف وجوده الخاصة .

- إننا مصممون على رعاية أصالة حضارتنا الشرقية، ولهذا السبب لا نأخذ من الغرب إلا النتائج العامة لتطوره العلمي، وبالأشياء التي يمكن هضمها حقاً، وهي ضرورية لتوجيه الشعب في سيرة نحو الحرية .

- إننا نعارض إحلال التدخل المباشر للذول الغربية محل السلطة العثمانية، وهذا ليس ناجماً عن التعصب، لأن المسألة الدينية عندنا أمر خاص، ولكنه منبعث من العاطفة المشروعة للكرامة المدنية والقومية»^(١١٩) .

ثم إن أفكاراً وبرامج كانت إلى جانب هذه الوجهة أكثر جذباً وتعبيراً عن مصالح إثنيات السلطنة العثمانية . تلك كانت أفكار وبرامج البرنس صباح الدين، فقد ذهب هذا الأخير أبعد مما ذهب إليه جمعية «الاتحاد والترقي» في التعبير عن خصوصيات المناطق والقوميات . ففي المؤتمر الأول للأحرار العثمانيين، الذي عقد في باريس من الرابع حتى التاسع من شهر شباط / فبراير عام ١٩٠٢، القي البرنس صباح الدين أمام سبعة وأربعين عضواً من الترك والعرب واليونانيين والأكراد والألبانيين والأرمن خطباً افتتاحياً جاء فيه : «ينبغي أن يكون مفهومنا جيداً أن الأتراك الذين يكونون الأكثرية في الإمبراطورية، لا يطلبون لأنفسهم إلا ما يطلبونه، وبغض المقياس لاختلافهم المواطنيين المسلمين وغير المسلمين كافة .

إننا نعيد القول : إن الإصلاحات التي نطلب تطبيقها في بلادنا والتي نعمل بكل قوتنا لتطبيقها، لا نطلبها لشعب دون آخر أو ملة دون أخرى، كلا إننا نطلبها لجميع العثمانيين دون استثناء»^(١٢٠) .

وتأتي مقررات المؤتمر تأكيداً لأمكانية العمل المشترك، وأهمها ما يلي :

١ - «إننا نرفض الرطبين الشعوب العثمانية والنظام الذي عشنا فيه خمساً وعشرين سنة، فهو نظام ظالم وهو المصدر الوحيد للمساوئ المعتبرة في الإمبراطورية، والتي تستثير احتقار الإنسانية جمعاء .

٢ - «إننا نريد أن نؤسس بين مختلف شعوب الإمبراطورية وأجناسها اتِّفاقاً يضمن للجميع ومن غير تمييز تمتعهم التام بحقوقهم التي أقرتها إعلانات السلاطين وعززتها المعاهدات الدولية، وأن توفر لهم الوسائل التي ترضي تماماً أمالهم الشرعية في الأسهم بالإدارة المحلية، وتضعهم على قدم المساواة من ناحية الحقوق والواجبات المطلوبة من كافة المواطنين، وأن نستثير فيهم شعور الاخلاص والولاء للعرش ولأول عثمان اللذين وحدهما يستطيعان المحافظة على الوحدة .

٣ - «سنوجه جهودنا في جميع الأحوال إلى تنسيق رغبات جميع الشعوب العثمانية وجهود جميع المواطنين من أجل هذا الهدف الثلاثي : أ - الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية وعدم تفككها . ب - إعادة تأسيس النظام والسلم في

(١١٩) رامزور، المصدر نفسه، ص ٥٧ .

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ١١٠ .

الداخل وهما شرطان أساسيان للتقدم . ج - احترام القوانين الأساسية في الامبراطورية وخاصة الدستور الذي ادخل في سنة ١٨٧٦ ، والذي هو بلا جدال أهم ما فيها والذي يقدم أقوى وأتم ضمان للاصلاحات العامة ولحقوق الشعوب العثمانية وحرانيها السياسية تجاه التعسف»^(١١١).

وكان من الطبيعي أن تشكّل هذه البرامج والتوجهات محور عمل سياسي رئيسي قادر على استقطاب شتى الاتجاهات المعارضة في الولايات العربية، سواء أكانت هذه المعارضة اسلامية أم ليبرالية أم قومية ضمناً . ومع ذلك، تبقى تمايزات هذه الأفكار واضحة في التعابير الفكرية السياسية التي انتجت في تلك الفترة على مستوى النصوص السياسية . فإذا كان العمل السياسي بمضمونه العملي قد تمحور حول الصيغة التركية في معارضة عبد الحميد وإعادة الدستور، فإن نماذج من النصوص السياسية عبرت بين ١٩٠٠ و ١٩٠٨ عن اتجاهات فكرية سياسية مختلفة في مرجعياتها النظرية الثقافية وفي مدلولاتها السياسية . ففي نصوص نجيب عازوري مثلاً دعوة لـ «إقامة دولة عربية»، وفي نصوص عبد الرحمن الكواكبي دعوة لإقامة «خلافة عربية»، ومع ذلك ثمة فارق في المنطلق النظري وفي مآل المشروع السياسي، لم يرق الباحثون من ذوي النزعة «العروبية» اعتباراً له، فقدّموا الكاتبين حلقة واحدة من حلقات الوعي القومي العربي في بلاد الشام الذي عبّر عنه في الخارج في مصر وباريس . ولعل وقفة عند هذين النموذجين تقدم معطى جديراً بالاعتبار في منهجية البحث.

الكواكبي (١٨٥٤ - ١٩٠٢)

يثار الجدل حول مكان وتاريخ كتابة مخطوطات كتابه طبائع الاستبداد وأم القرى^(١١٢)، والراجح أن الكواكبي قد حمل إلى مصر مخطوطات في هذين الموضوعين، ما لبث أن اضاف إليها ونقحها وبدأ لنوه بنشرها^(١١٣) . وما يهمننا في سياق موضوعنا هو الفكر السياسي الذي عبّر عنه الكواكبي في مصر في مسألة «الدولة» ونظريتها، وهي المسألة التي بسطها في كتابة أم القرى، حيث يتصور عملاً سياسياً يتجسد في مؤتمر اسلامي يعقد في أم القرى (مكة) . ان محاضر هذا المؤتمر تشكّل في الحقيقة مسرحاً سياسياً يمكن أن يرى من زوايا مختلفة . وانه لمن الأسلم علمياً أن يرى بشكل كلي وشمولي، كي لا ننع في انتقائية الاتجاه الواحد الذي يتم اسقاطه على فكر الكواكبي، ثارة من زاوية القومية العربية العلمانية، وثارة من زاوية الدمج بين العروبة والاسلام.

إن قراءة شاملة لكتاب أم القرى، تسمح لنا بالاستنتاج أن معاناة مصدرا كانت وراء اطروحات الكواكبي :

(١١١) المصدر نفسه، ص ٩٢-٩٥.

(١١٢) انظر عرضاً لهذا الموضوع في: الكواكبي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، المقدمة، ص ٢٨.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٢٩.

- معاناة الاستبداد ومعاشته «استبداداً تركياً» عبر صيغة الإدارة المركزية المشدودة كلياً إلى استامبول^(١١٤).

- معاناة الاستبداد المحلي عبر «تسلط طبقة المعممين الجهلة الذين ينشرون الأوهام والأباطيل والخرافات»، الأمر الذي يراه الكواكي «انحرافاً عن الاسلام»، وسبباً في انهيار المجتمعات الاسلامية^(١١٥).

إن المرجعية النظرية تبقى عند الكواكي نظرية الاسلام، وإطار العمل السياسي يبقى إطار المسلمين، لذلك يطرح الكواكي مؤتمراً اسلامياً، يضم ممثلين عن الأقطار الاسلامية في مكة في موسم الحج، ويدعو إلى جمعية دائمة تتابع مقررات المؤتمر. وهنا يستوقفنا في هذا الطرح أمران لهما دلالتهما في العمل السياسي المنطلق من مثقف مسلم حليبي يطلق على نفسه لقب الفراتي:

- أهمية الحج كمؤسسة تاريخية وحدوية في الاسلام، كان الكواكي قد حاول أن يواجه بها مؤسسة السلطنة في استامبول، ويلاحظ (Hans Khon) ذلك فيقول: أن الحج «عامل توجيهي يفوق اللغة أهمية، لذلك خطر لعبد الرحمن الكواكي أحد دعاة الوحدة المحمدية أن يطور هذه التجمعات السنوية إلى مؤتمر اسلامي»^(١١٦).

- التشديد على نقل مركز زعامة الرابطة الاسلامية من استامبول إلى مكة ومن الأتراك إلى العرب، وذلك في صيغة يستعاد فيها موقف فقهي قديم يقول: «الامامة في قریش»، ويسترجع فيه السجل حول الخلافة والملك والصراع بين عصبين «الشعوب» على امانة الاستيلاء التي حلت في مهماتها محل الخلافة^(١١٧)، فيصبح سلاطين آل عثمان وفق صيغة «الامامة في قریش» التي يستعيد بها الكواكي^(١١٨)، معتصمين بحق العرب في الخلافة. إذ يضع الكواكي على لسان أمير عربي يحاور صاحبه الهندي في الموقف من السلطنة العثمانية: «إن إدارة الدين وإدارة الملك لم تتحدا في الاسلام تماماً إلا في عهد الخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز فقط رضي الله عنهم، واتحدنا نوعاً

(١١٤) في الاجتماع السابع للمؤتمر الذي يتحدث عنه الكواكي، عرضت اسباب الفتن بين الأتراك والعرب، على لسان «السيد الفراتي» أي الكواكي، ونقرأ في جملة الاسباب المتعلقة بالسياسة والإدارة العثمانيتين: «توحيد قوانين الإدارة والمقويات مع اختلاف طبائع اطراف المملكة واختلاف الأهالي في الأجناس والعادات والتمسك بأصول الإدارة المركزية مع بعد الأطراف عن العاصمة وعدم وقوف رؤساء الإدارة في المركز على أحوال تلك الأطراف المتباعدة». المصدر نفسه، «أم القرى»، ص ٣٢٠.

(١١٥) المصدر نفسه، «طبائع الاستبداد»، ص ١٤٥، «أم القرى»، ص ٢٦٣.

(١١٦) Hans Kohn, *A History of Nationalism in the East*, translated by Margaret M. Green (1929), pp. 41 - 42. (London: Routledge; New York: Harcourt, 1929).

انظر أيضاً في موضوع أهمية الحج في العمل السياسي:

Alphonse Gouilly, *L'Islam devant le monde moderne* (Paris: La Nouvelle édition, 1945), pp. 24 - 25.

(١١٧) انظر حول هذا الموقف الفقهي: محمد رشيد رضا، الخلافة أو الامامة العظمى (القاهرة: المنار، ١٩٢٣)، ص ٣٦ - ٣٨ (امامة الضرورة والتغلب بالقوة).

(١١٨) الكواكي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكي، «أم القرى»، ص ٣٦١.

في عهد الأمويين والعباسيين ثم افرقت الخلافة عن الملك^(١١٩).

وبعد أن بينَ عبر الأمثلة بعد السلاطين العثمانيين عن الشريعة، يقول الأمير العربي: «وقد حملتني اشارات السيد القراني [المقصود الكواكبي] في كلامه عن الجامعة الدينية تحت لواء الخلافة، أن افكر في القواعد الاساسية التي ينبغي أن يبنى عليها ذلك» ومن القواعد الثماني عشرة التي يذكرها:

١- إقامة خليفة عربي قرشي مستجمع للشرائط في مكة.

٢- يكون حكم الخليفة مقصوداً على المصلحة الحجازية ومربوطاً بشورى خاصة حجازية.

٣- تتشكل هيئة شورى عامة من نحو مائة عضو منتخبين مندوبين من قبل جميع السلطات والامارات الاسلامية، وتكون وظائفها محصورة في شؤون السياسة العامة الدينية فقط.

٤- انتخاب الخليفة يكون منوطاً بهيئة الشورى العامة.

٥- الخليفة يصدق على توليات السلاطين والأمراء التي تجري احتراماً للشرع على حسب اصولهم القديمة في وراثتهم للولاية^(١٢٠).

ويجد الأميران أن مصلحة كل الشعوب الاسلامية ومصلحة حكماها وسلاطينها وأمرائها التسليم بأمر الخلافة للعرب^(١٢١). والكواكبي يورد الأسباب التي حدثت بالمؤتمر إلى هذا الاقتراح، فإذا هي ستة وعشرين سبباً، آخرها أن «العرب أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعاً في الدين وقادة للمسلمين، حيث كان بقية الأقوام قد اتبعوا مذهبهم ابتداء فلا يأنفون عن اتباعهم أخيراً» ويخلص إلى القول: «فهذه هي الأسباب التي جعلت جمعية أم القرى تعتبر أن العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية، بل الكلمة الشرقية».

غير أن هذا «الامتياز العربي» الذي يدفع به بعض المحللين ليروا فيه موقفاً قومياً عربياً عصبياً، وينزع لتكوين دولة - أمة عصرية متحررة من الاستعمار العثماني^(١٢٢)، ليس إلا خاصة يراها الكواكبي عند العرب كما يرى بالتلازم معها خصائص ومزايا لغيرهم من الأقوام، فمن جملة قرارات الجمعية التي يسجلها ما يلي: «إن الجمعية بعد البحث والتدقيق والنظر العميق في أحوال وخصال جميع الأقوام المسلمين الموجودين وخصائص ومواقعهم والظروف المحيطة بهم واستعداداتهم، وجدت أن لجزيرة العرب وأهلها بالنظر إلى السياسة الدينية، مجموعة خصائص وخصال لم تتوفر في غيرهم، بناء عليه رأت الجمعية أن حفظ الحياة الدينية متعينة عليهم لا يقوم فيها مقامهم غيرهم مطلقاً، وأن انتظار ذلك من غيرهم عبث محض».

وتوزع الجمعية مهمات الأقوام بما يتلاءم مع «خصائصهم ومزاياهم» وفي وظائف الجامعة الاسلامية على الشكل التالي: «إن معاناة حفظ الحياة السياسية ولا سيما الخارجية متعينة على الترك

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٣٦٢-٣٦٤.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٦٤-٣٦٥.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٣٥٦-٣٥٨. انظر أيضاً حول ملاحظة باحث غربي لمسألة «امتياز العرب في حملهم الدعوة، وتمثلهم لها وعلاقة ذلك بمسألة الصراع مع السلطة:

Louis Gardet, *L'Islam: Religion et communauté*, 3ème ed. revue et corrigée (Paris: Desclée de Brouwer, 1978), pp. 303-304.

(١٢٢) انظر رأياً مماثلاً لهذه الوجهة في: الكواكبي، المصدر نفسه، مقدمة محمد عمارة، ص ٣٥-٥٣.

العثمانيين [...] ومراقبة حفظ الحياة المدنية التنظيمية يليق أن تناط بالمصريين، والقيام بمهام الحياة الجندية يناسب أن يتكفل بها الأفغان وتركستان والخزر والقوقاس يميناً، ومراكش وإمارات إفريقيا شمالاً، وتدير حفظ الحياة العلمية والاقتصادية خير من يتولاها إيران وأواسط آسيا والهند وما يليها»^(١٢٣).

هذا التوزيع للوظائف في «الجامعة الإسلامية» الذي يقترحه الكواكبي، يحاول أن يتصالح مع الأمر الواقع الذي تركزت فيه قوى سلطات (سلطنات وإمارات وممالك وولايات في الأقطار والأقاليم الإسلامية)، وبرزت فيه نزعات قومية مختلفة.

هذه المصالحة تبرز على لسان الأمير العربي عندما يحاول أن يقنع صاحبه الهندي بضرورة فصل الخلافة عن السلطة العثمانية بقوله: «إني أحب العثمانيين للطف شمالكهم وتعظيمهم للشعائر الدينية، ولكن التفحيط للدين تلزم قول الحق، وعندني أن حضرات آل عثمان العظام أنفسهم، إذا تدبروا لا يجدون وسيلة لتجديد حياتهم السياسية أفضل من اجتماعهم مع غيرهم على خليفة قرشي»^(١٢٤).

هذه الأفكار التي نشرها الكواكبي في السنوات الأولى من القرن العشرين، تنطلق من فهم داخلي محلي لازمة الدولة العثمانية في عهد عبد الحميد الثاني، ولأشكال الاستبداد التي تمارس في ظل العلاقات السلطوية السائدة فيها.

وتجربة عبد الرحمن الكواكبي الإسلامية تلخص علاقة مثقف مسلم يستخدم معطيات الفقه الإسلامي والتجربة التاريخية السياسية للإسلام لمحاربة الاستبداد الفردي. إنه يستخدم هذه المعطيات، ودون أن يقع في الرهان على السياسات الأوروبية، في سبيل البحث عن صيغة تتلاءم مع معطيات الواقع المحلي ومع قوانين التاريخ الإسلامي، صيغة ليست هي بصيغة «الدولة القومية» الأوروبية (Etat - Nation) التي تنطلق من «العرق» أو «الجغرافيا» أو «الثقافة» بدائلها الضيقة فتقيم لهذه الخصائص «حدوداً» مقدسة وثابتة، بل هي صيغة واسعة تطمح أن تستوعب مجموعة من الأقوام في إطار من العلاقات المتوازنة التي تراعي مصالح الأقوام وخصائصها الذاتية وسلطاتها المحلية، دون أن تهمل القاسم المشترك الذي دخل في صلب ثقافتها وتمثلاتها القومية نفسها، والذي يدعو الكواكبي حركته الدينامية هذه بـ «الإسلامية»^(١٢٥). فهل تتوافق أطروحات الكواكبي مع تلك التي طرحها نجيب عازوري حول صيغة الدولة العربية عام ١٩٠٥؟

نجيب عازوري: (١٩١٦ - ؟)

هو مسيحي من عازور (قرب جزين) التابعة يومذاك إلى متصرفية جبل لبنان. درس المرحلة الابتدائية والثانوية في مدرسة «الفرير» في بيروت وتابع دراسته الجامعية في باريس، شغل منصب نائب متصرف سنجق القدس بين ١٨٩٨ - ١٩٠٤، بعد أن ساعده الإخوان لمحكمة،

(١٢٣) المصدر نفسه، وأم القرى، ص ٣٥٥.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٦.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٧.

عضوا مجلس «المبعوثان»^(١٢٦)، وصاحباً الحظوة المعروفة لدى السلطان عبد الحميد. وتحدثت بعض الروايات أنه عزل من منصبه فتوجه غاضباً إلى باريس^(١٢٧)، حيث أسس عام ١٩٠٤ «عصبة الوطن العربي» التي أصدرت بعض البيانات والنشرات، وفي عام ١٩٠٥، أصدر كتاباً بالفرنسية عنوانه: يقظة الأمة العربية في آسيا التركية. (Le reveil de la nation arabe dans L'Asie turque).

يتوجه نجيب عازوري في دعوته إلى الدول الأوروبية محاولاً اقناعها بمبررات مشروعه: «دولة عربية» على قاعدة تقسيم شعوب الدولة العثمانية إلى أمم (Nations)، وبحيث تكون لكل «أمة» دولة.

يقول: «تهتم أوروبا باستقلال هذه الشعوب وإزالة الخلاف المسماة بالقضية الشرقية [...] لقد رغبت الدول الأوروبية حتى اليوم في النظر إلى القضية من جانب واحد: التقسيم. ومن المستحيل توزيع إمبراطورية غنية وواسعة كإمبراطورية السلطان بين دول متنافسة وحسودة، ولو عملت الدبلوماسية الأوروبية عدة قرون جديدة، فلن تتوصل إلى التوفيق بين مصالح الدول الكبرى المتناقضة في آسيا الصغرى فكيف في البلقان؟ مضطراً إلى تبني الحل نفسه للجميع: لكل أمة البلاد التي تقطنها، وبكلمة أخرى يجب اتباع المجرى الطبيعي للتاريخ وتقسيم تركيا الآسيوية، كما قسمت تركيا الأوروبية إلى عدد من الدول المستقلة بوزاري عددها عدد العناصر المتميزة بلغتها، وتقاليدها، وأصولها التاريخية، وحدودها الطبيعية دون أن يؤخذ بعين الاعتبار الدين أو المذهب»^(١٢٨).

وهذا التقسيم على أساس «القوميات» الذي يقترحه عازوري هو كما يقول لمصلحة السلام العالمي وخير الإنسانية، لذلك يطلب «تعاطف الدول الأوروبية ودعمها الحركات الوطنية الانفصالية» وخصوصاً «الحركة العربية»^(١٢٩)، ومشروع هذه الحركة هو «إمبراطورية عربية تمتد من الفرات ودجلة إلى خليج السويس من المتوسط حتى بحر عمان».

وهذا القطع الجغرافي - القومي الذي لا نجد تبريره في رأينا إلا في التوازن الدولي الذي أسفر عن الصراع على مناطق النفوذ بين الدول الأوروبية، يقتضي «التخلي» عن فكرة الجمع بين مصر والإمبراطورية العربية في ظل ملكية واحدة، لأن المصريين، كما يقول، «لا يتمون إلى العرق العربي منهم من عائلة البرابرة الأفريقيين، واللغة التي كانوا يتكلمونها قبل الإسلام لا تشبه العربية قط»^(١٣٠). والواقع الذي يدفع بعازوري إلى استثناء مصر، أن هذه الأخيرة كانت حينذاك قد وقعت تحت الاحتلال البريطاني، وكانت بريطانيا تركز نفوذها في الوقت نفسه في شواطئ الجزيرة، وتشقى امتيازات ملاحية لها في دجلة والفرات. لذلك يستدرك عازوري فيحاول التوفيق بين التقسيم الأوروبي من زاوية مصالح هذا الأخير، والتقسيم القومي من زاوية اعتبارات

(١٢٦) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ١٧.
 (١٢٧) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ٢ ج (بيروت: مطابع دار الكشف، ١٩٤٨ - ١٩٥٠)، ج ١، ص ١٩ - ٢٠.
 (١٢٨) عازوري، المصدر نفسه، ص ٢١٧.
 (١٢٩) المصدر نفسه، ص ٢١٨.
 (١٣٠) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

القومية كما يتصورها من خلال (اللغة والتاريخ والتقاليد) يقول: «ستحرم (الدولة العربية) مصالح أوروبا وكافة الامتيازات والمزايا التي منحها اياها الأتراك حتى اليوم، ستحرم أيضا الحكم الذاتي في لبنان واستقلال امارات اليم و نجد والعراق»^(١٣١).

كما أن عازوري يطمح رجال الأعمال الأوروبيين في أن هذا المشروع العربي سيكون لمصلحتهم: «إن من مصلحة رجال المال الأوروبيين الذين يملكون رساميل في تركيا، ومن مصلحة التجار وأصحاب البنوك الذين تربطهم أعمال ببلادنا أن يشجعوا هذه المشاريع، عندما تسقط السيطرة التركية ستفتح آسيا بكاملها على التجارة الدولية، أما توظيف رؤوس الأموال الذي يعطي اليوم ثلاثة ٤٪ فسيعطي يوم تحررنا ٥٠٪»^(١٣٢).

وهكذا يذهب مشروع عازوري من معاناة الاستبداد الداخلي وسوء الإدارة التي انخرط فيها فترة من الزمن (وهي المعاناة نفسها التي مرّ بها الكواكي في حلب) نحو صياغة «مشروع قومي» يقطع قطعاً نهائياً مع الأتراك، ويدعو إلى طردهم من البلاد: «وفي الواقع لا يحتاج اثنا عشر مليون عربي إلى أكثر من اثني عشرة ساعة لطرد ألف ومائتي تركي يستغلونهم بتجزئتهم»^(١٣٣).

هذا في حين أن الكواكي الذي ينطلق من المعاناة الداخلية نفسها يذهب إلى صياغة مشروع «الجامعة الإسلامية»، حيث يرشح العرب إلى لعب دور قيادي فيها من خلال انتقال الخلافة إلى قريش، ومن خلال تكامل ادوار الامارات والسلطنات والشعوب الإسلامية. وإن هذا الرهان على تكاملية ادوار هذه الشعوب وسلطناتها من خلال تبني «إيديولوجية إسلامية تاريخية»، والافتتاح والحوار (مؤتمر مكة) يقابله عند العازوري رهان على مساعدة الدول الغربية واتقاء هذه الأخيرة أن توفق بين مصالحها ومنطق حتمية التشكل القومي في التاريخ: (لكل أمة أو قومية دولة). وتصبح الخلافة في الحجاز وفق هذا المنطق صيغة «بابوية» إسلامية^(١٣٤).

ولعل هذه الصياغة الاصطلاحية في نقل الخلافة إلى العرب والتي يشترك فيها الكواكي وعازوري، وكل من موقع ثقافي وإيديولوجي مختلف، هي التي حدثت ببعض الباحثين عرباً وغربيين أن ينظروا إليهما نظرة «قومية» واحدة^(١٣٥)، أو أن يروا في العازوري «نسخة فرنسية» عن الكواكي في مسألة مشروع «الدولة القومية» المتوخى^(١٣٦).

والسؤال ماذا كان صدى صوت عازوري الذي استعجل مسألة مهمة الانفصال عن الحكم

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٢١٨ - ٢١٩.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(١٣٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٠. وحول الاشكالات السياسية التي يثيرها موضوع الخلافة وهل هي نظام «ثيوقراطي» أم مجرد سلطة «روحية» غير زمنية، انظر:

Gardet, *L'Islam: Religion et communauté*, pp. 278 - 286.

(١٣٥) انظر رأياً لباحث عربي في: الكواكي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكي، مقدمة محمد عامرة، ص ٣٦ - ٥٣.

(١٣٦) انظر رأياً مماثلاً لباحث فرنسي:

André Bruneau, *Traditions et politique de la France au Levant* (Paris: F. Alcan, 1931), pp. 189- 190.

التركي عام ١٩٠٥ في المدن السورية وفي وسط الجالية السورية في مصر؟ وهل حدث ثمّة تواصل بين هذا الطرح وإتجاهات العمل السياسي الذي كان يأخذ طريقه بالتشكّل التنظيمي على قاعدة الدستور والإصلاح الإداري؟

لقد أثار كتاب عازوري بعض الاهتمام في الأوساط الدبلوماسية والاقتصادية الأوروبية. لكن على صعيد الداخل، وفي أوساط المثقفين المسلمين بالذات بقي هذا الصوت بلا صدى ولم يثر أي انتباه. وإن من قدّر له أن يقرأه أو يسمع به، فإنه إما لم يثر عنده أي اهتمام أو أثار استياء غير عنه محمد جميل بينهم بقوله: «ويبقى صوت العروبة يتصاعد حيناً بعد حين ومداره على الأكثر الخلافة وأنها للعرب دون آل عثمان. ومن المؤسف أن هذا الصوت لم يكن يصدر في أوروبا عن قوميين مخلصين استندوا إلى منظمات كما فعل الأرمن، بل كان مصدره إما موتورين أو وصوليين استغلوا هذه الحركة في سبيل بلوغ متافعهم الخاصة، أو ماجوريين من الأجانب كانوا يرفعون عقيرتهم وفقاً لروحي يوحى إليهم، فقد أصدر إبراهيم بك المصليحي جريدة «الخلافة» في نابولي (١٨٧٩) وهو يتوخى منها الانتماء للحدودي اسماعيل باشا بمناسبة خلع عن عرش مصر، ونشر الدكتور لويس صابونجي في لندن جريدة أخرى تحمل اسم «الخلافة» (١٨٨١)، ومجلة «الاتحاد العربي» وكان يعتمد فيهما على أموال بريطانية، وأصدر الأستاذ خليل غانم في نفس العام بباريس جريدة «البصيرة»، وكانت تنفذها الأموال الفرنسية [...] وقد حاول الأستاذ نجيب عازوري اللبثاني إثارة القضية العربية في باريس في مطلع القرن العشرين [...] ويسوّنا القول بأن الظنون كانت تحوم أيضاً حول نشاط المشار إليه: ذلك أنه هبط باريس غاضباً من جراء عزله من الوظيفة التي كان يشغلها في فلسطين، فأخذ بمنشورات يواعد الترك بالعرب» (١٣٧).

هذا التعليق الذي يقدمه أحد المؤرخين المسلمين الذين حملوا في عهد الانتداب لواء «الوحدة السورية» في لبنان وشاركوا في الجمعيات العربية، يعكس في الواقع خلافاً في الموقف تجاه مصير الدولة العثمانية ومستقبل العلاقات العربية - التركية في بلاد الشام، قبل أن يتحدد مصير هذا المستقبل في سياق الحرب العالمية الأولى. ولنا في شهادة أحد المشاركين في الجمعيات العربية في كتاب عازوري دلالة على أن ثمة موقفاً كان يصير على تمايزه عن أطروحات عازوري على الرغم من «قومية» الاتجاه. يقول مصطفى الشهابي أحد المشاركين في النشاط السياسي العربي في سنوات ما قبل الحرب الأولى: «ومن الطبيعي القول بأن نشاطاً قومياً كهذا النشاط مقره باريس ولغته الفرنسية، لا يمكن أن يبلغ صدها البلاد العربية في يسر، ولا أن يكون له تأثير يذكر في نفوس العاملين في الحركة القومية العربية، وإنما على يقين من أن كتاب العازوري لم يكن عند أحد من شباب جمعية «النهضة العربية»، ولا أحد ممن القوا عقب إعلان الدستور العثماني الجمعيات والمؤسسات القومية العربية المختلفة، وفي سنة ١٩١١ وجدته يباع في إحدى مكاتب باريس فاشترته ودللت بعض الرفاق من الطلاب العرب عليه، فلم يهتموا به، لأنهم كانوا قد شبعوا عن الطوق، وعرفوا من شؤون القومية العربية وإيجابياتهم فيها ما لم يعرفه غيرهم» (١٣٨).

ونخلص إلى القول: إن العمل المشترك التركي - العربي المناهض لأسلوب عبد الحميد في الحكم، كان العمل السياسي السائد خارج بلاد الشام والولايات الأخرى، وإن ارتفعت بعض أصوات فردية تطالب بالانفصال عن الأتراك. وأما في الداخل فثمة نزعة عميقة كانت تحرك

(١٣٧) بينهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج ١، ص ١٩ - ٢٠.

(١٣٨) الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، ص ٥٩.

معظم النخب الثقافية مهما كانت انتماءاتها الملية نحو العودة إلى الدستور، وإطلاق الحريات السياسية وإصلاح الإدارات المحلية في ظل التنظيمات^(١٣٩)، وهذا ما كانت قد وعدت به الاتجاهات المعارضة التركية المتمحورة حول «تركيا الفتاة».

ولعل هذا اللقاء، وهذا الوعد بفسران لم استقبلت ثورة «تركيا الفتاة» في تموز/ يوليو ١٩٠٨ بحماس وفرح عظيمين من الجمع، وقوبلت عودة الدستور بابتهاج شديد غطى جميع المناطق والمدن، وشمل جميع الطوائف والاتجاهات^(١٤٠).

لكن «الثورة» كانت - على حد تعبير جورج سمّنة - اضعف مما بدت عليه، فإذا كان الكل مسروراً للحالة الجديدة، فإنه ما من أحد كان مسروراً للأسباب ذاتها، وما من أحد كان ينتظر من المستقبل الانجازات نفسها^(١٤١).

هذه الملاحظة التي كتبت من قبل أحد ممثلي الاتجاه السوري الموالي لفرنسا، والناشط في الصحافة الباريسية من خلال مجلة (Correspondance d'Orient) تصف جيداً احتمالات الواقع كما سيتطور بعد عام ١٩٠٨.

(١٣٩) انظر: البستاني، حيرة وذكرى: أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، ص ٩٣ - ١٢٦. حيث يقترح برنامجاً سياسياً ديمقراطياً وإصلاحاً إدارياً قائماً على الدستور.

(١٤٠) انظر مقتطفات من تمييزات أدب الفرحة بالدستور في: المقدسي، الاتجاهات الأدبية في العالم العربي الحديث: وهي دراسات تحليلية للعوامل الفعالة في النهضة العربية الحديثة ولظواهرها الأدبية الرئيسية، ص ٧٦ - ٨٣. انظر أيضاً حول رهان بعض المفكرين المسيحيين من ذوي «الزعة العثمانية» على انجازات الدستور المحتملة في نطاق انقاذ السلطنة العثمانية: البستاني، المصدر نفسه، ص ٩٣ وما بعدها.

Georges Samné, *La Syrie* (Paris: Bossard, 1920), p. 58.

(١٤١)

الفصل الرابع

نزعة الإصلاح والإستقلال في العمل السياسي
في العهد الدستوري : السياق المحلي والدولي

١٩٠٨ - ١٩١٤

أولاً: البدايات

كان للنداء الذي اطلق اثر اعلان اعارة الدستور لإجراء انتخابات نيابية في الولايات العثمانية وقع جميل في النفوس، وقد قابله طلاب الاصلاح في المدن السورية بحماس كبير^(١). بيد ان اشتراط معرفة اللغة التركية التي اقتضتها احدى مواد الدستور، اثار لدى بعض المنخرطين في «العمل السياسي السوري» في باريس، من المثقفين المسيحيين، شيئاً من الاستياء والحذر. فلقد نصت المادة (٥٧) من الدستور ان «المفاوضات في الهيئتين [هيئة المبعوثين وهيئة الاعيان] تجري باللغة التركية»^(٢)، فكتب جورج سمّنة الذي كان يتابع ردود الفعل على اعلان الدستور في (Correspondance d'Orient): «خارج نطاق الموظفين لا نجد الا عدداً قليلاً من المرشحين يتوفر فيهم هذا الشرط [...]». ولقد كان هناك تيار قوي في الرأي العام قد طالب - لكن بدون احراز اي نجاح - ان يعترف باللغة العربية لغة رسمية. لذا بدا ثمة شعور بالمهانة حيال تحيز الأتراك. فلم يشمر ذلك الحماس الجميل، حماس البداية. ففي الوقت الذي كان فيه «الاتحاديون» يقودون حملتهم الانتخابية بحماس عظيم، كانت وجوه

(١) انظر وصفاً لهذا الاستقبال في: المنار، ج ٦ (١٩٠٨)، ص ٤١٩، ويوسف الحكيم، سورية والمعهد العثماني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ١٥٨. وباستثناء متصرفية جبل لبنان، حيث انقسم الرأي العام المحلي بين داعٍ للمشاركة في انتخاب مبعوثين الى استامبول، وبين ممتنع عن المشاركة فيه بحجة «امتيازات» المتصرفية التي تستدعي استثناءً لها عن الولايات العادية وتكراراً لأزمة ١٨٧٦، لم تلبث المسألة ان دخلت اطار السياسة الدولية وطويت صفحاتها. انظر توسيماً لهذه المسألة في: وجيه كوثرياني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٦٦)، ص ١٧٤ - ١٧٩.

(٢) المادة (٥٧) من دستور ١٩٠٨، منشور في: ساطع الحصري [أبو خلدون]، البلاد العربية والدولة العثمانية، محاضرات ألقاها على طلاب معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧)، ص ١٦٦.

التأخين يرسم عليها موقف لا مبال ومقلق، لقد بدأنا نحس بولادة الخلافات العميقة ووطأة التناحرات المستعصية»^(٣).

فماذا كانت طبيعة التناحرات؟ كيف عبّرت عن نفسها على المستوى السياسي والتنظيمي؟ وعلى مستوى الخصوصية المالية بين المطالبين بالدستور؟ الم يجمع الجميع على المطالبة بإعادة الدستور؟

في الواقع لم تنحصر عقدة الخلاف عند «لغة المبعوثين» وحدها، بل تشعبت في مناح عديدة وذلك إما بسبب انكشاف الاتجاهات السياسية المضمرة والمقموعة تحت القبضة الحميدية^(٤)، وإما بسبب بروز عوامل دولية استجدت معها مواقف جديدة^(٥)، وإما بسبب تبلور موقف مركزي - من جانب الاتحاديين - متشدد إلى درجة «العثمة» الكاملة أو التريك^(٦). إن كل هذه العوامل بدأت بالانكشاف منذ البداية، وأخذت تفعل فعلها في اتجاهات العمل السياسي الذي أطلقه الدستور بصيغة جمعيات وأحزاب^(٧).

ونلمس ذلك كمنطلق في «العصبة العثمانية» التي تأسست في باريس في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٠٨ من بعض رجال الأعمال والمتقنين المسيحيين المهاجرين من ولاية بيروت^(٨).

لقد ضم المكتب التنفيذي لهذه العصبة: شكري غانم، جورج سمعة، الفرد سوسق، نجيب طراد، وانطلقت «العصبة» من مبدأ «دعم ونشر الهدف السامي للعناصر الحرة في تركيا»؛ ومع ذلك لم يخف النداء الذي وجهته العصبة نزعة اقليمية سورية تسترت بالدعوة للارتباط بالعثمانية، وطموحاً «نخبوياً» للعب دور قيادي في الدولة والمجتمع المحليين في إطار ما يسميانه «سوريا» ودون تحديد جغرافي معين لهذا التعبير. فالبيان التأسيسي للعصبة يتضمن التوضيح التالي: «حتى ولو كان تأسيس هذه العصبة سورياً، فإنها - وكما يدل اسمها وهدفها - عثمانية في الأصل، مفتوحة بالتالي لجميع العثمانيين من ذوي الإرادة الخيرة»^(٩)، وإما التقرير الذي يقدمه البيان فهو: «أنه من الضروري، وذلك من أجل خير الامبراطورية أن يشعر السوريون المبعوثون بأعداد كبيرة على سطح الكرة الأرضية برابطة مشتركة تجمعهم، وأن يفيد رقيهم سواء في الخارج أو في الداخل الجماعة العثمانية»^(١٠).

(٣) Georges Samné, *La Syrie* (Paris: Bossard, 1920), pp. 59 - 60.

(٤) انظر حول هذه الوجهة: المصدر نفسه، ص ٨٥ وما بعدها.

(٥) انظر تشديداً على العامل الدولي، في: عادل اسماعيل وإميل خوري، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨ (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩ - ١٩٦٤)، ج ٤، ص ١٢٩ - ١٣٩.

(٦) انظر إبرازاً لهذا الجانب، في: توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦٠)، ص ٧٥ وما بعدها.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧٥ وما بعدها.

(٨) Samné, *La Syrie*, p. 62.

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٢.

ويطالب البيان الحكومة العثمانية أن «تساعد في ذلك»، وأن تمهد للمبادرات الجريئة والمفيدة، وأن تفتح لها كل أبواب الانصهار الوطني، وأن تقول لكل شعب ولكل عرق: انتم في بيوتكم^(١٠).

ونلاحظ في هذا التوجه، ذي النزعة الاستقلالية التي تتجه اتجاهها وطنياً - إقليمياً بصيغة سورية، سميت: اولاهما، ان أصحاب هذا الصوت هم من رجال الأعمال والمتقنين المسيحيين في ولاية بيروت التي فصلت عن ولاية سورية عام ١٨٨٨، وهم من أصدقاء فرنسا الذين يقيمون في باريس، والذين تواصلوا كما سنرى مع بعض الأوساط الاقتصادية والدبلوماسية الفرنسية^(١١). ثابنتهما، ارتفاعه في الخارج، وفي باريس بالذات حيث يتبع جوها الفكري وبعدهم عن ضغط الاتحاديين، الذين باثروا دعائيتهم الانتخابية في انحاء المدن السورية نزوعاً نحو «الاستقلال الوطني» والجهر بالتزعزعات «المضمرة» منذ أيام السلطان عبد الحميد.

لكن موقف الاصلاحيين المسلمين في سوريا أو في خارجها لم يكن ليذهب في هذا الاتجاه، لا سيما في العام الأول من اعلان الدستور. فالتنسيق الفعلي مع الأتراك ظل يعتبر العمل «الأمثل» الأكثر فائدة. أما فيما يخص الزام النواب معرفة اللغة التركية وهو الموضوع الذي شدد عليه جورج سمعة، فإنه أثار من دون شك استياء لدى الاصلاحيين المسلمين^(١٢)، لكن هذا الأمر لم يمنع على الأقل في السنة الأولى من العهد الدستوري إمكانية استمرار الرهان على البرامج التركية - العربية المشتركة^(١٣).

هذا وفي الوقت الذي تصيغ «العصبة العثمانية» (Ligue Ottomane) بيانها باتجاه النزعة السورية على أساس مفهوم «العرق» (Race) و«الشعب» (Peuple)، تصيغ جمعية الشورى العثمانية التي أسسها رشيد رضا بالتعاون مع محمد رفيع العظم في القاهرة مقالتها السياسية، انطلاقاً من مفهوم «الأمة العثمانية» التي هي الجنسية الجامعة، على اختلاف انتساب العثمانيين ولغاتهم وتبين مذاهبهم ودياناتهم^(١٤).

وتشير المقالة التي كتبت بقلم رشيد رضا والتي تلخص وجهة في العمل الاسلامي السياسي في العام الأول من الدستور، الى تبرير الانقلاب الدستوري على قاعدة الاسلام: «وفي هذا اليوم تقر في البلاد العثمانية عين الاسلام، بما يسره به جميع أهل الأديان، من الحرية التي تظهر فيها الحجة

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١١) هذه الشخصيات هي التي ستؤسس بعد سنوات واللجنة المركزية السورية (Comité central syrien) بالتعاون والتنسيق مع وزارة الخارجية الفرنسية.

(١٢) برز، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٢٥١ - ٢٥٥.

(١٣) انظر مقالة كتبها الشيخ أحمد طيارة بعنوان: «واجباتنا بعد اعلان الدستور»، الاتحاد العثماني (٢٢

ايلول/سبتمبر ١٩٠٨).

(١٤) المنار، مج ١١، ج ٦ (٢٨ تموز/ يوليو ١٩٠٨)، ص ٤١٧.

وتدحض الشبهة، ويتميز بها صاحب السنة من صاحب البدعة^(١٥).

وتبلغ ثقته بالاتحاديين الاثراك في حركتهم الدستورية الانفاذية حد الثقة الكاملة التي تسمح له بالرد على «المشككين» في اخلاص هؤلاء. يقول: «يتساءل بعض الناس هل الدستور العثماني في هذه الكرة مكفول مضمون؟ هل السلطان مفتع بأن تنفيذه خير من تعطيله؟ هل طالب اولئك الضباطه لمحض المصلحة العامة أم لاغراض شخصية يسمعون اليها، فتبرد نيران حميتهم اذا هم نالوها، الا يخشى أن يفرق شملهم بعد أن يسكن الاضطراب، ثم يحال بينهم وبين امكان التآلب مرة أخرى، فتأمن السلطة العليا من المعارضة بالقوة إذا هي ألغت الدستور مرة أخرى؟»^(١٦).

ويجيب: «نسمع هذا الكلام وأمثاله من بعض العثمانيين الناطقين بالعربية، بل نسمع من بعضهم ما هو أدل على سوء الظن باستعدادنا الحاضر ومستقبلنا الآتي [...] ولكننا لا نسمع مثل هذه الأقوال من الناطقين بالتركية وإن لم يكونوا تركاً، ذلك بأن هؤلاء اعلم بحال مجموع الأمة والدولة وبما وصلت اليه من الاستعداد الذي هو في الترك أقوى منه في سائر الشعوب العثمانية»^(١٧).

وفي جولة رشيد رضا الذي قام بها في سوريا (في طرابلس ودمشق) إثر اعلان الدستور وقبيل انتخاب «هيئة المبعوثان» كان يدعو إلى الاتحاد بالترك ونيزد التفرة بين العنصرين. يقول: «وكنت أبين لهم ولغيرهم أن تنفير العرب من الترك مفسدة من اضر المفسد، وإننا في أشد الحاجة إلى الاتحاد بالترك والاخلاص لهم لأن مصلحتنا ومصلحتهم في ذلك، على أننا احوج اليهم منهم البنا، فمن يسعى إلى التفرة بيننا وبينهم فهو عدو لنا ولهم [...]، ويجب أن يكون الأساس الذي نبني عليه في حاضرنا ومستقبلنا الاخلاص لدولتنا والاتحاد بالترك وسائر العناصر العثمانية ما دامت هذه العناصر متحدة بالدولة مخلصه لها، وأن نكون الآن من أشد الاعوان لجمعية الاتحاد والترقي على بث روح الدستور في جميع الطبقات وقيامه على الحكومة في سريها وأعمالها، حتى ترسخ فيها الديمقراطية وتسري بعد اجتماع «المبعوثان» على الأصول الدستورية»^(١٨).

هذا ويمكن أن نمد حلقات نماذج العمل الاسلامي المشابه والصادر عن مدن في ولايات بيروت ودمشق، إلى رموز عديدة من الشخصيات العاملة في الحقل الفكري والصحافي: احمد طيارة^(١٩) شكيب ارسلان^(٢٠)، عبد الحميد الزهراوي^(٢١)، عبد الغني العريسي^(٢٢) وغيرهم.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤١٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٢١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٢٢.

(١٨) المنار، مع ١١ ج ١٢ (٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٠٩)، ص ٩٣٧-٩٣٨.

(١٩) انظر: طيارة، «واجباتنا بعد اعلان الدستور».

(٢٠) انظر: شكيب ارسلان، السيد رشيد رضا أو اخاه ٤٠ سنة (دمشق: مطبعة ابن زيدون؛ القاهرة:

مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧)، ص ١٩٦.

(٢١) كان الزهراوي يعمل في الصحافة في مصر وعاد إلى سوريا إثر انقلاب عام ١٩٠٨ وانتخب مبعوثاً عن حماه. انظر: فهمي جدعان، اسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٥٦٤.

(٢٢) وحتى عبد الغني العريسي الذي كان أقرب المثقفين المسلمين إلى الفكر القومي «الحديث» كتب تحت عنوان: «ولا عرب ولا ترك»: وحداً بنا لتفصيل هذه الكلمة من يومنا هذا، ما جاء على ألسنة البعض من أن العرب والترك في نزاع لا يستقر له قرار، فدفعاً لما قد يخالف الأكار من الريبة نقول: ان استمسك هذين العنصرين لا يقدر أن يحله مقتدر، فروابط عديدة تجمع بين هذين الركنين، أولاهما رابطة الدين وثانيتهما رابطة الوطنية. =

والسؤال الذي يطرح بعد: متى بدأ المثقفون المسلمون في سوريا بممارسة عملاً سياسياً وتنظيمياً مستقلاً عن وصاية الأتراك؟

في رأينا أن التطور الداخلي في بنية حزب الاتحاد والترقي وتوجهه بعد الانقلاب الثاني عام ١٩٠٩، هو الذي حدّد بداية مفترق الطرق، فما هي طبيعة هذا التطور؟

إن تجرّبي الثورة في عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩، أظهرتا جيداً أهمية وزن العسكريين في حسم الخلافات السياسية عبر التصديّ لقوى السلطان القائمة على بيروقراطية الأعيان وشعبيته العامة الملتفة حول مشايخ طرق الصوفية^(٢٣). ذلك أن حزب الاتحاد والترقي ضمّ في صفوفه منذ البدء عدداً كبيراً من الضباط الشباب. وهؤلاء كانوا من ذوي «الجدور الشعبية المتواضعة والنشأة الأوروبية، والرواتب المحدودة جداً، وكانوا ينظرون بمرارة إلى الرتب العالية، وكيف يستحصل عليها بأحقّ الأساليب البوليسية، هؤلاء هم الذين شكّلوا أداة التحرك الثوري»^(٢٤)، وفي عام ١٩٠٩ هم الذين أفضلوا الردة الحميدية... وكل هذا في ظل ظروف دولية تهدد باقتسام الولايات العثمانية وفي ظل هاجس الحكم الجديد في تشديد مركزه متعاً لاحتمال قيام أي خطر «إقليمي» في الولايات. وقيل صعود الثلاثي العسكري (طلعت، أنور، جمال)^(٢٥) إلى واجهة الحكم كتب أحد المراقبين الفرنسيين مسجلاً تخوفه «من أن يستفيد الجيش من تنظيمه ومن دوره، وذلك في غمرة نشوئه بقوته ليمارس بواسطة قواده دكتاتورية عسكرية حقيقية»^(٢٦).

هذا التخوف ما لبث أن برهنت الأحداث القريبة أنه في محله، فمَنْذ أن تسلّم طلعت باشا وزارة الداخلية في آب/أغسطس عام ١٩١٠ بدأ نفوذ الضباط الاتحاديين يزداد أكثر فأكثر من كل ميادين الإدارة^(٢٧). وهذا الصعود العسكري التركي ترافق مع سياسة إبعاد الموظفين غير الأتراك. فالعرب مثلاً حرموا من حقهم التقليدي في وزارة الأوقاف وانتزعت منهم وظائف إدارية عديدة^(٢٨).

وكل هذا أيضاً ترافق مع السياسة اللاحقية العنيفة التي اتبعها طلعت باشا تجاه اليمن وحرّان^(٢٩). فحملة الفاروقي على جبل الدروز عام ١٩١١، والتي استهدفت الحاق الجبل

=المعقّد، العدد ٦٨٦ (٨ أيار/مايو ١٩١١)، وردت في: عبد الغني محمد العربي، مختارات المعقّد، تقديم ناجي علوش (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٤٧.

(٢٣) يصف ساطع الحمصري تظاهرات الارتداد على الدستور في شوارع استامبول عام ١٩٠٩ فيقول: «كانت الفوج الجيش (التي قامت بردة ١٩٠٩) تطوف الشوارع، وفي مقدمة كل جيش جماعة من الدراويش حاملين أعلامهم المختلفة الألوان ويحسون الجنود على ترديد لازمة نورتهنم العتيلة: باشا سون شريعة محمدية (لتعش الشريعة الحميدية). انظر: الحمصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ١١٠-١١١.

(٢٤) Y.M.Goblet, *La Vie politique orientale en 1909* (Paris: [s.n.], 1910), p. 98.

(٢٥) Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 2nd ed., Oxford Paperbacks, no. (٢٥)

135 (London: Oxford University Press, 1968), p. 225.

Goblet, *Ibid.*, p. 101.

(٢٦)

(٢٧) برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ١٤٧.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٥٠ - ١٥٦.

بالقوة في إدارة دمشق واستيعاباً في وزارة الداخلية في استامبول، كان لها وقع سيء في أوساط المثقفين العرب آنذاك^(٣٠). وعلى صعيد الصحافة التركية أيضاً تشهد فترة صعود العسكريين حملة عنيفة معادية للعرب، تنظمها جرائد جمعية الاتحاد والترقي: (طنين، تركيا الفتاة، اقدام) بهدف استثارة المشاعر القومية «التركية» أو الطورانية عند الأتراك، واستعداداً ببقية الشعوب الأخرى ذات الانتماءات اللاتينية والقومية وعلى رأسها العرب^(٣١).

ونخلص من هذا القول: «إن التحول في خط «الاتحاديين» وهم في موقع الحكم والسلطة نحو الأيديولوجية القومية ذات المنحى «العنصري» ونحو سياسة المركزية الحصرية ذات المنحى الديكتاتوري كان من شأنه أن يجعل من العمل المشترك على الصعيد التنظيمي بين المثقفين المسلمين العرب في سورية وغيرها من الولايات العربية، وبين الأتراك أمراً صعباً ومحفوفاً بالمساجلات السياسية التي كانت تأخذ طرق التبريرات القومية في الدفاع والهجوم. وكان ذلك يدفع تدريجياً إلى اقتراب اطروحات الاصلاحيين المسلمين من موقف المثقفين المسيحيين، ولكن دون أن يعني ذلك تطابقاً في الرأي حيال الدعوة التي يحملها الاخيرون لطلب مساعدة الدول الغربية في دعم الموقف المحلي، سواء كان هذا الموقف اصلياً أو «لامركزياً» أو «استقلالياً».

ويشير «نلدرة مطران»، وهو من المسيحيين المنادين بـ «الاستقلال السوري» وبالتدخل الفرنسي لدعم هذا الاستقلال، إلى موقف المسلمين كما استقر بعد اعلان الدستور واختلافه عن موقف المسيحيين بهذه العبارات: «إن المسيحيين والمسلمين اشتركوا سوياً في تحقيق الهدف

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٣١) هذه الحملة كانت نتاج التحول في الخط الأيديولوجي والسياسي لجمعية «الاتحاد والترقي» نحو الافكار العنصرية و«الوثنوية»، واننا إذ نطرح التساؤل حول اسباب هذا التحول نقول: هل هو مجرد تماثل أيديولوجي مع النزعة الاستعمارية الغربية حملة عسكريون أتراك درسوا في الكليات العسكرية الأوروبية، وشكل بالتالي أيديولوجية طبقة عسكرية حاكمة غير مؤهلة لتوحيد البلاد العثمانية وغير قادرة على فهم تعددية الانبيات والمجتمعات التي احتضنها الاسلام وتعايشت معها السلطة العثمانية بمؤسساتها التقليدية عدة قرون؟ أم أن وراء هذه الأيديولوجية التي عبر عنها يومذاك العديد من الصحف السياسية التركية، أسباباً اقتصادية تتعلق بتطور المجتمع التركي نحو بكون نخب تركية بيروقراطية صاعدة وذات مصالح توسعية والحاقية في البلاد العثمانية؟ انظر. Kemal H. Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East, v. 7 (Leiden: E. J. Brill, 1973), pp. 70 - 71 and 89 - 90.

واننا إذ نرجع فرضية التماثل الأيديولوجي للنخبة العسكرية نشير إلى أن نتائج السلوك السياسي كانت واحدة: فسياسة حكم الاتحاديين العسكريين وكذلك الحملة الاعلامية التركية اتصفنا بأشكال التوجه الاستعماري الغربي السائد آنذاك ولغته التبريرية. فموقف صحف الاتحاديين مثلاً، يرفض مطلب المشاركة العربية واعتماد اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية واستخدامها في البرلمان العثماني ويتماثل مع السياسة الأوروبية، فتشهد الصحف التركية لتأكيد موقفها الرافض بمثل فرنسا حيال الجزائر وتونس، وبمثل بريطانيا حيال الهند، فترى أن الهند لا تتمثل في البرلمان البريطاني، كذلك فإن البرلمان الفرنسي يخلو من جزائريين وتونسيين. وفي وجه هذه الأمثلة ذات الدلالة على النزعة الاستعمارية التركية «كانت الصحف العربية تشهد بمثل الاتحاد السويسي، حيث يعتمد ثلاث لغات رسمية، وبمثل بلجيكا حيث تعتمد لغتين رسميتين، وتعتبر أن علاقة العرب بالأتراك لا ينطبق عليها مثل فرنسا - الجزائر، ومثل بريطانيا - الهند، فهم (أي العرب) «عثمانيون» لهم حق المشاركة مع الأتراك في بناء الدولة العثمانية». انظر مقاطع من هذا السجل الصحفي، في: برو، المصدر نفسه، ص ٦٣ - ١٧٦، واسعد داغر، ثورة العرب: مقدماتها، أسبابها، نتائجها، بقلم أحد أعضاء الجمعيات العربية (القاهرة: مطبعة المقطم، ١٩٦٦)، ص ١٥٩ وما بعدها.

المرتب (يقصد النضال من أجل الحكم الدستوري)، لكن وجهاً من أوجه الخلاف كان لا بد وأن يبرز في غضون هذه السنوات الأخيرة أي بعد أن منح «الاتحاديون» تركيا نظاماً دستورياً: فبينما كان المسيحيون وهم يشعرون بخيبة الأمل وغموض الصورة يبحثون عن الخلاص عن طريق التدخل الأوروبي، كان المسلمون يستمرون في تعليق الآمال على رجال «تركيا الفتاة»، في أن يتمكن هؤلاء من تدعيم قوة الإمبراطورية التي تجسد عظمة الإسلام الخالدة وأن يمتنحوا العرب في نفس الوقت حقوقهم العادلة»^(٣٢).

غير أن باب الرهان على رجال «تركيا الفتاة» من قبل الإصلاحيين المسلمين، كان يفسد تدريجياً مع التحول في خط الاتحاديين السياسي نحو مزيد من المركزية والحصر، ونحو مزيد من الاستئثار التركي بمواقع السلطة الفعلية، وكان أن أدى ذلك إلى أزمة ثقة في العمل السياسي المشترك بين العرب والأتراك، وخلق حيزاً من الاستقلالية عن العمل التركي النازع نحو الهيمنة والمركزية^(٣٣)، ودفع نحو قيام مبادرات تنظيمية عربية مستقلة في بلاد الشام، تقدم برامج ومطالب تنادي بحقوق العرب «كأمة» في المشاركة في بناء الدولة الدستورية وتمسك بـ «العثمانية» كرابطة عامة في وجه «التتريك» القومي^(٣٤). وبرز مبادرة من هذا النوع قامت في باريس في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩١١، عندما بادر عدد من الطلاب المسلمين الذين كانوا يدرسون في باريس إلى تأسيس جمعية سرية أسموها «العربية الفتاة» وكان على رأس المبادرين: محمد رستم حيدر (يعلبك)، عوني عبد الهادي (نابلس)، جميل مردم (دمشق)، محمد المحمصاني (بيروت)، رفيق التميمي (نابلس)، توفيق سويدي (بغداد)^(٣٥)، وكان أن أم باريس من بيروت عبد الغني العريسي للدراسة العالمية، فانتسب إلى الجمعية وكان من العناصر الناشطة فيها^(٣٦).

ويذكر مصطفى الشهابي أنه دخل لجمعية قبل الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها كان يوجد ستين عضواً، وكان مبدأ الجمعية القومي الذي يقسم (العضو) اليمين عليه: «بذل كل جهد لا يصلح الأمة العربية إلى مصاف الأمم الراقية الحرة المستقلة الكبرى. ومن القسم أيضاً التضحية في سبيل هذا المبدأ بالنفس والمال وكنمان أسرار الجمعية واطاعة القرارات التي تصدرها هيئتها المركزية»^(٣٧).

(٣٢) Nadra Moutran, *La Syrie de demain*, 4ème ed. (Paris: Plon, 1916), p. 31.

(٣٣) انظر: مصطفى الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، محاضرات القاها على طلبة المعهد، ١٩٥٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية)، ص ٦٣-٦٧.

(٣٤) قامت عدة مبادرات في هذا السياق واتخذت طابع تأسيس الجمعيات السرية عام ١٩٠٩ (الجمعية القحطانية، جمعية العهد)، وتذكر الأدبيات العربية والمذكرات تفاصيل عن تأسيس هذه الجمعيات بشأن الأسماء والتواريخ... غير أن البرامج السياسية يكتنفها الغموض، وتقتصر أدبيات البيانات المنشورة على استنهاض وجداني للربط بتواصل مع الثقافة والحضارة واللغة والتاريخ.

(٣٥) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، ج ٦ (صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠-١٩٥١)، ج ١، ص ٣٠-٣١.

(٣٦) يشير مصطفى الشهابي إلى أن قدم العريسي إلى باريس كان في عام ١٩١٠-١٩١١، انظر:

الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، ص ٧٢. بينما تشير المفيد إلى وصوله في عهدها رقم ٨٩٣ (٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩١٢)، في: العريسي، مختارات المفيد، ص ١١.

(٣٧) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٧٣.

ومهما يكن من أمر هذا القسم الذي يشير صراحة الى استقلال «الأمة العربية» ولكن دون تحديد جغرافي واثني لهذا المفهوم، فإن النشاط العلني لهذه الجمعية ولغيرها من الجمعيات التي نعتها الأدبيات القومية العربية - لاحقاً - بالجمعيات السرية، لم يخرج عن نطاق المطالب الاصلاحية بشأن نيل حقوق العرب وتطوير البلاد على الصعيدين الثقافي والاجتماعي، وعلى قاعدة وحدة الدولة العثمانية^(٣٨). وكان أن جذبت هذه الجمعية اليها العديد من مثقفي المدن الشامية لا سيما في بيروت وصيدا وطرابلس ودمشق، بيد أن النشاط السياسي لهؤلاء (كعمل وبرامج واطروحات) لم يظهر إلا في اطار الشرعية التي نالها حزب علني، كان قد تأسس في القاهرة هو «حزب اللامركزية الادارية العثماني»، وفي اطار الحملة السياسية التي تولتها مجلة «المنار» ضد المركزية والتتريك.

كان هذا الحزب قد تأسس في كانون الثاني / يناير عام ١٩١٢، بمبادرة عدد من المثقفين المسلمين والمسيحيين المقيمين في القاهرة، وتشكلت نواة الحزب من: شبلي الشميل، اسكندر عمون، سمير جريديني، رشيد رضا، حقي العظم ومحجب الدين الخطيب^(٣٩).

وما يلفت النظر في برنامج حزب اللامركزية كونه يشكل نقطة تلاق بين مختلف الاتجاهات الليبرالية والإصلاحية في المشرق العربي. فاللامركزية الادارية^(٤٠) التي دعا إليها البرنامج شكلت القاسم المشترك بين المثقفين والمفكرين المسيحيين «الليبراليين» النازعين نحو الاستقلال عن الدولة العثمانية بصيغة الاستقلال «السوري» من جهة، والاصلاحيين المسلمين الذين يعارضون التتريك وينزع بعضهم لتبني مفهوم «أمة عربية» في اطار السلطنة العثمانية من جهة أخرى. وشكلت أيضاً مطلب الاصلاح العامل الموحد بين الطرفين، لكن دون أن تلغي عند الاتجاه الليبرالي المسيحي موقف النزوع نحو طلب مساعدة الغرب، ودون أن تلغي عند الاتجاه العروبي - الاسلامي حذر الخوف من تفكك الاسلام السياسي المتمثل بالسلطنة العثمانية، وحذر الوقوع في قبضة السيطرة الغربية^(٤١) التي بدأت معالمها تبرز من خلال التحركات الأوروبية المختلفة على الساحة المشرقية كما سنرى.

ابتدأ الحزب نشاطه بحملة اعلامية واسعة تولتها مجلة «المنار»، ولعبت فيها سجلات

(٣٨) امين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج ٣ (القاهرة: مطبعة الباني الحلبي، ١٩٣٤)، ج ١، ص ٩.
(٣٩) انظر لائحة المؤسسين والنسبانيين للرئيسين للحزب، في: دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، ص ٣١.

(٤٠) تنص المادة الأولى من برنامج الحزب: «الدولة العلية العثمانية دولة دستورية نيابية، وكل ولاية من ولاياتها تعد جزءاً من السلطنة لا ينفك عنها بحال من الأحوال وانما تبني ادارة هذه الولايات على أساس اللامركزية الادارية والسلطان الاعظم هو الذي يعين الوالي وقاضي القضاة. ويوسع البرنامج في مواده الاخرى، صلاحيات مجالس الادارة، بحيث تظل حقولاً واسعة من السلطات الاقتصادية والادارية، الى جانب مجالس معارف وأوقاف».

(٤١) يعبر رشيد رضا عن هذا الموقف في العديد من مقالاته، ويعود فيذكر بذلك في مقالة بعنوان: «محافظة مصالح العرب على الدولة»، المنار، مج ٢٠، ج ١، ص ٤٤.

رشيد رضا مع أنصار التتريك دوراً مهماً في بلورة موقف اسلامي في سوريا، مناهض للمركزية وسياسة الاتحاديين. وكان أن خلقت هذه الحملة التي شاركت فيها صحف أخرى كـ «الأهرام» و«المقطم» و«المشير» أجواء سياسية معارضة للسياسة المركزية وحركة التتريك، ما لبثت أن أدت إلى حركات مطلبية منظمة في المدن كان أبرزها حركة بيروت الاصلاحية و«المؤتمر العربي الأول» الذي عقد في باريس. وكان ان جاء صعود حزب «الائتلاف والحرية» العثماني المعارض للاتحاديين في أواخر عام ١٩١٢ الى السلطة، مناسبة في الوقت نفسه لإشاعة مناخ سياسي ملائم للدعوة إلى اللامركزية.

ثانياً: حركة الاصلاح في ولاية بيروت

في أواخر عام ١٩١٢ بعث والي بيروت أدهم بك الى الصدر الأعظم كامل باشا في حكومة «الائتلافيين»، تقريراً عن الحالة السياسية في الولاية جاء فيه: «تتجاذب البلاد عوامل مختلفة، ولقد ولّى قسم كبير من الأهالي وجههم نحو انكلترا أو فرنسا لاصلاح الحالة التمس التي هم فيها. فإذا نحن لم نأخذ بالاصلاح الحقيقي تخرج البلاد من يدنا لامحالة»^(٤٦).

وفي جواب الصدر الأعظم طلب مستعجل في أن يبادر الوالي لدعوة مجلس الولاية للاجتماع لدراسة الموقف وتقديم برنامج اصلاحي للحكومة^(٤٧).

ولم تكن هذه المبادرة من قبل حكومة الائتلافيين إلا أن تطلق وتشجع مبادرات جميع الأطراف الليبرالية والاصلاحية في بيروت من مسلمين ومسيحيين. فعلى اثر اجتماع مجلس الولاية، انعقدت جمعية عامة في مقر بلدية بيروت ضمت ٨٤ شخصاً (رجال اعمال، محامون وصحفيون)^(٤٨)، وفي نهاية الاجتماع تشكلت «لجنة عاملة» من ٢٥ عضواً تحددت مهمتها

(٤٦) محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ - ١٩٧٢)، ج ٣، ص ١٢٩. وتجدر الإشارة الى ان موقف كامل باشا كان يندرج في تبني سياسة اللامركزية، فقد سأل في حديث صحفي: «اية سياسة في الداخل ستبثون حيال مختلف اعراق الامبراطورية؟» واجاب: «ان قوانيننا لا تقيم أي فرق بين المسيحيين والمسلمين... انا سنحترم التقاليد واللغات ايضاً، وسنزيد من حقوق ومبادرات الولايات». ورد الحديث في: *Correspondance d'Orient*, 16/12/1912, pp. 519 - 520.

(٤٧) في مذكرات سليم علي سلام تفاصيل مفيدة حول ظروف قيام هذه الحركة والشخصيات التي شاركت فيها والمطالب التي رفعت. انظر: سليم علي سلام، مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ - ١٩٣٨) مع دراسة للعلاقات العثمانية - العربية والعلاقات الفرنسية - اللبنانية، قُدم لها وحققها وعُلق على موارثها حسن علي حلاق (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٢)، ص ١٢٨ - ١٦٦. وفي مكتبته الخاصة صورة عن المذكرات مأخوذة عن ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت.

(٤٨) عقد الاجتماع الاول بتاريخ ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩١٣، وضم ممثلين عن مختلف الطوائف الدينية التي تشكلت منها ولاية بيروت (٤٢) من المسلمين، و٤٢ من بقية الطوائف غير الاسلامية: ١٦ روم ارثوذكس، ١٠ موارنة، ٦ روم كاثوليك، ٢ سريان، ٢ عن الأرمن الكاثوليك، ٢ عن الطائفة اللاتينية، ٢ عن الأرمن الارثوذكس، و٢ عن الطائفة اليهودية)... ويورد سليم علي سلام في مذكراته عرضاً كاملاً بأسماء هؤلاء =

بصياغة لائحة المطالب الضرورية لإصلاح أوضاع الولاية ومتابعتها. ونكتفي هنا بالإشارة الى أهم المطالب التي وضعتها اللجنة :

- اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية داخل الولاية، أما اللغة التركية فتبقى اللغة الرسمية فيما يخص المراسلات مع استامبول.

- استخدام اللغة العربية في مجلسي الأعيان والمبعوثين.

- استشارة السلطات المحلية بشأن تعيين الموظفين المدنيين والقضاة وضباط الجندرية.

- تخفيض الخدمة العسكرية الى سنتين، وتقضى الخدمة أيام السلم في الولاية.

- تقسيم واردات الخزينة الى نوعين :

أ - حاصلات الجمارك والبريد والبرق وضريبة الخدمة العسكرية تعود إلى الحكومة المركزية.

ب - ما عدا ذلك من واردات تعود كلها الى مالية الولاية (الرسوم البلدية ضريبة العقارات، العشور).

- تشكيل مجلس عمومي للولاية يتألف من ٣٠ عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين لمدة أربع سنوات، يجري انتخابهم على قاعدة التمثيل النسبي العددي في دوائر الانتخابات، تكون صلاحياته بصورة أساسية إدارية وإلى حد ما تشريعية، شرط ألا تمس شؤون السلطنة الأساسية (عقد قروض في حدود نصف واردات الولاية، إعطاء رخص لتأليف شركات مساهمة للمشاريع العمومية النافعة شرط ألا تتضمن امتيازاً، حتى استجواب الوالي وطلب عزله). الأمور السياسية العامة (الدفاع، الخارجية، الامتيازات) تبقى من صلاحية الحكومة المركزية، كذلك تعيين الموظفين الرئيسيين (الوالي، حاكم الشرع، مدير المالية الدفتر دار، قائد الدرك وضباط الدرك)، شرط معرفتهم باللغة العربية (ما عدا الوالي). أما بقية الموظفين فيعينون من أهل البلاد بعد امتحان وإشراف لجنة المجلس العمومي.

- تعيين الحكومة المركزية مستشارين في الولاية لتنظيم إدارة الدرك والمالية والبريد والجمرك، ومفتشين في سناجق الولاية، يختار المستشارون والمفتشون من الاختصاصيين الأوروبيين شرط معرفتهم إحدى اللغات الثلاث: العربية أو التركية أو الفرنسية، وتكون مدة خدمتهم ١٥ سنة^(٤٥).

⁼ المتدوين. انظر: سلام، المصدر نفسه، ص ١٣٣ - ١٣٧، ومن بين أعضاء اللجنة العاملة: سليم علي سلام، أحمد مختار بيهم، خليل زينة، أيوب ثابت، أحمد حسن طيارة، ألبرت سرسق، اسكندر عازار، رزق الله اوقش، سليم طيارة، كامل الصلح، محمد إبراهيم طيارة، جان بطرس، يوسف هاني، محمد فائوري، بترو طراد، جميل الحسامي، حسن ناطور، وحبيب فرعون. انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٤٥) ملخص لللائحة كما وردت في مذكرات سليم علي سلام، المصدر نفسه، ص ١٣٨ - ١٥٠، وثمة ترجمة لها الى الفرنسية في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية:

كان قد اشترك في وضع هذا البرنامج المطمئني أوساط ثقافية واقتصادية وسياسية تمثل مجمل فعاليات مدينة بيروت، هذه المدينة التي كانت قد اتسعت ديمغرافياً وازدهرت اقتصادياً، وأضحت بعد توسيع المرفأ ومد خط سكة حديد بيروت - دمشق الواجهة المتوسطة للساحل السوري وداخله، فهي مرفأ سوريا الأول، وهي عاصمة الولاية التي تضم الولاية كانت قبل عام ١٨٨٨ جزءاً من ولاية سوريا القديمة^(٤٦)، وهي التي يتمركز فيها بشكل كثيف إلى جانب النشاط الاقتصادي العالمي النشاط الدبلوماسي، قرب متصرفية الجبل ذات «الامتياز الدولي». من هنا يكتسب البرنامج الذي صدر عن الجمعية والذي نشرته صحف بيروت وصحف ومجلات القاهرة، أهمية في كونه يقدم نموذجاً تفصيلياً وعملياً لإدارة «ولاية» من ولايات بلاد الشام على قاعدة «اللامركزية الإدارية»، فهو من جهة تطبيق تفصيلي لبرنامج «حزب اللامركزية الإدارية العثمانية»، وهو من جهة أخرى يقدم نموذجاً لعمل سياسي في بقية الولايات، سنرى أثره في مناقشات ومقررات المؤتمر العربي الأول الذي سيعقد بعد شهر في باريس، والذي سيضم ممثلين عن ولايات أخرى في سوريا والعراق.

وعلى الرغم من هذا اللقاء الواسع والكثيف بين الفعاليات المسيحية والاسلامية البيروتية، فإن الخلاف الضمني بين الموقفين الايديولوجيين السياسيين حيال الغرب من جهة، وحيال السلطة من جهة ثانية، ظل يبرز بين الحين والآخر ويعبر عن نفسه بأشكال من التعليقات أو البود أو السلوك. فمحمّد جميل يبيهم وهو من القادرين على وصف الحدث بفضل اطلاعه على ما جرى في داخل الجمعية من نقاشات يحدّثنا عن هذا الواقع بما يلي: «على أن وجهات نظر البيروتيين كانت مختلفة خصوصاً لوجود فئة ذات وزن كانت حريصة على التخلص من الحكم العثماني وللسعي لاستقلاله تحت حماية فرنسا، وكان المسلمون من جهة أخرى مع حرصهم على اللامركزية وثمين حقوق العرب في السلطة، يفضون بالدولة العثمانية ولا يرضون عنها بديلاً من الدول الأجنبية، ولما كان لا بد من تقارب وجهات النظر بين طلاب الإصلاح من أنصار فرنسا وأنصار اللامركزية، فقد جاءت اللائحة الإصلاحية التي وضعها تسعون مندوباً منهم في دار بلدية بيروت يوم ٣١ كانون الثاني / يناير عام ١٩١٣، تجمع بين شروط اللامركزية وبين وجود مستشارين أجانب في جهاز حكومة الولاية بالإضافة إلى مفتش اجنبي لكل لواء»^(٤٧).

كما أن سليم علي سلام الذي رافق تشكّل الجمعية الإصلاحية منذ بدايتها، يعبر في مذكراته عما يسميه اضطراب أفكار الأهالي، وانقسامهم في اجواء الظروف السياسية التي طرحت فيها الإصلاحات (اندحار الجيش العثماني في ليبيا سقوط الاتحاديين) فيقول: «حتى ان صديقي المرحوم نخلة بك التويني قال لي: انه راجع تفصل فرنسا وأنه وعده بالمساعدة وأن حكومته مستعدة أن تعمدنا بعشرين ألف جندي عند الاقتضاء إذا اعلنا الثورة». غير أنه يعلق: «ولكننا بالرغم من هذا وبالرغم من

Projet de réformes dans le Vilayet de Beyrouth, dans: France, Ministère des affaires étrangères = [M.A.E.F.], Archives diplomatiques: Turquie, vol. 119, p. 116.

(٤٦) وجيه كورتاني، «الحياة الاقتصادية في ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى: من خلال كتاب ولاية بيروت»، البحث، السنة ٦، العددان ٣٣-٣٤ (أيار/ مايو- آب/ أغسطس ١٩٨٤)، ص ٦٩-٨٤.
(٤٧) محمد جميل يبيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ٢ ج (بيروت: مطابع دار الكشاف، ١٩٤٨-١٩٥٠)، ج ١، ص ٢٢-٢٣.

ضعف الدولة واضطهاد الانحاديين لنا ولعنصرنا، كنا نحرص قلباً وقالباً على البقاء في حظيرة الدولة»^(٤٨).

بينما يعبر الموقف المسيحي المشارك في الحركة الاصلاحية عن موقفه الضمني من الاصلاحات بوجهة نظر يقدمها «سراً» إلى القنصلية الفرنسية في بيروت، يسادر عدد من الاعضاء المسيحيين المشاركين في اللجنة التنفيذية للجمعية الاصلاحية: بيار طراد، نخلة التويني، رزق الله أرقش، يوسف هاني، أيوب ثابت، إلى تقديم عريضة إلى القنصل الفرنسي تتناول موضوعات ثلاثة: وضع المسيحيين العثمانيين؛ مشروع الاصلاحات الذي صاغته اللجنة التنفيذية؛ أماني مسيحي سوريا^(٤٩). وفي نظر مقدمي العريضة: «إن وضع المسيحيين في الامبراطورية العثمانية كان دائماً بائساً ويرثى له. وستفاقم هذا الوضع بشكل هائل على اثر الحرب البلقانية والهزائم التركية التي ستكون عواقبها المباشرة: ١ - زيادة الضرائب. ٢ - تشجيع هجرة المسيحيين السوريين. ٣ - تزايد التعصب الاسلامي». ويعد أن توسع العريضة هذه البنود ترى أن «مشروع الاصلاحات لم يكن ليستخدم فيما لو استخدم، إلا لشل التدخل الأوروبي عندما تطلب الدول الأوروبية تركيا بإدخال بعض الاصلاحات الحساسة والمحددة، وسيكون لتركيا عندئذ أن تجد في مشاريع الاصلاحات هذه والتي يزعم أنها من اعداد السكان أنفسهم، بينما هي من وحي الحكومة نفسها، حجة ومخرجاً لرفض الاصلاحات التي تقترحها الدول الأوروبية، متعللة بأن هذه الاصلاحات لا ترد في المشروع الذي أعده أصحاب العلاقة أنفسهم»^(٥٠) و«مع ذلك، فإن وافق مسيحيو بيروت على التعاون مع المسلمين في صياغة مشروع الاصلاحات، فإنما للمسيحيين التاليين: ١ - احباط مناورة الحكومة التركية وذلك بالحؤول دون صياغة المشروع بالاتجاه الذي تأمل الحكومة التركية أن يتخذه. ٢ - العمل على تضمين هذا المشروع مبدأ الرقابة الأوروبية في فروع الادارة»^(٥١)

ويستكمل مقدمو العريضة موقفهم بعد أن يصرحوا بدورهم في ادخال مطلب المستشارين الاجانب كصيغة لإحداث «الرقابة الأوروبية» في فروع الادارة في الولاية، عبر تقديم «أماني المسيحيين» الحقيقية في سوريا. هذه الاماني تتجاوز- في رأي مقدمي العريضة - الاصلاحات

(٤٨) سلام، مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨-١٩٣٨) مع دراسة للعلاقات العثمانية - العربية والعلاقات الفرنسية - اللبنانية، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٤٩) يكتب القنصل الفرنسي العام في بيروت في ١٨ آذار/ مارس ١٩١٣ السيد (Couget) الي وزير الشؤون الخارجية في باريس (M. Jonnart): «لقد قدم الي السيد زينة مدير الجريدة العربية «النهار» بياناً باسم موقعه ارى، نظراً لأهميته السياسية، أن ارفعه الي معاليكم مرفقاً بهذه الرسالة، هذا البيان المحرر بموافقة الاعضاء المسيحيين في لجنة المبادرة للاصلاحات في سورية التي كان لي شرف التباحث معها مراراً، موقع من قبل أهم الاعضاء وأكثرهم شهرة. ان السيد بيار طراد وهو محام، والسيد تويني، المترجمان في هذه القنصلية كلاهما روم أرثوذكس، والسيد زينة وأرقش (وهذا الأخير هو ملاك) روم كاثوليك، أما السيد هاني (وهو ملاك) فماروني، والدكتور ثابت بروتستانتي. ولقد حرص هؤلاء السادة في الخطاب الذي بعثوا به الي باسم ابناء طوائفهم على أن يوضحوا بدقة أماني مسيحي سورية، وعلى تأكيد ارتباطهم بفرنسا. وتشكّل هذه الوثيقة شهادة أخرى على التعاطف العميق الذي يشد البنا مسيحي هذه المنطقة، كما أنها تدل على مبلغ التأثير الذي أحدثته في نفوسهم الوعود الصادرة عن فرنسا، وعلى مدى عظيم الأمال التي ولدتها لديهم».

M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 120, p. 59.

(٥٠) المصدر نفسه، ج ١٢٠، ص ٦٠.

(٥١) المصدر نفسه، ج ١٢٠، ص ٦٠.

المقدمة حتى في حال تطبيقها: «حتى في حال الافتراض بأن الإصلاحات ممكنة التطبيق مع أو بدون مؤازرة أوروبا، فإن هذا الحل لا يمكن أبداً أن يستجيب لأمني مسيحي سورية الحقيقية، فهؤلاء مرتبطون بفرنسا ارتباطاً نهائياً، وهم لا يمكنهم إلى الأبد أن ينسوا ما يدينون به من أكار لمظمتها وحضارتها، ومن اعتراف بالشكر لعطفها عليهم أيام الشدائد. ان الأمانة الكبرى لمسيحي سورية هي بسط الحماية الفرنسية على سورية»^(٥٢).

ويضع موقعه العريضة السياسة الفرنسية أمام أحد ثلاثة حلول وتناسب الوضع السياسي في سوريا، وهي «مرتبة لا حسب الأفضلية»:

- ١ - اما بسط الحماية الفرنسية على سوريا.
- ٢ - واما الحكم الذاتي لولاية بيروت تحت حماية فرنسا ورقابتها الفعليتين.
- ٣ - واما ضم ولاية بيروت إلى لبنان على أن يوضعاً معاً تحت الرقابة الحقيقية الفرنسية^(٥٣).

ومهما يكن من أمر، فإن الحركة الإصلاحية البيروتية اصطدمت سريعاً بالانقلاب الحكومي الذي قاده الاتحاديون في الشهر نفسه الذي قدمت فيه اللائحة الإصلاحية^(٥٤).

لقد اعتبرت حكومة الاتحاديين الجديدة أن الحركة التي شهدتها بيروت مؤخراً ليست الا خيانة للدولة الشيعية، فبادرت الى عزل أدهم بك الوالي السابق المتعاطف مع حركة الإصلاح، وعينت بدلاً منه حازم بك الذي أمر بحل «اللجنة الإصلاحية» في ٨ نيسان/ ابريل عام ١٩١٣، واحتجاجاً على هذا الاجراء، ظهرت الصحف البيروتية في اليوم التالي أوراقاً بيضاء مكللة بالسواد وحاملة نص قرار الحل في الصفحة الأولى دون تعليق^(٥٥).

وبعد ثلاثة أيام من اتخاذ هذا الاجراء عقدت الجمعية العامة اجتماعاً في القاعة الكبرى في «الكلية السورية»، وقررت الدعوة للاضراب العام في ١٢ نيسان/ ابريل والاحتجاج على حل اللجنة^(٥٦).

وبالفعل استجاب تجار بيروت في اليوم المحدد، فأقفلوا مخازنهم وصدر في الوقت نفسه بيان صحفي يحمل تواريخ عدد من وجهاء ومثقي بيروت^(٥٧). ولقد أكد البيان، بعد عرضه

(٥٢) المصدر نفسه، ج ١٢٠، ص ٦١.

(٥٣) المصدر نفسه، ج ١٢٠، ص ٦١.

(٥٤) استمر حكم الائتلافين من ١٩١٢/٧/١٠ حتى ١٩١٣/١/٢٣.

(٥٥) انظر أيضاً صورة عن الصفحة الأولى من جريدة لسان الحال، في: زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، ص ٢١١ و Samné, La Syrie, p.85.

Correspondance d'Orient (1 mai 1913), pp. 418 - 419.

(٥٦)

(٥٧) المؤعون هم: كامل الصلح، اسكنر عازار، محمد ابراهيم طيارة، ايوب ثابت، جان بستر، سليم علي سلام، رزق الله أرقش، أحمد مختاربيهم، أحمد حسن طيارة، ابراهيم حكيم، جوزف هاني، محمداً=

لظروف نشأة الجمعية الاصلاحية وموقف الوزارة السابق منها، مبدأ «حرية الاجتماع» والحرية الفردية و«حرية الرأي»، واعتبر أن اجراء الوالي لا يتعارض فحسب مع مضمون الدستور العثماني، وإنما أيضاً مع نظرة «العالم المتمدّن»: ويخلص البيان الى «الاحتجاج بشدة» على عمل «الوالي» الذي عبث بمصلحة الوطن^(٥٨).

وفي الوقت نفسه ارسلت برقية الى الصدارة العظمى ووزارة الداخلية موقعة من ٥٠٠ بيروتي، يتألفون من «ملاكين وتجار وصيارفة وأطباء ومحامين وصحفيين وادباء». وتفتّد البرقية الحجج التي استند اليها الوالي لحل الجمعية الاصلاحية وتجب عنها: «ان الحقيقة هي أن الجمعية المشار اليها ليس في القانون ما يمنع تشكيلها وهي تألفت برضى الحكومة ونالت منها الاجازة الرسمية، وقد كان انتخابها من قبل المجالس المليّة، والرؤساء الروحانيين لجميع الطوائف في بيروت. وليست مطالبنا إلا مجرد حاجيات وضعناها للجنة اظهاراً لرغائب الاهالي وعرضها على حكومتكم، فبناء على ما تقدم يتضح لفضاحتكم أن الأمر الذي استصدرته الولاية لحل الجمعية بني على افتراضات وأوهام لا أساس لها، ولذلك، فنحن نحتج على هذا العمل بكل قوتنا ونلتمس اصدار امركم العاجل إلى مقام الولاية لالغاء أمرها، بمنع الجمعية عن الاجتماع صوتاً صراحة القانون الاساسي الذي باسمه اجريت هذه المغايرة القانونية، ومحافظة على اسم الحكومة الدستورية وكرامة الأمة التي يؤسفها هذا العمل»^(٥٩).

ورداً على الاضراب الذي اعلنته المدينة ونقلته في ١٢ نيسان/ أبريل عام ١٩١٣، لم يكن من الوالي إلا أن اتخذ مزيداً من اجراءات القمع والتهديد، فقد أمر بفتح المحلات، وهدد من يذعن للاضراب بالسجن والتغريم. وألقي القبض بالفعل على خمسة أعضاء من اللجنة الاصلاحية، هم: زكريا طبارة، اسكندر عازار، رزق الله ارقش، سليم الطيارة، مختار ناصر^(٦٠).

وكان جواب الصدر الاعظم على برقية اصلاحيي بيروت قد جاء حاملاً موقفاً مشجعاً على التصلّب برفضه شكل العمل الذي لجأت اليه الجمعية. فلقد ارتكز الوالي على برقية الصدر الأعظم التي جاء فيها: «ان تشكيل الاهالي جمعيات لهذه الغاية وتصديهم لمثل هذه المطالب مغاير للقانون ومن الضروري عدم اصغاء الحكومة لذلك قطعياً [...] إذا كان للأهالي أفكار ومطالبات بحق الاصلاحات فيقتضي طبعاً أن يطلب ذلك المبعوثون في مجلس المبعوثان [...] فيكمال الأهمية نوصيكم بأن تفهموا الكيفية لمن يلزم، وأن تدعوا للديوان الحرب العربي حالاً من يتجرأون على القيام بحركات مغايرة للقانون»^(٦١).

= فاخوري، جورج رزق الله، بترو طراد، عبد الحميد غندور، ألبرت سرسق، حبيب فرعون، جان نقاش، فؤاد خنس، سليم يواب، عبد الباسط فتح الله، جميل الحسامي، وحسن الناطور. المصدر نفسه، ص ٤١٩.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤١٩. انظر أيضاً: سلام، مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ - ١٩٣٨) مع دراسة للعلاقات العثمانية - العربية والعلاقات الفرنسية - اللبنانية، ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٥٩) سلام، المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٦١) الصدر الاعظم وناظر الحربية، محمود شوكت، في: المصدر نفسه، ص ١٦٣.

حيال هذه المواقف الصارمة من قبل الحكومة المركزية ووالي بيروت كانت الحركة الاصلاحية البيروتية تتراجع وتنسحب . ففي ٢٠ نيسان / ابريل زار الوالي وفد من وجهاء بيروت للتوسط في أمر اطلاق سراح المعتقلين ، وبعد ابراق الوالي الى استامبول ، جاء الجواب ، في المساء ، بقبول اطلاق سراحهم ، ولكن بعد أن توجه هؤلاء الى الرأي العام البيروتي بنداء يطالبون فيه من التجار فتح محلاتهم وعودة الحياة الطبيعية الى المدينة^(٦٣) .

وهكذا كان . وكانت هذه النهاية نهاية الحركة الاصلاحية في بيروت في العهد العثماني ، ونذكر أن عواصم الولايات العربية الأخرى كانت قد شهدت في عهد الانتالفين المظاهر الاصلاحية البيروتية نفسها ، وإن لم تثر الحركة السياسية ذاتها التي اثارها بيروت ، فلقد اقتصر تلك المظاهر على تقديم لوائح اصلاحية على قاعدة اللامركزية الادارية (دون ادخال مطلب المستشارين الاجانب) ، ومع ذلك قبلت من حكومة الاتحاديين العائدين بالرفض والتصلب^(٦٤) ، وجاء قانون الولايات الجديد على عكس ما طالب به حزب اللامركزية الادارية ، وعلى عكس النموذج المطلي الذي قدمته بيروت ودمشق ، جاء يقوي صلاحيات الوالي ويقلص من صلاحيات مجالس الادارة^(٦٥) .

ثالثاً : المؤتمر العربي الأول (١٩١٣)

في الوقت الذي كانت فيه الحركة المطلية البيروتية تتراجع مع بقية الحركات المطلية في المدن الأخرى ، بسبب اصرار الاتحاديين على رفض كل مطلب «لا مركزي» ، وتحت ضغط التهديد والاجراءات البوليسية الرادعة ، كانت باريس تشهد إعداداً لتحرك مطلي عربي بديل .

فقد استطاع بعض دعاة الاصلاح من المسلمين : عبد الغني العريسي ، محمد طيارة ، توفيق فايد (بيروت) ، جميل مردم (دمشق) ، عوني عبد الهادي (نابلس) ، أن يقدّموا ، مسرح الحركة المطلية الى هناك ، حيث يمكن أن تشهد اصداً أبعد وتأثيراً أشد .

وكانت باريس منذ زمن مركز اقامة عدد من المثقفين المسيحيين الذين تركوا بيروت وجبل لبنان وبعض المناطق المجاورة ، ليتعاطوا بعض النشاطات الثقافية والسياسية في الصحف والاندية الباريسية ، وكان من بين هؤلاء شكري غانم الذي طرح عام ١٩٠٢ «القضية العربية» من خلال مسرحية شعرية اسمها عتتر ، قدمت على مسرح الاوديون في باريس ، كذلك كان قد اختير رئيساً للجنة اللبنانية عام ١٩١٢ ، ورئيساً للجنة المركزية السورية عام ١٩١٦^(٦٥) ، كما

(٦٣) المصدر نفسه ، ص ١٦٤ .

(٦٤) انظر عرضاً لهذه المظاهر في دمشق ، في : برو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ، ١٩١٤ - ١٩٠٨ ، وبالنسبة إلى العراق (بغداد والبصرة) ، ص ٤٨٨ - ٥٠٢ .

(٦٥) انظر نصوص هذا القانون في : المصدر نفسه ، ص ٤٨٠ - ٤٨٧ .

André Bruneau, *Traditions et politique de la France au Levant* (Paris: F. Alcan, 1931), (٦٥) pp. 190 - 191.

كان من بينهم أيضاً خير الله خير الله الذي انتقل بعد إقالته من وظيفته في إدارة جبل لبنان عام ١٩١١، إلى باريس حيث عمل محرراً لشؤون المشرق في جريدة (Le Temps)، وفي عام ١٩١٢ اشترك مع شكري غانم في تأسيس اللجنة اللبنانية واختير أميناً لها^(٦٦)، وكان هناك أيضاً نذرة مطران، وجورج سمعة الذي كان يدير مجلة (Correspondance d'Orient)^(٦٧).

في هذا الجو السياسي السائد في باريس، انطلقت فكرة الدعوة إلى مؤتمر عربي يمثل شتى الاتجاهات المعارضة للمركزية التركية على اختلاف جذورها الثقافية وانتماءاتها الأيديولوجية السياسية، وعلى هذا الأساس تشكلت «لجنة تحضيرية» تألفت من: عبد الغني العريسي، محمد طيارة، جميل مردم، عوني عبد الهادي، شكري غانم، نذرة مطران، شارل دبّاس، جميل معلوف^(٦٨).

ارتأت اللجنة أن يكون حزب اللامركزية الإدارية العثماني هو الحزب المشرف على المؤتمر، وفي ٤ نيسان / أبريل عام ١٩١٣، بعثت لجنة المؤتمر إلى اللجنة العليا لحزب «اللامركزية» رسالة تطلب فيها أن يختار الحزب من بين زعمائه ممثلاً يرأس جلسات المؤتمر، كذلك ارتأت أن تدور الأبحاث في المؤتمر حول المسائل التالية:

- حقوق العرب في المملكة العثمانية.
- ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية.
- الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال.

وبعد أخذ موافقة الحزب، توجهت اللجنة التحضيرية إلى «الأمة العربية» ببيان تدعو فيه إلى المشاركة في المؤتمر ودعمه وتأييده بشتى الوسائل^(٦٩).

وانعقد المؤتمر بين ١٧ و٢٣ حزيران / يونيو في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية في باريس، ومثلت اللجنة العليا لحزب اللامركزية عبد الحميد الزهراوي الذي ترأس المؤتمر بهذه الصفة. وتمثلت ولاية بيروت بعدد من الشخصيات التي شاركت في الحركة الإصلاحية (سليم علي سلام، أحمد مختار بيهيم، خليل زينة، أحمد طيارة، أيوب ثابت، ألبير سرسوق)، كذلك تمثل العراق بوجهين هما: توفيق سويدي وسليمان عنبر. وتمثلت ولاية دمشق بجميل بك

Toufic Touma, *Paysans et institutions féodales chez les druses et les maronites du liban du XVII^e siècle à 1914*, 2 vols., publications de l'Université libanaise, section des études historiques, 20 - 21 (Beyrouth: Librairie orientale, 1971 - 1972), vol. 2, p. 673.

(٦٧) كان هذان الكاتبان من ذوي النزعة السورية الفرنسية: استصدر مطران كتابه سورية الغد في باريس عام ١٩١٦، واستصدر جورج سمعة كتابه سورية عام ١٩٢٠.

(٦٨) محب الدين الخطيب، المؤتمر العربي الأول (مصر: اللجنة العليا لحزب اللامركزية، ١٩١٣)، ص ٥. ولقد أعيد نشر هذا الكتاب مع مقدمة لنا وملحق بالمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة بالمؤتمر، بيروت ١٩٨٠.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٠.

مردم، وحضرت المؤتمر أيضاً وفود أخرى مثلت لجاناً وروابط عديدة منها: اللجنة اللبنانية في باريس (شكري غانم)، والاتحاد اللبناني في القاهرة (أسكندر عمون)، وممثلون لجاليتا لبنانية - سورية في الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، وعن الجالية العربية في استامبول: عبد الكريم الخليل^(٧٠).

إن الكلمات التي أُلقيت في المؤتمر تعكس بوضوح مضامين الاتجاهات الموجودة على الساحة، إذ يكفي أن نورد بعض فقرات نموذجية لاستخلاص المواقف التي عبّر عنها في المؤتمر وتعيين خلفياتها الثقافية والسياسية.

افتتح المؤتمر بكلمة ألقاها عبد الحميد الزهراوي، رئيس المؤتمر ومنتدوب اللجنة العليا لحزب اللامركزية، وأهم ما جاء فيها: «التأكيد على الأخاء العربي - التركي، في إطار الرابطة العثمانية، وأن المشاركة في الحكم على أساس اللامركزية هي القاعدة التي تبت هذا الأخاء». أما بالنسبة إلى الموقف من الغرب، فيتجنب الزهراوي طرح المسألة السياسية في جانب العلاقة معه، ويكتفي بإبراز المسألة الحضارية. يقول: «أن أوروبا ليست هي الغول، وإنما الغول هوسه الإدارة وفساد السياسة [...] أن اردنا أن نحمل مكاناً تحت الشمس علينا أن نستوعب بآدى الحضارة الغربية، إذ لا شيء أخطر من أن نبقى جامدين». أما عقدة التفوق الأوروبي فيواجهها الزهراوي بحق المبادلة: «عندما ننبت اليوم أفكار أوروبا، فإنما نفعل ذلك على أساس حق المبادلة، أننا نعتز بفضل أوروبا في ما نأخذ منها، كما هي اعترفت بفضل أجدادنا بشأن كل ما تدلن به لهم»^(٧١).

أما عبد الغني العريسي وهو من عائلة بيروية اسلامية ورئيس تحرير جريدة «المفيد» في بيروت، وكان قد حاز أثناءها على دبلوم في الصحافة من جامعة باريس^(٧٢)، فقد مثل اتجاهاتاً قومياً استخدم في التعبير عنه المفاهيم الأوروبية السائدة آنذاك عن «الناسيون» (الأمة)، ولكن دون أن يستتبع مفهومه للامة العربية على أساس هذا المنهج، الدعوة للانفصال عن الأتراك، فالعرب رغم كونهم «أمة» ذات شخصية خاصة، هم «عثمانيون» أيضاً، لهم حقوقهم كعرب ولهم حقوقهم أيضاً كعثمانيين. ولقد ورد في خطابه: «إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلا إذا جمعت على رأي علماء الألمان وحلة اللغة ووحدة العنصر، وعلى رأي علماء الطلاب: وحلة التاريخ ووحدة العادات، وعلى مذهب سياسة الفرنسيين: وحلة المطبخ السياسي. فلذا نظرننا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة، علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة، وحدة عنصر ووحدة تاريخ، ووحدة عادات، ووحدة مطبخ سياسي، فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم - على رأي كل علماء السياسة دون استثناء - حق جماعة، حق شعب وحق أمة [...] وأن العرب يطلبون حقهم كشركاء في هذه الدولة، شركاء في القوة الاجرائية، شركاء في القوة التشريعية كشركاء في الإدارات العامة، أما في داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم»^(٧٣).

لكن ندرة مطران وهو مسيحي من بعلبك، فقد عبّر عن طموحات استقلالية حدّدها في

(٧٠) المصدر نفسه، وفود المؤتمر، ص ١٤ - ١٦.

(٧١) عبد الحميد الزهراوي، «تريبتا السياسية»، ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢٨ - ٣٩.

(٧٢) العريسي، مختارات المفيد، ص ١١.

(٧٣) عبد الغني محمد العريسي، «حقوق العرب في المملكة العثمانية»، ورقة قُدّمت إلى: الخطيب،

المؤتمر العربي الأول، ص ٤٢ - ٤٣.

أطار «سوريا» دون أن يدعو صراحة للانفصال عن الأتراك، ففي الوقت الذي اعتبر فيه عبد الغني العريسي العرب «امة»، نرى مطران يعتبر السوريين «امة» كانت مستقلة في التاريخ العربي والاسلامي، ولم تخضع لسيطرة الأتراك الا بعد احداث عام ١٨٦٠، وفي كلامه هذا تشديد على رفض المركزية العثمانية التي ابتدأت مع التنظيمات، ومحاولة لاسترجاع الصيغة الاستقلالية لسوريا في المراحل السابقة مع بنائها في المرحلة الراهنة على صيغة ادارية جديدة، ولعل في استرجاع خطابه دلالات على تصويره لخصائص مراحل التاريخ العثماني ولطموحه الاستقلالي في كيان خاص لسوريا^(٧٤). يقول: «هذه سورية كانت منقسمة مقاطعات، وكانت كل مقاطعة تحت سيطرة بيت عربي يحكم في شؤونها ويدير أمورها في السلم والحرب، ولا تزال أخبارهم في هذا الخصوص متداولة بيننا، أما دمشق، فإنها كانت مجمع الأشراف الذين دخلوها في يوم الفتح، وأقاموا فيها منذ عهد الامويين متوارثين اللسان والأخلاق والعادات والتقاليد العربية على ما كانت في حضارة الدولة العربية، وكانت لهم السيادة في المدينة والكلمة النافذة في الدولة الحاكمة وعلى عموم السوريين». وهذا التشديد على نموذج السلطة القديم القائم على العصبية المحلية، يقدمه ندره مطران نوعاً من الاستقلال عن الحكم التركي حيث استمر حتى عام ١٨٦٠، ويقف عند هذه المرحلة ليقدم احداث عام ١٨٦٠، في دمشق: وسيلة سياسية تركية للقضاء على هذا الاستقلال عبر ازالة «الأشراف الدمشقيين» من السلطة المحلية والقضاء على الاستقلال السوري: «وقفت حكومة الأستانة... فذبحت من أهل الشام وشنت وكسحت سلطة الأشراف والمتنبلين وغرمتهم بأكثر من مليون ليرة، وزادت في إذلالهم بأن جعلت المسيحيين رؤساء ادارة في حكومة دمشق مدة بضع سنين، تحققت لها في خلالها أنه لم يبق للأشراف الدمشقيين كلمة نافذة في سورية، فعادت الى المسيحيين فلزاحمتهم من مراكزهم شيئاً فشيئاً واضطرتهم سنة بعد سنة إلى ترك الأمور ليرتب فيها الأتراك» ويخلص إلى «أن الاستبداد الذي عهدناه نحن لم يتكون الا منذ خمسين سنة، بعد ما ذكرناه من المذابح السورية»^(٧٥). وواضح ما لهذا الخطاب من وظيفة سياسية في استشارة اعيان سوريا الموجودين في المؤتمر ضد المركزية العثمانية التي بدأت مع التنظيمات، والتي تصاعدت مع استلام الاتحاديين بعد عام ١٩٠٨.

أما الشيخ أحمد طيارة ممثل جمعية الاصلاح البيروتية ومدير تحرير جريدة «الاتحاد العثماني»، فقد اكتفى بطرح موضوع الهجرة من سوريا. فبعد أن اشار الى ان حوالي ٦٠٠ ألف سوري قد تركوا البلاد في غضون ربع قرن، تساءل لماذا تعجز سوريا اليوم عن تموين ٣ ملايين من السكان، بينما كانت في أيام الرومان تمون حوالي ١٦ مليوناً؟ وهو إذ يعتبر الهجرة سبباً لهذا الافتقار لأن «مناخ البلاد وطبيعة الأرض وميزات الشعب بقيت كما هي ولم تتغير»، يرى في الوقت نفسه أن سبب الهجرة كان في «النظام السياسي المركزي». لذلك يكفي في رأيه «ادخال الاصلاحات السياسية الادارية على قاعدة اللامركزية الى البلاد حتى يوضع حد لتيار الهجرة، وحتى يحمل المهاجرون الى العودة الى ديارهم»^(٧٦).

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٤٣.

(٧٥) ندره مطران، «حفظ الحياة الوطنية في البلاد العربية العثمانية»، ورقة قُدِّمت الى: المصدر نفسه، ص ٥٨ - ٥٦.

(٧٦) أحمد طيارة، «الهجرة من سورية والى سورية»، ورقة قُدِّمت الى: المصدر نفسه، ص ٨٣ - ٩٣.

وأخيراً نجد الإشارة إلى كلمة اسكندر عمون، ماروني من جبل لبنان وممثل «الاتحاد اللبناني في القاهرة»، فقد تحدث عن حسنات «اللامركزية» في نطاق التركيب التعددي للامبراطورية العثمانية، فاللامركزية يفرضها واقع تعدد الأديان، الأعراق، واللغات، والاصرار على الوحدة الادارية لا يؤدي إلا إلى الفشل^(٧٧). والحقيقة أن اسكندر عمون مثل في ذلك وجهة نظر «حزب اللامركزية الادارية» الذي كان عضواً رئيسياً فيه، أكثر مما مثل وجهة نظر «الاتحاد اللبناني»، الذي كان، في أغلبية أعضائه، يمثل اتجاهاً لبنانياً ينحصر في الدفاع عن «امتيازات» الجبل والعمل على توسيعها^(٧٨).

وبعد مداخلات عديدة، وضع في الجلسة الأخيرة محضر للمؤتمر خلص الى تثبيت القرارات التالية:

- ١ - ان الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية.
- ٢ - من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية. وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً.
- ٣ - يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية ادارة لا مركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.
- ٤ - كانت ولاية بيروت قد قدمت مطالبها في لائحة خاصة صودق عليها في ١٩١٣/١/٣١ بإجماع الآراء، وهي قائمة على مبدأين اساسيين هما: توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين اجانب، فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين الطلبين.
- ٥ - اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ورسمية في الولايات العربية.
- ٦ - تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية الا في الظروف والاحيان التي تدعو للاستثناء الأقصى.
- ٧ - يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية ان تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها.
- ٨ - يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الارمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.
- ٩ - سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية.
- ١٠ - وتبلغ ايضاً هذه القرارات الحكومات المتحابية مع الدولة العثمانية.

(٧٧) اسكندر عمون، «الاصلاح على قاعدة اللامركزية»، ورقة قُدمت الى: المصدر نفسه، ص ٩٢ -

١٠٣.

(٧٨) كوتراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠:

مساهمة في دراسة اصول تكوينها التاريخي، ص ٢٣٠ - ٢٣٢.

١١ - ويشكر المؤتمر الحكومة الفرنسية شكراً جزيلاً لترحابها الكريم بضيوفها.

وأضيف إلى هذه القرارات ملحق يعتبر أن هذه المطالب هي بمثابة برنامج سياسي للعرب العثمانيين، ينبغي الالتزام به والامتثال عن قبول أي منصب إذا لم يصير إلى تنفيذه^(٧٩).

إن أول ما يستوقف في مداولات المؤتمر ومداخلات المشتركين هو تعددية وجهات النظر في مفاهيم العمل السياسي في سوريا، واختلاف تحديدات «الامة» من الناحية الجغرافية والسكانية. فإذا كان عبد الغني العريسي قد استخدم مفهوم الامة العربية^(٨٠) في اطار الرابطة العثمانية، فإن ندره مطران قد استخدم مفهوم «سوريا للسوريين»^(٨١)، وإذا كان عبد الحميد الزهراوي رئيس المؤتمر قد شدد على جانب الاقتباس الحضاري والعلمي من الغرب من دون أن يشير إلى المطامع السياسية الغربية^(٨٢)، فإن ندره مطران حاول أن يطمئن المؤتمرين إلى أن أوروبا تتحاشى بكل قوتها فتح «المسألة الشرقية»، وإن كل ما يتمناه ساسة أوروبا - فيما نظن - هو أن يتمكن العثمانيون من تدبير شؤون دولتهم^(٨٣). ومع أن بدأ من بنود جدول أعمال المؤتمر الذي ورد في الدعوة كان مخصصاً لمبحث «مناهضة الاحتلال» - والمقصود بذلك الاحتلال الاجنبي - فإن المؤتمرين تجنبوا على أثر خطبة ندره مطران الخوض في هذا الموضوع، اذ يسأل احد المؤتمرين بعد أن سمع تظلمين ندره مطران: «تناول الخطيب موضوع الاحتلال الاجنبي وحاول أن يطمئن نفوسنا على عدم توقعه فهل هو ينكر أن لبعض الدول مطامع في سورية؟». وهنا يتدخل الرئيس ليقول: «لانه لاصلاحه لنا هنا أن نخرج عن موضوع شؤوننا الادارية وسياساتنا الداخلية»^(٨٤)، ويتدخل خليل زينة مدير جريدة «الثبات» ومخبر القنصلية الفرنسية في بيروت^(٨٥) ليقترح: «منع الكلام في كل جلسات المؤتمر عن سياسة الدول الخارجية»، وتأتي الموافقة من الجميع^(٨٦).

وما يستوقف في سياق المداولات أيضاً، توقف المؤتمرين عند مطلب الاستعانة بـ «مفتشين أجانب في الولايات، غير أنه خوفاً من أن يشير هذا المطلب اية معارضة خارج ولاية بيروت، فقد حصر ذكره بناء على اقتراح سليم علي سلام بالولاية التي تطلبه على قاعدة الصلاحيات اللامركزية»^(٨٧).

(٧٩) الخطيب، المؤتمر العربي الأول، ص ١١٣-١١٧.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٣٠-٣١.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٦٢-٦٣.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٨٥) يوصي القنصل الفرنسي العام في بيروت (M. Couget) في رسالته إلى وزير الخارجية (M. Pichon) في ١٦ أيار/ مايو ١٩١٣، بأن يستقبل (خليل زينة) بشكل خاص استقبلاً حسناً، لقد برهن دائماً كما يقول القنصل «عن كونه مخبراً متفانياً ومنبهاً خالصاً لهذه القنصلية العامة». فلنا أن نعتبره حقاً موالياً لفرنسا بصدق». M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 121, p. 62.

(٨٦) الخطيب، المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

وكما الحال في الحركة الاصلاحية البيروتية، باذر عدد من المؤتمرين (شكري غانم، شارل دباس، جورج سمعة، نذرة مطران، خليل زينة) الى تقديم مذكرة مستقلة الى وزراء خارجية الدول الكبرى، استهلّت بمقدمة تاريخية وسياسية عن «وحدة سوريا» وآلامها التي عانتها وتعانيها تحت الحكم التركي، وتنتهي بتقرير عدد من المطالب «الشبيهة» على حد قول جورج سمعة - بمطالب المؤتمر من حيث الجوهر، لكنها اعنف لهجة^(٨٨).

أمر آخر يميز هذه المذكرة هو اصرار موقعها على تسمية المؤتمر العربي بـ «المؤتمر السوري»، وحصر المطالب بسوريا بالذات دون ذكر للولايات العربية، كما أن المذكرة تعطي المطالب مضموناً أكثر نزوعاً نحو الاستقلال الاداري والثقافي والاقتصادي والعسكري، وتوجه الى الدول الأوروبية وتطلب تدخلها الصريح في دعم المطالب، اذ تخاطب المذكرة الحكومات الأوروبية بهذه الصيغة: «إن السوريين استنفذوا كل الوسائل الشرعية الممكنة، وهم الآن مصممون كل التصميم على نيل ما يطالبون به حتى انه يخشى في حال نقاد صبرهم أن يلجأوا إلى ما يؤسف له، فهم على ثقة في طاعتهم ولا يظنون أكثر من أن يشاركوا في رفي الامبراطورية، لكن الدعم بغصم، وبما أنهم لاحظوا مرواً أن الدول الكبرى كانت تستخدم نفوذها حين يتعلق الأمر بتل مطالب مشروعة لشعب مضطهد، فاقم يترجون الى حكومتكم وكلهم أمل وثقة في تجردكم وانسانيتكم»^(٨٩).

ويعلّق جورج سمعة على طبيعة المطالب بعد نشوب الحرب العالمية الأولى: «وما لا شك فيه أن الآمال الانفصالية لم تكن بعد صيغت بسبب استعانة التعبير عنها علناً ورسماً، ويتابع: وللأسف وبسبب الانقسامات الأوروبية، بقي تدخل الدول الكبرى الذي طالما تمنّيناه خيلاً، فضلاً عن أن مبادرة حكومة واحدة [يشير الى فرنسا] كان يمكن أن تؤدي الى كوارث. اذ كان يجب انتظار الحرب حتى يسمع صوت السوريين»^(٩٠).

غير ان شكري غانم - لم ينتظر الحرب - اذ انفرّد الى توجيه كتاب الى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو عام ١٩١٣، يقدّم فيه «تحليلاً للاتجاهات السياسية التي يمكن أن يتجه نحوها الوضع السياسي في سوريا بعد احتمال فشل مساعي المؤتمرين من الحصول على الاصلاحات المطلوبة». يقول: «لما الهدف الذي ينشده المؤتمر، فإن المشتركين به انفسهم يشكون في بلوغه، وهم يتوقعون المقاومة التركية ولا يرجون شيئاً من حسن نية القسطنطينية، ومع ذلك، فإن الاعضاء المسلمين يبلّرون هذا الجهد ارضاء لضميرهم وإبقاء بمسؤولياتهم، وبعد فشل هذه المحاولة، فإنه من المحتمل جداً أنهم سيهتدون الى الانفصال ادرياً عن تركيا، وإلى مشاركة مواطنهم المسيحيين رايهم في الانضمام الى لبنان».

ويقترح شكري غانم حلاً قائماً على الامر الواقع، مستعيداً موقف مذكرة مسيحيي بيروت يقول «وهمكلاً تتألف بين لية وضحاها سلطة قانونية، اذ يشارك ممثلون من ولاية بيروت في المجلس الاداري اللبناني الذي يطلب من أوروبا وتركيا تحين سلطة أوروبية. ان هذا المشروع ليس حلاً، وعلى فرنسا المتعنة بفصليتها بيروت الا تضع امامه العراقيل» ويستحث فرنسا على دعم المشروع فيقول: «لا ينبغي لبنان

Samné, *Le Syrie*, p. 91.

(٨٨)

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٩٤.

الأكبر أن تضع فرنسا يدها على الشواطئ السورية دونما حاجة إلى احتلال فعلي وحصول مساومات ومضاعفات خطيرة؟^(٩١).

هذا وفي حين يكشف شكري غانم في باريس وجهة سياسية تدفع باتجاه توظيف «المؤتمر» بموقف سياسي على أرض الواقع، بصيغة تعميم نموذج متصرفية جبل لبنان على ولاية بيروت وبدعم فرنسي، تنبئ شخصيات عربية من سوريا تعارض انعقاد المؤتمر، وتنظم برقيات إلى استامبول مستنكرة عملاً كهذا.

وكان أبرز الشخصيات الفكرية والسياسية التي قامت بهذه الحملة: الأمير شكيب أرسلان^(٩٢). ويذكر السفير الفرنسي في استامبول في مراسلاته إلى الخارجية الفرنسية إخباراً متنوعة عن هذه البرقيات، فقد جاء في رسالته المؤرخة في ٢٧ أيار/ مايو عام ١٩١٣: «إن جرائد الحكومة تعلق منذ يومين وباريتاج كبير على برقية أرسلتها بعض الشخصيات الإسلامية في دمشق إلى الصدر الأعظم للاحتجاج على المؤتمر العربي الذي دعا إليه في باريس ستة أشخاص، منهم اثنان معروفان [كما تقول البرقية] بتبنيهم سياسة معارضة تجاه الحكومة الحالية التي لم تشجع طموحهم الشخصي، والأربعة الآخرون هم شبان صغار لا يملكون أية سلطة في سورية وليس لديهم أية صفة تسمح لهم بالقيام بالدور الذي يحاولون أن يلعبوه» ويتابع السفير: «ويصرح هؤلاء أنهم راضون جداً عن الإدارة العثمانية الحالية، وبأنهم ينتظرون من الحكومة العثمانية وحدها الحماية وتطبيق القوانين والاصلاحات التي يعتقد بضرورة تطبيقها في سبيل فائدة وتقديم سورية»^(٩٣).

هذه البرقية التي تحمل خمسين توقيعاً من أعيان دمشق على رأسهم المفتي ونقيب الاشراف، تعبّر في الواقع عن ضعف الحماس في ولاية دمشق للمؤتمر العربي^(٩٤) مقارنة مع ولاية بيروت، ولعل سبب ذلك استمرارية قوة الأعيان في ادارة دمشق والتفافهم على جمعية الاتحاد والترقي، ودخول بعضهم فيها.

غير أن اللافت للنظر في الموقف الاسلامي هو موقف رشيد رضا صاحب «المنار»، فبعد ان كان هذا الأخير متحمساً للاتحاديين ومدافعاً عنهم، بدأ بمعارضتهم بدءاً من عام ١٩١٠/١٩١١، على قاعدة الدعوة إلى اللامركزية ومناهضة حملات التريك والدعوة

M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 122, pp. 79 - 81, lettre adressée par (٩١) Cheki Ganem, Paris, le 17 juin 1913.

(٩٢) يكتب شكيب أرسلان في مذكراته: «كنت ساخطاً على عقد هذا المؤتمر، وكانت وجهة نظري ان مؤتمراً كهذا لا ينبغي أن يعقد في عاصمة كباريز لها ما لها من المطامع في سورية، ولا يجوز أن يعقد بينما الدولة مشغولة بالحرب البلقانية وقد فقدت قسماً عظيماً من السلطنة وسقطت أهميتها العسكرية والسياسية، وان سقوط أهمية الدولة لا ينحصر ضرورة في الترك وحدهم، بل يتناول جميع المسلمين». شكيب أرسلان، سيرة ذاتية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ١٠٩.

M.A.E.F., *Ibid.*, vol. 121, p. 134.

(٩٣) ويلحق السفير قصاصات مقطوعة من جريدة تركيا، تحمل تاريخ ٢٧ أيار/ مايو ١٩١٣، وتحوي على نماذج من هذه البرقيات ومن بينها برقية تحمل خمسين توقيعاً على رأسهم مفتي دمشق ونقيب اشرافها. المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٩٤) الملاحظ في وفود المؤتمر، اذا استثنينا جميل مردم، غياب التمثيل الدمشقي فيه.

للطورانية. ولقد كتب في المؤتمر كلمة جاء فيها: «عقد المؤتمر، فكان حجة علي أن في العرب عقلاء يعرفون مصلحة امتهم ودولتهم، وكان مذكراً للامة العربية في جميع الأنظار بأن لها وجوداً قوياً، وأن لها حقوقاً سياسية وأدبية واقتصادية، وانها مهضومة هذه الحقوق عند دولتها، وكان حافزاً للهمم ومحياً للامال، ولكنه لم يترتب عليه ضرر ما للدولة ولا للامة ولله الحمد»^(٩٥).

والسؤال ماذا كان مصير المطالب وما كان موقف حكومة الاتحاديين منها؟ لقد كلف المؤتمر عبد الكريم الخليل، الذي كان يدير في حينه «المنتدى الأدبي العربي» في استامبول، بمباحثة الاتحاديين بشأن المطالب، وبعد لقاءات مع طلعت باشا وجمال باشا تم اقرار بعض المبادئ الأساسية المطلوبة، ونشرت في صحف استامبول وهي:

- اعطاء بعض الصلاحيات الادارية للسلطات المحلية.
- ادخال تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية.
- الدعاوى والاحكام القضائية تكتب بالعربية والتركية.
- المطالب المقدمة للسلطات الرسمية يمكن أن تكتب بالعربية.
- تعيين بعض الزعماء العرب في مجلس الاعيان وفي القضاء الاعلى^(٩٦).

وبناء على هذا الاتفاق الأولي، وصل وفد يمثل المؤتمر العربي ويضم عدداً من وجهاء بيروت (سليم علي سلام، احمد طيارة، مختار بيهيم) الى استامبول في ١٥ آب/أغسطس عام ١٩١٣ ليشارك الحكومة ويتابع تنفيذ الاصلاحات ويحدد مواعيد تحقيقها^(٩٧). وكان ان استقبل الوفد رسمياً وبحفاوة كبيرة، وأغدقت عليه من قبل المسؤولين وعود شتى جعلت الوفد يطمئن فيكتب في تقريره الى مندوبي الجمعيات العربية: «جننا الاساتذة لتحقيق مواعيد الاصلاح وطلب تنفيذها في اقرب ان، وقد سمعنا من جلالة السلطان وسمولي المهدي وفخامة الصدر الاعظم وحضرة ناظر الداخلية وسائر رجال الحكومة وجمعية الاتحاد والترقي، وعوداً صريحة قاطعة لا نستطيع ان نظهر ارتياباً فيها»^(٩٨).

بعد عودة الوفد طال الانتظار واستمرت الاصوات الداعية للاصلاح ترتفع في الصحف، حتى لجأت الحكومة العثمانية أخيراً الى استصدار «ارادة سنية» بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٤، تقضي بتعيين ستة من زعماء العرب أعضاء في مجلس الاعيان، كان من بينهم في الولايات السورية محمد بيهيم، عبد الحميد الزهراوي ويوسف سرسق^(٩٩).

واختلقت ردود الفعل العربية على هذه الخطوة: بعضهم اعتبرها «أكبر ضربة على

(٩٥) الكلمة بعنوان: «واتتمروا بينكم بمعروف» كان قد كتبها رشيد رضا بعد انعقاد المؤتمر وأثناء طباعة محاضره. فتم نسخ من المحاضرات خالية من هذه الكلمة، وقد ألحقت في بعض النسخ الأخرى في كتاب المؤتمر، مرقمة بالأحرف الأبجدية. انظر: الخطيب، المؤتمر العربي الأول، ص ١.

(٩٦) أحمد جمال باشا، مذكرات جمال باشا (بغداد: د. ن.، ١٩٦٣)، ص ٧١.

(٩٧) داغر، ثورة العرب: مقدماتها، اسبابها، نتائجها، ص ٨٠-٨١.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٨٢. وتجد في هذا المصدر المطبوع عام ١٩١٦ بقلم أحد أعضاء الجمعيات السورية (والمرجح أنه اسعد داغر) وصفاً دقيقاً لزيارة الوفد واستقباله في استامبول، ومباحثاته التي أجراها مع المسؤولين، ونص التقرير الذي وضعه الوفد عن زيارته، ص ٨٢-٩٢.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٩٩.

الاصلاح»^(١٠٠)، والبعض الآخر اعتبر أن قبول المناصب من شأنه مساعدة الحكومة على تنفيذ الاصلاح، وان القبول خير من عدمه، وأن عصفوراً في اليد ولا عشرة على الشجرة^(١٠١).

غير أن الامر بالنسبة الى الاتحاديين كان ينطلق من واقع العجز عن اجراء أي اصلاح جذري بسبب غرقهم، كحكام لامبراطورية واسعة ومفككة، في دوامة من الازمات الداخلية والخارجية (الازمة الاقتصادية الخانقة، العجز المالي المتعاطم، التدخل الاوربي الدائم، تهديدات روسيا المستمرة)، فضلاً عن وطأة الاتجاه القومي التركي المتنامي والاتجاه الطوراني اللذين بدأ يؤثران تأثيراً فاعلاً في توجيه السلطة المركزية.

لذلك، لم يكن امام الاتحاديين حيال مأزقهم الا اللجوء في مواجهة الحركة المطالبة العربية المتنامية في سوريا الى سياسة تراوح بين محاولة احتواء قيادات الحركة وبذل الوعود الكلامية، وبين استخدام صيغة «الوحدة الاسلامية» في التوجه البياني، وبين التهديد. وهذا ما يفسر عدداً من الاجراءات المتعاقبة والمتناقضة: من تعيين بعض زعماء العرب، الى اعتقال عزيز علي المصري، ضابط عربي في الجيش التركي (٩ شباط / فبراير عام ١٩١٤)، الى العودة الى التشديد على «الوحدة الاسلامية» لإخراج العرب المسلمين المطالبين باللامركزية.

وعلى وجه الاجمال، لم تكن الفرصة مؤاتية بعد لتوجيه ضربة حاسمة للمعارضة العربية بشقيها: المسيحي الذي يفضل ضمناً وبصورة عامة الانفصال، والاسلامي الداعي للاصلاح واللامركزية. فكما أن «الانفصاليين السوريين» الذين تحدث باسمهم جورج سمنة كانوا يراهنون على تدخل اوروبي وينتظرون الحرب - على حد تعبير سمنة - لرفع صوتهم، كذلك بالنسبة إلى «الاتحاديين»، فانهم أيضاً كانوا ينتظرون الفرصة للانقضاض على المعارضة بشقيها على قاعدة تقارير «الاستخبارات العثمانية» التي كانت تقد اليهم^(١٠٢).

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١٠١) كان ذلك رأي عبد الحميد الزهراوي وعبد الكريم الخليل، في: المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١٠٢) ان القلق على مصير سوريا الذي كان يشغل بال الاتحاديين العسكريين الاتراك قبيل نشوب الحرب، يبرز الى حد ما في: جمال باشا، مذكرات جمال باشا، ص ٦٩ - ٧٨. انظر ايضاً كتاب: الاستخبارات والباسوسية في الدولة العثمانية (د. م. د. ن. د. ت. ج)، ولقد ورد في الكتاب تقرير سري لسفير تركيا في باريس رفعه الى نظارة الخارجية العثمانية، ونصه كما يرد: «ان الحكومة الافرنسية بعثت بتعليمات سرية الى سفيرها في الأستانة والى قنصلها في بيروت ودمشق والقدس تتعلق بخطة العمل الواجب ان تسير عليها. هذه الخطة تتلخص بضرورة الاعتماد على العنصرين الكاثوليكي والماروني في اثاره شعب في سورية ولبنان يدفع الافرنسيين لأن يتدخلوا فعلياً في شؤون المنطقة، ويدير هذه الحركة مباشرة السفير الفرنسي في الأستانة»، ص ١١. انظر ايضاً تقرير القنصل العام المكلف بالقنصلية في دمشق الى وزير الخارجية، دمشق، ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩١٣، في: M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 123, p. 154.

ينقل القنصل الفرنسي رأياً لأحد الاصلاحيين خلاصته: «ان جنون السلطة هو ما يحملهم [الاتحاديين] الى هذا السلوك، فموضوع الاصلاحات لم يعد يهمهم وليس من اجل هذا يقومون بأكبر الاستبدادات، بل من اجل أن يصبحوا اقوياء من اجل فرض انفسهم في لعبة الدول الكبرى، من اجل القيام بالعملية العظيمة الاولى بإعادة تنظيم

رابعاً: السياسات الدولية تجاه العمل السياسي المحلي (سوريا والموقف الفرنسي)

تميزت المرحلة التاريخية التي ابتدأت بانقلاب تركيا الفتاة، وبأجواء الامل والحماس اللذين رافقا الحدث، بظهور عوامل جديدة وحاسمة ومؤثرة في اتجاهات العمل السياسي في المشرق عامة، وفي سوريا على وجه التحديد، ولم يكن اعلان الدستور وما نتج عنه من تأسيس وتشكيل جمعيات سياسية محلية وأشكال مطلبية اصلاحية هو الحدث الحاسم. فالسياسات الدولية بتناقضاتها وبما تمخضت عنه من مشاريع الحاقية وتقسيمية قبيل انفجار هذه التناقضات (في الحرب) كانت في الواقع العنصر الغالب في مجموعة العوامل الحاسمة.

فعلى الصعيد الدولي انطلقت موجة جديدة من الاحتلال والاحاق لاراضي الدولة العثمانية والتخضير لتقسيم ما تبقى منها. فعشية الحرب العالمية الأولى كانت إيطاليا قد احتلت ليبيا (١٩١١ - ١٩١٢) وكان حكم الاتحاديين يواجه صعوبات قاتلة من جهة أوروبا الشرقية: استقلال بلغاريا، ضم البوسنة والهرسك للنمسا - هنغاريا، اضطرابات في البانيا، موقف متحجر في صربيا^(١٠٣).

وكان المشرق العربي وبالتحديد ما اطلق عليه يومذاك تعبير سوريا الطبيعية، هو الحلقة الرئيسية من الامبراطورية العثمانية التي توجهت اليها مطامع الدول الكبرى. ففي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٢،لقى الرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريه (Raymond Poincaré) خطاباً في البرلمان جاء فيه: «اني لسعيد ايضاً بأن اتأكد من أن أضيف بأنه ليس هناك أي مرر لتصور وجود أي من الخلافات بيننا وبين الحكومة الانكليزية حول هذه النقطة. ان الحكومة الانكليزية اعلنت لنا بكل ود أن ليس لديها في هذه المناطق اية نية للتحرك، وليس لها أهداف أو مطامع سياسية من أي نوع كان»^(١٠٤).

أما مصالح فرنسا التقليدية فيعدها تقرير رسمي صادر عن لجنة الموارد الفرنسية كما يلي: «انها شركة فرنسية رأسمالها ١٤ مليون فرنك فرنسي تلك التي بنت مرثا بيروت، ان ادارات استثمار الماء والغاز والكهرباء مشاريع فرنسية، ان خطوط السكك الحديدية: يافا - القدس (١٨٨٩)، دمشق - بيروت (١٨٩١)، حلب - رايق (١٨٩٣)، دمشق - حمص (١٩٠٩)، التي اندمجت في شركة دمشق - بيروت برأسمال ١٢٥ مليوناً، كلها مشاريع فرنسية. وفي مجال التجارة خرجت مرثا، الاسكندرون وبيروت وحدها ما يعادل ١٣

= الجيش والبحرية. انهم لا يحملون الا بالفرق العظيمة المنظمة على الطريقة الالمانية وبالفرق المدرعة الحديثة جداً. المصدر نفسه، ص ١٥٤.

Nicolae Iorga, *Histoire des états balcaniques à l'époque moderne* (Bucarest: Librairie (١٠٣)

C. Stetea, 1914), pp. 446 - 453.

Roger De Gontaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie, 1918*, 1918 (١٠٤) نقل عن: - 1919 (Paris: Plon - Nourrit, 1923), p. 4.

مليوناً، ثم ان معظم المبادلات التجارية تتركز في مجال صناعة الحرير»^(١٠٥).

وعلى صعيد التغلغل الثقافي والانساني، احتلت فرنسا قبل الحرب العالمية الاولى مركزاً مهماً في سوريا، فقد كان لديها أكثر من ١٠٠ مؤسسة للخدمات الاجتماعية (مستشفيات، مصحات، دور لليتامي والعجزة... الخ، وأكثر من ٢٢٠ مؤسسة تعليمية عام ١٩١٣ ضمت حوالي ٥٢ ألف طالب)^(١٠٦).

ومنذ عام ١٩١٢ بدأت فرنسا تهبط الوضع الداخلي في سوريا لاحتلال تدخل مباشر. واحتل التركيز الثقافي والتعليمي موقعاً مهماً في هذه السياسة^(١٠٧)، لدرجة انه اخضع التسابق على فتح المدارس والكلليات لهدف توسيع شبكة الاتباع محلياً، واعداد كوادر وقيادات للادارة والبرلمان العثمانيين أو للدولة الجديدة في حال تقسيم مناطق الدولة العثمانية^(١٠٨).

وفي كانون الأول /ديسمبر عام ١٩١٤، تقدم وزير الخارجية الفرنسي غاستون دوميرغ (Gaston Doumergue) الى لجنة الشؤون الخارجية في المجلس، بتقرير يتحدث فيه عن هذه السياسة فيؤكد على أهميتها ونجاحها ويستعيد بعض جوانبها: «في مجرى هذه الازمة الخطيرة التي غيرت كلياً اشكال المسألة الشرقية، والتي يبدو أن من نتائجها توتر العلاقات بين الدول الكبرى، تقوم حكومة الجمهورية ببدل كل جهودها لانقاذ المصالح الفرنسية الموجودة في الشرق»^(١٠٩).

ويضيف الوزير: «ومن أجل تدعيم نمو الثقافة الفرنسية وتركيز نفوذها كانت قد اتخذت عدة اجراءات، وكانت مؤازرتي لها أكيدة، ان مدرسة للقانون ومدرسة للفنون والمهن تأسستا في بيروت تحت اشراف جامعة ليون. هذه المؤسسات المقترحة للجميع توجه للمسلمين كما لساائر الطوائف المسيحية في سورية، واني ارتأي أيضاً ويقدر نامتص به الموازنة التي انصرف بها خلق مدرسة مهنية في دمشق.

وحيل الهجمات الموجهة في أكثر الأحيان ضد فرنسا في الصحافة العربية كان سلفي قد ارتأي خلق جهاز صحفي خاص بسورية، واني باذل جهدي في تزويد قناصلنا في البلاد العربية بوسيلة تمكنهم من التصدي لوسائل خصامنا في هذا الميدان، ومن جهة اخرى ارتأي ان يقام في حمص - وهي مركز مهم لوائي العاصمي - نيابة تفصلية»^(١١٠).

Rapport sur le budget ordinaire des services civils (affaires étrangères), cité par: (١٠٥)
Correspondance d'Orient (15 juillet 1913), pp. 28 - 29.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٠٧) Dominique Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919: Les Bases d'une intervention»,
Revue historique, vol. 224 (1960), p. 304.

(١٠٨) يعكس تقرير (Huvelin) عن التعليم في سوريا للعام ١٩١٢، بشكل واضح هذا التزام بين بريطانيا وفرنسا والمانيا ودول أجنبية أخرى. ويرى هذا الخبير الفرنسي ضرورة أن تتوجه المدارس نحو اعداد كوادر وقيادات محلية قادرة على أن تصالح المثل الأعلى الفرنسي مع الامكانيات الاسلامية، من هنا اقتراحه أن تفتح مدرسة حقوق فرنسية في بيروت وتفضيله اياها على مدرسة الطب. انظر:

Rapport de M. Huvelin, professeur à la faculté de droit de Lyon, adressé à M. le ministre de l'instruction publique, Lyon, le 20 juin 1912, dans: M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 116, pp. 196 - 197.

(١٠٩) المصدر نفسه، السلسلة ٤، ج ١٣٠، كانون الثاني/يناير ١٩١٤، ص ١٦١.

(١١٠) المصدر نفسه، ج ١٣٠، ص ١٦٢ - ١٦٣.

واعتقد أيضاً أنه من الواجب أن أشير أنه بمناسبة تعيين حاكم جديد للبنان، استطاعت الدبلوماسية الفرنسية أن تحصل للبلانيين وهم أقدم أتباع لنا في الشرق على بعض اصلاحات ادارية، وعلى اصلاح مالي جدي وضع تحت الدراسة، وأخيراً على فتح مرفأً جويّة الواقع شمالي بيروت... [١١١].

إن مهمتنا القاضية في المساعدة على ابراز قيمة هذا الجزء من الامبراطورية الشّمالية، ستهلها بصورة فريدة التعليمات التي أعطيت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٢، لسفير الجمهورية في لندن من قبل الحكومة البريطانية، وهي ان هذه الأخيرة ليس لديها في هذه المناطق اية نية للتحرّك، ولا أية أهداف ولا أية مطامع سياسيّة [١١٢].

هذا، وإن الدبلوماسية الأوروپية لم تكن قد استقرت بعد على قاعدة تقسيم ثابتة لمناطق النفوذ، فالدول الكبرى جميعاً كانت تتسابق حتى ذلك الحين على استثمار ولايات الامبراطورية [١١٣].

فما إن نشر خطاب الرئيس (Poincaré) حتى تحركت المواقم الأوروپية مستفصرة عن مدى صحة التأكيدات البريطانية. فسفيرا إيطاليا وألمانيا يطلبان من مكتب وزراء الخارجية البريطانية في لندن «تجديدات» بهذا الشأن، وسفير ألمانيا يعلم الحكومة البريطانية أن ألمانيا لن تقف مكتوفة الأيدي في حال أي تدخل فرنسي في سوريا، مما دفع بريطانيا إلى ان تقدم توضيحاً لتصرّيحها خلاصته، أن عدم اهتمامها بسوريا (Désintéressement)، لا يعني التزاماً من قبلها بالاعتراف بلبنان وسوريا «مناطق نفوذ فرنسية» [١١٤]، ويستدعي وزير خارجية بريطانيا إدوارد غراي (Edward Grey) السفير الفرنسي في لندن ليؤكد له ان الموقف البريطاني من سوريا «لا يعني اطلاق يديكم فيها وترككم احراراً تعملون فيها ما يحلوكم». ليس هذا موقفنا تماماً، ويعلق السفير الفرنسي في رسالته إلى الرئيس (Poincaré) ناقلاً الموقف البريطاني الرسمي «إذا صح ان بريطانيا ليس لها أي مطمع في سورية، فانها مع ذلك لم تطلق يدينا في هذا الجزء من الامبراطورية الشّمالية» [١١٥].

وبالفعل كانت هذه المناطق من الامبراطورية، لا تزال رغم الوجود الفرنسي المادي والمعنوي الكثيف فيها، مراكز تزاخم اقتصادي بين الدول الكبرى، ففي عامي ١٩١٣ - ١٩١٤، قدرت الاستثمارات الأوروپية في الشرق الأدنى بـ (٢٤) مليون ليرة لبريطانيا، بـ (٣٣) مليار فرنك لفرنسا، و ١,٨ مليار مارك لألمانيا [١١٦].

وفي وجه تلك السياسات الأوروپية التوسعية، كانت قيادة الاتحاديين تحاول النفاذ من

(١١١) المصدر نفسه، ج ١٣٠، ص ١٦٣.

(١١٢) المصدر نفسه، ج ١٣٠، ص ١٦٤.

(١١٣) Gontaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie, 1918 - 1919*, p. 4. (١١٤) Documents britanniques, vol. 10, p. 1224, cité par: Nagib Sadaka, *La Question syrienne pendant la guerre de 1914* (Paris: Larose, 1941), pp. 19 - 20.

(١١٥) Lettre de l'ambassade française à Londres au ministère des affaires étrangères, Londres, 7 janvier 1913, dans: M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 119, p. 31.

(١١٦) Jean Ducruet, *Les Capitales européennes au Proche - Orient*, préface de Gaston Leduc (Paris: Presses universitaires de France, 1964), p. 6.

خلال تناقضاتها، فإذا كانت مطامع بعض الدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا) تتجسد وتظهر امام الحكام الاتراك بين الحين والآخر، بشكل مشاريع احتلال او مناطق نفوذ، فإن مطامع الدولة الجديدة، التي هي المانيا، كانت تأخذ شكل التوسع الاقتصادي في «سوق اسلامي» موحد، وتحت قيادة تركية حليفة وقوية^(١١٧). وهذا الفرق في «التوجه الاستعماري»، جعل الاتحاديين شأنهم في ذلك شأن عبد الحميد، يعتمدون على «المستعمرين الجدد» في مواجهة «المستعمرين القدامى»، كتب (M. Pompad) سفير فرنسا في استامبول في ٢٠ آذار/ مارس عام ١٩١٢، الى (Poincaré)، وكان هذا الاخير قد سأله «إذا كان صحيحاً أن المصارف الالمانية، وبصورة رئيسية (دوتش - بنك) قد وضعت في تصرف حزب الاتحاد والترقي مبلغ ٥٠٠ الف فرنك لاتفاقها على الانتخابات القادمة» وكتب الى الرئيس يقول انه «لا يملك براهمين على صدق أو كذب مثل هذا الخبر»، الا انه يضيف: «مما لاشك فيه ان الالمان انضموا في الصراع الحالي الدائر بين الاحزاب في تركيا الى جانب حزب الاتحاد والترقي»، وأما عن مكان المصالح الفرنسية في سياسة الاتحاديين فيقول: «إنني مقتنع ان اعجابهم وتقديرهم بذهاب باتجاه فرنسا، فهم يقتبسون عنا طابعتنا ويستحسنون بلادنا ومجتمعنا، ولكنهم في الوقت نفسه وعلى صعيد المشاريع والأعمال، لا يركزون بشكل أساسي علينا، انهم يهبون للفرنسيين العاطفة وللألمان المكاسب»^(١١٨).

ويكتب مارتين هارتمن (Martin Hartman) المستشرق الالمانى في يوميات رحلة في سورية عام ١٩١٣، بالمقابل: «برأي أن أكثر فقرات رسائله اهمية هي تلك التي اتحدث فيها عن نبات وخطط الحكومات والشعوب الاجنبية للاستيلاء بالمياه العذبة، في المقاطعات العربية من تركيا [...] وحدها المانيا ليس لها، في سورية، سوى مصالح اقتصادية وحضارية [...] وعلى الشعب الالمانى [...] ان يسهم بأكبر قدر في عمل المانيا المحضّر»^(١١٩).

(١١٧) يقول (Paul Huvelin) في تقريره المعد لمؤتمر رجال الأعمال الفرنسيين المنعقد في مرسيليا عام ١٩١٩: «بدأت المانيا تهتم بإنشاء شرايين مواصلات طويلة تؤمن الوحدة السياسية والاقتصادية للدولة العثمانية، وتوجه عملية سير التبادل نحو أوروبا الوسطى، وبمساعدها ابتدأت تركيا بناء خط الحجاز الذي ينقل من دمشق الحجاج المسلمين الى مكة. هذا الخط الذي يبدو فيه الاهتمام الديني، يحمل أيضاً مطامع سياسية وعسكرية واقتصادية، فهو يهيئ من جديد طريق التجارة الفينيقية القديمة نحو خليج العقبة والجزيرة العربية، وكانت المانيا قد احتفظت لنفسها بالمشروع الاساسي الكبير: بناء خط سكة حديد بغداد الذي كان يفترض به ان يوصل عبر ثلاثة آلاف كيلومتر كل اجزاء الامبراطورية العثمانية من استامبول الى «الخليج الفارسي» وأن يفتح حلقة وصل قصيرة في البر بين أوروبا والشرق الأقصى». انظر:

Paul Huvelin, *Que vaut la Syrie? L'Asie française, documents économiques, politiques et scientifiques*, no. 1 (Paris: L'Asie française, 1921), p. 30.

France, Commission de publication des documents relatifs aux origines de la guerre (1918) de 1914, *Documents diplomatiques français, 1871 - 1914* (Paris: Imprimerie nationale, 1936), vol. 2, pp. 237 - 238.

(١١٩) ملخص يوميات استاذ الماني في سوريا عام ١٩١٣، تُرجم الى الفرنسية بصيغة تقرير دبلوماسي قُدم الى وزارة الخارجية الفرنسية، وقد تُرجم الدبلوماسي الفرنسي مع تعليقات عليه، وقد عثرنا على النص الفرنسي في ارشيف الخارجية الفرنسية: M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 124, pp. 174 - 184. وقد قمنا بترجمة النص الفرنسي الى العربية ونشرناه في كتابنا: وجيه كوثرائي، بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٣٢٥-٣٤٠.

والواقع أن السياسة الاتحادية الموالية للالمان على قاعدة الوجهة التي يتحدث عنها هارتمن (الاقتصاد، الثقافة) دون الدخول في مشاريع مناطق نفوذ أو تقسيم استكملت على الصعيد الداخلي بسياسة «التريك»، فالدعوة إلى «الوحدة الإسلامية» التي تبناها عبد الحميد كوسيلة إنقاذ وتوحيد للسلطنة، حلت محلها العناصر غير التركية من خلال اللغة وتواصلت مع الشرق الأقصى عبر أيديولوجية الطورانية حيث مصدر قبائل المغول.

في هذا السياق الدولي الأوروبي والداخلي العثماني، كان العمل السياسي المحلي يسير في دروب واتجاهات شائكة ومعقدة، فهو لا يملك حيزاً من الاستقلال يسمح له ببلورة برامج عمل ومشاريع بمعزل عن العاملين الأساسيين المتحكمين في الحدث التاريخي وفي المشروع السياسي. من هنا، فإن عرضنا لأشكال العمل السياسي وتعبيراته من خلال الوصف للأشكال التنظيمية التي برزت (الجمعيات، حركات الإصلاح) ومن خلال إيراد نماذج من الخطاب السياسي الذي عبر عنه هذا العمل، لا يعبر بدقة عن الصورة الكاملة لمسار العمل السياسي المحلي ومشاريعه. فالسياسات الدولية عبر برامجها ودبلوماسيتها وخطابها السياسي كانت حاضرة دائماً في هذا المسار، تراقبه، تتدخل فيه، تشجعه أو تعيقه وفقاً للمخططات والآراء.

في هذا الوقت كانت الدولة العثمانية تشهد انقلابات أساسية في مؤسساتها الحكومية - كما لاحظنا - وكانت مجتمعاتها تشهد أيضاً مظاهر مختلفة من التعبيرات الفكرية - السياسية (إسلامية، قومية، اقليمية، طائفية)، فكان من الطبيعي أن تتقاطع تصورات الدبلوماسيات الغربية بشأن مصير المنطقة وأشكال فهمها التركيب الاجتماعي والمؤسسات التاريخية العربية - الإسلامية، مع أشكال ما تنتجه قوى الداخل من مواقف وبرامج وآراء سواء من موقع الالتحاق بالمشروع الغربي أم من موقع المقاومة له. فعلى مستوى ما انتجه الفكر التجديدي الإسلامي آنذاك حول مسائل كالوحدة الإسلامية، وإحياء صيغة الأمة بمفهومها الفقهي التوحدي (جمال الدين الأفغاني)، أو حول مسألة الإحياء العربي لتسلم قيادة «الأمة الإسلامية» (الكواكبي)، كان الغرب يتعامل مع هذه الظواهر محاولاً استيعابها (شأن الرؤية البريطانية أو الألمانية)، أو محاولاً تفكيكها وتبيان ضعف تلك المؤسسات التاريخية وعدم قدرتها على التوحيد والمقاومة (شأن الرؤية الفرنسية)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفكر القومي الذي بدأ يعبر عن نفسه آنذاك وبصورة أولية تارة بصيغة «الأمة العربية»، وتارة بصيغة «الأمة السورية» أو «الاستقلال السوري»، وذلك تبعاً لمواقع الأقاليم والمناطق أو الطوائف الدينية والأثنيات. ومن هنا خضعت تلك التمثيلات الفكرية والسياسية لعملية فرز من قبل خبراء ووزارات الخارجية ومستشاريها وقناصلها، وذلك للإفادة مما هو ملحق أو تابع وحليف، ولضبط ما هو مناقض ورافض.

فكانت صيغة وحدة الدولة العثمانية مثلاً، ودفع هذه الأخيرة لكي تكون «دولة إسلامية» موحدة للمسلمين في وجه السيطرة الغربية وضمن الصيغة التي كان قد طرحها جمال الدين الأفغاني^(١٢١)، يواجهان مأزقاً يجعل منهما في ظروف سياسة الاستبداد التركي في الداخل

(١٢٠) يقول جمال الدين الأفغاني: «أما والله لو علم العثمانيون بما لهم من السلطة المحنونة على رعابا»

والخضوع لاوروپا والارتهاان لمجسلس الدين العثماني ولسياسة التوازن الدولي، مشروعاُ قابلاً لاحتمال الرهان البريطاني الذي ينتظم في خط توحيد مناطق السيطرة الانكليزية بين مصر والهند، أو للرهان الالاماني الذي كان يطمح لتوحيد آسيا الصغرى والمشرق في شبكة سوق اقتصادي تخترقه سكة حديد بغداد والحجاز.

في اطار هذه التحركات يرتسم حيز الموقف الانكليزي من وحدة «الدولة العثمانية» على قاعدة التريص والانتظار وطرح «البديل» في حال سقوطها. يقول رونالد ستورز (Ronald Stors) سكرتير المعتمدية البريطانية في مصر (أيار/ مايو عام ١٩١٢): «نحرص على ألا نرى تجزئة مفاجئة للممتلكات العثمانية، بل نتمنى في اللحظة الراهنة أن نرى الباب العالي من القوة بحيث يستطيع أن يحتفظ بسورية وآسيا الصغرى والاناضول، أما إذا وقع ما يعاكس امانيتنا فزالت تركيا، فإن أفاقاً زاهرة ستفتح أمام مصر». ان مصر تستطيع ان تحل مكانها، فلا سبب يمنع من ان يحل الخليوي محل السلطان كزعيم للاسلام، ان سورية وفلسطين يمكن أن ترتبط بالقاهرة كما كانتا في الماضي، ثم ان الجزيرة العربية يمكن أن تضم اليهما بسهولة اذا خضعت للانكليز قبائل اليمن التي تثور حالياً على الانراك، وهذه القبائل مستعدة لذلك» (١٢١).

ويعلق احد المستشارين الفرنسيين في وزارة الخارجية الفرنسية اندريه دوبوسك (André Dubosq)، وكانت الوزارة قد كلفته بمهمة استطلاعية في سوريا عام ١٩١٣، على هذا الموضوع، بقوله: «ان اصدار رأي جدي حول أهداف انكلترا فيما يتعلق بسورية والخلافة لأمر عويص، إذا ما اقتصرنا على الملاحظات التي تكونها خلال اقامة وجيزة في سورية ومصر. لذلك فقد استخلصت الرأي التالي من مجمل محادثاتي المدينة مع الاشخاص المؤهلين تملأاً لأبداء الرأي في مثل هذا الموضوع: ان مصلحة انكلترا في الاستيلاء على اراض واسعة شرقي السويس وغربيها لأمر يديهي لا يحتاج إلى الوقوف عنده [...] أما فيما يتعلق بالخلافة، فإن انكلترا تمني ظهور قوة وحيوة جديدة في شبه الجزيرة العربية تتفق معها على تقويض سلطة السلطان الدينية وحقوق السيادة التي ينبغي أن يحسب حسابها في مصر، هذا السلطان الذي بدأ يتملص شيئاً فشيئاً من سلطة الانكليز ليدخل في دائرة عمل السياسة الالمانية» (١٢٢). ويضيف: «وإن الوصاية على الخلافة الجديدة لجاذب يختلف عن الاستيلاء على مصر، فهي تقدم للانكليز امتيازات جمة تغنيهم عن تمني وضع آخر: مسؤولية ومصاريف أقل، وذريعة بعدم اعتبارهم قد حصلوا على حصة ما في حال حصول تقسيم محتمل. غير أنه إذا أمكننا القول أن انكلترا تهتم بالخلافة، فإنه من غير المؤكد ولأسباب لا نضرب معرفتها، أن تركز الخلافة العربية في وقت ما على رأس الخليوي» (١٢٣).

والواقع أن ما كان يجتذب المراقبين الانكليز هو «التحرك العربي» خارج مصر. هذا

= الانكليز واستعملوا تلك السلطة استعمال العقلاء لما تجرعوا مرارة الصبر على تحكيمات الانكليز وحيثهم في اعمالهم وتقدمهم على حقوق السلطان في مثل المسألة المصرية التي هي في الحقيقة اهم مسألة عثمانية أو اسلامية. انظر: جمال الدين الافغاني، جمال الدين الافغاني: الاعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩-)، والعروة الوثقى، ج ١، ص ١٦٧. (١٢١) من مقالة سكرتير المعتمدية الدبلوماسية البريطانية في القاهرة (R. Stors) نشرت في مجلة *Fortnightly Review* بعنوان: «لورد كتشنر في مصر»، وقد أرسل السفير الفرنسي في لندن مقتطفات منها إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٣ أيار/ مايو ١٩١٢. انظر: M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 116, p. 90.

(١٢٢) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٥٠.

(١٢٣) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٥١.

التحرك لم يكن يقتصر على حركات المدن الشامية، التي توقفت عندها الدبلوماسية الفرنسية، بل كان «التحرك العربي» يتجلى بشكل أساسي بأشكال التلمر من السيطرة التركية في البنى القبلية السائدة في الجزيرة العربية. صحيح أن تحركات الاعيان في المدن السورية وبعض المظاهر المطلية التي حملتها صحافة مصر ومؤتمر باريس (عام ١٩١٣) والجمعية الاصلاحية في بيروت، لفتت انظار الدبلوماسيتين الفرنسية والبريطانية، غير أن رهان اللورد هيريت كشنر، المخطط الاساسي للسياسة الانكليزية العربية والاسلامية لم يتوجه بشكل أساسي إلى هذه المظاهر. فعندما مسح كشنر القوى التي تقف إلى جانب بريطانيا ضد تركيا في أي حرب محتملة كان يحوّل في ذهنه وما هو أكبر من القوى السياسية التي تطورت أساساً في المدن والبلدان السورية في السنين الخمس الأخيرة [. . .] لقد شكّلت حركات المناطق والقبائل في المناطق العربية القوى الأكثر أهمية من بين القوى المختلفة المناوئة للحكومة المركزية. هذه القوى ركّزت حول قادة عرب أمثال ابن سعود في نجد والسيد الادريس في عسير وابن رشيد في جبل شمر والامام يحيى في اليمن، والشريف حسين في الحجاز»^(١٢٤).

والواقع أن هذه المظاهر الاستقلالية العربية والتي تعود بجذورها إلى أسباب اهلية محلية، ترتبط بالبنى الاجتماعية - القبلية في الجزيرة العربية واشكال ممانعتها عن الانحاق بالسلطة المركزية، وهي التي دخلت في حسابات الدبلوماسية الانكليزية، فضلاً عن تنبهاها لأهمية الاسلام السياسي في ربطه بين حلقتي نفوذها في مصر والهند^(١٢٥).

لقد لفتت هذه الظواهر نظر الدبلوماسيين الانكليز في مصر أولاً وعلى رأسهم كشنر، فكانت مقابلته لعبد الله في عام ١٩١٢ تمهيداً لطرح الفكرة انطلاقاً من استيعاب حقل التقاطع بين النزعة الوحودية الاسلامية التي كان يرصدها الانكليز عن كُتب في مستعمراتهم لا سيما في الهند ومصر، وبين النزعات الاستقلالية في الجزيرة وبلاد الشام، والتي نشأت بشكل أساسي بفعل تطبيق مشروع الدولة المركزية الذي تطمح له «النخبة التركية». لذلك كانت النقطة التي ركّز عليها كشنر في مقابلته الاولى لعبد الله هي تذكيره بأنهم (الانكليز) احبطوا علماً في نية تركيا من القيام بتغييرات أساسية في بلاد العرب، وسؤاله: «انه اذا كان من جملة هذه الاجراءات أي تغيير في مركز الامير فهل سيرضى سموه بذلك؟»^(١٢٦).

وعندما انفجرت وازمة الحجاز بالفعل على أثر تغيير الوالي القديم وارسال وال جديد لتطبيق وقانون ادارة الولايات في الحجاز، ومد سكة الحديد بين مكة والمدينة، بدا لكشنر بوضوح أي وجهة يمكن أن تتخذها الاحداث، لا سيما وان العشائريين مكة والمدينة قد بدأت بالتحرك ضد القوات العثمانية. والسبب المباشر، ان مد سكة الحديد هذه كان يهدد القبائل

C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab* (١٢٤) *Nationalism* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1973), pp. 61 - 63.

Rashid Ismail Khalidi, *British Policy towards Syria and Palestine, 1906 - 1914: A Study* (١٢٥) *of the Antecedents of the Hussein - MacMahon Correspondence, the Sykes - Picot Agreement and the Balfour Declaration*, St. Antony's Middle East Monographs, no. 11 (London; New York: Ithaca Press, 1980), p. 347.

(١٢٦) مذكرات الملك عبد الله: الآثار الكاملة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ص ٩٠ - ٩١.

التي كانت تعيش على «ممارسة صناعة النقل على الجمل، وتعليم الحجاج الطواف، وكيفية زيارة المصطفى» (١٢٧).

هذه الوجهة التي كان يرصدها كشتنر عبر عنها في المقابلة الثانية لعبد الله: «إن الحكومة البريطانية التي ليس لها حق في التدخل في شؤون داخلية لدولة صديقة، لا ترضى أبداً بدوام أي حركات تسببها تركيا ضد السلام الحاضر في بلاد الحج» (١٢٨). وكان ذلك مقدمة انضجتها ظروف الحرب (الرد دخول تركيا فيها إلى جانب ألمانيا)، فمهدت لمراسلات «حسين - مكماهون» التي تركزت حول مشروع «المملكة العربية».

أما بالنسبة إلى فرنسا، فقد حاولت هذه الأخيرة أن تواجه هذا المشروع عبر اهتمام رجال أعمالها وغرف تجارتها ودبلوماسيتها بـ «سوريا الطبيعية»، التي حددت جغرافياً كما سنرى عبر الامتداد الاقتصادي والمعنوي للمصالح الفرنسية. وإذا اعتبرت نفسها هي أيضاً «قوة إسلامية» انطلاقاً من وجودها في شمال إفريقيا، حاولت أن تنافس «المشروع البريطاني» عبر رهانها على «الحركة العربية الاستقلالية» التي بدأت تنمو في المدن السورية، والتي كانت الحركة الاصلاحية البيروتية ومؤتمر باريس أحد مظاهرها. ويمكن أن نعين منطق التعامل السياسي مع بدايات هذه الظواهر في سياق الحرب الإيطالية - التركية (١٢٩)، وما أسفرت عنه من نتائج، ذلك أن هذه الحرب شكّلت حدثاً سياسياً مهماً في بلاد الشام. إذ أثار الحدث موجة من النقاشات السياسية في الأوساط المدنية السورية حول مصير البلاد، وصيغ المشاريع التي تنتظرها. والواقع أن اللفظ السياسي آنذاك، عكس بالفعل الوجهة التقسيمية العامة التي كانت تدير نحوها الدول الأوروبية، فالهجوم الإيطالي على ليبيا تحت مظلة رضى أوروبي، كان بمثابة مؤشر لحلقات ستتابع في الولايات العربية الأخرى. وكانت ردود الفعل على الحدث كما نقلتها القنصليات الفرنسية في المدن السورية، تتجاذبها مواقع واتجاهات مختلفة لدى سكان البلاد، مواقع تتقاطع في مجالات عديدة: الانتماء الطائفي المحلي والانتماء الثقافي والارتباط الاقتصادي.

وكان القناصل الفرنسيون يرصدون لرودود الفعل هذه في المدن السورية وفي القاهرة،

(١٢٧) من مقابلة بين عبد الله وطلعت في استامبول كما يرويها الأول في مذكراته جواباً عن سؤال طلعت: ولماذا يمانع والده في بناء الخط الحديدية. المصدر نفسه، ص ٩٩.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(١٢٩) أشار (Coulondre) القائم بأعمال قنصلية فرنسا العامة في بيروت إلى نتائج توقيع معاهدة السلام الإيطالية - التركية ونتائج حرب البلقان والهزائم التي منيت بها تركيا، على الجور السياسي في سوريا فقال: «إن هذه الأحداث قد طرحت المسألة السورية بما فيه الكفاية من الحدة والوضوح، حتى أننا نستطيع منذ الآن تصور الحلول المحتملة واعتبار أن أزمة قد فتحت وستفقد ربما في مستقبل قد يكون قريباً إلى فصل سورية عن الامبراطورية العثمانية». M. Coulondre gérant du consulat général de la France à Beyrouth à son excellence M. Poincaré, président du conseil et ministre des affaires étrangères, Paris, le 12 novembre 1912, dans: M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 117, p. 65.

يصفون التعبيرات السياسية في علاقتها بتوجه الطوائف في المدن بشكل عام، وبالقرى والشخصيات التي تعمل في الميدان السياسي أو الصحفي وبالأوساط الاقتصادية المحلية.

ففي ٢٩ كانون الثاني / يناير عام ١٩١٢، يشير القنصل الفرنسي العام في بيروت (F. Couget) في تقريره لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية (Poincaré) إلى جو الأفكار السياسية الذي يسود في بيروت فيقول: «منذ ابتدأت الحرب التركية - الإيطالية نلاحظ أن الأفكار اضطرت وأن شائعات مختلفة أخذت تنشر حول مصير البلاد والأثار التي يمكن أن تنشأ من تلك الحرب. فكثير من الناس، ليس فقط في وسط المسيحيين وانمايين العرب المسلمين، يعتقد أن هذه الحرب ستؤدي إلى النتيجة النهائية للامبراطورية العثمانية، ويتمنى أن تكون سورية من نصيب فرنسا، وقد سرت شائعة مفادها: أن فرنسا ستولي إدارة سورية ولا سيما إدارة الجمارك كضمان لقرض فرنسي كان قد قدم لتركيا، وأخيراً أشيع أن فرنسا لكثرة مشاغلها في الخارج، لن تبالي بهذه البلاد التي ستقع بيد بريطانيا، وقد تخيل أيضاً ضمها إلى مصر»^(١٣١).

وفي الواقع لم يكن هذا اللغظ السياسي مجرد تخيلات من قبل السكان، فثمة حملة اعلامية إنكليزية كانت وراء نشر هذه الأفكار ومصدرها الأوساط الدبلوماسية والصحافية في مصر، وهذا ما يؤكد تقرير سفير فرنسا في القسطنطينية (Pompard) المرسل إلى وزير الخارجية بتاريخ ٣٠ نيسان / ابريل عام ١٩١٢، والذي يحمل تحليلاً للسياسة الانكليزية، واختياراً صحفية وردته من مصر. فيقول: «إن سيطرة انكلترا على وادي النيل وعلى قناة السويس في عام ١٨٨١، وبعد أن كانت قد نالت حق التواجد في قبرص منذ عام ١٨٧٨، قد عملت لمصلحتها التوازن المتوسطي في الحوض الشرقي. هذا الوضع ثبت أيضاً بالمعاهدات الانكليزية - الفرنسية لعام ١٨٩٩، والتي كانت تتوافق يومذاك مع تطور سياستها المغربية. ومنذ ذلك لم تكن أعين السوريين مشدودة إلى فرنسا وحدها، فقد أخذت تتحول تدريجياً نحو انكلترا التي استقرت قوتها امامهم في حين أن قوتنا بدأت تبرز في الطرف الآخر من افريقيا الشمالية»^(١٣٢).

وينتقل السفير إلى الحديث عن اشكال الحملة الاعلامية (Propagande) الانكليزية السائدة في مصر فيشير إلى مقالة في جريدة «المفيد» (عدد ٥ نيسان / ابريل)، تبرز خبر وجود «لجنة مصرية» هدفها متابعة العمل لضم سوريا إلى مصر، مما يقدم لبريطانيا - كما تقول الصحيفة - (وسيلة لاثقة لمد سيطرتها العسكرية إلى هذه الولاية)، ومن بينها التعليقات المؤيدة التي قامت بها «المقطم» المعروفة بارتباطاتها بالادارة المصرية - الانكليزية^(١٣٣).

ويحاول السفير تفسير توجه السوريين نحو بريطانيا وتفضيلهم لها انطلاقاً من تحديد أهمية الموقع الاقتصادي الذي يحتله بعض السوريين في مصر، والاعجاب الذي يكنه هؤلاء للإنجازات التي حققتها بريطانيا في البلاد خلال ثلاثين عاماً. يقول: «إن السوري يكن اعجاباً كبيراً للصفات التي تنفصه: العزم والمثابرة، والانكليز يقدمون له في مصر الامثلة، فكثير من السوريين كانوا شهداء على الجهود التي بذلوها والتي أعطت نتائج مثيرة للاعجاب فقدروها. ذلك أن صلات حميمة وواسعة تقوم بين بيروت والاسكندرية. فمنذ ابتدأ التطور الاقتصادي في مصر، ومنذ أن ألقى النظام التركي الجديد الموائع التي كانت تشل حركة الانتقال والسفر في عهد عبد الحميد، وفتح كل يوم مجال واسع لمزيد من نشاط وبراعة السوريين. فالعديد

(١٣٠) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٧، بيروت، ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩١٢.

(١٣١) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٢٨٤.

(١٣٢) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٢٨٥.

من عائلات الوجهاء في بيروت: سرق، ثابت، كرم، تويني له في الاسكندرية والقاهرة مصالح مهمة، وإن أعمال هؤلاء وراحتهم تدعوانهم إلى مصر في الشتاء، بينما يعود في فصل الصيف إلى لبنان عدد كبير من العائلات المصرية وكذلك السورية المقيمة في مصر ومن بينهم محامون وصحافيون. كذلك، فإن عدداً من الانكليز يرافقونهم، والذي يحصل أن هذه الاتصالات التي تساهم في تقريب البلدين بالإضافة إلى قربهما في الماضي، تحدث تيارات من الأفكار مفيدة جداً للنفوذ البريطاني، وتجدر الملاحظة أن رجال الأعمال السوريين يعودون من مصر مأخوذين بالطرائق الانكليزية. وهكذا تحت وطأة شهادتهم للتطورات الاكيدة التي تحققت في مصر منذ ثلاثين عاماً، يتولد لديهم ميل غير عادل للمقارنة بين المشاريع الانكليزية في مصر وبين وضعية المشاريع الفرنسية الاقل ازدهاراً في سورية» (١٣٣).

ويبدو أن مخاوف السفارة الفرنسية في استامبول التي التقطت اصداء «مشاريع بريطانية» في سوريا ومصر، كانت تؤكد لها مراقبة السفارة الفرنسية في لندن لرحلة كتشنر لمصر. وهذا ما تشير اليه رسالة السفير الفرنسي في لندن الى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في باريس في ٣ ايار / مايو عام ١٩١٢. ويشير السفير الى عدة مؤشرات «لا تسمح ابداً بالثبات بأن الفكرة قد بدت في اذهان بعض الانكليز والسوريين، وبأن اتجاهاً متوافقة تظهر في كلا البلدين من أجل اتحادهما تحت سلطة واحدة». ويلاحظ السفير مباحرات بعض رجال الأعمال الذين ينتمون الى الجالية السورية في مصر، من اجل تمتين العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتشجيع اقامة خط حديدي، كما يلاحظ «أن السوريين الذين لا يجدون في فرنسا الدعم المالي [...] يلجأون للسخط عنه في بريطانيا، والحالة نفسها - يقول - عندما يتعلق الأمر بدعم سياسي ضروري لاحترام حقوقهم وامتيازاتهم» (١٣٤).

وتتوالى التقارير من مراكز القنصليات الفرنسية المعنية بمتابعة هذا الموضوع في مصر وسوريا، حاملة آراء مختلفة حول حجم هذا الخطر الانكليزي ومتنقلة الى اقتراح أشكال محلية للحد منه ومحاربه.

من ذلك مثلاً تقرير الوكالة (المعتمدة) الدبلوماسية الفرنسية في مصر الى الرئيس (Poincaré) (القاهرة ٥ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩١٢).

يخفف التقرير من أهمية النشاط الانكليزي في سوريا، ويعتبر أن الوضع فيها مؤات جداً لفرنسا أكثر مما هو مؤات لأي بلد أوروبي آخر. ويستشهد مدير الوكالة بأراء احد الوجهاء السوريين المقيمين في القاهرة «شكور باشا» يقول: «هذا الوجه السوري قام بزيارتي، وقد نقل لي نتائج المناظرات والمناقشات السرية التي حصلت حديثاً بين أعضاء الجالية السورية في القاهرة» (١٣٥)، ووفق شهادة شكور باشا «أن السوريين لا يرغبون أبداً بالألمان، وصحيح أنهم في مصر يقدرون الانكليز، ولكنهم يخشونهم كسياد في بلادهم، فمة تقليد قديم هو الدين وبعض الاستعدادات الثقافية يحملانهم نحو فرنسا، حيث يجلبهم إليها أيضاً شكل الحكم» (١٣٦). . ووفقاً لذلك وحسب شكور باشا «لا أسهل من أن نهزم في الولايات الثلاث السورية حركة رأي عام تتظاهر من أجلنا في أول فرصة، وتضع الدول الأخرى في وضع أقل ما فيه أنه غير

(١٣٣) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٢٨٤ - ٢٨٧.

(١٣٤) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٩٠، لندن، ٣ ايار / مايو ١٩١٢.

(١٣٥) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٨٤، القاهرة، ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٢.

(١٣٦) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٨٥.

ملائم»^(١٣٧) ويعلق صاحب التقرير أهمية على الوجود المسيحي السوري في تكوين هذا التيار المؤيد لفرنسا في وجه السياسة الانكليزية «الاسلامية»، ففي سورية على ما يرد في التقرير ٣ مليون ونصف من السكان من بينهم ٧٠٠ إلى ٨٠٠ ألف مسيحي، يضاف إلى هذا العدد حوالي ٥٠٠ ألف سوري مسيحي أيضاً مبشرين في الأمريكتين، لكنهم يعيشون كتجمعات في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والولايات المتحدة. وهؤلاء المهاجرون لم يقطعوا عن بلدهم الأم، حيث يستمرون في ممارسة تأثير قوي في داخله. وهؤلاء هم السوريون الأكثر نشاطاً وفعالية والأكثر ذكاء، ولربما لهم أكثر من غيرهم الكلمة المسموعة. إذن نصل إلى الرقم ١,٢٠٠,٠٠٠ مسيحي هذا بينما نلاحظ أن كتلة جماهير المسلمين (غير متبلوة في شكل مستقل) ويمكن أن تنقاد طوعاً لزعامة موجهة. هذا ويقترح صاحب التقرير اعتماد وسيلتين للقيام بهذه الحملة الاعلامية الفرنسية (Propagande) أولاها الصحافة، وثانيتهما الاكليروس الكاثوليكي. فهذا الأخير «بشكل رافعة مهمة لعملائنا نظراً لما يملكه الرهبان من سلطة معنوية لا شك فيها، تقدم مقام السلطة الغائبة للدولة العثمانية»^(١٣٨).

ويلاحظ في هذه الفترة أن العديد من التقارير الفرنسية الرسمية ومراسلات القنصليات، أخذ يركز على التوجهات السياسية للمسيحيين والمسلمين في بلاد الشام عبر اختلاف التوجهات أو تقاربها، وعبر المواقف المحلية من تركيا ومن الدول الأوروبية ومن مشاريعها. وتراجع هذه التقارير بين الرهان على الوجود المسيحي كعنصر كسب لفرنسا في سوريا، وبين الرهان على عداة المسلمين العرب للأتراك، وضرورة عدم التخلي عنهم كي لا يتوجهوا نحو بريطانيا في طلب مساعدة «حركاتهم الاستقلالية» في حال قيامها. ويحمل تقرير (M. Coulondre) وكيل قنصلية فرنسا العامة في بيروت هذه الوجهة في تحليل المواقف، مع مبالغة واضحة في التأكيد على موقف المسلمين المعادي للأتراك، وفي إبراز هذا الموقف كـ «حركة عربية انفصالية». يقول: «عنصران يتوزعان سكان البلاد، العنصر المسيحي والعنصر المسلم العربي. انهما يتعارضان ديناً ونزعات، ولكن شعوراً مشتركاً بنزع لتوحيدهما هو العداة المتزايدة للهمة التركية»^(١٣٩). وبعد ان يميز بين عامة الشعب من المسلمين «المعارضين لأي فكرة تطور»، وبين الطبقات «المستنيرة والموسرة» منهم، يلاحظ تحولاً في موقف الفئات الأخيرة من الدولة من جهة، ومن أوروبا من جهة أخرى. وأساس هذا التحول كما يراه (Coulondre) اقتصادي، يقول: «ان مثل تونس والجزائر ومصر يدعو المسلمين والموسرين وخصوصاً ملاكي الأراضي الى التفكير. لقد أصبحوا يدركون ان ادارة اجنبية وحدها بإمكانها أن تنفذ بلادهم من الضمور الذي رمتها فيه الادارة التركية، وأن ترد لها اضرارها وقيمته [..]. لقد بدأ يغلنى شعورهم بمصلحتهم الحقيقية تدريجياً على مساوئهم الدينية، وإذا تظاهروا أمام مواطنيهم بالولاء والتصلب، فإن عدداً كبيراً منهم دون أن يشعروا جهراً بالاحتلال الاجنبي كما يتنمنا المسيحيون، يعتبره مصلر غنى وفير ويؤيده أو على الأقل يسلم به»^(١٤٠).

غير ان هذا التحليل يصطلم بمشكلة طريقة استمالة الأعيان المسلمين الى فرنسا، يقول: «ان قرب مصر والملاقات الوثيقة الموجودة بين البلدين لم تغير حسب رأيي وبشكل ملموس ميول اخواننا في

(١٣٧) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٤٧.

(١٣٨) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٤٨.

(١٣٩) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٦٥، بيروت، ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٢.

(١٤٠) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٦٦-٦٧.

الدين، والمعالمات الكبرى الأرثوذكسية المذهب في بيروت باستثناء عائلة ثابت، هي مقلدة للانكليز أكثر من كونها محاربة لهم. أما الامر فمختلف تماماً بالنسبة الى العنصر الاسلامي، فالمسلمون العرب الذين تبعوا من الحكم التركي، ولكن ما زالوا يعارضون حكم الامة المسيحية المباشر، لا بد وأن يتجهوا بكل بساطة نحو مصر أرض الاسلام التي يحكمها أمير من عرقهم (Race) ودينهم ولكن بإدارة اوروبية»^(١٤١).

وانطلاقاً من تأكيد أهمية هذه الحركة الانفصالية، وبغض النظر عن الدولة الاجنبية التي تتوجه نحوها قوى هذه الحركة يؤكد (Coulondre) ان سوريا هي ثمرة ناضجة بمتناول الذي يرغب في قطعها، وإذا لم تنتبه فإنها سوف تنفصل عن الاصل العثماني في مستقبل قد يكون قريباً لتسقط على أرض الجيران^(١٤٢).

والواقع أن الحملة الاعلامية الانكليزية كانت تضمخ اخبار هذا المشروع في محاولة لاستمالة المسلمين الى فكرة «الخلافة العربية». ومن هنا، فإن الرهان الذي يضعه (Coulondre) على «التسابق» من أجل «قطع الثمرة» يصطدم بمأزق انقسام «الحركة الانفصالية» (على حد تعبيره) بين اتجاهيها المسيحي والاسلامي، فقد خلقت هذه الدعاية الانكليزية في الاوساط المسيحية السورية المقيمة في مصر، وبالتحديد في الاوساط المناصرة لفرنسا، توتراً سياسياً يكشفه وزير فرنسا في القاهرة (A. Defrance). ففي رسالة بعثها في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩١٢ الى الخارجية الفرنسية يصف حالة «انصار فرنسا» في القاهرة، بعد أن أثير هؤلاء بأخبار مشروع ربط سوريا بمصر واختار «الخلافة العربية» واحتمال رحلة كشتنر الى سوريا، يقول: «نراسي الى من جهات ثلاث [لا يسميها] أنه طرحت فكرة تدبير اغتيال أحد العملاء الفرنسيين في سورية لاجبار فرنسا على التدخل». كما يشير أيضاً إلى «أن لبناني القاهرة اجتمعوا مساء أمس وتقدموا في صباح هذا اليوم يستفسرون إذا كان بإمكانهم الاعتماد المطلق علينا، وإذا فإنهم سيترقبون اللجوء الى الانقلاب وإلى اعلان انفصالهم النهائي عن تركيا، ووضع انفسهم تحت الحماية الجماعية لأوروبا»^(١٤٣).

ويثبت بعض الدبلوماسيين الفرنسيين للنتائج التي تترتب على سياسة فرنسا في حمايتها للمسيحيين على موقف المسلمين. ونقرأ ذلك في رسالة القنصل الفرنسي العام (Couget) في بيروت بتاريخ ٣ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩١٢، يقول: «ان المسلمين يخشون في حال سيطرة فرنسا على البلاد أن تؤدي تقاليد هذه الاخيرة في حمايتها للمسيحيين الى اضعاف المسلمين وجعلهم في وضع محمي، فإن عدائهم للاتراك كعرب لا تنقص من كونهم مسلمين. فلذلك يطلبون من بريطانيا أن يكون على رأسهم كما هو الحال في مصر أمير من دينهم، وكذلك يطلبون منا أن نكن للاسلام ولعادته مزيداً من الاحترام»^(١٤٤). ويعرض القنصل الى اهم مراكز هذه الحركة الاسلامية السياسية في سوريا وبعض اسماء من يمثلها. يقول: ليس لهذه الحركة أهمية كبرى في بيروت، في حين أنه يمكن

(١٤١) ويذكر القنصل خبراً تراسي اليه بوجود لجنة تشكلت سراً في مصر للقيام بالدعاية لهذا المشروع وبوجود شخصيات في سوريا تقود هذه الحركة، منهم: سليم علي سلام، محمد وأحمد كرد علي، عزت الجندى، عبد النبي العريسي. المصدر نفسه، تفصيلية بيروت.

(١٤٢) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٦٨.

(١٤٣) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٧٤، القاهرة، ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٢.

(١٤٤) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ١١-٩.

أن تكون أكثر انتشاراً في دمشق، حيث ذكر لي بعض أسماء من يدعوا لها بحماس، ومن هؤلاء: شفيق بك المؤيد، عضو سابق في «مجلس الدين العثماني» ثم نائب في البرلمان، شكري العسلي، نائب سابق، محمد كرد علي، مدير تحرير جريدة «المقتبس»، عبد الوهاب الانكليزي (قائمقام سابق) (١٤٥).

ويدعو (Couget) إلى رؤية ابعاد «المسألة السورية» تبعاً للخصوصيات المحلية من جهة، وعلى قاعدة «ماذا تريد فرنسا» من هذه المسألة بالذات؟ يقول: «من الملح أن نحدد مدى حجم المسألة وأن نرسم خطأ واضحاً لسياستنا. فإذا كنا نرغب فقط بالحدود الواقعة بين طرابلس وصيدا بين البحر والسلسلة المواجهة للبلدان [Anti Liban]، يمكننا ونحن أن نبادر بالمطالبة بذلك باسم حمايتنا للمسيحيين الذين يشكلون اكثرية في هذه المنطقة، وبالتالي، أن نحصل على تقاهرة في مصلحتنا مبررة ومفيدة، تبدأ من العريضة حتى العصيان. أما إذا كانت الحدود التي نرغب بها ينبغي أن تضم مناطق أوسع فكل شيء يتغير، وينبغي في هذه الحالة أن نتقرب من الرأي العام المسلم الذي تشكل دمشق مركزاً له، وذلك دون أن ننسى أنه في إطار هذه الفرضية نفسها يبقى تقدير (Coulondre) صحيحاً: «من يصل أولاً يستقبل بصورة افضل» (١٤٦).

ويذهب نائب قنصل فرنسا في طرابلس (الشام) إلى أبعد من هذا فيترشح على وزارة الخارجية في (١١ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩١٢) أن تتبنى «سياسة اسلامية» واضحة للدرجة مساعدة المسلمين في اختيار «خليفة لهم» (١٤٧) فهو، إذ ينطلق من وصف موقف مسلمي طرابلس من الحرب الإيطالية - التركية يرى أن الانتماء الديني يبقى غالباً لدى العربي المسلم، وأن الموقف من الدولة العثمانية (ارتباطاً أو انفصالاً)، يتوقف على صمود هذه الأخيرة وقدرتها على الرد على مشاريع احتلالها وتفكيكها، لكن دون أن يعدل ذلك من الانتماء الديني. يقول: «ان الانهيار السريع لتركيا في أوروبا، أحدث لدى السكان المسلمين في طرابلس كما لدى السكان في بقية الولايات في تركيا الاسوية تغيراً كان ينبغي أن ننتظره، فكانت المقاومة البطولية التي أبدتها فرقة تركية صغيرة في ليبيا فأنشلت خلال عام كامل تقدم القوات الإيطالية، قد خلقت عند العربي المسلم شعوراً عميقاً بالتعصب شبه شبيهاً من الوطنية، فكان فخوراً بعثمانية، بيد أن هزيمة الجيش العثماني أتت اخيراً فعُذلت كلياً هذه الوطنية، فالعرب يتذكرون الآن أنهم قبل أن يكونوا عثمانين هم عرب، وإن المهزوم اليوم، كان هازمهم في الماضي ويستنتج: «ان فرنسا يمكن أن تكون أكيدة من حسن استقبال المسلمين لها إذا ما وعدت باحترام عقائدهم وبمساعدهم، وفي الحالة التي ذكرناها في اختيار خليفة لهم» (١٤٨).

فهل ستنتج فرنسا في «سياستها الاسلامية» هذه؟ أو بالاحرى هل تستطيع أن تمارسها فعلاً وهي حيصة واقعين تاريخيين؟ أولهما، واقع ان بريطانيا هي التي مثلت تاريخياً ومنذ بدأت تطرح مشاريع التدخل في شؤون السلطنة العثمانية ومشاريع تقسيمها «السياسة الاسلامية»، انطلاقاً من موقعها في الهند ولاحقاً من مصر وشواطئ الجزيرة العربية. انه لمنذ أمد بعيد وبريطانيا تمارس سياسة الدفاع عن «وحدة الدولة العثمانية» في وجه مطامع روسيا وفرنسا،

(١٤٥) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ١١-١٢.

(١٤٦) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ٢٠.

(١٤٧) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ٧٠-٧٢، طرابلس، ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩١٢.

(١٤٨) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ٧٢.

وتسعى لتحقيق سوق إسلامي عالمي واسع يمتد تحت سيطرتها من الهند حتى مصر. وفي المرحلة اللاحقة كانت ألمانيا قد تبنت مع انطلاقها الاقتصادية الكثيفة الواسعة هذا «المشروع الإسلامي» الذي توافق أيضاً مع سياسة عبد الحميد.

ثانيهما، واقع ان فرنسا هي التي مثلت تاريخياً ومنذ الحروب الصليبية سياسة الحماية للكاتوليك في الشرق، وإن تدخلها في عام ١٨٦٠ تمّ على أساس هذه الحجة، وإنها استمرت حتى حينه تمارس عبر تدخل حكومتها وسفرائها وقناصلها أشكالاً مختلفة من الحماية للمسيحيين الكاثوليك والموارنة.

كيف سيتم إذا اقتناع المسلمون بـ «السياسة الإسلامية» الفرنسية؟ كان هذا بالذات مأزق فرنسا من منافستها لـ «المشروع الإنكليزي»: ربط سوريا بمصر كاحتمال يجب عن نزوع الأعيان المسلمين والملاّكين الكبار لممارسة سلطة تكون امتداداً لسلطتهم في العهد العثماني، هذه السلطة التي ضعفت فعادوا فاسترجعوها من خلال التنظيمات نفسها، وفي العهد الدستوري يحاولون تأكيداً من خلال «اللامركزية» هذا في حين كانت فرنسا عبر كل أجهزتها وقنصلياتها تدعم مطالب الكاثوليك والموارنة في إطار نظام الملل العثماني والامتيازات الأجنبية. وكان هؤلاء بشكل عام وعلى صعيد التحرك السياسي والفعالية الاجتماعية، أما تجار مدن استعملوا شبكة التبادل التجاري بين السوق المشرقي وأوروبا (شرائع من الروم الكاثوليك والأرثوذكس خاصة)^(١٤٩)، وأما فلاحين ريفيين انفكت علاقاتهم الانتاجية بالمقاطعين المشايخ، وانخرطوا في عملية انتاجية تلبى حاجات السوق الصناعي الأوروبي (صناعة ليون في حالة الموارنة)، ثم اندمجوا «كتلة سياسية» تحت زعامة الكنيسة المارونية^(١٥٠).

هذا الواقع يعني أن توجهات سياسية مختلفة برزت لدى هذه الفئات، وتكونت بالتالي لديهم استعدادات وتمثلات مختلفة للمشروع السياسي المرتقب، والذي سيكون بديلاً للدولة العثمانية^(١٥١).

ليس هذا فحسب، بل إن صراعات اجتماعية أيضاً كانت تتولد في المناطق المختلفة التي توجد فيها طوائف مختلفة ومواقف في الانتاج متضاربة ومتقاطعة مع الانتماء الطائفي، مما كان

(١٤٩) يمكن استعراض أسماء هذه العائلات في اللوائح التي نشرها (Ducousso) بأسماء عائلات التجار Gaston Ducousso, *L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban* (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1913), pp. 233 - 235.

قارن أيضاً: محمد رفيق التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت (بيروت: مطبعة الأقبال، ١٩١٦)، ج ٢، ص ٤٦٩ - ٤٧٠، والحكيم، سورية والعهد العثماني، ص ٩٤ - ٩٥.

(١٥٠) شكّلت هذه المسألة من الموضوع حفل البحث الرئيسي الذي قمنا به في كتاب: كوثرائي، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، بخاصة ص ٥٩ - ٨٩.

(١٥١) قارن فيما يخص جبل لبنان: المصدر نفسه، ص ١٠٧ - ١١٦.

يلزم فرنسا المتمثلة في «الوعي الجماعي» صديقة ومحامية^(١٥٢) أن تتدخل في كل هذه الأمور لمصلحة قوى سياسية محددة ومواقع في الانتاج معينة ، كدعم قوى متصرفية الجبل في مطالبتها: فتح مرفأً جوفية، التدخل لتحسين النظام الاساسي والحد من صلاحيات المتصرف، العمل على ضم سهل البقاع... الخ^(١٥٣).

وهكذا يعبر المأزق الفرنسي عن نفسه في الحيرة بين منافسة «المشروع الانكليزي» ومتطلباته السياسية نحو المسلمين، وبين سياسة الحماية ومتطلباتها تجاه المسيحيين. ففي حين يتحدث تقرير دبلوماسي فرنسي عن «مساعدة المسلمين في اختيار خليفة لهم» (١١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٢)، يتحدث تقرير آخر مرسل من نيابة قنصلية طرابلس بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٢، عن اوضاع المسيحيين في عكار واضطهاد المسلمين البيكوات لهم يقول (Ducouso) وكيل نيابة القنصلية: «ان التصب الاسلامي الذي يرافقه دائماً في هذه المنطقة روح السلب، قد غداً أخطر من أي وقت مضى بعد أن هيجه اخبار الحرب، وأن أعمال القتل ونهب الممتلكات تضاعفت وهي ترتكب ضد المسيحيين المروعين الذين لم يتجرأ أحد منهم على الشكوى للسلطات خوفاً من أعمال الانتقام»، ويضيف (Ducouso) مستعيداً دور «الحماية» بصيغتها التاريخية: «ان هذا الشعب الذي كبت شكواه مدة طويلة من الزمن قد تجرأ على رفع صوته، يشجعه في ذلك وجود مثل أمه يعتبرها حاميته الوحيدة ويرجو سيطرتها من كل قلبه»^(١٥٤).

ان السياسة الفرنسية بقيت رغم تنبيه بعض الدبلوماسيين الفرنسيين الى نتائجها على تأزيم العلاقة بين المشروع الفرنسي في سوريا من جهة، والمسلمين من جهة ثانية، بقيت تسير في خطها العام في وجه الحماية الطائفية، وحتى عندما قامت حركة المعارضة العربية في بعض المدن السورية ولا سيما في بيروت تطالب بإدخال اصلاحات ادارية ومالية الى ولاياتها على قاعدة اللامركزية (حركة بيروت الاصلاحية)، وتضم في صفوفها عناصر مسلمة ومسيحية في آن واحد، بقيت العلاقة بين فرنسا والاطراف المسيحية في المعارضة علاقة ذات طابع «خاص». فمسيحيو الحركة انفردوا في التوجه نحو فرنسا وصاغوا - كما لاحظنا - مطالب خاصة، وكتب القنصل الفرنسي تعليقاً على مذكرة الوفد: «وتشكل الوثيقة شهادة اخرى على التعاطف العميق الذي يشد البناء مسيحي هذه المنطقة، كما أنها تدل على مبلغ التأثير الذي أحدثته في نفوسهم الوعود الصادقة عن فرنسا وعلى

(١٥٢) هذا التعبير هو عنوان كتاب الأب: ييار غالب، فرنسا صديقة ومحامية (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٤).

(١٥٣) انظر مذكرة الطائفة المارونية الى الرئيس الفرنسي (Poincaré) في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٣، حيث تطالب الطائفة بمزيد من الحقوق والامتيازات للجبل، فيقول: «سيكون ملجأً ارجاع سهل البقاع الصغير الواقع الى جنوب هذا الجبل، وكذلك المعصرة الواقعة الى الشمال... ومن الملجأ أيضاً تعديل حدوده الطبيعية بإسعاذة بعض القرى الواقعة على سفحه، والتي تسكن جزئاً لا يتجزأ من أرضه والتي ألحقت اعتباطاً بولاية دمشق... ان اللبنانيين يطالبون بإصلاحات جديدة ومفيدة للبلد، وإذا توجهون الى فرنسا الحامية الكريمة للبنان من أجل حماية مصالحهم الحيوية السياسية والاقتصادية، يعبرون عن رغباتهم المنطقية والمحقة».

M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 119, p. 25.

M. Ducouso, *gérant du vice-consulat français à Tripoli à M. Couget, consul général de (١٥٤) France à Beyrouth, Tripoli (Syrie), le 25 novembre 1912, dans: Ibid., vol. 118, p. 29 - 31.*

مدى عظيم الآمال التي ولدتها لديهم» (١٥٥).

وعلى موازاة هذه السياسة، يبدو أن الدبلوماسية الفرنسية لاسيما المتمثلة بمكتب القاهرة (Defrance) ظلت مشدودة الى مظاهر الحركة العربية والانفصالية في سوريا، وتراهن على احتمال فشل الاصلاح الذي يطالب به المسلمون وعلى احتمال ارتداد هؤلاء الى الموقف المسيحي، ومن هذه الزاوية بالذات نظر الوزير (Defrance) الى مشاركة عضوي حزب اللامركزية الادارية (اسكندر عمون وعبد الحميد الزهراوي) في اعمال مؤتمر باريس. فهو يأمل أن يؤدي فشل المطالبة بالاصلاح الى المطالبة بد «نظام التفوذ الفرنسي» (Régime de L'influence française) يقول: «وان عضوي لجنة اللامركزية القاهرية المكلفين بالذهاب الى مؤتمر باريس هما اسكندر بك عمون وعبد الحميد الزهراوي، وكلا الاثنين معروف في وزارتك، الاول هو مسيحي ماروني، رئيس لجنة اللبنانيين في القاهرة وقد صرح في العديد من المرات اوضح التصريحات لصالح فرنسا، انه اخو داود بك عمون الذي استقبل في العام الماضي من قبل السيد (Poincaré) في باريس، والثاني هو نائب حمص (١٥٦) السابق، الذي كلمت سعادتكم عنه في رسالتي المؤرخة في ١٥ نيسان [ابريل] ١٩١٣ رقم ١٦٥ والذي اعلنت عن ذهابه الى سورية منذ عدة أسابيع، ولكنه بقي في القاهرة من أجل ذهابه المحتمل الى المؤتمر العربي تحديداً، ان الانطباع الذي تركه النقاش معه والذي أرسلت لك تقريراً عنه في الرسالة التي سبق ذكرها يؤكد كل المعلومات التي جمعتها عنه، ان رأي الجميع بعبد الحميد الزهراوي هو أنه رجل شريف وصادق (١٥٧)، وأنه يريد خير بلده بكل إخلاص: لقد اقمنا أن النظام التركي قد أصبح وسيصير شؤماً على سورية إلا إذا حصلت اصلاحات لا يمكن التأمل بنيلها على كل حال من الباب العالي، أنه يأمل إذن لسورية في المستقبل بنظام يهرن له على أنه الأكثر صلاحية لارجاع الازدهار إلى بلده. واعتقد أن عبد الحميد الزهراوي، حتى ولو كان قراره النهائي لم يؤخذ بعد، يميل إلى التفكير أن هذا النظام هو نظام التفوذ الفرنسي. ان اختيار هذين المندوبين هو مرضٍ إذن، وغداً يسافران من الاسكندرية الى باريس» (١٥٨).

هذا، بيد ان دبلوماسيين فرنسيين آخرين يتبنون الى خطورة هذا المأزق الذي تتجه نحوه قنصلية بيروت، ووكالة (معمدية) القاهرة في تركيزها على دعم المسيحيين أو على تضخيم أهمية «الحركة العربية» وأفقها الانفصالي عن الدولة العثمانية، ونقرأ في ذلك تقريراً مستقلاً مطولاً لاحد مستشاري وزارة الخارجية الفرنسية اندريه دويوسك (André Dubosq) (١٥٩)

M. Couget, consul général de France à Beyrouth, le 18 mars 1913, dans: Ibid., vol. (١٥٥)

انظر ملحة هذه النقط في السياق السابق من هذا الفصل.

120, p. 59.

(١٥٦) هكذا وردت والمعروف أنه نائب حماء.

(١٥٧) الواقع ان عبد الحميد الزهراوي كان يطرح مسألة العلاقة بالغرب في جانبها الحضاري والثقافي البحث، وبدعو للأخذ عن اوروييا وطلب مساعدتها وينقل الجانب السياسي في هذه العلاقة، فكان يقول: «وان اوروييا ليست هي الغول وانما الغول سوء الادارة وفساد السياسة، ولو كانت أوروييا هي الغول لما ساعدت دولتنا بشي» (١٥٨) انظر خطبته في المؤتمر العربي الأول بعنوان: «تربيتنا السياسية»، ص ٣٨.

M. Defrance ministre de France en Egypte à M. son excellence le ministre des affaires étrangères, le Caire, 23 mai 1913, dans: M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 121, pp. 99 - 100.

(١٥٩) كلف من وزارة الخارجية بمهمة استطلاعية في سوريا ومصر، وقد جاء في مقدمة التقرير: «لقد شرفتموني بأن عهدتم الي بمهمة غايتها المراقبة المحلية لمدى التفوذ الذي اكتسبته بعض الدول في سورية =

وقد جاء سوريا في مهمة استطلاعية، فكتب تقريراً مفصلاً في عدة موضوعات. وحول موضوع الحركة العربية يقول: «أصل إلى دراسة مسألة ألقت عليها الأضواء حوادث قرية العهد حصلت في بيروت، وأعنى التظاهرات المعادية للاتراك التي قامت في شهر نيسان [أبريل] المنصرم والحركة العربية في سورية، أولاً يجب أن نتجنب تعظيم الوقائع لأننا نتنازع الآن ما تقتصر عليه، أن بعض الأفراد السوريين أو اللبنانيين الذين يهمهم تعظيم أهمية هذه الحادثة لم يتورعوا عن تنفيذ مراميمهم إما في الصحف المحلية أو في الصحف الأجنبية، إذ رأوا أنهم لمحوها فيها ما ينذر بثورة عارمة في سورية، وكذلك بنهاية النظام التركي الأكيدة، وواجب أوروبا أن تتخذ موقفاً من الصراع الذي سوف يبدأ بين المجالس^(١٦١) والسلطة^(١٦٢)».

ويحاول المراقب الفرنسي أن يعيد الأحداث إلى «حجمها الطبيعي». ولعل إيراد مقتطفات من نصوص التقرير تفيد في أمرين: أولهما، في استرجاع سياق ما حدث بعد خفوت الوهج الذي أوحاه للدبلوماسية الفرنسية المحلية. ثانيهما، في تقديم «خطاب دبلوماسي» فرنسي جديد سيكون له فاعليته في المنهجية السياسية الفرنسية تجاه سوريا في سياق الحرب الأولى ومرحلة ما بعدها. يقول (Dubosq): «بالتأكيد لا شيء يسمح بإنكار إمكانية حصول حركة عربية في المستقبل، أما الحجة التي يركز عليها الذين يظنون أنها وشيكة الحصول فهي وجود المسلمين والمسيحيين في اللجان الحربية بالقاهرة وبيروت وسواهما، إلا أنه من المؤكد أن هذا الواقع الأكيد لا يشكل معياراً لقيام الحركة المذكورة، أن الومع المؤقت الذي أوحى به عقب إعلان الدستور ووحدة المسلمين والمسيحيين القاهرية قد تلاشى أمام مذابح أخته^(١٦٣)». والسؤال هل أن هذا الومع سيعود إلى الظهور مع الحركة العربية التي قامت في الوقت الحاضر؟ لقد تسنى لي في القاهرة وبيروت ودمشق أن أطلع على الآراء الحميمية التي باح لي بها بعض المسلمين الذين يحتلون مراكز مرموقة، فلقد صرح لي هؤلاء ببساطة أن الواقع مع المسيحيين يبدو في نظرم ضروباً، لأن المسيحيين هم أدنى منهم وخصوفاً أكثر ثقافة منهم، وبالتالي فهم أجدر في اظهار مطالبهم الخاصة. ومن جهة أخرى، صرح لي مسيحيون أعضاء في المجالس بأنهم لا يرجون من حركتهم نفعاً عملياً، وأنهم لا يهتفون عن طريق انضمامهم إلى صفوف المسلمين إلا إلى تدخل فرنسا، وفضلاً عن ذلك، فإنهم - أي المسيحيين - خلافاً لما يعتقد المسلمون، يرون أنه ليس بإمكان سورية أن تحكم نفسها بنفسها إلا أنهم يتجنبون مواجهة المسلمين بذلك^(١٦٤). ويضيف: «لقد اعترف لي بعض المسيحيين بأنهم لا يهتمون بالإصلاحات التي تحصل في سورية كما قال لي المسلمون الشيء نفسه عن المطالب اللبنانية، لقد حدثوني عن القمم والحماية والاستقلال الذاتي والمملكة المستقلة، حتى أنهم حدثوني عن الجمهورية، ويبدو أن الفكرة الانفصالية لا تخيف أحداً، وإذا بدا أن النخبة الإسلامية الموجودة في اللجان تريد أن تظهر بمظهر الرافض لثقل هذا الانفصال، فلأنها ترى الحكمة في هذا الموقف أمام ولاء الشعب المسلم، وربما أمام الرأي العام الخارجي». ويضيف: «لن أعز إلى كل هذه الأمور أكثر مما تستحق من أهمية، إلا أنه يكفي أن تكون قد جرت على الألسنة حتى يصحح من الجائز لمن طرقت سمعه أن يلقي شكاً حول مدى الانشقاق، وأن بعض أعضاء المجالس من المسيحيين يعتمدون على سفائنا

= وفلسطين، ومن ثم البحث عن الوسائل العملية لمكافحته، كما نصحتوني في الوقت نفسه بأن أحلل بقدر الإمكان أهمية الحركة العربية، ثم انكم اجزتم لي أخيراً ابتداء الرأي حول المستقبل الذي ينتظر عدداً من شاربنا القائمة أو المتوي اقامتها في المناطق التي علي زيارتها».

M.A.E.F., Ibid., vol. 122, pp. 137 - 170, Paris, 30 juin 1913.

(١٦٠) يقصد مجالس الإدارة التي شاركت في وضع المطالب الإصلاحية في الولايات.

(١٦١) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٦٠.

(١٦٢) قامت هذه المذابح ضد الأرمن، وقد جرت في الفترة ١٨٩٤ - ١٨٩٦. انظر:

Hrant Pasdermajian, *Histoire de L'Arménie depuis les origines jusqu'au traité de Lausanne*, 2ème ed. (Paris: H. Samuelian, 1964), pp. 346 - 348.

M.A.E.F., Ibid., vol. 122, p. 161.

(١٦٣)

للحصول على مراكز تدبر عليهم ربحاً مادياً وذلك لقاء دعائهم وحسن خدماتهم» (١٦٤). «وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمهور لم يقتنع بتأناً بأراء المجالس وكثير من المسلمين يثمنون استمرار الوضع الراهن مخافة أن يعلو شأن المسيحيين عليهم في ظل نظام ليبرالي كما نشرت ذلك بعض الجرائد»، ويستبعد (Dubosq) أن تنشأ في القريب العاجل، حركة عربية متجانسة وقوية قد «استتلاف الطوائف ليس الأمر الوحيد الذي يشق في الواقع صفوف العرب (...)». فإن البلاد التي يسكنها العرب مثل سورية والحجاز واليمن ونجد وبلاد ما بين النهرين تكشف عن مظاهر شديدة التباين، كما أنه لا يمكن اجتيازها إجمالاً إلا بصعوبة، ولا يعيش فيها السكان إلا جماعات صغيرة منفصلة الواحدة عن الأخرى ولا تشكل مجموعة وطنية، إن الأشخاص الذين اتحدوا لإنشاء هذه الحركة يشكلون فيما بينهم صورة مختصرة لهذه التجزئة، ولا نعتقد أن الأمر قد يكون عكس ما تقدم» (١٦٥). ويضيف: «إن العرب لم يصلوا بعد إلى تلك الدرجة من الترقى، حيث المواطن والطموحات تندب في طموح واحد مشترك هو خلاص البلد، إن ثمة كبرياء هائلة جداً هي الخط المميز للاختلاف العربية، تدفع كل واحد منهم لاعتبار نفسه متفوقاً على إقرانه، وتجعل كل تحرك مشترك أمراً مستحيلاً. وإلى جانب الكبرياء الفردية هناك عند العرب كبرياء جماعية وكبرياء العائلة والقبيلة وما يمكن تسميته بـ «الديانة الصغيرة». ذلك أن المسلمين والمسيحيين ينقسمون إلى اتباع طقوس مختلفة، ويدوي هذه الظروف أن حركة جماعية ليست وشيكة الوقوع، وإذا ما نظرنا عن قرب إلى الحركات التي حصلت حتى الآن في البلاد العربية للاحتضان أنها لا تنطبق في أي نقطة، فالأسباب التي أدت إلى نشوئها متنوعة جداً ونجد بدون جدوى لاعطائها طابعاً وحدوياً ليس فيها. ولكن هذا لا يثبت مجدداً، أن ما سمي قبل الألوان بـ «الحركة العربية» أمر يستحيل حدوثه أبداً» (١٦٦).

هذا الوصف الذي يقدمه التقرير ويغض النظر عن مدى الصحة أو الخطأ على صعيد الاستنتاج السياسي وطريقة فهم الانقسامات العربية داخل سوريا وخارجها، يمثل معطى من معطيات السياسة الفرنسية في طريقة فهمها التركيب الاجتماعي والسكاني للبلاد، واشكال التعاطي مع عناصر هذا التركيب في المراحل اللاحقة. فهو إذ يقلل من أهمية ما سماه بعض القناصل بـ «الحركة العربية» في المرحلة الراهنة، يستعيز عن غيابها في اقتراح سياسة عملية تجاه الطوائف أو ما يسميه «الديانات الصغيرة» المختلفة من مسيحية وإسلامية.

لهذا، فهو يقترح حلولاً عملية لا تذهب باتجاه الحديث عن «الخلافة العربية»، ومزاحمة المشروع البريطاني (اتحاد مصر وسوريا) على أرضيته، بل باتجاه كسب «ود المسلمين» عملياً، والتركيز في هذا النهج على مدينة دمشق والبدء بكسب الصحافة الإسلامية أولاً. ويقترح في هذا المجال تقديم إعانة مالية لجريدة «المقتبس» الدمشقية التي يرأسها محمد كرد علي، يقول: «إن هذه الجريدة الإسلامية هي إحدى أشهر جرائد سورية في مدينة كدمشق وستقدم لنا مساعدة فائقة في هذه الفترة التي استطعنا فيها توجيه جهودنا نحو المسلمين، فيفضل هذه الجريدة وحدها سنخلق وتنمى في صفوف العائلات الإسلامية الكبرى التي يتوكل رأي الآخرين برأيها شعوراً ودياً حيال فرنسا، وهنا لا أتحدث فقط عن عائلات الأمراء التي يجب ألا نبالغ في تقدير نفوذها، وهو لا يفوق ما لاكتريه العائلات العربية الغنية من نفوذ، بل إني سأتناول كل هذه العائلات الغنية الكثيرة العدد» (١٦٧).

ويقترح أيضاً أن تكون الإعانة الموجهة إلى جريدة «المقتبس» الإسلامية أكبر من تلك

(١٦٤) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٦١. (أ. دوبوسك).

(١٦٥) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٦٢.

(١٦٦) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٦٣.

(١٦٧) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٥٣ و ١٦٣.

التي تقدم لجريدة (Réveil) المسيحية، وبالنظر الى هوية صاحب «المقتبس»، يجب أن يترك هذا الامر بتصرف مثلنا في دمشق الذي يفضل كثير من الحكمة والمعرفة العميقة بالانسان وبالامور الشرقية، قد تمكن سابقاً، كما أمكنني الملاحظة، من كسب ود المسلمين حيالنا»^(١٦٨).

وتستقر دبلوماسية القنصلية الفرنسية في دمشق على هذا الخط في تعاملها مع مسلمي سوريا: محاولة للاتصال بمحمد كرد علي، محاولة التقرب من العائلات الدمشقية النافذة، استمالة بعض الصحف الاسلامية، وتخصيص بعض المنح للطلاب المسلمين للدراسة في جامعات فرنسا^(١٦٩).

ويبدو من خلال متابعة مراسلات قنصلية دمشق، ان دبلوماسية قنصلية دمشق سارت على هذا الخط في تعاملها مع الوضع السوري، فهي تتعامل معه على أساس تركيبة «الطوائفي»، وعلى أساس استمالة كل طائفة على حدة. ويعبر قنصل فرنسا في دمشق عن هذه الوجهة التي استبناها في عمله الدبلوماسي كطريقة في التعامل مع العمل السياسي المحلي وفهم اشكال تعبيراته واتجاهاته، يقول: «يتزايد اعتقادي بأن الدين في الشرق هو حقاً أساس كل شيء، ويربني لا ينبغي أبداً أن يغيب الدين عن بالنا عندما نحكم على الاحداث والمشار والتيارات، وبالطبع لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار هنا كما في كل مكان آخر المصالح المادية، لكننا مضطرون في آخر التحليل إلى الاعتراف بأن الدين يتدخل دائماً، ويبدو ان المحافظ الأكثر تحلقاً والثوري الأكثر تقدماً والموظف المدني أو العسكري، والذي درس في باريس كما الذي تنف في برلين، يتصرفون جميعهم سواء كانوا مؤمنين أو احرار التفكير (Libres penseurs)، كما لم يعرفوا قط أي شيء آخر غير الكتب المنزلة»^(١٧٠). ويضيف: «وبهما تكن ضرورة مراعاة الدين الاسلامي الذي تنتمي إليه الأغلبية الساحقة من السكان، فليس من رأيي التقليل من أهمية الدور الذي تلعبه بقية الاديان أو الطوائف سواء كل على حدة، أم بعضها ضد البعض الآخر، أم جميعها في مواجهة الحركة الاسلامية»^(١٧١).

هذا النهج الذي تختطه قنصلية دمشق في عملها الدبلوماسي حيال تعبيرات العمل السياسي المحلي المحكوم دائماً وفق هذه الرؤية بالموقع الديني والطائفي، سيشكل دليل العمل تجاه المجتمع السوري باعتباره مجموعة طوائف أو ديانات صغيرة - على حد تعبير (Dubosq) - وسنلاحظ تأثير ذلك على عمل البعثات العلمية وأعمال الخبراء الذين كانت توفدهم فرنسا إلى سوريا، وعلى توجهات الاحتلال الفرنسي ثم الانتداب.

(١٦٨) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٥٣.

(١٦٩) يذكر القنصل الفرنسي في دمشق انه قام بمقابلة محمد كرد علي، وأنه يبحث عن طريقة مناسبة لتقديم الاعانة، ويختم رسالته: «وارجو معاليكم في الوقت نفسه أن يمنحتني كما يفعل في بيروت مبلغاً من المال يقطع من الاعتمادات الخاصة لأتمكن من الاستعانة تماماً عما يجري في ولاية دمشق الواسعة، حيث تتحرك في هذه الفترة من القوضى التي نجتازها، أنواع شتى من العناصر المشاغبة من دروز مقيمين وبدرجل، وحيث كل أنواع الدسائس يحيكها عملاء انكليز وألمان ونمساويون وإيطاليون، وحيث يتواجد مئة مبعوث انكليزي أو مصري أو مؤيد لحركة الجامعة العربية (Pan Arabism)».

Consul général de France à Damas, le 7 avril 1913, dans: Ibid., vol. 120, p. 149.

Consul général de France à Damas, le 19 février 1914, dans: Ibid., vol. 124, pp. 1 - 23. (١٧٠)

(١٧١) المصدر نفسه، ج ١٢٤، ص ٢٣.

صحيح ان التنظيم الانكليزي كان قد هدأ نسبياً من المخاوف الفرنسية التي كانت تثيرها علاقات الدبلوماسية البريطانية مع المقيمين السوريين في القاهرة والاسكندرية من جهة، لكنه دفع من جهة ثانية رجال الاعمال الفرنسيين الى تكثيف نشاطهم في سوريا في سبتي ما قبل الحرب، وذلك باتجاهين: توسيع النشاط التعليمي وزيادة التوظيف العالي. وضمن هذه المشاريع ربطت جامعة القديس يوسف بجامعة ليون، وقام بول هوفلان (Paul Huvelin) الاستاذ بكلية الحقوق في ليون (Rigollot) مدير «الكلية المركزية الليونية» بمهمة تنظيم بعثة إلى سوريا ودراسة امكانية تأسيس «كلية حقوق» ومدرسة مهنية في بيروت. ولدعم هذه المبادرة اسس في عام ١٩١٣ «الرابعة الليونية لاتحاد التعليم العالي والتقني في الخارج»، وقد ضمت هذه الرابطة الى جانب الاساتذة الجامعيين عدداً من رجال الأعمال ولا سيما كبار تجار الحرير (Ennemond Morel et Louis Guérin).

وكان أن افتتحت كلية الحقوق في بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩١٣، وأنيطت مهمة الادارة والتدريس إلى اليسوعيين بينما كانت جامعة ليون تشرف على التعليم وتقديم الشهادات^(١٧٢).

ووفق النموذج نفسه، افتتحت المدرسة المهنية التي كان ينبغي أن تسبق تنظيم «كلية هندسة» على صورة «الكلية المركزية الليونية». وحدد موعدها في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٤ (وطالب رئيس جامعة ليون من غرفة تجارة ليون، المساهمة في تمويل هذه المدرسة المهنية التي ستخرج مهندسين ومساعدين محليين يعملون تحت اشراف مهندسي ومديري الاشغال الفرنسية، ويذكر رئيس الغرفة بأن الليونيين «يملكون مؤسسات مهمة في هذه المنطقة: مصانع حل الشرائط، سكك حديد مناجم، وتقرر الغرفة مبلغ ٦٠٠٠ فرنك بتوزع بين «الموازنة العامة» و«موازنة الحرير» حيث إن المدرسة تلي مصلحة عامة»^(١٧٣)).

هذا التحرك لرجال الاعمال الفرنسيين مدعوماً بغطاء «جامعي»، شكّل ركيزة المطالبة الفرنسية «الحكومية» بسوريا، وعلى موازاته تشكّلت لجنة رسمية «لجنة الشؤون السورية» مهمتها أن ترسم حدود سوريا. وتضع هذه اللجنة تقريراً يتضمن التحديد التالي: «ان الاراضي غير الواضحة لسورية ينبغي أن تحدد. ويبدو أن منطقة النفوذ الفرنسي التي تطلق عليها هذا الاسم (سورية) يجب أن تشمل ولايات: بيروت، ودمشق وقسماً من ولاية حلب ومتصرفية فلسطين. ان حدود هذه المنطقة يمكن أن ترسم بخط يمتد من رأس السبخان (Alastchan) جنوبي خليج الاسكندرون^(١٧٤)، ويصل الى حلب شاملاً هذه الاخيرة. ومن هذه المدينة يمتد على طول الضفة اليمنى من الفرات، حتى النقطة التي ينطف فيها هذا النهر فجأة نحو

(١٧٢) Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919: Les Bases d'une interventions.» p. 304.

(١٧٣) هذه المعلومات مستقاة من: المصدر نفسه، ص ٣٠٤-٣٠٥.

(١٧٤) نلاحظ أن لجنة الشؤون السورية تضع عام ١٩١٣ الاسكندرون خارج حدود سوريا المطالب بها، بينما ستؤكد غرف تجارة ليون ومرسيليا خلال الحرب، كما سنرى، على الاسكندرون وكيككية كجزء من سوريا الكاملة (Syrie intégrale). انظر:

Note de la comission des affaires syriennes, le 9 mars 1913, dans: M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 119, p. 201.

الجنوب، شاملاً بذلك المنطقة الساحلية وكل الداخل الممتد حتى المنطقة الصحراوية التي تغطيها القبائل البدوية المتمردة على كل سلطة. ومن ناحية الجنوب ترسم الحدود بخط يذهب من معان إلى غزة إلى المراكز الرئيسية الأربعة للمنطقة المحددة على هذه الصورة، حيث يشكل لبنان الماروني قلبها هي: حلب، بيروت، دمشق، القدس» (١٧٥).

أما بشأن السياسة التي ينبغي على الحكومة الفرنسية أن تسير عليها في سوريا فتتضح - بعد أن كانت الأخبار عن التحركات والاستقلالية أو الانفصالية، قد هدأت في سوريا - بالموقف التالي: «إن الحكومة الفرنسية ليس لديها في الظروف الحالية أية مصلحة لاستعجال انهيار تركيا الآسيوية، فموقفها من سورية يجب أن ينبع بصدق من مبدأ تمامية (Intégrité) الدولة العثمانية، وأن لا يستهدف أي كسب توسعي في الأراضي» (١٧٦) إلا أن اللجنة تستدرك: «ولكن إذا لم تكن لسياساتنا السورية طموحات، فينبغي أن تكون سياسة حذر، لذلك يجب أن نبذل الجهد ليس فقط لضمان انتفاذ (تركتان) المعنوية والمادية التي كتبناها في هذه المناطق عبر جهود طويلة، ولكن لتأمين وانعلاء إنجازنا كي نكون في مستوى التحرك حين المزمع» (١٧٧).

ولم يقدر لسياسة الحذر التي تدعو إليها «لجنة الشؤون السورية» في وزارة الخارجية الفرنسية أن تستمر طويلاً، فانفجرت الحرب العالمية الأولى لتعطي للسياسات الدولية ومن بينها السياسة الفرنسية، إبعاداً جديدة للتحرك الموعود، سواء في إطار المنطلقات التي بدأها كشنر في القاهرة مع الأمير عبد الله، أم في إطار الارشادات التي يقدمها (Dubosq) للسياسة الفرنسية حول: التركيب الطوائفي والقبلي لسوريا وضعف الرهان على «حركة عربية» مستقلة موحدة.

خامساً: استنتاجات: من نظام الولايات في مرحلة التنظيمات ١٨٦٤

إلى نظام الولايات الجديد في العهد الدستوري ١٩١٣

كان الاتحاديون، وبعد عودتهم إلى السلطة أثناء انهماك الاصلاحيين العرب في سوريا بإعداد اللوائح الاصلاحية في بيروت ودمشق وملاحقة المطالب على أثر مؤتمر باريس، قد وعدوا بإصدار قانون جديد للولايات. وكان أن صدر هذا القانون في حزيران/ يونيو عام ١٩١٣، ولم يكن ليحمل أي أمل بالنسبة إلى مطالب الاصلاحيين. بل على العكس جاء القانون، وعلى نقيص آمالهم في توسيع صلاحيات مجالس الإدارة المحلية في الولايات، فهو يوسع صلاحيات الوالي التركي إلى حدود سلطات شبه مطلقة في شؤون علاقته بمجلس الإدارة (١٧٨). إذاً كان الاتحاديون مصممين على المضي في سياسة تشديد مركزية الحكم على

(١٧٥) المصدر نفسه، ج ١١٩، ص ٢٠٢.

(١٧٦) المصدر نفسه، ج ١١٩، ص ٢٠٢.

(١٧٧) المصدر نفسه، ج ١١٩، ص ٢٠٠.

(١٧٨) انظر المواد المتعلقة بصلاحيات الوالي، في: برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني،

١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٤٨٢ - ٤٨٨.

الولايات، ولم تأت ملاحظة الملحق التي تقول بـ «جواز استعمال اللسان العربي في الاستئناف والمحكمة وتنظيم الاعلام»^(١٧٩)، الا تأكيداً على اغفال مطلب «اعتبار اللغة العربية رسمية في الولايات العربية»، وامعانا في المضي في سياسة «العثمنة» على مستوى السلطة المركزية وفي سياسة «التتريك» على مستوى «المشروع القومي» الذي تحلم به النخبة العسكرية.

في هذا السياق التاريخي، ومنذ مرحلة التنظيمات الأولى التي استهدفت الانقاذ، وحتى آخر «اجراء تنظيمي» في عمر الدولة العثمانية، كانت السلطنة العثمانية تسير نحو حتفها من خلال منطق التشبث بنقل نموذج «الدولة القومية المركزية» الذي انتجته الحركات القومية في أوروبا (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا)، دون الانتباه الى أن ما آمن عناصر الاجتماع السياسي في استمراريته التاريخية الطويلة هو ذاك الاستقلال النسبي الذي قام في القديم بين «الهيئة الحاكمة» ومختلف السلطات المحلية الموجودة في مجتمعات الاطراف، فضلاً عن الدور الذي لعبته المؤسسات التاريخية الاسلامية، واستقلالية الملل غير الاسلامية في احداث هذا الاستقلال^(١٨٠) القائم على السلطات الوسيطة.

وعندما حاولت الدولة العثمانية أن تلغي نظام الالتزام الذي ادى الى تفهقر الريف، وساهم في تفكيك المجتمعات العثمانية، وتفجير الصراعات ما بين ولايتها وراثتها (وذلك عبر حركة التنظيمات التي ابتدأت بخط كلخانة عام ١٨٣٩)، وأن تركز الدولة عبر اجهزة ادارية ومجالس تمثيلية للملل والطوائف، كانت بذلك تطرح صراعاً مع طرفين: مع الفئات التي استفادت من عملية التفكك ووظيفة الالتزام (تجار واعيان المدن)، ومع الفئات والعصبيات الريفية التي كانت تمارس سلطات محلية شبه مستقلة عن المركز. اضافة الى ذلك، كانت الملل غير الاسلامية التي دخلت في مشاريع حماية الدول الكبرى تستفيد من جهة من الجانب «المساواتي» في التنظيمات فتقوى مواقعها، ومن جهة ثانية ويسبب ضغط هذه الدول وحوصها على أن تستمر مبررات التدخل في شؤون الدولة العثمانية، كانت تقاوم علمية الاندماج ومركزية الدولة. ففي هذا السياق يندرج على سبيل المثال موقف الموارد من مسألة المشاركة في مجلس

(١٧٩) المصدر نفسه، ص ٤٨٨.

(١٨٠) يشير جب وبون الى «علاقة الاستقلال» هذه فيقولان: «ولقد قسّم الاستقلال الذاتي الذي كانت تتمتع به الشعوب الخاضعة للحكم العثماني، وهو الاستقلال الذي كانت تدعمه الحقيقة الخاصة بأن كلاً من المدن والقرى كانت تميل في معظم الاماكن الى الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية، قسّم هذه الشعوب الى وحدات كثيرة ذات وضع شبه مستقل لا يتأثر استقرارها إلا تأثراً قليلاً بالتقلبات السياسية التي كانت تتعرض لها الامبراطورية ككل. وكان أي ولاء اوسع مما يتسنى للأفراد المتشبهين الى هذه الوحدات ان يقره ولاء دينياً أكثر منه سياسياً، وإذا كان بإمكان أكثر المسلمين استمساكاً بالاسلام الحق أن يخضعوا للسلطان بوصفه اماماً، فإن هذا الخضوع كان اضعف من مشاعرهم ازاء الوحدة التي كانوا هم من أعضائها». انظر: هاملتون جب وهارولد بون، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، ج ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ج ١، ص ٢٢٥.

«المبعوثان» في عامي ١٨٧٦ و ١٩٠٨^(١٨١)، وبالنسبة إلى العصابات والسلطات المحلية شبه المستقلة يندرج موقف دروز حوران وعلويي الجبل في سوريا والزيادة في اليمن، وقبائل الحجاز، وهو الموقف المقاوم لمركزة الدولة ولاختراق هذه الأخيرة للسلطات المحلية ولمحاولتها دمج المجتمعات المتعددة القوميات في «دولة قومية واحدة».

كل هذا فتح على صراعات أهلية حادة مع محاولة بناء «الدولة القومية» العثمانية الجديدة، وأدى إلى انقطاع واضح في طبيعة العلاقات بين السلطات المحلية الأهلية من جهة، والسلطة المركزية في استامبول من جهة ثانية، انقطاع نقرأ آثاره في بعض التعليقات الصحفية في القاهرة بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١٤. فقد علّقت «الأهرام» عام ١٩١١ على الثورات المتعاقبة عام ١٩١٠ في الإدارة العثمانية المباشرة - علّقت بما يلي: «إن الحكم أرادوا أن يقبلوا البلاد التي كانت تتمتع سابقاً ببعض الامتيازات في مدى ثلاث سنين قليلاً سحرياً، فيحولونها من حال ربيت عليه منذ مئات السنين إلى حال لم تألفها ولم تتعلمها، فكانت النتيجة أن الذين لم يألفوا دفع الأموال الاميرية تلعنوا من دفعها، والذين لم يعتادوا الخدمة العسكرية صعبت عليهم الخدمة، والذين لم يخضعوا لنظام المحاكم واحكام القوانين عدّوها بدعة، والذين كانوا في بلادهم سادة مستبدين عدوا مساواتهم بالفلاحين اداة، والحكومة نفسها اودت أن تسرع وليس في يدها مال ولا دخل فلا ترى الا البؤسة تطرق أبوابها، واراد الأتراك نشر لغتهم التي لم تتعلمها الطوائف والامم التي حكموها سبعمئة سنة، فتسرعوا بإكراه الناس على تعلمها، فأيقظوا الذين لا لغة لهم مدونة بالكتب الى خلق لغة وأدب، والذين لهم لغة على الصباح في وجه الحكومة خوفاً عليها، فالتسرع جاء من كل جانب، فافضى الى الشكوى من كل جانب»^(١٨٢).

وهذا التمييز بين المرحلتين يلمح اليه ندره مطران نفسه عضو المؤتمر العربي الأول وأحد منظميه، فيجعل من مرحلة ما قبل التنظيمات مبرراً تاريخياً للمطالبة باللامركزية للولايات العربية^(١٨٣).

وكانت آخر صحيحة تصاعدت من داخل تركيا نفسها، بل من داخل الاسرة العثمانية الحاكمة نفسها تحذّر من مغبة «المركزية»، هي صحيحة ابن أخت السلطان البرنس صباح الدين، اذ وجه الى السلطان كتاباً جاء فيه: «يرتب علينا يا صاحب الجلالة ان نعترف بهذه الحقيقة مهما كانت مرة، وأن نعلم أن لا عدو الا انفسنا، فلا ايطاليا ولا دول أوروبا تقتلنا، بل نحن الذين تقتلنا، لأن جرؤة القبر والشر في خمولنا وفي ضعف حركتنا الذاتية السياسية التي منمتنا من التقدم والارتقاء، فحولنا هو سبب قعودنا وسياستنا المركزية هي سبب خراب بلادنا. لا يحق لنا أن نقول ان الممالك المتحدة تقتل بلادنا الآن، بل يجب علينا أن نقول أن الدولة العثمانية تتحرر»^(١٨٤).

(١٨١) قارن عن ذلك: كوثرائي، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة اصول تكوينها التاريخي، ص ١٦٧، ١٧٩ و ٢٢٥ - ٢٣٦.
(١٨٢) الأهرام، ١٩١١/٨/١، نقلًا عن: برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٢١٩.

(١٨٣) انظر ما سبق حول الحديث عن خطبة ندره مطران في المؤتمر.

(١٨٤) وردت في: برو، المصدر نفسه، ص ٤١٨ - ٤١٩.

وفي المرحلة التي وصل فيها مشروع المركز الى حده النهائي في قانون الولايات الجديد، وفي الجهود الفكرية والثقافية التي بذلت من أجل مشروع القومية العثمانية عن طريق التترك، كانت السلطات المحلية العائدة للملأ او للنخب والتجار في المدن السورية، أو للعصبيات المذهبية والقبلية الممتنعة في الاطراف والجلال عن الاندماج بالدولة القومية العثمانية تبحث عن «مشاريعها البديلة». وهذا البحث الذي جاء في سياق استحالة أن تتحول السلطنة إلى «دولة قومية حديثة»، كان يتشكّل في خطاب سياسي يراوح بين صيغة الإصلاح واللامركزية الادارية، وصيغة «الاستقلال القومي» ضمن حدود جغرافية تتحدد من موقع الجماعة أو النخبة، أي من موقع التمثيل الايديولوجي للتاريخ والثقافة والمصالح القومية. وهذا البحث الذي يجيء في مسار التفكك الداخلي للمجتمعات العثمانية وانفكاك هذه الاخيرة عن الدولة، يأتي أيضاً في سياق تاريخي يتسم باستكمال مراحل تقسيم ولايات السلطنة ما بين الدول الكبرى، والسيطرة على مناطق النفوذ التي تشكّلت على قاعدة تكثيف التوظيف المالي، والحصول على امتيازات سكك الحديد والمرافء، وتشجيع الجهود التعليمية والثقافية.

وهكذا بين البحث المحلي عن البديل، وبين مقارنة الاندماج بمشروع الدولة المركزية العثمانية من مواقع مختلفة، وبين الصراع الدولي للسيطرة على مناطق النفوذ، ترسم صورة معقدة لمرحلة الانتقال من العثمانية إلى «الدولة الجديدة». صورة ينفجر فيها الوضع الدولي في حرب كبرى، وتختلط فيها البرامج المطالبية المحلية وترتكب المقاومة الشعبية ويتموّ مشروع السيطرة الغربية بصيغ وشعارات. فالبرنامج المحلي ليس واحداً، والمقاومة الشعبية تتركز على معطيات اهلية واجتماعية صلبة، ولكن يمكن اختراقها من خلال الاحساس بالفرق ما بين المعاناة حيال القمع التركي المركزي الاخير وبين الأمل بتأسيس دولة جديدة تغذيه وعود الدول الكبرى في مناطق نفوذها. ولعله في هذا الاطار، تحددت اشكالية البدائل الفكرية والسياسية في العمل السياسي المحلي أثناء انهيار الدولة العثمانية واستقبال المشاريع الغربية.

خَاتِمَةٌ: مِنْ مَآزِقِ الْمَشْرُوعِ الْعُثْمَانِيِّ إِلَى تَعَدُّدِ السُّلْطَاتِ وَمَشَارِيعِ الدَّوْلِ

إن ما طمح إليه البحث الراهن هو متابعة المسار التاريخي لتحولات السلطة وأنماطها في مجتمع كان قد خضع لتجربة الحكم العثماني قروناً عديدة، وحمل في داخل تركيبه ومؤسسته الأهلية والسلطانية خصائص «الملك القائم على العصية» (وفقاً لتعبير ابن خلدون)، وتراث صيغة «الولاية» (وفقاً لتجربة الدولة السلطانية التي أرسيت في سياق التاريخ الإسلامي)، ومرجعية النص الشرعي المتمثل بفتاوى هيئات الفقهاء المعنية من قبل السلطان، إلى جانب جملة من معطيات التاريخ الاجتماعي وظواهره القائمة على الأعراف والتقاليد في المدنية والأرياف: كمعطى الامارة والعصية العائلية، وانكفاء بعض الطوائف ذات الخصائص المذهبية في الأرياف والجبال، وظاهرة التنظيم الطوائفي الحرفي والعائلي في المدن.

هذه الظواهر، حاولنا أن ندرسها من خلال إبراز بعض التفاصيل أحياناً، ولكن مع الحرص في أن تأتي المعالجة تركيبية ومنظمة في إبراز ما سميناه «السلطات الأهلية» أو «الوسائط السلطوية» للهيئة الحاكمة التي تمثل السلطة العثمانية.

ولقد كان الهدف من استعادة سمات السلطنة العثمانية وخصائص مجتمعها التقليدي، ومن خلال دراسة معطيات محددة من تاريخ بلاد الشام، هو إعطاء صورة عما كانت عليه نماذج السلطة والمجتمع والعمل السياسي قبل مرحلة التنظيمات، كما كان الهدف أيضاً هو التمكن من فهم أشكال احتواء هذه النماذج واستقبالها للتنظيمات العثمانية الجديدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعلى الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لقد كان من أهم مظاهر هذا «الاستقبال الاحتوائي» الذي درسناه في مرحلة التنظيمات:

- التقاطع بين حكم الأعيان وصيغة الالتزام في النظام العثماني القديم من جهة، وبين الإدارة العثمانية الجديدة ونظام الأرض الجديد (الطابو) من جهة ثانية.

- التداخل والتمايز بين نظام القضاء القديم في المحاكم الشرعية ونظام الملل من جهة، وبين مؤسسات وقوانين المحاكم النظامية من جهة ثانية.

- الشباك بين التنظيم التجاري والحرفي المدني التقليدي من جهة، وغرف التجارة والبلديات والضابطة من جهة أخرى.

وكل هذا كان يترجم حالة مأزقية في تحولات المجتمع والسلطة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. لكن هذه الحالة لا تتزامن مع وضعية اجتماعية داخلية في تلك التحولات فحسب، بل إنها تتزامن أيضاً مع الصراع الدولي الذي زاد احتدامه منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وبرز بصيغ من المشاريع السياسية والاقتصادية في الولايات العثمانية. كما أن تجربة التنظيمات ولاحقاً تجربة الدستور تزامنتا بدورها وتداخلتا مع تجربة العمل السياسي المحلي الذي بدأ يقدم حلولاً متضاربة وأفكاراً متعددة لمواجهة المسائل التي طرحت في سياق الإصلاح العثماني والسياسات الدولية الأجنبية. فقد تعددت الاطروحات السياسية في العمل السياسي العربي (المشرقي)، فحمل بعضها نزعة عثمانية تمحورت حول الإصلاح واللامركزية، وحمل بعضها الآخر نزعة استقلالية عبرت عن نفسها في محاولة إبراز خطاب قومي.

وهكذا أضيف الى تعددية السلطات الأهلية في المجتمع المحلي والى تقاطع المواقع وتشابكها وتداخلها بين النظام العثماني القديم والتنظيمات الجديدة، تعددية في الولاءات السياسية لدى النخب المستجدة والمجموعات الاجتماعية الباحثة عن صيغة «وطن» و«أمة» و«دولة». وكان يغذي هذه التعددية الأخيرة تأزم الصراع الدولي في سنوات ما قبل الحرب الأولى وانفجار هذا الصراع في حرب وضعت حداً للمشروع العثماني على اختلاف أشكاله.

لقد اكتفينا بإبراز الجانب الثقافي - الاجتماعي في الاطروحات والبرامج السياسية التي برزت حينذاك. وإذا كانت تلك الاطروحات تتصدى من مواقع أصحابها، من زاوية انتمائهم الثقافي - الاجتماعي، لمقولات الدولة والأمة والوطن والقومية، فإن هذه المقولات لم تشكل في حدود دراستنا موضوعاً لبحث خاص في النظرية السياسية، بل مجرد شواهد على خطاب سياسي أنتج في مرحلة حاسمة من تاريخ تحول السلطة والمجتمع، هي مرحلة انفكاك وتفكيك السلطنة العثمانية وانفتاح ولاياتها على احتمالات تاريخية عديدة.

وإذا كنا قد شدّدنا في هذا الجانب أيضاً على المرحلة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، فليس لأن المرحلة اللاحقة التي تشكّلت فيها الدولة الإقليمية الحديثة في المشرق العربي في ظل الوصايات والانتدابات الأجنبية غير أساسية في الكشف عن جذور الدولة المحددة وأصول العمل السياسي العربي الراهن، بل لأن مرحلة الانتدابات والسيطرة (وهي المرحلة التي تركزت فيها التجزئة السياسية المعاصرة)، حملت معها الكثير من معطيات التوظيف السياسي لمآزق الإصلاح العثماني ولوضعيات القوى الاجتماعية التي نشأت في مرحلة التحول من النظام العثماني القديم الى مرحلة التنظيمات الجديدة.

لقد تمثل هذا المأزق بشكل أساسي في عجز الدولة أن توحد مجتمعاً متنوعاً ومتعدداً، وأن تضبطه في أطر تنظيمية واحدة وإدارة مركزية قوية، في وقت تعددت فيه مشاريع السلطات المحلية في الولايات، كما تعددت فيه سياسات مناطق النفوذ من قبل الدول الغربية..

لقد كان الوجه البارز في التنظيمات العثمانية هو وجه المركزية السياسية والإدارية الصارمة - الوجه الذي برز مع سياسة السلطان عبد الحميد مركزية استبدادية سلطانية، ومع حزب الاتحاد والترقي دكتاتورية «عسكرية» ذات طابع عنصري تركي. وفي المقابل كانت القوى الاجتماعية التي نزعت نحو بناء سلطاتها المحلية سواء من خلال المجالس الإدارية للولايات والأقضية، أم من خلال ممانعتها عن الالتحاق بالمركزية العثمانية، تبحث عن مرتكزات ثابتة لسلطاتها. وكانت السياسات الأوروبية في هذا الوقت ترصد اتجاهات هذه القوى لتوظف ما يتلاءم منها في مشاريعها السياسية الخاصة. والنتيجة المترتبة على هذا التقاطع بين النزعات المحلية والسياسات الغربية هي شيوع حالة من الفوضى السياسية في الولايات، كان قد شكها منها مدحت باشا من موقعه كوال عثمانى؛ كما أن تقارير القناصل في عواصم الولايات كانت قد رصدتها ودرست مظاهرها الاجتماعية واتجاهاتها المستقبلية.

ولعل ما كتبه المستشار الفرنسي في وزارة الخارجية الفرنسية في ٣٠ أيار/ مايو عام ١٩٢٠، يعكس وظيفة هذه الحالة من الفوضى السياسية كما يفهمها العقل الاستراتيجي الغربي. يقول هذا المستشار: «وفي البلاد التي كانت سابقاً جزءاً من الامبراطورية العثمانية، أدى التعارض التاريخي المزمع بين مفهومي الدولة والأمة إلى نمو العقيدة القومية، وكتب على السكان أن يشكلوا تجمعات صغيرة أوقامية (Ethniques) أو اقليمية. وهذا الواقع مناسب لنا لأنه يجعل من تصميم المعارضة أمراً صعباً في البلاد. ولكن من جهة أخرى إن تفتتاً أكبر يمكن أن يضعنا في وضع يتساوى في الازناك». ويستنتج المستشار ما يلي: «لذلك من المناسب إذن أن ندفع بجديّة لدراسة التجمعات الاثنية (Groupements ethniques) المهمة لتشكيل الاستقلالات الاقليمية الأولى (Autonomies régionales)»^(١).

والواقع أن هذا الفهم الغربي لظاهرة ما يدعوه المستشار الفرنسي «التعارض التاريخي بين مفهومي الدولة والأمة»، يصدر عن رصد الحالة المأزقية التي عانتها التنظيمات العثمانية في محاولتها مركزية الدولة، أي في محاولتها التوحيد الإداري والمؤسسي والقانوني لمجموعات متنوعة من حيث اللغة والدين والقوميات والمذاهب والأعراف والتقاليد. الأمر الذي أدى إلى قيام عددٍ من الحركات السياسية الممتنعة عن الالتحاق بالمركزية الإدارية في اطراف الولايات العربية، وبشكل خاص في المناطق الريفية الجبلية.

وإذا كانت هذه التنظيمات قد فشلت - ولأسباب كثيرة - فإن الفشل نفسه وبمعزل عن دراسة أسبابه، يدعو العقل السياسي الغربي إلى الاستنتاج بأن «عقيدة قومية» تسيطر على السكان، وبأن التجزئة على مستوى التجمعات الاثنية والدينية والمذهبية هي حل حتمي تاريخي لذلك «التعارض بين مفهومي الأمة والدولة».

France, Ministère des affaires étrangères, *Levant: Syrie - Liban*, vol. 29, rapport 30, mai (١) 1920, pp. 27 - 28.

ومن المعروف أن هذه الوجهة في التحليل هي التي وجدت استحساناً لدى أصحاب القرار في فرنسا، وهي التي ستنفذ خلال الشهور اللاحقة عبر «جيوش الشرق» التي قادها الجنرال غورو، وكانت أبرز محطاتها العسكرية عملية ميسلون في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠.

لقد وضعت ميسلون حداً لامكانية ولادة «دولة عربية سورية مستقلة» من أحشاء الولايات العثمانية، وفتحت مرحلة جديدة هي مرحلة البحث عن البدائل في الاطار الجغرافي الذي تقرر للانتداب الفرنسي من سوريا.

وكما يوصي المستشار الفرنسي كان هذا الاطار قد أخضع لدراسات سكانية واثنويولوجية وتاريخية واقتصادية واجتماعية، الهدف منها تبرير الصيغ السياسية «المناسبة» لسياسة التجزئة المتلائمة بدورها مع سياسة مناطق النفوذ الغربية في المشرق العربي.

وكان القرار الفرنسي المتمثل بإنشاء الدويلات السورية المعروفة آنذاك هو التطبيق العملي لنظرية اثنويولوجية، تحاول أن «تؤيد» الحالة المأزقية العثمانية للتنظيمات في «ثوابت» اجتماعية وثقافية لا تغيير فيها ولا تبديل.

والواقع أن ما يراه العقل الاستراتيجي الغربي «ثوابت شرقية» أو خصائص دائمة للاجتماع العربي - الاسلامي، لا يعدو حالة من حالات التفكيك التي آل اليها الاجتماع الاسلامي - العثماني في مرحلة انحطاطه ومرحلة اختراقه الغربي.

فكما أن معطى التجمعات الاثنية والملية الذي برز بشكل حاد في مرحلة التنظيمات العثمانية، قدّم للاستراتيجية الغربية تبريراً لحل ما سمي بـ «العقيلة الفوضوية» عبر تأطير هذه التجمعات في «دول»، فإن سياسة الاعيان التي استثمرت بدورها قوانين التنظيمات لصالحها في المحاكم والبلديات والقضاء ومختلف الوظائف، قدّمت هي الأخرى معطى عظيم للفائدة للسياسة الفرنسية لتشكيل «واجهات سياسية محلية». بل ان التجمعات الاثنية وسياسات الاعيان كانت تتقاطع لتولد مواقع سلطوية تبحث عن تأكيدات شرعيتها «الجغرافية - السياسية» في استعارة مفهوم «الدولة الوطنية».

يقول المستشار الفرنسي: «ينبغي أن يكون هناك واجهة محلية متماسكة نستطيع أن نتحرك خلفها دون مسؤولية». ويستشهد بفعالية النظام العثماني الذي ترك هامشاً واسعاً للسلطات الأهلية والمحلية فيقول: «وقد سئل مؤرخاً المطران خوري رئيس الوفد اللبناني في باريس عن الطرق التي سمحت للأتراك أن يثبتوا النظام بوسائل محدودة جداً، فأجاب المطران بما سبق أن قاله للجنرال غورو، بأن السلطات التركية اكتفت بتحقيق التوازن بين عناصر السكان وبأقل ما يمكن من التدخل في مصالحهم الخاصة»^(٢).

غير أن المرجعية العثمانية للصيغة الأوروبية المحلية لا تعدو - كما قلنا - تبريراً لحالة تقسيم اجتماعي - سياسي جديد، ومحاولة احتوائية لوضع عناصر هذا التقسيم في «واجهات محلية». وهذه الواجهات تماثل في ذهن المخطط الفرنسي مع السلطات الأهلية المحلية

(٢) المصدر نفسه، ج ٢٩، ص ٢٧ - ٢٨.

العثمانية، لأن هذه الأخيرة كانت قد حققت وتوازناً ما بين عناصر السكان. إلا أن الفارق بين السلطات الأهلية العثمانية، وبين السلطات المرشحة من قبل المخطط الغربي لتكون «واجهات محلية» هو فارق بين تاريخين:

- تاريخ الاجتماع السياسي العثماني المديد، والذي برزت فيه وسائل السلطة كإحدى أهم ركائز التوازن السياسي للسلطنة العثمانية، على الرغم مما وافق هذا التوازن من صراعات محلية لاحتلال مواقع معينة في سلم الولاية السلطانية.

- وتاريخ الاجتماع السياسي الملحق بالمركز الأوروبي والذي برزت فيه العناصر العائلية المحلية في إدارة التنظيمات العثمانية كـ «أعيان جدد» يبحثون عن مجال لتأكيد سلطات محلية تؤهلهم لها العوامل التي ارتكزوا عليها في صعودهم، ألا وهي: السلطة الإدارية، وإمتلاك الأرض، ورأس المال التابع للاستثمار الأجنبي.

إن تقاطع هذه العوامل الثلاثة في مواقع الأعيان الجدد، كان يشير على السياسة الأوروبية أن تتلقى اتجاهات هذه المواقع في ذهاب هذه الأخيرة نحو القبول بلعب دور «الواجهات المحلية» لصيغة الانتداب. كان ذلك صفحة من تاريخ، وتلتها صفحات من تاريخ آخر مقاوم.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

١ - المصادر المنشورة

أ - العربية

- الباشا، قسطنطين (الاب المخلصي). مذكرات تاريخية تتضمن بيان ثورة دمشق والحريق الكبير فيها وقدم ابراهيم باشا إلى الشام وحروبه فيها مع الدولة العثمانية وثورات فلسطين والدروز واحوال حكومته فيها الى ان خرج منها ورجع الى مصر وعادت اليها تركيا. حريصا، لبنان: مطبعة القديس بولس، [١٩٤٣].
- البديري، أحمد الحلاق. حوادث دمشق اليومية. نقحها محمد سعيد القاسمي؛ وقف على تحقيقها ونشرها أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٩.
- البستاني، سليمان. عبرة وذكري: أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده. تحقيق ودراسة خالد زيادة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.
- بيرزاده، حاجي. سفرنامه. ترجمة طوني الحاج. بيروت: جامعة القديس يوسف، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٣.
- التميمي، محمد رفيق ومحمد بهجت. ولاية بيروت. بيروت: مطبعة الاقبال، ١٩١٦.
- جمال باشا، أحمد. مذكرات جمال باشا. بغداد: [د. ن.]. ١٩٦٣.
- الحسني، علي. تاريخ سوريا الاقتصادي: الاقتصاد روح الحرية والاستقلال. دمشق: مطبعة بدائع الفنون، ١٩٢٣.
- الحصري، ساطع [أبوخلدون]. يوم ميسلون. بيروت: دار الاتحاد، [د. ت.].
- الحصني، محمد أديب آل تقي الدين. منتخبات التواريخ لدمشق. تحقيق وتقديم كمال

- الصلبي. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩.
- الحكيم، حسن. الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في المهدين العربي والقيصري والانتداب الفرنسي. بيروت: دار صادر، ١٩٧٤.
- الحكيم، يوسف. بيروت ولبنان في عهد آل عثمان. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٤.
- ٢ ج.
- . سورية والمهد العثماني. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦.
- . سورية والمهد القيصلي. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦.
- الخطيب، محب الدين. المؤتمر العربي الاول. مصر: اللجنة العليا لحزب اللامركزية، ١٩١٣.
- الخوري، بشارة خليل. حقائق لبنانية من ١٠ آب سنة ١٨٩٠ الى ١٨ أيلول ١٩٥٢. بيروت: اوراق لبنانية، ١٩٦١. ٣ ج.
- داغر، اسعد. ثورة العرب: مقدماتها، اسبابها، نتائجها. بقلم أحد اعضاء الجمعيات العربية. القاهرة: مطبعة المقطم، ١٩١٦.
- دروزة، محمد عزة. حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات. صيدا: المطبعة المصرية، ١٩٥٠ - ١٩٥١. ٦ ج.
- الدستور. ترجمة نوفل افندي نعمة الله نوفل. بيروت: المطبعة الادبية، ١٣٠١ هـ.
- الدليل السوري: مجموعة سنوية عن سوريا ولبنان. بيروت: [د. ن.]. ١٩٢٣.
- رستم، اسد (محقق). المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير. بيروت: المطبعة الاميركانية، ١٩٤٠ - ١٩٤٣.
- ٤ مج.
- رضا، محمد رشيد. الخلافة أو الامامة المظلي. القاهرة: المنار، ١٩٢٣.
- . مختارات سياسية من مجلة المنار. تقديم ودراسة وجيه كوثراني. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.
- الريس، منير. الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩ - ١٩٧٧. ٣ ج.
- زادة، طاشكبري. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٥.
- الزركلي، خير الدين. الاعلام. ط ٥. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠.
- زيدان، جرجي. تاريخ الماسونية العام. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٢.
- سالتامة ولاية سورية. أعداد (١٢٨٣ - ١٣١٦ هـ / ١٨٦٦ - ١٨٩٨ م).
- سعيد، أمين. الثورة العربية الكبرى. القاهرة: مطبعة الباني الحلبي، ١٩٣٤. ٣ ج.
- . أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٥.
- سلام، سليم علي. مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ - ١٩٣٨) مع دراسة للعلاقات العثمانية -

- العربية والعلاقات الفرنسية - اللبنانية. قدّم لها وحققها وعلّق على هوامشها حسان علي حلاق. بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٢.
- الشدياق، طنوس. اخبار الاعيان في جبل لبنان. نظريه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠. ٢ ج.
- الشمطي، محمد جميل. تراجم أعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري، ١٣٠١ - ١٣٥٠ هـ. دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٤٨.
- الشهابي، حيدر أحمد. لبنان في عهد الامراء الشهابيين. تحقيق فؤاد افرام البستاني. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩.
- الشهبندر، عبد الرحمن. ثورة سورية الكبرى: أسرارها وعواملها ونتائجها. مذكرات زعيمها الشهيد شهبندر. عمان: دار الجزيرة، ١٩٣٥.
- الصلح، عادل. سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧. بيروت: [د. ن.]. ١٩٦٦.
- طرازي، فيليب دي. تاريخ الصحافة العربية. بيروت: المطبعة الأدبية، ١٩١٣ - ١٩٣٣. ٤ ج.
- عازوري، نجيب. يقظة الأمة العربية. تعريب وتقديم أحمد أبو ملح. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.
- عبد الله (الملك). مذكرات الملك عبد الله: الآثار الكاملة. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.
- عبد الحميد الثاني. السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية، ١٨٩١ - ١٩٠٨. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧.
- عبد الرازي، علي. الاسلام وأصول الحكم. دراسة ووثائق محمد عمارة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.
- العريسي، عبد الغني. مختارات المفيد. تقديم ناجي علوش. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
- العقيقي، انطون ضاهر. ثورة وثقته في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ - ١٨٧٣. نشرها وشرحها وعلّق حواشيها يوسف ابراهيم يزبك. بيروت: مطبعة الاتحاد، ١٩٣٩.
- العلّاف، احمد حلمي. دمشق في مطلع القرن العشرين. اعده للطبع وعلّق عليه ووضع فهارسه وقدّم له علي جميل نعيسة. دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٦.
- غالب، يار. فرسة صديقة ومحامية. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٤.
- الغزي، نجم الدين. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة. حققه وضبط نصّه جبرائيل جبور. بيروت: [د. ن.]. ١٩٤٥. ٣ ج.
- . لطف السمير وقطف الثمر: من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر. حققه محمود الشيخ. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨١. ٢ ج.

- فريد، محمد. تاريخ الدولة العلية العثمانية. ط ٣. بيروت: دار الجبل، ١٩٧٧.
- القاسمي، صلاح الدين. صفحات من تاريخ النهضة العربية في اوائل القرن العشرين. قدّم له وحققه محب الدين الخطيب. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٥٩.
- القاسمي، ظافر. جمال الدين القاسمي وعصره. دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٦٥.
- القاسمي، محمد سعيد. قاموس الصناعات الشامية. حقّقه وقدّم له ظافر القاسمي. باريس: موتون، ١٩٦٠.
- القاياتي، الشيخ محمد عبد الجواد. نفحة الشام في رحلة الشام. مخطوط نسخه طه الولي من إحدى مكتبات الاحياء القديمة قرب الأزهر في القاهرة.
- قدسي، الياس. «نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية». في: *International Congress of Orientalists: 6th Actes. Leiden, 1883.*
- كرد علي، محمد. خطط الشام. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ - ١٩٧٢. ج ٦.
- . الملكرات. دمشق: مطبعة الترقى، ١٩٤٨ - ١٩٤٩. ج ٣.
- الكواكبي، عبد الرحمن. الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي. دراسة وتحقيق محمد عمارة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.
- ماركس، كارل. المسألة الشرقية. ترجمة جوزيف عبد الله. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.
- الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب. الأحكام السلطانية والولايات الدينية. ط ٣. القاهرة: الباني الحلبي، ١٩٧٣.
- المرادي النقشبدي، ابو الفضل محمد خليل بن أحمد. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر. القاهرة: [د. ن.]. ١٨٧٤ - ١٨٨٣. ج ٤.
- المقرئزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بإقليم مصر والشيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وإقليمها. القاهرة: دار الطباعة المصرية، ١٢٧٠ هـ. ٢ ج.
- مكاربوس، شاهين. فضائل الماسونية. القاهرة: مطبعة المقتطف، ١٨٩٩.
- المتجد، صلاح الدين. ولاية دمشق في العصر العثماني. لابن جمعة وإبن القاري. دمشق: [د. ن.]. ١٩٤٩.
- النجار، عبد الله. بنو معروف في جبل الدروز. دمشق: المطبعة الحديثة، ١٩٢٤.

ب - الاجنبية

- Archives diplomatiques. *Recueil mensuel de diplomatie, d'histoire et de droit international*. 3^e et 4^e séries, 1908 - 1920.
- Catroux, Georges. *Deux missions en Moyen - Orient, 1919 - 1922*. Paris: Plon, 1958.
- Contenson, Ludovic de. *Chrétiens et musulmans: Voyages et études*. Paris: Plon, 1901.
- Cuinnet, Vital. *Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée*. Paris: [s. n.], 1896.
- Documents diplomatiques secrets russes, 1914 - 1917*. D'après les archives du ministère des affaires étrangères à Petrograd. Traduit de Russe. Paris: [s. n.], 1928.

- Ducousso, Gaston. *L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban*. Beyrouth: Imprimerie catholique, 1913.
- Engelhardt, Edouard Philippe. *La Turquie et le Tanzimat: ou Histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours*. Paris: Cotillon, 1882 - 1884. 2 vols.
- Goblet, Y.M. *La Vie politique orientale en 1909*. Paris: [s. n.], 1910.
- Gontaut - Biron, Roger De. *Comment la France s'est installée en Syrie, 1918 - 1919*. Paris: Plon - Nourrit, 1923.
- Gouilly, Alphonse. *L'Islam devant le monde moderne*. Paris: La Nouvelle édition, 1945.
- Guys, Henri. *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie*. Paris: [s. n.], 1862.
- . *Relation d'un séjour de plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban*. Paris: [s. n.], 1847. 2 vols.
- Hokaim, A. et M. Cl. Bittar. *L'Empire ottoman: Les Arabes et les grandes puissances, 1914 - 1920*. Beyrouth: [s. n.], 1981.
- Huvrclin, Paul. *Compte rendu du congrès français de la Syrie*. Fascicule I, section économique. Marseille: Chambre de commerce de Marseille, 1919.
- . *Que vaut la Syrie?* Paris: L'Asie française, 1921. (L'Asie française, documents économiques, politiques et scientifiques, no. 1)
- Isaac, Auguste et Ennemond Morel. *Les Droits de la France dans le Levant*. Paris: [s. n.], 1915.
- Ismail, Adél. *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVII^e siècle à nos jours*. Beyrouth: Editions des œuvres politiques et historiques, 1975 - 1983. 32 vols.
- Jehay, le comte F. Van den Steen de. *De la situation légale des sujets ottomans non - musulmans*. Bruxelles: Soc. Belge, 1906.
- Lammens, Henri. *La Syrie: Précis historique*. Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921.
- Landemont, Ambroise (comte de). *L'Europe et la politique orientale, 1878 - 1912*. Paris: Plon - Nourrit, 1912.
- Lyautey, Gouraud. Paris: [s. n.], 1949.
- Mandelstam, André. *Le Sort de l'Empire ottoman*. Lausanne: Payot, 1917.
- Massignon, Louis. *Opera minora*. Textes recueillis, classés et présentés avec une bibliographie par Y. Moubarac, sous le patronage du Centre d'études Dar El - Salam. Beyrouth: Dar Al - Maaref, 1963. 3 vols.
- Masson, P. *Éléments d'une bibliographie française de la Syrie: Géographie, histoire, archéologie, langue, littératures, religions*. Paris; Marseille: Congrès Français de la Syrie 1919.
- Montesquieu, Charles Louis De Secondat. *De l'esprit des lois*. Texte établi et présenté par Jean Brèthe de la Gressaye. Paris: Les Belles lettres, 1950 - 1961. 4 vols.
- Moutran, Nadra. *La Syrie de demain*. 4^{ème} ed. Paris: Plon, 1916.
- Noradounghian. *Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman, 1300 - 1902*. 1^{ère} ed. 1897 - 1902. 4 vols. Nouvelle ed. Nedeln, 1978.
- O'zoux, Raymond. *Les Etats du Levant sous le mandat français*. Paris: Larose, 1931.
- Pinon, René. *L'Europe et l'Empire ottoman: les Aspects actuels de la question d'orient*. Paris: Perin, 1908.
- Rabbath, Edmond. *Les Etats-Unies de Syrie*. Alep: Imprimerie la Renaissance, 1925.

- Rey, Francis. *De la protection diplomatique et consulaire dans les échelles du Levant et de Barbarie*. Paris: Larose, 1889.
- Riza, Ahmed. *La Faillite morale de la politique occidentale en Orient*. Paris: Picart, 1922.
- Samné, Georges. *La Syrie*. Paris: Bossard, 1920.

٢ - المصادر غير المنشورة

- أ - محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - باريس
Ministère des affaires étrangères français (Archives). Paris, Quai d'Orsay (M.A.E.F.):
- *Série Turquie, 1908 - 1914.*
 - *Série Turquie - Guerre, 1914 - 1918.*
 - *Série Levant: Syrie - Liban, 1918 - 1929.*
- ب - مؤسسة المحفوظات الوطنية - بيروت. (أوراق المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان):
Haut Commissariat. *Série correspondance*. 22 boites.
- ج - جامعة القديس يوسف - المكتبة الشرقية - بيروت. (مذكرات وأوراق وعرائض محفوظة في الملفات):
Le Bequaa aux Libanais. Mémoire présenté aux gouvernements des grandes puissances protectrices du Liban, par les conseils municipaux de la ville de Zahlé et du Mont-Liban. Zahlé, mars 1913.
- Chambre de commerce de Marseille. *Lettre sur la question de la Syrie: Note sur la valeur économique de ce pays*. Paris, 1915.
- Comité central syrien. *L'Opinion syrienne à l'étranger pendant la guerre: Documents*. Paris, 1918.
- Le Grand - Liban de Syrie à la conférence de la paix: Mémoire*. Paris, 1919.
- Recueil des actes administratifs du haut commissariat de la république française en Syrie et au Liban*. vol. 1. Beyrouth, 1919 - 1920.

٣ - دوريات

أ - العربية

- ابو عز الدين، سليمان. «توطن الدروز في حوران ووقائعهم مع الجيش المصري». «الكلية»: ج ١٢، ١٩٢٦.
- البخيت، محمد عدنان. «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، ٨٨٥ - ١٠٨٨ هـ/ ١٤٨٠ - ١٩٧٧ م». «الابحاث (الجامعة الأميركية في بيروت)»: السنة ٢٨، ١٩٨٠.
- التركلي، فتحي. «مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي المعاصر». «الفكر العربي المعاصر»: العدد ٢٤، شباط/ فبراير ١٩٨٣.

- حوراني، ألبرت. «الاصلاح العثماني والمشرق العربي». الواقع: السنة ١، العدد ٤، شباط/فبراير ١٩٨٢.
- رافق، عبد الكريم. «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر». دراسات تاريخية (جامعة دمشق): العدد ١، آذار/مارس ١٩٨٠.
- السيد، رضوان. «قضايا المركزية والوحدة وعلاقة المركز بالاطراف في المنظومة السياسية العربية - الاسلامية». الفكر العربي: السنة ٢، العددان ١١ - ١٢، آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٧٩.
- شمس الدين، محمد مهدي. «الاجتهاد في الشريعة الاسلامية». العرفان: العدد ١٣، آذار/مارس ١٩٨٤.
- الشهبندر، عبد الرحمن. «أصلح أشكال الحكم في العالم العربي: حاجتنا الى التجانس». المقتطف: مج ٨٤، آذار/مارس ١٩٣٤.
- الصفصافي، أحمد المرسى. «الدولة العثمانية والولايات العربية». بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية. المجلة التاريخية المغربية: السنة ١٠، العددان ٢٩ - ٣٠، تموز/يوليو ١٩٨٣.
- طيارة، أحمد. «واجباتنا بعد اعلان الدستور». الاتحاد العثماني: ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٠٨.
- فضل الله، محمد حسين. «حركة الاجتهاد امام قضية التطور». العرفان: العدد ٣، ١٩٨٤.
- فون شوفنكر، كارل فريدريك. «المضمون الخالد لكتاب نظام الملك في السياسة «سياستنامه». «ترجمة محمد علي حشيشو (عن الالمانية). فكر وفن: العدد ٢٠.
- قساطلي، نعمان. «جبل الدروز». الهلال: كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠.
- كوثراني، وجيه. «الحياة الاقتصادية في ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى: من خلال كتاب ولاية بيروت». الباحث: السنة ٦، العددان ٣٣ - ٣٤، ايار/مايو - آب/أغسطس ١٩٨٤.
- . «من الدولة العصبية الى الدولة - الأمة: قراءة في مشكلة التاريخ للدولة القومية». الفكر العربي: السنة ٤، العدد ٢٨، تموز/يوليو - ايلول/سبتمبر ١٩٨٢.
- «لمحات من تاريخ دمشق في عهد التنظيمات: كُنَّاش محمد ابو السعود الحسيني». تحقيق كمال سليمان الصليبي بمساعدة عبد الله أبو حبيب. الابحاث: السنة ٢١، العدد ١، آذار/مارس ١٩٦٨.
- يوسف، عبد الودود محمد. «طوائف الحرف والصناعات أو طوائف الاصناف في حماه في القرن السادس عشر». مجلة الحوليات الاثرية: مج ١٩، [د. ت.].

ب - الاجنبية

- Achard, Ed. C. «Notes sur l'élevage des moutons.» *L'Asie française*: juin 1922. (supplément).

- Albertini, Mario. «L'Idée de nation.» *Annales de philosophie politique* (Paris): no. 8, 1969.
- Cheddadi, A. «Le Système du pouvoir en islam d'après Ibn Khaldoun.» *Annales* (Paris): mai - août 1980.
- Chevallier, Dominique. «Aux Origines des troubles agraires libanais en 1958.» *Annales*: no. 14, 1959.
- . «Lyon et la Syrie en 1919: Les Bases d'une intervention.» *Revue historique*: vol. 224, 1960.
- Colombe, Marcel. «Islam et nationalisme arabe à la veille de la première guerre mondiale.» *Revue historique*: vol. 223, janvier - mars 1960.
- Emerit, Marcel. «La Crise syrienne et l'expansion économique française en 1860.» *Revue historique*: vol. 207, 1952.
- Lewis, Bernard. «Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria.» *Studia Islamica*: vol. 50.
- Massignon, Louis. «Les «Nosëiris» de Syrie: Leurs origines, répartition actuelle de leurs clans.» *Revue du monde musulman*: no. 38, 1920.
- Nieger (colonel). «Choix de documents sur le territoire des alaouites.» *Revue du monde musulman*: no. 49, 1922.
- . «Note sur la pacification du territoire des alaouites.» *Revue du monde musulman*: no. 49, 1922.
- Polin, R. «L'Existence des nations.» *Annales de philosophie politique*: no. 8, 1969.
- Rondot, Pierre. «les Partis dans le monde musulman.» *Pouvoirs* (Paris): no. 12, 1980.
- Sunar, Ilkay. «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation.» *Annales*: mai - août 1980.

ثانياً: المراجع

أ - العربية والمترجمة إلى العربية

- آرون، ريمون. صراع الطبقات. ترجمة عبد الحميد الكاتب. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٠.
- آل صفا، محمد جابر. تاريخ جبل عامل. بيروت: دار معجم متن اللغة، [د. ت.].
- أباطة، فاروق عثمان. الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢ - ١٩١٨. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.
- ابراهيم، زكريا. مشكلة البنية أو أضواء على (البنوية). الفجالة: مكتبة مصر، [د. ت.]. (مشكلات فلسفية، ٨)
- أبي راشد، حنا. جبل الدروز. القاهرة: مكتبة زيدان، ١٩٢٥.
- . حوران الدائمة. ط ٢. بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦١.
- أرسلان، شبيب. السيد رشيد رضا أو اخاء ٤٠ سنة. دمشق: مطبعة ابن زيدون؛ القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧.

- . سيرة ذاتية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
- اسماعيل، عادل واميل خوري. السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٥٨. بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩ - ١٩٦٤. ج ٤.
- الاطرش، فؤاد. الدرور: مؤامرات وتاريخ وحقائق. [د. م. د. ن. د.]. ١٩٥٥.
- الافغاني، جمال الدين. جمال الدين الافغاني: الاعمال الكاملة. دراسة وتحقيق محمد عمارة. بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.
- الامين، محسن. خطط جبل عامل. تحقيق حسن الامين. بيروت: الدار العالمية، ١٩٨٣.
- اندرسون، بيري. دولة الشرق الاستبدادية. ترجمة بديع عمر نظمي. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٣.
- انطونيوس، جورج. بقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية. ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس؛ تقديم نبيه امين فارس. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢.
- انيس، محمد. الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ - ١٩١٤. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١.
- بدوي، عبد الرحمن. الاصول اليونانية للنظريات السياسية في الاسلام. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤.
- البربر، رجا. مصادر حادثة دمشق، ١٨٦٠. (رسالة كفاءة في التاريخ، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، ١٩٧٨).
- بركات، سليم. الفكر القومي وأسسه الفلسفية عند زكي الارسوزي. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٧٩.
- برو، توفيق. العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠.
- بروكلمان، كارل. تاريخ الشعوب الاسلامية. ترجمة نبيه امين فارس ومير بعلبكي. ط ٨. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩.
- البشعلاني، اسطفان. لبنان ويوسف كرم. بيروت: [د. ن. د.]. ١٩٢٤.
- البعيني، حسن امين. التاريخ الاجتماعي والسياسي لجبل الدرور في الربع الاول من القرن العشرين. (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ، ١٩٨٢).
- بنسعيد، سعيد. الفقه والسياسة: دراسة في التفكير السياسي عند الماوردي. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢.
- بولس، جواد. لبنان والبلدان المجاورة. ط ٣. بيروت: مؤسسة بدران وشركاه، ١٩٧٣.
- بيضون، ابراهيم. الحجاز والدولة الاسلامية: دراسة في اشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
- البيطار، عبد الرزاق بن الحسن بن ابراهيم. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ١٢٥٣ - ١٣٣٥ هـ. حققه ونسقه وعلّق عليه حفيده محمد بهجة البيطار. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٦١. ج ٣.

- بيهم، محمد جميل. قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور. بيروت: مطابع دار الكشف، ١٩٤٨-١٩٥٠. ج ٢.
- جب، هاملتون وهارولد بوون. المجتمع الاسلامي والمغرب. ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠. ج ٢.
- جدعان، فهمي. اسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.
- حتي، فيليب خوري. لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر. ترجمة أنيس فريحة؛ مراجعة نقولا زيادة. بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٩.
- الحصري، ساطع [أبو خلدون]. ابحاث مختارة في القومية العربية. التي كتبها ونشرها المؤلف في تواريخ مختلفة ١٩٢٣-١٩٦٣. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.
- . البلاد العربية والدولة العثمانية. محاضرات ألهاها على طلاب معهد الدراسات العربية العالية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧. ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠.
- . دراسات عن مقدمة ابن خلدون. ط ٣. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧.
- . محاضرات في نشوء الفكرة القومية. ط ٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩.
- حلاق، حسان علي. موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧-١٩٠٩. بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨.
- الحمو، نوفان رجا. العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١.
- حنا، عبد الله. القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ١٨٢٠-١٩٤٥. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨. ج ٢.
- حنفي، حسن. التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم. بيروت: دار التنوير، ١٩٨١.
- حوراني، ألبرت. الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث. محاضرة عربية لشركة كاريراس، جامعة اسكس، ١٩٦٩. هارو: لونغمانز، ١٩٧٠.
- الخازن، سمعان. يوسف بك كرم في المنفى: صفحة رائعة من تاريخ لبنان المجيد في القرن التاسع عشر. طرابلس: مطبعة الانشاء، ١٩٥٠.
- الخازن، فيليب وفريد الخازن. مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من ١٨٤٠ الى ١٩١٠. جونية، لبنان: مطبعة الصبر، ١٩١٠-١٩١١. ج ٣.
- الخطيب، انور. الدولة والنظم السياسية. بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٩.
- الخطيب، عدنان. الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، ١٩٧١.
- خلف الله، محمد. مفاهيم قرآنية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤. (سلسلة عالم المعرفة، ٧٩)

- الدباغ، عائشة. الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٢.
- الدهان، سامي. عبد الرحمن الكواكبي، ١٨٥٤ - ١٩٠٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.
- الدوي، عبد العزيز. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
- ديفجه، مورييس. الاحزاب السياسية. ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد. ط ٣. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٠.
- رافق، عبد الكريم. بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون بونابرت، ١٥١٦ - ١٧٩٨. دمشق: [د. ن.]. ١٩٦٧.
- . العرب والعثمانيون، ١٥١٦ - ١٩١٦. دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٧٤.
- وامزور، ارنست ادمونسون. تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨. ترجمة صالح احمد العلي؛ قدم له وراجعته نقولا زيادة. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠.
- وستم، اسد. آراء وابحاث. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٧. (الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٢)
- الرهيمي، عبد الحليم. والحركة الاسلامية في العراق خلال الربع الاول من القرن العشرين: الجذور التاريخية والواقع التاريخي. (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ، ١٩٨٤).
- ريتنر، جورج [وآخرون]. دراسات اسلامية. ترجمة أنيس فريحة [وآخرون]؛ بإشراف نقولا زيادة. بيروت: دار الأندلس، ١٩٦٠.
- زيادة، خالد. اكتشاف التقدم الاوروبي: دراسة في المؤثرات الاوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
- . الصورة التقليدية للمجتمع المدني: قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. طرابلس: الجامعة اللبنانية، ١٩٨٣.
- زيادة، نقولا. ابعاد التاريخ اللبناني الحديث. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية، ١٩٧٢.
- . الحسبة والمحاسب في الاسلام. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٢.
- زين، زين نور الدين. الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠.
- . نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨.
- الزين، علي. للبحث عن تاريخنا في لبنان. بيروت: [د. ن.]. ١٩٧٣.
- . فصول من تاريخ الشيعة في لبنان. بيروت: [د. ن.]. ١٩٧٩.
- ست دراسات في نمط الانتاج الآسيوي. ترجمة وتحرير احمد صادق سعد. بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٦.

- السفرجلاني، محيي الدين. تاريخ الثورة السورية. دمشق: دار البيضة العربية، ١٩٦١.
- سويد، ياسين. التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الامارتين. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠. ج ٢.
- السيد، رضوان. الامة والجماعة والسلطة. بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٤.
- الشرياصي، أحمد. رشيد رضا، صاحب المنار: عصره وحياته ومصادر ثقافته. القاهرة: الشؤون العربية، ١٩٧٠.
- شرف الدين، عبد الحسين. النص والاجتهاد. قدّم له محمد صادق الصدر. ط ٤. بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ١٩٦٦.
- الشهابي، مصطفى. القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها. محاضرات ألقاها على طلبة المعهد، ١٩٥٨. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩.
- صايغ، أنيس. الهاشميون والثورة العربية الكبرى. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.
- صباغ، ليلى. المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني. دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٣.
- الصغير، سعيد. بنو معروف (الدروز) في التاريخ. بيروت: [د. ن.، د. ت.].
- ضاهر، مسعود. الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٦٩٧ - ١٨٦١. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١.
- طربين، احمد. التأريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث. دمشق: مطبعة الانشاء، ١٩٧٠.
- . لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب، ١٨٦١ - ١٩٢٠. محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨.
- طرخان، ابراهيم علي. النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في القرون الوسطى. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨.
- الطويل، محمد أمين غالب. تاريخ العلويين. بيروت: دار الأندلس، ١٩٧٩.
- عائوتي، اسامة. الحركة الادبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن. الدولة السعودية الاولى، ١٧٤٥ م - ١٨١٨ م/ ١١٥٨ هـ - ١٢٣٣ هـ. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩.
- عبد السلام، أحمد. دراسات في مصطلح السياسة عند العرب. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٨.
- العروي، عبد الله. مفهوم الدولة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١.
- القطار، نادر. تاريخ سورية في العصور الحديثة. دمشق: مطبعة الانشاء، ١٩٦٢.

- عمارة، محمد. الاسلام والعروبة والعلمانية. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١.
- العودات، هيثم. انتفاضة العامة الفلاحية في جبل العربية. دمشق: مطبعة الحجاز، ١٩٧٦.
- عوض، عبد العزيز محمد. الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م. تقديم أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩.
- العيسمي، شبلي [وأخرون]. التعريف بمحافظة جبل العرب. مراجعة عارف النكدي. دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٦٢. (سلسلة بلادنا، ٢)
- غرايبة، عبد الكريم. سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ - ١٨٧٦. ط ٢. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢.
- . العرب والأتراك: دراسة لتطور العلاقات بين الامتين خلال ألف سنة. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٦١.
- الفياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٦٣.
- قاسمية، خيرية. الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١.
- قرم، جورج. تعدد الاديان وانظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩.
- كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية. دمشق: مطبعة الترقى، ١٩٥٧. ج ١٥.
- كرد علي، محمد. أقوالنا وأفعالنا. القاهرة: دار احياء الكتب العربية، ١٩٤٦.
- كلاستر، بيار. مجتمع اللادولة. ترجمة محمد حسين دكروب. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٨٠.
- كليفلاند، وليام. ساطع الحصري من الفكرة العثمانية الى العروبة. ترجمة فكتور سحاب. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣.
- كوثراني، وجيه. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠. مساهمة في دراسة اصول تكوينها التاريخي. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦. (سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١)
- . بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠.
- . المسألة الثقافية في لبنان: الخطاب السياسي والتاريخ. بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٤.
- كوهن، هانز. عصر القومية. ترجمة عبد الرحمن صدقي؛ مراجعة مصطفى حبيب. القاهرة: سجل العرب، ١٩٦٤.
- لكلارك، جيرار. الانثروبولوجيا والاستعمار. ترجمة جورج كتورة. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢.

- لوتسكي، فلاديمير. تاريخ الاقطار العربية الحديث. ترجمة عفيف البستاني. موسكو: دار التقدم، ١٩٧١.
- لومبار، موريس. الاسلام في عظمته الأولى: من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر. ترجمة ياسين الحافظ. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧.
- لويس، برنارد. تراث الاسلام. ترجمة زهير السمهوري وشاكر مصطفى؛ تصنيف شاخت وبوزورن. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (سلسلة عالم المعرفة، ٨)
- المارودي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب. قوانين الوزارة وسياسة الملك. تحقيق ودراسة رضوان السيد. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.
- محافظة، علي. العلاقات الالمانية - الفلسطينية، ١٨٤١ - ١٩٤٥. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.
- مرقص، الياس. نقد الفكر القومي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.
- مصطفى، احمد عبد الرحيم. في أصول التاريخ العثماني. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢.
- مغنية، محمد جواد. الشيعة والحاكمون. ط ٥. بيروت: مكتبة الهلال؛ دار الجواد، ١٩٨١.
- المقدسي، انيس الخوري. الاتجاهات الادبية في العالم العربي الحديث: وهي دراسات تحليلية للعوامل الفعالة في النهضة العربية الحديثة ولظواهرها الأدبية الرئيسية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٣.
- المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام. دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠.
- موسى، سليمان. الحركة العربية، ١٩٠٨ - ١٩٢٤. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧.
- نصار، ناصيف. مفهوم الامة بين الدين والتاريخ: دراسة في مدلول الامة في التراث العربي الاسلامي، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.
- هرسكوفيتز، ميلفيل ج. أسس الانترنتوبولوجيا الثقافية. تعريب رباح النفاخ. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣.
- هرشلاغ، زي. مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. ترجمة مصطفى الحسيني. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣.
- وات، مونتغمري. الفكر السياسي الاسلامي: المفاهيم الاساسية. ترجمة صبحي حديدي. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.
- اليونس، عبد اللطيف. ثورة الشيخ صالح العلي. ط ٢. دمشق: دار اليقظة العربية، [١٩٦١]. (سلسلة رواد التحرير العربي، ١)
- يونس، مسمود. الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان ابان الحكم العثماني: بحث قانوني تاريخي اجتماعي. بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٨٢.

ب - الأجنبية

- Abel, Armand. *Psychologie et comportements du monde musulman contemporain*. Bruxelles: Meddens, 1962.
- Althusser, Louis. *Montesquieu: La Politique et l'histoire*. Paris: Presses universitaires de France, 1964.
- Anderson, Perry. *Lineages of the Absolutist State*. London: New Left Books, 1977.
- Andréa, Charles Joseph. *La Révolte druze et l'insurrection de Damas, 1925 - 1926*. Paris: Payot, 1937.
- Arnold, Thomas Walker. *The Caliphate*. London: [n. pb.], 1965.
- Azoury, N. *Le Réveil de la nation arabe*. Paris: Plon, 1905.
- Bakhit, Muhammad Adnan. *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century*. London: [n. pb.], 1972.
- Berque, Jacques. *Les Arabes d'hier à demain*. Paris: Seuil, 1960.
- . *L'Egypte: Impérialisme et révolution*. Paris: Gallimard, 1967.
- Bordeaux, Henry. *Dans la montagne des druzes*. Paris: Plon, 1926.
- Braudel, Fernand. *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*. 2ème ed. revue et augmentée. Paris: Armand Colin, 1966. 2 vols.
- Bruneau, André. *Traditions et politique de la France au Levant*. Paris: F. Alcan, 1931.
- Buheiry, Marwan (ed.). *Intellectual Life in the Arab East, 1890 - 1939*. Beirut: American University of Beirut, Center for Arab and Middle East Studies, 1981.
- Cardon, Louis. *Le Régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban*. Préface de m. Edmond Philippart. Paris: Librairie du Recueil Sirey, 1932.
- Chevallier, Dominique. *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*. Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1971. (Institut français d'archéologie de Beyrouth, bibliothèque archéologique et historique, t. 91)
- . *Villes et travail en Syrie*. Paris: Maisonneuve; Larose, 1982.
- Clastres, Pierre. *La Société contre l'état*. Paris: [s. n.], 1972.
- Dawn, C. Ernest. *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism*. Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1973.
- Djalili, Mohammad - Reza. *L'Islam et l'état: Religion et révolution*. Paris: [s. n.], 1981.
- Ducruet, Jean. *Les Capitaux européens au Proche - Orient*. Préface de Gaston Leduc. Paris: Presses universitaires de France, 1964.
- Faire de l'histoire*. Paris: Gallimard sous la direction de J. Le Goffe et P. Nora, 1974.
- Fattal, Antoine. *Le statut légal des non - musulmans en pays d'islam*. Beyrouth: Librairie orientale; Dar el - Machreq, 1958.
- Foucault, Michel. *L'Archéologie du savoir*. Paris: Gallimard, 1969.
- Gardet, Louis. *La Cité musulmane: Vie sociale et politique*. 4ème ed. Paris: J. Vrin, 1976.
- . *L'Islam: Religion et communauté*. 3ème ed. revue et corrigée. Paris: Desclée de Brouwer, 1978.
- Haddad, William W. and William W. Ochsenwald (eds.). *Nationalism in a Non - National State: The Dissolution of the Ottoman Empire*. Columbus: Ohio State University Press, 1977.
- Haim, Sylvia (ed.). *Arab Nationalism: An Anthology*. Berkeley, Calif.: University of

- California Press, 1974.
- Hajjar, Joseph. *Le Christianisme en orient: Etudes d'histoire contemporaine, 1684 - 1968*. Beyrouth: Librairie du Liban, 1971.
- . *L'Europe et les destinées du Proche - Orient, 1815 - 1848*. Tournai Belgique: Bloud and Gay, 1970.
- . *Le Vatican, la France et le catholicisme oriental, 1878 - 1914*. Paris: Editions Beauchesnes, 1979.
- Homsy, Basile. *Les Capitulations et la protection des chrétiens au Proche - Orient au XVIe, XVIIe et XVIIIe siècles*. Harissa [Liban]: Imprimerie Saint - Paul, 1956.
- Hourani, Albert Habib. *Minorities in the Arab World*. London: Oxford University Press, 1947.
- L'Islam d'hier à aujourd'hui*. Sous la direction de Bernard Lewis. Paris: Bordas, 1981.
- Ismail, Adel. *Histoire du Liban du XVIIe siècle nos jours*. Paris: Maisonneuve, 1955 - 1959.
- Issawi, Charles Philip (ed.). *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966.
- Jalabert, Henri. *Le Souvenir de nos morts, 1831 - 1983: Province de Proche - Orient de la compagnie de Jésus*. Beyrouth, 1983. (Ronéotypé)
- Janot, E. *Notes sur le peuple alaouite*. Lyon: [s.n.], 1934.
- Karpat, Kemal H. *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis*. Leiden: E. J. Brill, 1973. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East, v. 7)
- Khalidi, Rashid Ismail. *British Policy towards Syria and Palestine, 1906 - 1914: A Study of the Antecedents of the Hussein - MacMahon Correspondance, the Sykes - Picot Agreement and the Balfour Declaration*. London; New York: Ithaca Press, 1980. (St. Antony's Middle East Monographs, no. 11)
- Kohn, Hans. *A History of Nationalism in the East*. Translated by Margaret M. Green. London: Routledge; New York: Harcourt, 1929.
- Laoust, Henri. *Les Schismes dans l'islam: Introduction à une étude de la religion musulmane*. Paris: Payot, 1977.
- Latron, A. *La Vie rurale en syrie et au liban*. Mémoires de l'Institut Français de Damas. Beyrouth: [L'Institut], 1936.
- Leclerc, Gérard. *Anthropologie et colonialisme: Essai sur l'histoire de l'africanisme*. Paris: Fayard, 1972.
- Leclercq, Jean - Michel. *La Nation et son idéologie*. Paris: Anthropos, 1979.
- Levi - Strauss, Claude. *Anthropologie structurale deux*. Paris: Plon, 1973.
- Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*. 2nd ed. London: Oxford University Press, 1968. (Oxford Paperbacks, no. 135)
- Longrigg, Stephen Hemsley. *Syria and Lebanon under French Mandate*. London: Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs; Oxford University Press, 1958.
- Mantran, Robert. *Histoire de la Turquie*. Paris: Press universitaires de France, 1975.
- Maugué, Pierre. *Contre l'état - nation*. Paris: Denoël, 1979.
- Molnár, Miklós. *Marx, Engels et la politique internationale*. Paris: Gallimard, 1975.
- Palmer, Robert et Calmann Lévy. *Les Révolutions de la liberté et de l'égalité*. Paris: C.

- Lévy, 1968.
- Pascual, J.P. «Une Traduction arabe d'un Qânunâmé relatif au bilâd as-sâm.» Papier présenté à A.C.O.S., Tunis, 1984. (Ronéotypé)
- . *Damas à la fin du XVI^e siècle d'après trois actes de Waqf Ottoman*. Damas: Institut français de Damas, 1983. vol. 1.
- Pasdermadjian, Hrant. *Histoire de l'Arménie depuis les origines jusqu'au traité de Lausanne*. 2^{ème} ed. revue. Paris: H. Samuelian, 1964.
- Planhol, Xavier de. *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam*. Paris: Flammarion, 1968.
- Rafiq, Abd- al- Karim. *The Province of Damascus, 1723 - 1783*. 2nd ed. Beirut: Khayats, 1970.
- Renan, Ernest. *Qu'est ce qu'une nation?* Conférence faite en Sorbonne le 11 mars 1882. 10^{ème} ed. Paris: C. Lévy, 1882.
- Rodinson, Maxime. *Islam et capitalisme*. Paris: Seuil, 1966.
- . *Marxisme et monde musulman*. Paris: Seuil, 1972.
- Rondot, Pierre. *Les Chrétiens d'orient*. Paris: Peyronnet, 1955.
- Saba, Jean S. *L'Islam et la nationalité*. Paris: Librairie de jurisprudence ancienne et moderne, 1931.
- Sadaka, Nagib. *La Question syrienne pendant la guerre de 1914*. Paris: Larose, 1941.
- Salam, Nawaf. «L'Histoire et le rôle de la pénétration et de l'influence française et anglo - américaine dans l'enseignement au Liban, 1840 - 1914.» (Mémoire de D.E.A., Paris, 1975).
- Tibawi, Abdul - Latif. *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine*. London: Macmillan, 1969.
- Tibi, Bassam. *Arab Nationalism: A Critical Enquiry*. Edited and translated by Mariam Farouk Sluglett and Peter Sluglett. London: Macmillan, 1981.
- Thoumin, Richard Lodois. *Histoire de la Syrie*. Lille: Desclée, 1929.
- Touma, Toufic. *Paysans et institutions féodales chez les druses et les maronites du Liban du XVI^e siècle à 1914*. Beyrouth: Librairie orientale, 1971 - 1972. 2 vols. (Publications de L'Université libanaise, section des études historiques, 20 - 21)
- Vachet, André. *L'Ideologie liberale: L'Individu et sa propriété*. Préface d'Henri Lefebvre. Paris: Anthropos, 1970.
- Weber, Max. *Economie et société*. Paris: [s. n.], 1971. vol. 1.
- . *Le Savant et le politique*. Traduction de Julien Freund; introduction de Raymond Aron. Paris: Plon, 1959. (Recherches en sciences humaines, 12)
- Weulersse, Jacques. *Le Pays des alaouites*. Tours: Arrault, maîtres imprimeurs, 1940.
- . *Paysans de Syrie et du Proche - Orient*. Paris: Gallimard, 1946.
- Wittfogel, Karl August. *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1975.
- Ziadeh, Nicola. *Syria and Lebanon*. Beirut: Librairie du Liban, 1968.
- . *Urban Life in Syria under the Early Mamluks*. Beirut: American Press, 1953. (American University of Beirut, Publication of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental Series, no. 24)

فهرس

الأتراك: ٧٢، ١٠٦، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤ - ١٣٦،
 ١٤٠، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٧، ١٦٩ - ١٧١،
 ١٨١، ١٨٢، ٢٠٠.
 اتفاقيات سان ريمو: ٢٩
 أحداث ١٨٤٠ - ١٨٦٠: ١١٢
 الأخاء العربي - التركي: ١٨١
 ادهم باشا: ١٧٧
 الارثوذكس: ١٠٤
 الأردن: ١١٦
 ارسلان، شكيب: ١١، ١٣، ١٦٨
 ارسلان، عادل: ١٤٨
 ارسلان، محمد: ١٤٣
 ارقس، رزق الله: ١٧٦، ١٧٨
 الأرمن: ٦٨، ٧٢، ١٠٤، ١٥٤، ١٦١
 الأزهرى، أحمد عباس (الشيخ): ١٣٥
 استامبول: ٨٨، ٩٤، ٩٥، ٩٩، ١١٨، ١٢١، ١٥٥،
 ١٧٠، ١٧٤، ١٨٧
 الاستقلال السوري: ١٣٢، ١٧٠، ١٨٢، ١٩٣
 الاستقلال القومي: ٧٢
 الاسلام: ١١، ١٤، ١٦، ٢٦، ٣٤ - ٣٦، ٣٩ - ٤٢،
 ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٥٥، ٩٠، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٥،
 ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١، ١٥٦، ١٧١، ١٧٢،
 ١٩٤، ٢٠٠
 اسماعيل بك: ١١٠
 اسماعيل، منير: ٧

(١)

آبل، ارموند: ٧
 آسيا الصغرى: ٣٨، ٤٠، ١٢٨، ١٩٤
 آل الاطرش: ١١٣، ١١٥
 آل الجوهري: ١٣٩
 آل الجليلاني: ٩٢
 آل الحصري: ٤٦
 آل الحمدان: ١١٢
 آل طراباي: ٦٤
 آل العابد: ٩٣
 آل عامر: ١١٣
 آل عثمان: ١٥٤، ١٥٨
 آل العجلاني: ٩٢
 آل القزولي: ٩٣
 آل معن: ٦٤
 آل اليوسف: ٩٣
 ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن: ٢٥، ٢٦، ٣٣ - ٣٧،
 ٣٩ - ٤١، ٧٤، ٢١٣
 أبي رشد، حنا: ١١٣
 الانتماءات اللاتنية - القومية: ١٥
 الانتماءات السلفية - التراثية: ١٥
 الانتماءات الليبرالية: ١٧٢
 الانتماءات الليبرالية - العلمانية: ١٥
 الاتحاد اللبناني (القاهرة): ١٨٣

- الاصلح الاقتصادي: ١٢١
 الاصلح السياسي: ١٢١
 الاصلاحات السياسية - الادارية: ١٨٢
 الاعراف العشائرية: ١١٤
 الاغتراب الثقافي: ١٠٤
 افريقيا: ٣٧
 افريقيا الشرقية: ١٢٧
 افريقيا الشمالية: ١٢٧
 افريقيا الغربية: ١٢٧
 الافغاني، جمال الدين: ١١، ٤١، ١٥١، ١٩٣
 افندي، سعيد: ٩٣
 الاقتصاد العالمي: ٧٠
 الاكليروس الكاثوليكي: ١٩٩
 الامان: ١٢٧، ١٩٣، ١٩٨
 المانيا: ١٢٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٦، ٢١٠
 - السياسة والحكومة: ١٢٨، ١٩٤
 الامارة العربية: ١٤١
 الامة السورية: ١٩٣
 الامة العثمانية: ١٦٧
 الامة العربية: ١٧١، ١٧٢، ١٨١، ١٨٧، ١٩٣
 الامة المسيحية: ٢٠٠
 الامتيازات الأجنبية: ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٨٥
 الامريكان: ١٢١
 الامين، محمد (السيد): ١٣٥
 الاناضول: ٢٧، ١٩٤
 الانتاج الحرفي: ٨٤
 الانتاج الزراعي: ١٠٧
 الانتداب الاوربي: ١٤
 الانتداب الفرنسي: ١٧
 الانجليسسيا: ١١، ١٩، ٧١
 الانتهاء الاجتماعي: ١٤
 الانتهاء الثقافي: ١٤، ١٩٦
 الانتهاء الديني: ١١
 الانتهاء الطائفي المحلي: ١٩٦
 الانتهاء العرقي: ٢١
 الانتهاء القومي: ١٧
 انطاكية: ١٠٤
 انطونيوس، جورج: ١٣٢
 انغلرد، ادوارد: ١١٨، ١٢١
 انغلز، فردريك: ٧٢
 الانكشارية: ٥٧، ٨٢
 اوروسيا: ١٧، ٢١، ٢٣، ٧٠، ٧١، ١٠٠، ١٢٠، ١٢٥، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٧٧، ١٨١، ١٨٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٠
 الايديولوجيا القومية: ١٣١، ١٧٠
 ايطاليا: ٢١٠
 (ب)
 الباحثون العرب: ١٦
 البحث العلمي: ١٦
 البحر الأسود: ١٢٧
 بحر عمان: ١٥٩
 البخاري، سليم: ١٤٥
 بدران، عبد الرحيم: ١٤٣
 البديري، أحمد: ٥٦
 البربر: ٣٧
 بروتوكول ١٨٦١ - ١٨٦٤: ٢٨
 بريطانيا: ١٢٥، ١٢٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٧، ٢٠١
 البستاني، بطرس: ١٣٠، ١٣٤
 البستاني، سليم: ١٤٣
 بستر، حبيب: ١٤٣
 بغداد: ٣٧
 بلاد الشام: ١١، ٢٧، ٤١، ٥٠، ٥٤، ٥٦، ٥٩-٦١، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٧٦، ٩٦، ١١٧، ١٣٦، ١٤١، ١٦١، ١٩٥، ١٩٩، ٢١٣
 بلاد ما بين النهرين: ٢٩
 البلدان العربية: ٦٣، ١٩٠
 بلغاريا: ١٨٩
 بن كيوان، عبد الله: ٦١-٦٣
 بنو الادلي: ٩٣
 بنو الصلي: ٩٣
 بنو مردم بك: ٩٣
 بنو المزالق: ٩٣
 البنى الاجتماعية - القبلية: ١٩٥
 البنية الاجتماعية: ١٨
 بوانكاريه، ريمون: ١٩١، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨
 بوزيه، لويس (الاب): ٧
 البوسنة: ١٨٩

التونسي، نخلة: ١٧٦

(ث)

ثابت، أيوب: ١٧٦

الثقافة الانكلو امريكية: ١٣٣

الثقافة الفرنسية: ١٩٠

ثورة دروز حوران (١٩١٠): ٢١١

ثورة عام ١٨٥٤: ١١٠

ثورة العامة (١٨٨٨): ١١٥

الثورة العربية: ١٢٧

ثورة اليمن (١٩١٠): ٢١١

(ج)

جامعة باريس: ٢٢

جامعة القديس يوسف: ٢٠٨

جامعة ليون: ٢٠٨

جبل الدروز: ١١٠

جريليني، سمير: ١٧٢

الجزائر: ١٩٩

الجزائري، طاهر (الشيخ): ١٤٥، ١٤٦

الجزائري، عبد القادر: ١٣٥، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢

الجزيرة العربية: ١٥٧، ١٩٤، ١٩٥

جلخ، حبيب: ١٤٣

الجماعة الاسلامية: ٣٥

جمعية الاتحاد والترقي: ٤٩، ١٥٣، ١٦٨ - ١٧٠،

١٨٦، ١٨٧، ٢١٥

جمعية بيروت السرية: ١٣٣، ١٣٤، ١٣٨

جمعية تركيا الفتاة: ١٥٣، ١٦٢

الجمعية الخيرية الاسلامية: ١٣٨ - ١٤٠

جمعية زهرة الآداب: ١٤٤

جمعية زهرة الاحسان: ١٤٤

جمعية شمس البر: ١٤٤

جمعية الشورى العشانية: ١٦٧

الجمعية العربية الفتاة: ١٤٨، ١٧١

الجمعية العلمية - السورية: ١٤٣، ١٥٣

جمعية العهد: ١٤٨

جمعية النهضة العربية: ١٥٣

الجندي، شكري: ١٤٨

الجوهري، ابراهيم آغا: ١٣٥

يومبارد: ١٩٢، ١٩٧

بورن، هارولد: ٥٠، ٥٥، ٧٠

بيات، تيوفيل [الافوكات]: ٩١

بيروقراطية الاعيان: ١٦٩

البيزنطيون: ٤٠

البيطار، عبد الرزاق: ١٤٥

بيهم، حسين: ١٣٥، ١٤٣

بيهم، محمد جميل: ١٧٥

بيهم، مختار: ١٨٧

(ت)

التاريخ الاسلامي: ١٠، ٣٥ - ٣٧

التاريخ العربي الحديث: ١٠، ١٤

التبعية: ١٠٣، ١٠٩

التبعية الاقتصادية: ١٣٣

التبعية الانسانية: ١٠٧

التبعية الثقافية: ١٣٣

التبعية السياسية: ١٣٣

التبعية العثمانية: ٨٢

التريك القومي: ١٧١

التحديث: ١٥٠

التحريك العربي: ١٩٥

التراث العربي - الاسلامي: ٢٠، ١٤٦

التربية الدينية - العسكرية: ٨١

التركمان: ١١٩

تركيا: ٣٩، ٧٣، ١١٥، ١٦٦، ١٧٦، ١٨٥، ١٩٢،

١٩٩، ٢١١

تركيا الأوروبية: ٧٢

التطور الاقتصادي: ١٩٧

التعدد الديني: ١١

التعصب الاسلامي: ١٧٦، ٢٠٣

التنميط، رفيق: ١٧١

التنظيم الاجتماعي - الاقتصادي: ٤٧

التنظيم التجاري: ٢١٤

التنظيم الحرفي: ٤٧، ٤٩، ٢١٤

التنظيم العشائري: ١١٦

التوسع الأوروبي: ٧٢

تونس: ١٢٧، ١٣٠، ١٩٩

- الاحتلال الفرنسي (١٨٨١ - ١٨٨٣): ١٢٧، ١٤٣

(ح)

حمدي باشا: ١٣٩
الحملة الفرنسية الأولى (١٨٦٠): ١٢
حوران: ١٦٩
الحوراني، ابراهيم: ١٣١
حيدر، محمد رستم: ١٧١

(خ)

خرسان: ٣٧
خضرة، رزق الله: ١٤٣
خط كلخانة: ٨٧
الخطاب السياسي: ١٢، ١٥، ١٦
الخطيب، ذكي: ١٤٨
الخطيب، محب الدين: ١٤٧، ١٤٨، ١٧٢
الخلافة العثمانية: ١٣٦
خليج الاسكندرون: ٢٠٨
خليج المعجم: ١٤٢
الخليل، عبد الكريم قاسم: ١٤٨، ١٨١
الخورى، حنين: ١٤٣
الخورى، فارس: ١٤٥
خير الله، خير الله: ١٣، ١٨٠

(د)

دهاس، شارل: ١٨٠، ١٨٥
الدبلوماسية البريطانية: ١٩٥
الدبلوماسية الفرنسية: ١٩٥، ٢٠٤
الدحداح، اسكندر: ٩١
الدراسات الانثروبولوجية: ٢٥
الدروز: ١١٢، ١١٤، ١١٦، ١١٩
مستور عام ١٩٠٨: ١٦٥
- المادة (٥٧): ١٦٥
مستور المشروطية الأولى: ١٢٦
الدعوة الدينية: ٦٥
دوبوسك، أندريه: ٢٠٤، ٢٠٥
دور كهايم، اميل: ٣٤
دوريات
- الاتحاد العثماني: ١٨٢
- الاتحاد العربي: ١٦١
- الاعتدال: ١٥١
- الاهرام: ١٧٣
- البصير: ١٦١

حازم بك: ١٧٧
الحر، علي (الشيخ): ١٣٥
الحرب الايطالية - التركية: ١٩٦، ١٩٧، ٢٠١
الحرب البلقانية: ١٧٦
الحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٨): ١٢٦، ١٣٧، ١٤١

الحرب العالمية الأولى: ٩، ١٣٢، ١٣٦، ١٧١، ١٨٥، ٢٠٩، ٢١٤
الحرب العالمية الثانية: ١٣٦
الحركة الاسلامية السياسية: ٢٠٠
حركة الاعيان المسلمون: ١٣٨
حركة بيروت الاصلاحية: ١٧٣، ١٧٧، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٣، ١٩٦

حركة التحديث: ١٠
الحركة السنوسية: ٧٤
الحركة العربية الانفصالية: ٢٠٤
الحركة العربية التوحيدية: ٢٨
الحركة العربية القومية: ١٣٢
حركة المجتهدين (دمشق): ١٤٣
الحركة المهدية: ٧٤
الحركة الوهابية: ٧٤
الحروب القيسية - اليمينية: ١١٢
حرية الاجتماع: ١٧٨
حرية الرأي: ١٧٨
الحرية الفردية: ١٧٨
حزب اللامركزية الادارية العثماني: ١٧٢، ١٧٥، ١٨٠، ١٨٣

حزب الائتلاف والحرية: ١٧٣
حبيب، خير الدين: ٨
حسين (الشريف): ١٦
الحصري، ساطع: ١٣
الحصني، ادب تقي الدين: ٦١، ٩٢، ١٣٥
الحصارة الغربية: ٢٢، ٢٣، ٣٤، ١٨١
الحفار، لطفي: ١٤٧، ١٤٨
الحكيم، حسن: ١٣
الحكيم، رشدي: ١٤٨
الحكيم، يوسف: ١٣، ٩٨، ٩٩، ١٠٩، ١١١

- ترقى: ١٥٣
 - تركيا الفتاة: ١٥٢
 - ثمرات الفنون: ١٤٤
 - الخلافة (لندن): ١٦١
 - الخلافة (نابولي): ١٦١
 - الشهداء: ١٥١
 - لوروفاي: ٢٠٧
 - منورث: ١٥٣
 - المشير: ١٧٣
 - المفيد: ١٨١
 - المقتبس: ٢٠٦، ٢٠١
 - المقتطف: ١٣، ١٣١
 - المقطم: ١٩٧، ١٧٣، ١٣١
 - المنار: ١٣، ١٧٢، ١٨٦
 - نغير سوريا: ١٣٠
 - دوكوسو: ٢٠٣
 - الدولة الأرض: ١٧
 - الدولة الإسلامية: ١٠، ٢٠
 - الدولة الإقليمية: ٢٤، ٣٩، ٥٢
 - الدولة الأمة: ١٧، ١٨، ٢١
 - الدولة الحديثة: ٢٢، ٢٦
 - الدولة الدستورية: ١٧١
 - الدولة السلجوقية: ٤٠
 - الدولة السلطانية: ١٠
 - الدولة العباسية: ١٧
 - الدولة العثمانية: ٩، ١٠، ١٧، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٣٣، ٣٦، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٥٣، ٥٤، ٦٤، ٦٧ - ٧٠، ٧٣، ٨٣، ٨٧، ٩٧، ١٠١، ١١٧، ١١٨، ١٢١، ١٢٥، ١٣٦، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٣، ١٦١، ١٧٧، ١٨٣، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠١، ٢١٠، ٢١٤
 - الدولة القومية: ١١، ٢٣، ٢٦، ٢١١
 - الدولة القومية الأوروبية: ١٥٨
 - الدولة المحدثة: ١٥
 - الدولة المركزية: ١٩٥
 - دوميغ، غاستون: ١٩٠
 - الديمقراطية: ١٤، ١٦٨
- (ز)
- الزهراوي، عبد الحميد: ١٤٥، ١٦٨، ١٨١، ١٨٤، ٢٠٤
 زيادة، نقولا: ٧
 زين، زين نور الدين: ١٣٢
 زينية، خليل: ١٨٠، ١٨٥
- (س)
- ستورز، رونالد: ١٩٤
 سرتق، الفرد: ١٦٦
 السريان: ١١٩
 السلافيون: ٧٢
 سلام، سليم علي: ١٧٥، ١٨٧
 السلطات المحلية: ٦٠
 السلطة الاكليريكية المارونية: ١٤٢
 السلطة الأهلية: ٤٩
 السلطة المدنية: ١٠٣
 السلطة المركزية: ١٠٨، ١١٠، ١١٤، ١١٥
 السلطنة السلجوقية: ٤٠
 السلوك الاجتماعي: ٥١
 السلوك الإداري: ٨٨
 السلوك السياسي: ١١٧
 سليم باشا: ٥٨
 سليم الثالث (السلطان): ٨١
 سمعة، جورج: ١٣، ٢٩، ١٦٢، ١٦٥، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٨
 السودان: ١٢٧
- (ج)
- الرأس مالية: ٢٤

(ط)

- طيارة، أحمد: ١٦٨، ١٨٢، ١٨٧
طيارة، زكريا: ١٧٨
طيارة، محمد: ١٧٩، ١٨٠
طراد، بيار: ١٧٦
طراد، نجيب: ١٦٦

(ع)

- عازار، اسكندر: ١٧٨
عازوري، نجيب: ١٦، ١٥٥، ١٦١
العالم الاسلامي: ٣٨، ٤٠، ٤٣، ٥٠
عائلة العظم: ٩٣
عائلة العظمة: ٩٣
عائلة المعري: ٩٢
عبد الله (الملك): ١٣
عبد الحميد الثاني (السلطان): ١٢١، ١٢٥، ١٢٨
١٢٩، ١٣٦، ١٥١، ١٦١، ١٦٧، ١٩٢
عبد العزيز (السلطان): ١٥٢
عبد المجيد (السلطان): ٨٢
عبد الهادي، عوني: ١٧١، ١٧٩
العراق: ١١٦، ١٢٨، ١٧٥
العرب: ٤٢، ١٠٦، ١١٩، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٤
١٥٧، ١٦٨، ١٧١، ١٨١، ١٨٧، ٢٠٦
العرضي، أبو الوفاء: ٥٩
العروبة: ١٣١، ١٥٥
العرسي، عبد الغني: ١٤٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٩
١٨٠، ١٨٢، ١٨٤
العسكرية العثمانية: ٥٨
العسلي، شكري: ١٤٥، ٢٠١
العشائر الدرزية: ١١٣، ١١٤
العشائر الفلاحية: ١١٥
عصبة الادارة اللامركزية والمبادرة الخاصة: ١٥٣
العصبة العثمانية: ١٦٦، ١٦٧
عصبة الوطن العربي: ١٥٩
العصبيات المحلية: ٦٠، ٧٥، ٨٢، ١١٢
العصبيية العثمانية المركزية: ٦٥، ٦٦، ٧٤
عصر الأنوار: ١٤
عصر النهضة: ١٤

- سوريا: ١٠، ١٢، ٢٠، ٢٧-٢٩، ٨٣، ٨٧، ٩٦،
١١٨، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٠، ١٦٦،
١٦٨، ١٦٩، ١٧٥-١٧٧، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥،
١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٥،
٢٠٨، ٢٠٦

- الانتداب الفرنسي: ٢١٦

السوريون: ١٦٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٥

سويدي، توفيق: ١٧١

السياسة الاسلامية: ٢٠٢

السياسة الاقتصادية الأوروبية: ١٢٠

السياسة الانكليزية - العربية: ١٩٥

السياسة الولية: ٢٣

السياسة العثمانية: ١٢٧

(ش)

- الشرق الاسلامي: ١٧، ٢٣
الشرق الأوسط: ٣٩
الشرق العربي: ٢٣
الشعائر الدينية: ١٥٨
الشعب الالمانى انتظر الالمان
الشعراني، عبد الوهاب: ١٤٩
شكور باشا: ١٩٨
الشميل، شبلي: ١٧٢
الشهابي، عارف: ١٤٧
الشهابي، مصطفى: ١٤٥، ١٤٧، ١٦١، ١٧١
الشهبندر، عبد الرحمن: ١٤٥
الشيعة الامامية: ٦٧

(ص)

- صابونجي، لويس: ١٦١
الصحافة الاسلامية: ٢٠٦
الصحافة التركية: ١٧٠
الصحافة العربية: ١٩٠
الصحافة المحلية: ١٣
الصراع الدولي: ١٦، ٢١٤
صربيا: ١٨٩
صروف، يعقوب: ١٣، ١٣١، ١٥١
الصلح، عادل: ١٣٥
الصلح، منج: ١٣٥
الصيادي، أبو الهدي: ١٢٩، ١٥١

نؤاد باشا: ٨٦، ٨٧

نصل (الملك): ١٦

(ق)

القاسمي، جمال الدين: ١٤٩

القاسمي، صلاح الدين: ١٤٨

القانوني، سليمان: ٥٩، ٦٥

قبار، صالح: ١٤٧

القبايني، عبد القادر (الشيخ): ١٣٨

قبائل بحرة: ١٠٦

القبائل البدوية: ١١٧، ١١٥

قبائل تنوخ: ١٠٦

قبائل حمدان: ١٠٦

قبائل غسان: ١٠٦

قبائل كنة: ١٠٦

قبرص: ١٢٧، ١٢٨

القسططينية: ٦٨، ١٨٥، ١٩٧

القفقاس: ١٢٧

قناة السويس: ١٢٥، ١٩٧

القومية السورية: ٢٩

القومية العربية: ١٣٢، ١٤٩، ١٥٥، ١٦١

القوى الاجتماعية: ٥١، ٨٤، ١٠٢

(ك)

كتب

- الاحكام السلطانية: ٣٣

- أم القرى: ١٥٢، ١٥٥

- الحكمة الشرعية في محاكمة القادرية والرفاعية: ١٥١

- سطور من الرسالة وتاريخ حركة استقلالية قامت في

المشرق العربي سنة ١٨٧٧: ١٣٥

- سورية، والعهد العثماني: ٩٨

- سياستنامه: ٤٠

- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: ٤١

- طبائع الاستبداد: ١٥٢

- فضائل الماسونية: ١٣٣

- فلاحو سورية والشرق الأدنى: ١٧

- المقاومة العربية: ١٤٥

- كشف الغمة عن الأمة: ١٤٩

- بقطة الأمة العربية في آسيا التركية: ١٥٩

العصور الأوروبية الحديثة: ٣٥

العظم، حفي: ١٧٢

العظم، محمد رفيق: ١٦٧

العلاقات العربية - التركية: ١٤٣

العلمانية: ٣٩

العلوم الدينية: ١٤٦

العلوم الوضعية: ١٤٦

العلويون: ١٠٦، ١٠٩

العلمي، صالح (الشيخ): ١١٠

العمل التركي - العربي المشترك: ١٦١

العمل السياسي العربي: ٩، ١٠، ١٢، ١٨، ٢٦

١٥١، ١٧١، ٢١٤

العمل السياسي النخبوي: ١٣٤

عمون، اسكندر: ١٧٢، ١٨٣، ٢٠٤

عمون، داوود: ٢٠٤

عنبر، سليمان: ١٨٠

العنف العسكري: ١١٠

العهد الأموي: ٣٧

(غ)

غانم، خليل: ١٥٢، ١٥٣

غانم، شكري: ١٣، ١٦٦، ١٧٩، ١٨١، ١٨٥، ١٨٦

غراي، ادوارد: ١٩١

الغزي، نجم الدين: ٦١، ٦٥

غورو (الجنرال): ٢١٦

(ف)

فايد، توفيق: ١٧٩

فرنسا: ١٧، ٢٢، ١٢١، ١٢٥، ١٢٧، ١٥٣، ١٦٢

١٦٧، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٠

١٩٢، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٦

- السياسة والحكومة: ١٢

فريخ، موسى: ١٤٣

الفقه الاسلامي: ١٥٨

الفكر التجديدي الاسلامي: ١٩٣

الفكر العربي: ١٤

الفكر الوضعي: ٣٤

الفلاسفة الفرنسيون: ٢٢

فلسطين: ١١٢، ١٦١

- يوميات رحلة في سورية عام ١٩١٣: ١٩٢
 كتشنر: ١٩٥
 كرد علي، محمد: ١٣، ٤٩، ٩٦، ٩٨، ١٤٥، ٢٠١
 كرم، يوسف: ١٣٨، ١٤١، ١٤٢
 الكلية السورية الانجيلية: ١٣١، ١٣٢
 الكنيسة المارونية: ١٣٣
 الكواكبي، عبد الرحمن: ١٥١، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨
 كوثراني، وجيه: ٨، ٢١٣
 كوجه، ف.: ١٩٧
 كولوب، مارسيل: ١٣٥
 كولوندر: ١٩٩، ٢٠١
 كون، هانز: ١٥٦
- (ل)
- اللامركزية الادارية: ١٧٢، ١٧٥
 لاتران: ١٠٤
 لبنان: ١٧، ٢٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩، ١٧٧، ١٨٠،
 ١٩١، ١٩٨، ٢٠٩
 - الميثاق الوطني (١٩٤٣): ١٣٣
 لجنة الاصلاح التركية - السورية: ١٥٣
 اللجنة المركزية السورية: ١٧٩
 لطوف، حنا: ١٣٩
 اللغة التركية: ١٦٥، ١٧٤، ١٨٧
 اللغة العربية: ٤٢، ١٣٠، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٦٥،
 ١٧٤، ١٨٣، ١٨٧، ٢١٠
 اللغة الفرنسية: ١٧٤
 لويس، يرنارد: ١٦، ٣٩، ٦٦
 الليبرالية الغربية: ١٩
 ليبيا: ١٧٥، ١٩٦، ٢٠١
 - الاحتلال الايطالي (١٩١١-١٩١٢): ١٨٩
- (م)
- الماسونية: ١٤١
 ماسينيون، لويس: ٤٩، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦
 الماوردي، أبو الحسن: ١٠، ٣٣، ٣٩، ٤١، ٤٢،
 ٤٥، ٤٦
 مايل، يوسف: ٧
 المبادئ المذهبية: ١١٤
 متصرفية جبل لبنان: ١٣٤
- المثقفون العرب: ١٤
 المجتمع الاسلامي: ٤٦
 المجتمع الاهلي: ٥٥، ٥٦، ٨١
 المجتمع الحرفي: ٤٨
 المجتمع الرفيع: ٩٩
 المجتمع السوري: ١٩، ٢٠٧
 المجتمع الصناعي الأوروبي: ١٩
 المجتمع العربي - الاسلامي: ٦٤
 المجتمع الغربي: ١٩
 المجتمعات المدنية - السورية: ١٤٤
 مجلس الاعيان: ١٧٤
 مجلس المبعوثان: ١٢٦، ١٣٠، ١٥٨، ١٧٤
 محمد علي باشا: ٧٥، ٧٦، ٨٧
 محمد الفاتح (السلطان): ٦٨
 المحمصاني، محمد: ١٧١
 محمود (السلطان): ٨١، ١٥٣
 مدحت باشا: ٨٧، ١٠٨، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٣٧،
 ١٤٤
 المدينة الغربية: ١٤٦
 المذهب الجمالي: ١٤٩
 مراد (السلطان): ١٢٥
 مراسلات حسين - مكماهون: ١٩٦
 مردم، جميل: ١٧١، ١٧٩
 مردم، عثمان: ١٤٧
 مركز دراسات الوحدة العربية: ٧
 المسلمون: ٤١، ٦٦، ٩٠، ١٣١، ١٣٤، ١٥٧،
 ١٦٩ - ١٧١، ١٧٤، ٢٠٠، ٢٠٢
 المسيحيون: ١٣١، ١٣٣، ١٧٠، ٢٠١
 المشرق العربي: ١٠، ٩٩، ١٨٩، ٢١٦
 مصر: ٣٧، ٤١، ٧٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٤، ١٥١،
 ١٥٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨ - ٢٠٠
 المصري، عزيز علي: ١٨٨
 مصطفى باشا: ٦٣
 مطران، نذرة: ١٣، ١٧٠، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ٢١١
 المعاهدات الانكليزية - الفرنسية: ١٩٧
 معاهدة التجارة (١٨٣٨): ٨٤
 معاهدة سان ستيفانو: ١٢٦، ١٤١
 معاهدة سيفر: ٢٩
 معركة ميسلون (١٩٢٠): ٢١٦

- معلوف، جميل: ١٨٠
المغرب: ٣٧
المغرب الاقصى: ٣٧
مكاربيوس، شاهين: ١٣١، ١٣٤، ١٤١، ١٥٦
المكتبة الظاهرية: ١٤٧
المكسيك: ١٨١
المليحي، عبد الوهاب: ١٤٥
المماليك: ١٧
المنتدى الادبي العربي (استامبول): ١٨٧
الموارنة: ١٠٤، ١١٩
مؤتمر الاحرار العثمانيين (١: باريس: ١٩٠٢): ١٥٤
مؤتمر برلين (١٨٧٨): ١٢٧، ١٣٠، ١٣٦، ١٤١، ١٤٣
المؤتمر العربي (١: باريس: ١٩١٣): ١٧٣، ١٧٩، ١٨٦
مؤتمر لوزان (١٩٣٢): ١١
المؤرخون العرب: ٤٧، ١١٦
المؤسسات الاكليريكية: ٦٨
المؤسسات الاهلية: ٦٧
المؤسسة الدينية: ٤١، ٦٥، ٦٩، ٧١
المؤسسة السلجوقية: ٣٣
المؤسسة العسكرية: ٤٣، ٥٢
المؤسسات العسكرية العثمانية: ٨١
مونتسكيو: ٢٤
المؤيد، شفيق بك: ٢٠١
المويلحي، ابراهيم: ١٦١
ميه، جان (الأب): ٧
- (ن)
ناصر، مختار: ١٧٨
النجار، عبد الله: ١١٣
النزعة الاستقلالية: ١٦٧
النزعة السورية: ١٦٧
النزعة العروبية: ١٥٥
النزعة الوحلوية: ١٩٥
نظام الاقطاع العسكري: ٥٢
نظام الانتشارية: ٥٤
نظام الشورى: ١٦
النظام العثماني: ٢١٤
- نظام الملل العثماني: ٦٧، ٧٦، ٨٢، ٢٠١
التكدي، عارف: ١٤٧
نمر، فارس: ١٣، ١٣١ - ١٣٤، ١٣٨، ١٤٠، ١٥١
نمور، جيور: ١٣٩
النهضة الأوروبية: ١٤٨
النهضة العربية: ١٤٨
نوفل، سليم: ١٤٤
- (هـ)
هارتمن، مارتن: ١٩٢، ١٩٣
هاملتون، جب: ٥٠، ٥٥، ٧٠
هاني، يوسف: ١٧٦
الهلل الخصيب: ١١٦
الهند: ١٩٤، ١٩٥
هوفلان، بول: ٢٠٨
- (و)
وادي التيم: ١١٢
وادي العاصي: ١٠٥
وادي النيل: ١٩٧
الوحدة الادارية: ١٨٣
الوحدة الاسلامية: ١٨٨، ١٩٣
الوحدة السورية: ١٦١
الوطن السوري: ١٣٠
الوطن العثماني: ١٣٠
الوعي الجماعي: ٩، ١٦، ٢٠٣
الوعي القومي: ١٣٥، ١٣٦
الولايات العربية: ٤٣، ١٣٠، ١٥٥، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٥، ٢١١
الولايات المتحدة الامريكية: ١٨١
ولاية سوريا: ٢٩، ١١٩، ١٢١، ١٦٧
ولوس، جاك: ١٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦
- (ي)
اليهود: ٦٨، ٧٠
اليونان: ٧٢، ١٤٢
اليمن: ٦٣، ٦٦، ١٦٩، ١٩٤
اليازجي، ابراهيم: ١٣١، ١٣٤، ١٤٣

- الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق... طبعة ثالثة
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥) (٤٨٦) ص - ٩,٥٠ \$) ... د. وميض جمال عمر نظامي
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ١٩٦٧ - ١٩٧٣
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤) (٤٤) ... طبعة ثانية (٢٤٤) ص - ٧ \$) ... د. هالة أبو بكر سعودي
- الهجرة الى النفط... طبعة ثالثة (٢٤٠ ص - ٥ \$) ... د. نادر قرياني
- العرب والمغرب... طبعة ثانية (٨٢٤ ص - ١٦,٥٠ \$) ... ندوة فكرية
- الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص - ٣ \$) ... د. عدنان مصطفى
- الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٢) (٢٥٢) ص - ٧,٥٠ \$) ... مجموعة من الباحثين
- الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ - ١٩٣٩ (٢٣٦ ص - ٤,٥٠ \$) ... اعداد مروان بحيري
- التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية... طبعة ثانية
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢) (٢٦٦) ص - ٨ \$) ... د. محمد السيد سليم
- العمالة الأجنبية في قطر الخليج العربي (٧١٢ ص - ١٤ \$) ... ندوة فكرية
- انتقال العمالة العربية: المشاكل - الآثار - السياسات (٢١٢ ص - ٦ \$) ... د. ابراهيم سعد الدين
- د. محمود عبد الفضيل
- ندوة فكرية
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص - ٢٠ \$) ... ندوة فكرية
- الصراع العربي - الاسرائيلي: بين الزادع التقليدي والزادع النووي (٢٤٨ ص - ٥ \$) ... طبعة ثانية
- أمين حامد هويدي
- بيلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الأول: المؤلفون - القسم الأول: بالعربية
(١٠٦٠ ص - ٢١ \$) ... مركز دراسات الوحدة العربية
- بيلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الأول: المؤلفون -
القسم الثاني: بالانكليزية والفرنسية (١٩٦ ص - ٢٢ \$) ... مركز دراسات الوحدة العربية
- بيلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثاني: العناوين
- القسم الأول: بالعربية (٤٠٠ ص - ٨ \$) ... مركز دراسات الوحدة العربية
- بيلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثاني: العناوين
- القسم الثاني: بالانكليزية والفرنسية (٣٦٨ ص - ٧,٥٠ \$) ... مركز دراسات الوحدة العربية
- بيلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثالث:
الموضوعات (ثلاثة اقسام) (٢٧٧٢ ص - ٦٥ \$) ... مركز دراسات الوحدة العربية
- النظام الاقليمي العربي... طبعة خامسة جديدة ومطورة (٢٢٤ ص - ٦,٥٠ \$) ... جميل مطر د. علي الدين هلال
- التطور التاريخي للنظم التقليدية في الاقطار العربية... طبعة ثالثة (٤٧٢ ص - ٩,٥٠ \$) ... د. عبد المنعم السيد علي
- مصر والعروبة ولورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢) (٤٠٠ ص - ٨ \$) ... مجموعة من الباحثين
- الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية (٢٤٨ ص - ٥ \$) ... د. محمود عبد الفضيل
- المواصلات في الوطن العربي... طبعة ثانية (٤٠٤ ص - ٨ \$) ... ندوة فكرية
- السياسة الامريكية والعرب... طبعة ثانية مزيّدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢) (٣٨٨ ص - ٧,٥٠ \$) ... مجموعة من الباحثين
- دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١) (٤٧٦) ص - ٩,٥٠ \$) ... مجموعة من الباحثين
- التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٢٨ ص - ١٠,٥٠ \$) ... ندوة فكرية
- المرأة وبورها في حركة الوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٥٦ ص - ١١ \$) ... ندوة فكرية
- الامكانات العربية... طبعة ثانية (١٣٦ ص - ٣ \$) ... د. علي نصار
- صور المستقبل العربي... طبعة ثانية (٢١٢ ص - ٤ \$) ... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- النظام الاجتماعي العربي الجديد... طبعة ثالثة (٣٠٤ ص - ٦ \$) ... د. سعد الدين ابراهيم
- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة... طبعة ثالثة (٨١٦ ص - ١٦,٥٠ \$) ... ندوة فكرية
- التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠... طبعة ثالثة
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢) (٤١٦) ص - ٨,٥٠ \$) ... د. مارلين نصر
- البعد التكنولوجي للوحدة العربية... طبعة ثالثة (١١٦ ص - ٢,٥٠ \$) ... د. انطوان زحلان
- القومية العربية والاسلام... طبعة ثالثة (٧٨٠ ص - ١٥,٥٠ \$) ... ندوة فكرية
- التكامل الفكري العربي: المبررات - المشاكل - الوسائل... طبعة ثالثة (٧٤٠ ص - ١٥ \$) ... ندوة فكرية
- سلسلة التراث القومي: الاعمال القومية لساطع الحصري ٣ مجلدات
(٢٢٤,٥٠ \$ - ١٦٢,٥٠ \$) ...
- مجلة المستقبل العربي: المجلدات السنوية ٩ سنوات (٩ مجلدات السنة الواحدة ٤٠ \$) ... مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الإنسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص - ٢ \$) حسينا جميل
- عن العروبة والإسلام (٢) (٤٧٦ ص - ٥ \$) د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص - ٢ \$) ناجي عواش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص - ١,٥٠ \$) أحمد فارس عبد المنعم
- الجامعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص - ٣ \$) د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص - ٢ \$) د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص - ١,٥٠ \$) د. عبد المنعم السيد علي
- أوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨) (٣٦٨ ص - ٣,٥٠ \$) د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في القطر الخليج العربية في التنمية (٩) (٢٤٤ ص - ٢,٥٠ \$) د. أسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص - دولار واحد) د. فنان سلامة
- السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٧٥ (١١) (١٤٤ ص - ١,٥٠ \$) د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ ص - ٢ \$) د. وليد عبد الصي
- رخل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ ص - ١,٥٠ \$) د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤) (٣٢٤ ص - ٤ \$) د. أحمد طربين
- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص - ١١ \$) د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨) (٣٦٠ ص - ٧ \$) مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)، (٢٩٦ ص - تجليد عادي ٢٦ \$ / تجليد فني ٣٠ \$) د. محمد ليبي شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص - ٨ \$) ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص - ٨ \$) مجموعة من الباحثين
- تهئية الإنسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص - ١١ \$) ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص - ٢,٥٠ \$) د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٣١٠ ص - ٥ \$) د. إبراهيم سعد الدين وآخرين
- صناعة الانشاءات العربية (٣٢٢ ص - ٨ \$) د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي الاصاله والمعاصرة (٨٧٢ ص - ١٧,٥٠ \$) ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص - ١٠,٥٠ \$) ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٢٦ ص - ٦,٥٠ \$) ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعه ثانية (١٩٦ ص - ٤ \$) د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعه ثانية (١٦٤ ص - ٢,٥٠ \$) د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المنيا الاتحادية... طبعه ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨) (٢٢٠ ص - ٤,٥٠ \$) د. سامي مسّلم
- أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص - ١٨,٥٠ \$) ندوة فكرية
- التنمية العربية. الواقع الراهن والمستقبل... طبعه ثانية، (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦) (٣٦٠ ص - ٧ \$) مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي لأمة العربية... دراسة في الهوية والوعي... طبعه ثالثة (٣٢٦ ص - ٦,٥٠ \$) د. عبد العزيز النوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥) (٣٨٤ ص - ٧,٥٠ \$) مجموعة من الباحثين
- الثورة المعنوية العربية امكثات التنمية في اطار وحدوي... طبعه ثانية (١٥٢ ص - ٢ \$) د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي - الإسرائيلي التناقص بين استراتيجيتين، (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧) (٣٦٠ ص - ٧ \$) د. عبد الله عبد المحسن السلطان
- التعاون الإنمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: (٤٩٢ ص - ١٠ \$) د. فؤاد حمدي سيسو
- المنهاج المقترح والاسس المنهجية والعلمية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦) (٤٩٢ ص - ١٠ \$) د. حليم بركات
- المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعه ثالثة (٥١٦ ص - ١٠,٥٠ \$) د. حليم بركات
- مصر والصراع العربي - الإسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧) (٣٦٠ ص - ٧ \$) د. حسن ناعقة
- ... طبعه ثانية (٢٥٦ ص - ٥ \$) ندوة فكرية
- اللغة العربية والوعي القومي... طبعه ثانية (٤٨٤ ص - ٩,٥٠ \$) ندوة فكرية

من منشورات



مركز دراسات الوحدة العربية

- الفلسفة العربية المعاصرة: مواقف ودراسات (٥٠٠ ص - ١٠ \$) ندوة فكرية
- المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩١٧: دراسة توثيقية (٧٦٠ ص - ٢٠ \$) د. يوسف خوري
- البحر المتوسط في العالم المتوسط: دراسة التطور المقلان للوطن العربي وتركيبا. وجنوب أوروبا (١٢٠ ص - ٢,٥٠ \$)
- سعيأواء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الاقطار العربية (٢٥٤ ص - ٥٧ \$) د. نادر فرجاني
- التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لاهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥ (٢٥٢ ص - ٥ \$) د. محمود عبد الفضيل
- الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات. دراسة في موضوع الزعامة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١١) (٢٠٨ ص - ٤ \$) د. سلوى شعراوي جمعة
- صورة العرب في الصحافة البريطانية: دراسة اجتماعية للطلبات والتغير في مجمل الصورة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١١) (٢٤٨ ص - ٥٧ \$)
- الصراعات العربية - العربية ١٩٤٥ - ١٩٨١: دراسة استطلاعية. (٢٢٦ ص - ٤,٥٠ \$) د. أحمد يوسف أحمد
- تكوين العقل العربي (نقد العقل العربي (١) ... طبعة ثالثة (٢٨٨ ص - ٨ \$) د. محمد عبد الجابري
- ما بعد الرأسمالية (سلسلة كتب المستقبل العربي (١) (٢٦٠ ص - ٥ \$) د. سمير أمين
- مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي (٢٤٤ ص - ٥ \$) د. أسامة الغزالي حرب
- القوى الخمس الكبرى والوطن العربي - دراسة مستقبلية - (٢٢٤ ص - ٤,٥٠ \$) د. ناصيف يوسف حسي
- المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) (٢٦٦ ص - ٤,٥٠ \$) د. خلدون حسن التقي
- المجتمع والدولة في الشرق العربي (٢٢٠ ص - ٦,٥٠ \$) د. نغان سلامة
- المجتمع والدولة في المغرب العربي (١٥٦ ص - ٢ \$) د. محمد عبد الباقي الهرماسي
- الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي (٤٢٤ ص - ٨,٥٠ \$) ندوة فكرية
- العرب ومستقبل النظام العالمي (٢٢٢ ص - ٦ \$) د. عبد المنعم سميد
- العرب وبول الجوار الجغرافي (٦٢٦ ص - ٤,٥٠ \$) د. عبد المنعم سميد
- الاطباء والقومية العربية - دراسة استطلاعية - (٢٢٦ ص - ٥ \$) د. اوسيف يوسف
- يوميات وولائق الوحدة العربية ١٩٨٦ (٨٦٤ ص - ١٧,٥٠ \$) مركز دراسات الوحدة العربية
- دراسات في الحركة التقدمية العربية (٢٨٠ ص - ٧,٥٠ \$) ندوة فكرية
- العسكريون العرب وقضية الوحدة (٨٦ ص - ٩,٥٠ \$) د. مجدي حماد
- البعد القومي للقضية الفلسطينية فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٠) (٢٧٦ ص - ٥,٥٠ \$) د. ابراهيم ابراش
- صورة العرب في عول الامريكيين (٦٨ ص - ٥,٥٠ \$) د. ميجانيل سليمان
- السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩) (٢٦٨ ص - ٥,٥٠ \$) د. بوقنطار الحسان
- الأدب العربي: تمييزه عن الوحدة والتنوع - بحوث تمهيدية (٤٤٠ ص - ٩ \$) مجموعة من الباحثين
- حياة التكنولوجيا المستورة من أجل التنمية الصناعية: مشكلات الاستراتيجية والإدارة في الوطن العربي (٢٥٢ ص - ٥ \$) ندوة فكرية
- وحدة المغرب العربي (٢٥٤ ص - ٥ \$) ندوة فكرية
- التنمية المستقلة في الوطن العربي (١٠٢ ص - ٢٢ \$) ندوة فكرية
- الهوية القومية في السينما العربية (٢٧٦ ص - ٥,٥٠ \$) مهيمنة من الباحثين
- العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (٤٦٨ ص - ٩,٥٠ \$) ندوة فكرية
- تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة (٢٧٢ ص - ٥,٥٠ \$) د. سعدون حمادي
- الأبعاد التربوية للصراع العربي - الاسرائيلي (٢٤٤ ص - ١٠,٥٠ \$) ندوة فكرية
- بيئة العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، (نقد العقل العربي (٢) (٦٠٠ ص - ١٢ \$) ... طبعة ثانية
- د. محمد عبد الجابري

الدكتور وجيه كوثراني

■ ولد في بيروت عام ١٩٤١

■ حصل على إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانية عام ١٩٦٤ ، وعلى دبلوم الدراسات العليا من جامعة بروكسل في بلجيكا عام ١٩٧١ ، وعلى دكتوراه في التاريخ من جامعة باريس الأولى عام ١٩٧٤ وعلى دكتوراه الدولة من جامعة القديس يوسف عام ١٩٨٥

■ يعمل الآن أستاذاً للتاريخ في الجامعة اللبنانية

■ له مؤلفات عدة من بينها: الانحياضات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠ (١٩٧٦)؛ بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين (١٩٨١)؛ وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به (١٩٨٠)؛ المسألة الثقافية في لبنان: الخطاب السياسي والتاريخ (١٩٨٤)، إلى جانب دراسات وأبحاث نشرت في مجلات عربية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي . فاكسميلي: ٨٠٢٢٣٣